



51
M. 1. 1.



Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a name, written in dark ink on aged, yellowed paper. The text is difficult to decipher due to the cursive style and fading.

9.0

روح القويّة الفعّالة
للحقّ القويّ

١-

لقد
فصل الله
بين
الوهاب
والطوبى
لله

الحقّ
الطوبى



207

٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

أنا الذي
والذي
الغيب هو حقّ
وإنما

٥٠٩

محرر

بهاية



بسم الله الذي جعلني مفتاحا لآيات طائفة
 البيان بما نال من ربه من النور الذي هو نور
 على رسوله محمد بن عبد الله وعلى آل بيته
 يدور الدجى ما اضلوا الضلال وكبر الخلد من بعد
 العقر إلى الله الفدير محمد بن سلمان بن الحسين الفروي باب الله
 توبة توضحها ان المختصر الموعوم بالفوائد الغيايبية من مصنفات المولى
 الاعظم اسوه افاضل اصحاب رايات المعقول والمنقول مبين آيات
 الفروع والاصول حاوية على ما ليس جامع مقالات الاخرين
 عضد الحق والملة والدين والحق بن احمد بن عبد العفان الصدوق
 الاخي اسبغ الله طلاله على العالمين مع ما فيه من لطافة
 اللفظ وحسن التدقيق في مقاصد القسم السالك من مفاتيح
 العلوم باحسن بيان من توفيقاته من لطائف المعاني وتلك
 البيان على انه لم ينقص من كماله في حق العاطفة واف سيجب معانيه
 فصداني ما دى النور في جداري في التحقيق الى ان شئت حيث
 شئت يدرك من فنون المعاني صيغها بآيات وعرف وجه صنوف البيان
 نفاها مستهدا من فيض من اصواب ومثلكا بنائيد من الله عبادته
 بانها الحكمة وفصل الخطاب ولما استنارت في جوه مضمورة
 عن نقاب الاعنان استبان صفات محمدا من حجاب الغلغلة
 هتفت في طائفة الاخ السعداء واشتاق الى فواجر رواح
 الاحرامات في خزانة كتب السلطان اه عدل الاعظم

مستند

حرب والعجم مطهر شارح الشريعة عن البدع
 في الطريقه عن ظلم الظلم والاشلال مآكل
 في محرز قضات القواضل والفضائل بالاسس
 في القروم واستنكات من خيفته الترك والروم فاصم
 الحساد والاعادي قاسم اسباب الكارم والاياد
 حول حرم ابوابه اساطير البيان روما للاحترام والمائل بين
 حجابهم عرائس الزمان طلبا للاحتشام المستبعد من الكمال
 في نسخة بالخط الاو في المستند من المراتب السنية بالقدحين
 البرق في المعالي مشيد ميان الملة الراية محقق قواعد الخلة الايمان
 مؤسس اسرار الحساد مرتب رواتب المبرات الذي بعضا من دوحه
 دونه الشاملة لتفت مناهم امور الدين وبغراة محرماته الكاملة
 زينت براسم احكام سيد المرسلين والذي هو في حقه وصديقه
 في وصفه ما طئه في مدحه وهو في عن جروف السما اطراف
 فارس فاضت رايضا باض فيها القضايل اعزته ذلت ضاد يد عصره
 شعوبهم دانت له والفتايل ملك وطنة افلام رقيه العلية اعالي قبة
 الجوزاء واخذت ابادي نعمتها السامية الحليل الكمال من هامة السماء
 لا جرم شعوب معالي دولة الفاضلة لا معة في الاماكن والامارات اعالي
 صولة الباهرة تساطعة في المساكن عالم وضع من ابي تة الشريعة فافني
 الحج والبيات عالم لاح من غرة المنيرة اشعة حفايق الكرامات رافع الوية
 العدل والاحسان فامع ابناء الظلم والطغيان الغاري في سبيل الله
 بقوة وسلطان الجباري حكمه على العالمين بفضله وبرهانه

ملاذ ملوك الارض والقذ الذي لصاعدهم دابة وال
مبارك من الله صنفه وليه سمي عن الله الحق
ظل الله في الارضين فهران الماء والطين المويديا ملك
محمد بن المظفر بن المصنوع خلد الله سلطانه وادام على العالمين
الذي احكمته في الاسلام بعد المنزلة في افق الدوام اظن
حسنتها ورفعت دار ملك السلام ثم حمله الى اوج السماء السابعة
رفعتها زالت دبابض الدنيا بصفاته باقية بضره وحياض الدين بغيره
عاطفته غريه ما طلع بدو هلال وخطر معنى تبال فبالهذه التي هي على
قلبه مكد بما توست الى ملك الحضرة العلية جفت بالميا من والسعادات
رجاء الاخر اطي في تلك اصباح الواصلين الى اعلى المارح واقاصي الدكا
فان سير الوصول الى ذلك المقام فيه حصل المني وعنده محقق المرام وما ذلك
الا فضل رتقي من قبض الواهب العلام والى اعلى الله شانه وبعد
فهذا محض في علم المعاني والبيان بيقين مفاصد مفاتيح العلوم سميته
بالقوايد الغياشيه سما باسم من الفى اليه الدهر فياده وقام بامر الملك بايد
فا قام وما آده با به قبلة الحاجات يطوى اليه كل رخ عيق وبلوى اليه
اعناق الآمال من كل بلد سحيق يعفر في قياه جاهد الصيد وسراج الاسلام
عنه شفاء الصناديد وامثال له حين امر بخص مسنود عانة وجردها
عن صفاص عاراة المغممة التي تشميل النفوس بحسنة واستغل برفق
شقيقها وموتى تفويها عن شاهد الجرايد المجلسه بها والفتح بطايف
خلقهن وشمايلهن لحنيلها وهي عنوان من فوضه السر من عزة الحاجات
الثام منصوة الجليات فيقضى منها وطر في افضه ولا يعرج عليها الا

لا ساق الحمد لند بطايف كتاب الله وفوايد والعوص
ربانية لا استخراج فرائد والله تعالى اسأل ان يرفع به انه خير
بن اقول معنى كلامه بعد تحقيق معاني الالفاظ
ظاهره فليكم فيها فيقول القياد جمل فياده بالباب وما آده اى
والفتح الطريق الواسع بين الجبلين والسيح البعيد وفناء الدار بكر
ما امتد من جوابها والصيد جمع الاصيد وهو الذي يرفع راسه
لبر او منه فل الملك اصيد وقيل لما يقال له اصيد لانه لا يليف فينا وشمالا
والاشلام النبيل والعينه اسكنه الباب والصناديد جمع الصيد يد
وهو السيد الشجاع والعبارة الفضاضة الواسعة والمغممة للزينة
ويوق كل شيء افضله ورقيق الشباب اقله سفيث الثوب وشقوفه
ايضا ان يرفق حتى يرى ما خلفه والثوب شفيث يفتح الشين وكسرها والموتى
المعجب والتفويث الخطيوط والبرد المقوف هو الذي فيه خطوط بين
والجرايد جمع الجرايد وهي الجبيرة من النساء والمجلبية اللايسة الجلاب
والخلق بكسر الخاء المعجمة وفتح اللام جمع الخلقه بكسر الخاء وسكون اللام
وهي الفطرة والشمايل جمع الشمال بكسر الشين وهو الخلق والعوا
جمع الغاية وهي التي غنيت بحماها عن الشر من مفضله الست اى
متروكة تروى الست بكسر السين ما يبيت به وبالفتح للصدد المماطة
اسم مفعول من اماط الشيء اى نجاهه واللثام ما كان على الفم من النقاب
المنصقة الجلاب اى مخلوطة والوطر الحاجة والفرج الاقامة والنياب
الموج والعوضات المسكلات والعويص من الشعر ما يصعب استخراج
معناه والكلمة العويصة هي الغريبة والغرايد جمع الغرير وهي الدرة

الكبرى والمرتبة على مقدمة وفصلين **المرتبة**
 على ذلك لأن البحث فيه إما أن يكون عما يتوقف
 العلم أو لا فالأول هو المقدمة والثاني إما أن يكون
 عن التركيب من حيث افادتها الخواص وما يتصل به
 وغيره أو عنها من حيث كيفية افادتها لمحتسب مراتبها المحدث
 في صنوح الدالة والتقصان فالأول هو الفصل الأول في علم
 والثاني هو الفصل الثاني في علم البيان واعلم ان المصنف في هذا
 الثاني لعلم البديع وهو على ما عرفت صاحب الايضاح علم يعرف به
 وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة في ذلك
 الكلام وجعله قسامين معنوي ولفظي فيحقق منه ان مقاصد الكمال
 اربعة اثنان ما اشتمل عليهما الفضلان واخران ما اشتمل عليهما
 الذليل وانما انحصرت فيها لان خواص التركيب التي هي محاسنها
 بالحقيقة اما ان يكون بحسب اللفظ واما بحسب المعنى واما بحسب
 افادة اللفظ للمعنى واما بحسب كيفية افادته له فمعرفة الاول
 هو البديع اللفظي ومعرفة الثاني هو البديع المعنوي ومعرفة الثالث
 هو علم المعاني ومعرفة الرابع علم البيان **قال** المقدمة علم المعاني
 تنبع بالقياس الى التركيب لخرجه الوضع **اقول** ما يستحق التقديم ومن
 رتبته ان يصدر به العلوم قسمان احدهما ما يتوقف عليه الشروع
 في العلم وهو المقدمة والثاني ما يتوقف عليه مسأله وهو المبادئ
 الاول وهو المعبر عنه بالمقدمة في كل علم ثلثة امور احدها تصور ذلك
 العلم فان من ركب من غيرا او ثلثا ان يخط خطا عسواء والثاني تصور

ما لا يتصور فائدة كان توجهه اليه عبثا وذلك من العالم
 في التصديق لموضوعه اذا العلوم انما هي من موضوعها
 علم لولم يعلم موضوعه لم يمتنع العلم المطلوب عنده عن غيره
 له في طلبه بصره اذا عرفت هذا فنقول موضوع كل علم من العلوم
 التراكيب الصادقة عن البلغاء فان قلت اذا كان موضوع العلوم
 ثلثة امرا واحدا فلا يمتنع ان كل منها عن الآخر لما سبق الاسان اليه من
 من ان ثنائين العلوم انما يكون بمار موضوعا فلما لا نسلم عدم الامتياز
 وانما يلزم ذلك ان لو كان البحث عن التراكيب في العلوم ثلثة من جهة
 واحدة وانما اذا كان من الجهات المختلفة فلا فان كتاب الله تعالى موضوع
 لعلم النفسين واصول العقيدة الا ان الاول ينظر فيه من جهة معناه والباقي
 من جهة دلالة على الاحكام الشرعية واستنباطها منه ولذلك لما ذكرنا
 عن الآخر والتراكيب المذكورة بالنسبة الى العلوم ثلثة كذلك ان صاحب
 علم المعاني اما بحث عن التراكيب من حيث انما هل اجرت على ظاهرها ام لا ومن
 حيث انه ما فائدة كل كلمة في ذاتها ومع صاحبها وما فائدة كل تقديم وتأخير
 وان السابق منها الى فهم البليغ ما هو وصاحب علم البيان بحث عنها من حيث
 المجاز والكناية والاستعارة ومن حيث انما هل يدل على المعنى المراد به لا يقتضيها
 الحال طهولا او تحفاما لا وصاحب علم البديع بحث عنها من حيث انها مضمرة لفظا
 او معنى تبيينا او تزيينا وعند تعارض جهات البحث بتا العلوم ضرورة والقسم الثاني
 مما يستحق التقديم وهو المبادئ لما لم يتوقف عليه الشروع في العلم لم يذكره في
 المقدمة بل ذكر بعضه في الفصل الاول والبعض الآخر في الفصل الثاني وهذا
 كلام وقع في البين فلم يجمع الى ما يحسن بصدده فنقول البحث في التراكيب

اما ما يفيد في مجرد الوضع وهو الذي تسميه اصل المعنى ومع
 علم بحث فيه عن هيات او آخر الكلام في التراكيب فيعلم منها ان
 عمر واما اذا اطلنا ان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب فم
 كل تركيب ما اذا واما ما يفيد في لا مجرد الوضع ويكمل ببيان علم المعاني
 فان علم المعاني هو تتبع ما يفيد التراكيب لا مجرد الوضع بل ما الصدور
 البليغ لمعونة من العقل كقاعدة قول البليغ ان رينا منطلق لمعونة من العقل
 في الشك او رد الانكار فان ذلك التركيب اذا صدر عن غير البليغ لم
 يفيد شيئا منهما واما الحكم العقل كقاعدة كل قضية عكسها المنقوية والقيض
 وكقاعدة القول المشتمل على شرايط الاشاح بحسب المادة والصورة كيفية وكمية
 وجهه قوله آخر ويسمى القايد الاول في الشفاعة من التركيب لصدور عن البليغ
 خطايبه والثانية وهي التي حكم بها العقل عقيت اللفظ بالتركيب استدلالة
 وقد عبر المصنف عن المعرفة بالثبوت لا سلبا بل اياها وانما فعل ذلك تبينها على ان
 معرفة تلك القوايد انما يحصل بالتبع لتركيب البلغا وانما يحتاج الى شراح هو قوله
 هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الاقادة وما يقتضيه بها من الاستحسان وغير
 الى ان الخواص فانه علم ان خلف الامر قل بين عددي سائر في قوله بغير
 صاحب قبل المحرر ان ذلك يحتاج في التكرار علم ان لتركيبه هذا خاصية منطقية
 التي كبر الاستحسان كما يفهم من اختصاص الشارع في التوحيد على كلمة لا اله الا الله
 ان الاستحسان من النفي اثبات فعلم ان خاصية مثل ذلك التركيب المحصر هكذا
 اقادة المصنف في اماء المباحة وان معرفة العارفين لتلك القوايد بالبطع
 كاد غراب البدوين لا يستوي علم المعاني اعلم ان حقيق هذا التعريف
 ان يقال العلم انما يحصل بتعلقه ويحصل لغيره يعني عليه ويستحصل بطريق
 ممكن

محل ص

علو علم المعاني هو خواص التراكيب والعرض منه تطهير
 في الحال ذكره وهو من المصالح ان يورد في كل مقام
 لك المقام من الكلام الدال على الشكر او الشكاية والجد او الهزل
 او رد الانكار او نادية اصل المعنى وغيرها ومن السامع ان حمله
 يقتضي المقام حمله عليه مثل ان يحل قول البليغ ان زيد منطلق على يفي
 بل او رد الانكار وقوله زيد منطلق على نادية اصل المعنى وطريق استحصاله
 السبع فاشا زبقوله يتبع الى طريق الاستحصال وبقوله ما يفيد التراكيب
 لا مجرد الوضع الى المغلق ويثير بقوله وغاية تطهير الكلام على مقتضى
 المقام الى الغرض منه وانما قال ما يفيد ولم يقل ما يدل عليه لانه اصطلاح
 على استعمال الاقادة فيما يفهم بالدلالات العقلية واستعمال الدلالة فيما
 يفهم بالدلالات الوضعية وقد سبقت الاشارة الى ان ما اعتره صا
 علم المعاني هو اما الدلول العقلي او ما يفهم من التركيب لمعونة العقل **قوله**
 وسمي خاصية التركيب وانما يراعيها البليغ ويفهمها صا والطبع السليم **اي**
 ما يفيد التركيب لا مجرد الوضع بل اجد الى جهين المذكورين لسمي خاصية
 التركيب لا حصا صا به وذلك الخاصية لا يراعيها الا من له فضل بغيره هو البليغ
 ولا يسوق الا الى فهم ذي الطبع السليم والذهن المستقيم القادر من بين اقرانه
 تفرق الذوق المميز بين مراتب انواع التراكيب حاصله ان يقال اما معنى خاصية
 التركيب ما يفهم البليغ من كلام البليغ فان الكلام وان كان بليغا اذا صدر
 عن غير البليغ لم يفهم البليغ منه خاصية يعتد بها عند البلغا لان المكلم لم يرد
 تلك الخاصية واذا لم يرد ها فلا يحل كلامه عليها وكذا اذا صدر عن البليغ لم
 يفهم غير البليغ منه الخاصية لانه موقوف على معرفة الفرق بين اصناف التراكيب

التي هي ملزومات الحواص وعند عدم الفرق بين الملزومات
 بين اللوازم ولا نلك الحاصية لما لم يكن مما وضع اللفظ بارا به
 بل انما لفهم منه بسبب انفصال الذهن من معناه الاصل الى هاهنا فلا
 السامع ذا طبع سليم يمينا بين خواص التراكيب عارفا للتعلاقات الواقعة
 المعاني الموجبة للاسفال حتى يتقبل ذهنا اليها وغير البليغ ليس كذلك فلا يفرق
قوله وينقسم الى ما هو كاللزام لصعوده عن البليغ والى ما هو لازم
 لما هو جينا **اقول** خاصية التركيب فثمان قسم خطاب وهو الترتيب الوجود
 وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله كاللزام وانما عبر عنها به لانها لا يلزم التركيب
 من حيث هو هو بل انما نفهم منه اذا كان صادرا عن البليغ وشم اسند الى
 وهو الذي سماه لازما للتركيب من حيث هو هو وهو اقل الوجود وذلك
 لان التركيب الذي يلزمه هذا اللزام كالقياس المستعمل على شرائط الاناج
 مائة وضوء بالنسبة الى النتيجة مثلا قد يقع فليدا في بعض الاحيان صادرا
 عن بعض الاشخاص ولذلك عطفه بقوله جينا بحقيقته ان التركيب الذي يفهم
 منه الخاصية الخطابية كبر الوجود لكن فهم الخاصية منه مشروط بكونه صادرا
 عن البليغ والتركيب الذي يلزمه اللزام الاسفل الى من حيث هو هو مع ملاحظة
 ترتيب اللزام عليه لما كان اقل الوجود لا يصعد من عن من له معرفة بعلم
 الاستدلال كان ذلك اللزام ايضا اقل ضرورة ان قلة وجود الملزوم
 يقتضي قلة وجود اللزام فعلم من هذا التحقيق ان قوله جينا متعلق بخلاف
 فيكون نقد الكلام وهذا القسم يحصل او يقع جينا **قوله** ونعاشد
 نطيق الكلام على مقتضى الحال فان للقامات مختلفة كالجذع مع الهزل والنواضع
 مع الفخر وكل يستدعي تركيبا ينفصلها **قوله** لما عرفت علم المعاني

المطلوب استنفاد تفاسيها ان اراد ان بين الغرض منه
 بغاية علم المعاني والغرض منه هو تطبيق الكلام على مقتضى
 قامات مختلفة والاحوال متفاوته فمقام الشكر بيان مقام
 ومقام التهنية بيان مقام الثغرة ومقام المدح بيان مقام الذم
 المزعيب بيان مقام الزهيب ومقام الجذب في جميع ذلك بيان مقام
 وكذا مقام النواضع بيان مقام الفخر وكل من تلك المقامات يستدعي
 مركبا اى نوعا من الكلام يفيد معنى مناسب لكل المقام وارتفاع شأن الكلام
 في الحسن والقبول بان يكون مطابقا لمقتضى الحال والخطاطة فيها بان لا
 يكون مطابقا له واذا قد حقق ما ذكرنا علمنا ان الحال هو الامر الداعي
 الى الكلام بوجه مخصوص وان مقتضى الحال هو الكلام المناسب لكل مقام
 فيكون غاية علم المعاني جعل الكلام الموردة في كل مقام مطابقا للاعتبار
 الذي مناسبة **قوله** على انه قد يقتضي قاذية المعنى لمجرد دلالات
 رابعة وضعيه وبالف **قوله** تبيينا على ان الخاصية التي يراعيها البليغ
 لا يلزم ان يكون زائدا في جميع الاحوال على اصل المعنى بل قد يقتضي
 المقام ان يكلم البليغ على وجه لا يفهم من كلامه الا مقتضى المعنى بل ما اذا
 تكلم مع من لا يفهم من قولنا زيد قائم وان زيدا قائم وان زيد القائم
 او مع خالي الذهن عن قيام زيد فان مقتضى الحال حينئذ ان يوردى اصل المعنى
 لمجرد دلالات وضعيه والفاظ مستعملة كيف كانت مشتملة على اللفظ يخرج تلك
 الالفاظ عن حكم الحق بقولنا زيد قائم فان اصل المعنى ح فاذن مرادها البليغ من
 هذا التركيب والدليل عليه ان مثله لو صدق عن البليغ لم يقل انه اما اقتضى على
 ذلك لان مقتضى الحال بل بعد منه منزلة اصوات حيوانات تصد عن محالها

فعلم من ذلك انه يجوز ان يعد تركيب واحد بالنسبة الى متكلم منزله
وبالنسبة الى متكلم آخر لا يعد كذلك بل عند في افادة الخاصية
علم البيان معرفة مراتب العبارات في الجمل **اقول** قل الحق ص
لا بد من تقدير مفردة افادتها المصنف اعلى الله شأنه في انشاء البياحة ليس
معرفة الاطلاع على ماهية علم البيان فيقول ان نسبة التراكيب الى القوة المد
للعاف كسنة ضوء الشمس ونورها والينرات الى الباصرة فكما ان الباصرة لا
تدرك الاشكال والالوان بدون الضوء فكذلك لا يتصور العقل على بساط المعاف بدون
سلوك نتائج التراكيب فاجمع في فهم المعاف وتفهيمها الى معرفة الالفاظ وكما ان
الخطوط العظيمة وغيرها من عظام المحسوسات لا يحتاج في ادويتها الى تقدير دقيق وضوء
عظيم والخطوط الدقيقة تحتاج في رؤيتها اليها كذلك المعاف الواضحة لا تحتاج في
دركها الى مزيد وضوح في الدلالة والدقيقة تحتاج اليه وللالفاظ في ذلك كما
على المعاف طبقات متفاوتة في الجلاء والحفاة وزيادتها فلا بد وان يكون المراد
لانواع الالفاظ في فائدة عارفاً بلك الطبقات وكذلك التصديقه لفهمها
حتى يتصور الافهام تمام المراد من الكلام وفهمه اذا عرفت هذا فاعلم ان علم
البيان عبارة عن معرفة مراتب العبارات المختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة
على معنى واحد يراد ناديه بما وبالقصا ان ليس تلك المعرفة تطبق الكلام على
تمام المراد منه ويتزايد لهذا الكلام ببطاينة مطلع علم البيان باذن الله تعالى **قال**
وهذا كسنة للمعاف **اقول** اراد ان بين بسبب ما خبر علم البيان عن علم المعاف
وتفريه ان يقال ان علم البيان كسنة من علم المعاف لا يمتنع عنه الا بزيادة اعبار
بسبب جري علم البيان من المعاف جري المركب من المفرد والمركب هو خوطبها
ما جري وضعه لان مخالفة الوضع الطبع في قوة الخطا عند المحصلين اما ان

لم المعاف كما تلونا عليك هو معرفة ما يفند التراكيب اي خاصيتها
طبق بناء الكلام على مقتضى الحال وذلك لا يمكن الا بعد معرفة
طريق واضح الدلالة او اوضحها اذ قد يكون مقتضى الحال ايراد المعاف
صح وقد يكون مقتضاها ايراده في طريق اوضح وذلك المعرفة في تعيينها
ما فلو لم يكن التكلم عارفاً بعلم البيان لما امسك الطبق المذكور رقيت
بيان كسنة من علم المعاف واما ان لا يمتنع عنه الا بزيادة اعبار يكون
سببه كالمركب من المفرد فلان علم المعاف هو مخرج معرفة خواص التركيب وعلم
بيان معرفة ايراد تلك الخواص في طرق مختلفة الدلالة بالوضوح وزيادته ولا
شك ان المعرفة الاولى جزء من المعرفة الثانية لان خواص التراكيب المختلفة جزء
من ايرادها في التراكيب المختلفة ومعرفة الجزء جزء من معرفة الكل فيكون مفهوم
علم المعاف جزءاً من مفهوم علم البيان **قال** وما افترطت الوقوف
على تمام المراد من كلام الله تعالى الى هذين العليين **اقول** اني نصيحه
التعب بيان الكثرة افقار من اراد الوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى ونقد
من كلامه الى هذين العليين حيث يقتضي منه العجب فيقول اما افقار الى المعاف
فلان تراكيب القرآن مختلفة بالتقديم والتأخير والاطهار والاضمار والحذف
والتكرار والفضل والوصل والاطناب والبيان وغيرها من ذلك على طريق التبيين
في اوقات مختلفة واحوال متباينة ومقامات متفاوتة وكل مقام مقتضى
ولكل تركيب خاصية وقد علمت ان خواص التراكيب هي التي تحت عن صاحب
علم المعاف واما افقار الى علم البيان فلان كلامه تعالى مستحسن بالاعتبار
والتشبيهات والكتابات والتشبيحات والمجازات والنصريات اللابقة
بما منها الواقعة على مقتضى الاحوال وهذه الطرق هي التي تحت عنها

صاحب علم البيان فلا جرم انتقاد افقاره اليهما قيل ان المراد هو ما
 العبارات المختلفة كعني زيد جواد فانه يسوي في افادته قولنا
 في النخاوة وزيد كالبحر بخلاف وجه التشبيه وزيد بحر بخلاف حرف
 ايضا وتام المراد ما يختلف في افادته العبارات بل يحتاج في افادته الى
 عن الحقيقة الى المجاز وعن الصريح الى التعريض وغيره من التشبيه والامس
 والكناية وهذا القدر يمكن الوقوف عليه بلا خلاف **الفصل**
 الاول في علم المعاني والكلام في الجزاء والطلب فالجزء تصور ضروري في الاصحاح
 وتعريفاته شبهات فان التعريف فلا يبراه به اجزاء تصور بل الالفات
 التي تصور حاصل لبعض من بين تلك المضمرات يعلم انه المراد وكذلك
 الطلب باقتسامه فان كلاً يبين بينهما ويورد كل واحد في موضعه ويجيب عنه بما
 يطابقه حتى السببان ومن لا يأت من النظر **اقول** لما كان تصور موضوع
 كل علم وتصور اجزائه وجزئياته من مبادئ ذلك العلم وقد عرفت ان مبادئ
 كل علم ما يتوقف عليه مثاله صدر الفصل المسجل على علم المعاني بالكلام
 في تصور الجزاء والطلب اللذين هما موضوعاه فنقول ان الناس اختلفوا في
 ماهية الجزاء والطلب اما الجزاء فقد ذهب بعضهم الى ان ماهيته بدئية التصو
 ومحال آخرون الى خلاف ذلك وهو لا يجوز الجزاء باو عرفة كل جزء
 ما است عند ه و صح لديه فقال بعض الحكماء الجزاء هو الكلام المحتمل للصدق
 والكذب وقال بعضهم هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقال ابو الحسين
 البصري من سلك المعنى هو الكلام المقيد بنفسه اسنافة امر من الامور الى
 امر من الامور نفي او اثباتا وقال الامام عبد القاهر الجرجاني هو القول
 المنفصل بوجه تشبيه معلوم الى معلوم باللفظ والاثبات ولما لم يصلح شي

احداث

ت للقول عليه مع انه في نهاية الوضوح اخبار المصنف الذهب
 ان هذه التعريفات ليست بصاحبة للقول عليهما اما الذي
 مرفقة الاولى من الحكماء فلا تستلزام الدور لمرة واحدة لا يتم تعريف قول
 بقا به الجزاء عن الشيء على ماهو به والكذب بانه الجزاء عن الشيء لا على ماهو به
 بما خدوع الجزاء في تعريف الصدق والكذب فيكون اخذ الصدق والكذب
 في تعريف الجزاء كما ذكره دورا فان قلت الدور انما يلزم ان لو عرف الجزاء
 المصطلح بالصدق والكذب المصطلحين او اللغوي باللغوي اما لو عرفت
 الجزاء المصطلح بالصدق والكذب اللغويين او بالعكس فلا قلت لا فرق بين
 مفهوم الصدق والكذب اللغويين والمصطلحين فالدور متعين واما
 الذي ذكره الفرقة الثانية من الحكماء فلا تستلزام الدور مرتين لا يتم يعرفون
 الصدق بانه الاحيان عن الصدق او النسبة اليه والكذب بانه الاحيان
 عن الكذب او النسبة اليه ويعرفون الصدق والكذب بما ذكره الفرقة
 الاولى فيلزم الدور مرتين وهذا اكثر فسادا من الاول وكذلك قول صاحب
 المنهاج ومن ترك الصدق والكذب الى الصدق والكذب ما زاد على
 ان وسع الدائرة واما الذي ذكره ابو الحسين البصري فلا ينعرف الكلام
 بانه المنظم من الحروف المستوعبة للمعنى وعلى هذا يلزم ان يكون قولنا في
 باب الوصف الغلام الذي لم يولد وكذا قولنا الغلام الذي ليس له ولد
 لا ينافي على نفسية الكلام كلام مقيد بنفسه اسنافة امر وهو الغلام الى امر
 وهو زيد بالاثبات في الاول والنفى الثاني مع انهما ليسا بجزئين اذ لو كانا جزئين
 لما اختلف عنهما اللانم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب والثاني باطل
 فالحكماء مثله واما الذي ذكره الامام عبد القاهر فلا يوجب ان لا يكون

فولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يشك ولا يفتي خبر اذا المفهوم
هو الذي يجوز فيه نسبة معلوم الى معلوم آخر وظاهر ان المحكوم
التركيب ليس بمعلوم اذ منع ان يقال ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوم
لم يكن معلوما لم يكن التركيب مشتملا على نسبة معلوم الى معلوم فلا يكون
مع انه خبر اتفاقا ولما يل ان يقول المحكوم عليه في هذه القضية معلوم بوجه
اي من حيث اتصافه بانه لا يعلم بوجه من الوجوه وهذا القول من المعلومات
كاف في صحة الحكم عليه فلا ينقض التعريف الا خبر واعلم ان المصنف
لما ذكر ان الخبر ضروري التصور مع ان العقل لا ذكره له تعريفات استشعر
سؤال سأل يقول لو كان الامر كما زعمتم لما اشغل العقل بتعريفه اذ العاقل
لا يحصل الحاصل فاشارة الى الجواب بقوله وتعرفيات بتبهمات وان التعريف
فليتراد به اجابات ضرورية لمحقق ماهية الشيء وايضا صورته في المفهوم
كتعريف الانسان مثلا بانه حيوان ناطق وقوله يتراد به ذلك بل يكون المراد
به الالفاظ التي واجد من التصورات الحاصلة ليست في المعرفة بذلك المعرفة
الذي هو بالحقيقة منه من بين سائر التصورات واذا قد عرفت ما في الخبر
من الاختلاف فاعلم ان في تصور ماهية الطلب ايضا خلافا فاذ ثبت المحققون
الى ان ماهية الطلبية التصور ودعوا عن غرض الى خلاف ذلك واشار
المصنف بداهته واستدل على بطلان هذا الخبر والطلب كما بما بان كل واحد من
العقل من لم يمارس الحدود والرسوم بل اصغار الذين لم اذ في بيده ولا
بيات منهم النظر فيكون بينهما وكذا بين ابواب كل منهما بل كمالهم فيبدون
ابدا في مقام الصدق ويكذبون في مقام الكذب اعني يصدقون ويكذبون
في لا يحيطون فيه احد مثلا يصدقون التكلم او يكذبون في مثل قوله زيد عالم

بوجه وذلك موقوف على معرفته الصادق والكاذب لان
من هو الاخبار عن كون التكلم صادقا او كاذبا او نسبة الى الصدق
يب هو الاخبار عن كون التكلم كاذبا او نسبة الى الكذب والعلم بالصا
د ب موقوف على العلم بالصدق والكذب الموقوف تصورهما على
صور الخبر لان الصدق موافقة الجزئ الواقع والكذب لا موافقة له وكذا يورد
كل واحد منهما كلاهما ومن اقسامهما في مقامه فانه يورد الخبر الصادق حيث
اراد ان يصدق ويورد الخبر الكاذب حيث اراد ان يكذب واذا كان كذلك
فيكون ماهية الخبر ضرورية التصور وهو المطلوب وكذا يورد كلام اقسام
الطلب في موضعه فانه ثمة ويستفهم ويأمر وينهى وتنبأ في موقعا كل منهما
في موقعه عن علم وكل واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالطلب مخصوص
مستوفى بالعلم بنفس الطلب فيكون تصور مطلق الطلب ضروريا لا يستحال
ضرورية الكل دون ضرورية جزئية ولا يفتي عليك ان هذا الدليل لا يدل
الماعلى وحده ان التعريف الضرورية الجزئية والطلب واقسام كل منهما ولا
يلزم من ذلك ان يكون تصور حقيقتهما ضروريا **باب** القانوت
الاول في الخبر يرجع الخبر الى حكم يوقع هو فاقم لا الى حكم اشار اليه
بما الذي هو فاقم او انه فاقم فانه تصور حكم به وعليه ومن حقه ان يكون
معلوما قبل **باب** مرجع الخبر ويلتصاها الى حكم يوقع يعني السبب
فيه كقول الكلام خبر الشئ على حكم يوقع الخبر في حكمه مفهوم لذاته
بمخ قوله زيد فاقم لا غير كذا لانه على ثبوت الحكم في الواقع اذ لا دلالة للخبر
على اعيان الموجودات فان قولنا زيد فاقم لودل عن قيام زيد في الواقع
لما يحق الكذب اصلا ولزم اجتماع المعضدين فيه عند الاخبار بالامر
المناقضين بل زيد فاقم ليس بهام والتالي يقتضيه باطل فكذا المقدم
قوله لا الى حكم يشان اليه عن ليس مرجع الخبر الى حكم ثابت قبل الاخبار
يشير اليه الخبر كالحكم الشان اليه بقوله الذي هو فاقم او انه فاقم فاقم ان فان

قوله الذي هو قائم بنص مفرد جعل محكوما عليه اوجه وكذا قوله
 بنص مفرد نقله المجز عن الحكم بنسب الغامسة للصغير في قوله
 المحل بنص مفرد الحكم به اشارة كما في قولنا نحن انما قائم ومن
 عليه انما كما في قولنا نحن انما قائم ومن جهة اخرى ومن غير الحكم الله
 بقوله الذي هو قائم ويقول انه قائم ان يكون معلوما للمخاطب قبل الحكم
 بينا ان كل واحد من الحكمين المذكورين امر مفرد جعل محكوما عليه اشارة
 به اخرى وما جعل محكوما عليه اوجه يجب ان يكون معلوما للمخاطب والا لم
 ينفذ الحكم **والله** ومرجع احتمال الصدق والكذب الى تحقيقه من
 حيث هو حكم حاكم معهما بذكر وان كان خصوصية المحل فدنا بالاختصاص
اقول كون الجز محتملا للصدق والكذب راجع الى امكان تحقق
 الحكم من حيث انه حكم ما من الاحكام صادرة من حكم ما من الحكم معهما
 اي مع الصدق والكذب على سبيل البدل ضرورة ان تحقق الجز مع الصدق
 والكذب كليهما على سبيل الاجتماع اجتماع للمقتضين وهو محال لا من
 حيث انه علم خاص مثل قولنا الواحد نصف اثنين وقولنا الانسان
 نصف الواحد فان خصوصية المادة تاتى في الاول لا الصدق وفي
 الثاني لا الكذب ولا من حيث انه حكم حاكم خاص كاحكام الصادقة
 عن الله تعالى فانها لا تكون الا صادقة والصادقة عن المبتنى في باب
 نبوة نفسه فانها لا تكون الا كاذبة ولما كان عدم احتمال امرين في
 امثال هذه الاحكام يرجع الى نفس الحكم من حيث انه حكم حاكم مطلقا بل
 اما راجع الى خاصية المادة واما الى خصوصية الحاكم فلا يفتح فيه كون الجز من
 حيث هو جز محتملا لهما فان مفهوم الجز من حيث هو لا يفيض الصدق ولا
 لا يحقق مع الكذب وكذا لا يفيض الكذب ولا يحقق مع الصدق **والله**
 ومرجع اصدق والكذب الى مطابقة الواقع وعدمها وقيل مع قصد محنت
 لا تصدق ولا صدق ولا كذب لقوله تعالى افترى على الله كذبا باام جنة

يدعيه انه قائم وحكم
 احركه في قولنا

محمود عليه

البرار

ن الا فتى آء اخص وقيل الى مطابقة الواقع وعدمها ولذلك يفر
 بدعوى الاعتماد او انفس تحقيقه قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين
 من والجواب انه سئل عن كذب اليهود في قوله الاسلام حق وقصد
 خلافة والاجماع خلافة والكاذبون اي فيما يشعرون ان واللام واسمية الجملة
 كون الشهادة عن عقيم الكل **والله** اخلف في ان مرجع كون الجز
 صدقا او كذبا الى ان سئل هو هل يجوز ان مرجع كون الجز صدقا
 او كذبا الى مطابقة ذلك الجز للواقع او الى كالمطابقة له يعني الجز الصدق هو
 المطابق للواقع والجز الكذب هو اللا مطابق له وهذا المذهب هو الذي اخاره
 المصنف وعليه التقويل اذ لا واسطة بين الحق والاحياء اي بين اللا مطا
 للواقع والمطابقة له ودفع المحاط الى ان مرجع كون الجز صدقا او كذبا الى مطابقة
 للواقع او المطابقة له مع القصد الى مع اعتقاد الجز المطابقة واللام مطابقة وعلى
 هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة وهو الجز الصادق عن كيقضه اي
 لا يعتقد مطابقة ولا لا مطابقة فانه على هذا المذهب لا يوصف بالصدق ولا
 بالكذب سواء كان مطابقا للواقع او غير مطابق له واستدل على هذا بقوله تعالى
 حكاية عن الكفار المنكرين صدق محمد صلى الله عليه وسلم فيما اتي به من الاحكام
 افترى على الله كذبا باام به جنة ووجه الاستدلال به انهم مع كونهم بلغا عارفين
 بخواص التايك قالوا لا ريب الا غرة افترى على الله كذبا باام به جنة فجعلوا
 كلام من دعوا اجنونه فثبت الافتراء على الله وذلك انما يصح الاعتقاد ان الجز
 الصادق به كانه عن صدق لا يوصف بالصدق ولا بالكذب اذ لو لا ذلك لما
 صح جعلهم كلام من جنة بزمهم فثبتا للكذب فلما جعلوه فستمة علم
 اهم ففقا بين الكذب وبين كلامه فثبت الواسطة بين الصدق والكذب لا
 يقال لا يلزم من جعل كلام من دعوا اجنونه فثبت الافتراء على الله ان كلامه لا يوصف
 بالكذب ولا بالصدق اذ من الحار ان يكون صادقا فذلك لك صح جعله فستما
 لك لا نقول هذه الآية حكاية عن قول الكفار المعاندن الذين اعتقدوا ان ما
 ولا من اتي به في تعليم الاسلام من امر الرسالة ليس بصدق واذا لم يعتقدوا

الذات

صدق مع نردلهم كلامه بين الكذب وكلام من به حجة علم انه
 المحنون لا يوصفان بها وليس في كمال الاعداد صدق عن الفصل ود
 ان يصدق مع المطابقة واللامطابقة المذكورتين معبر في كون الخبر صدق
 والجواب عنه ان الافتراض احصى من مطلق الكذب لانه الكذب الذي
 عن تعمد يعني لا يلزم من جعل الافتراض فيهم كلام من ادعوا جوده اعتقادهم بان
 المحنون ليس بكذب لان الافتراض احصى من مطلق الكذب ويجوز ان يكون
 كلام المحنون ايضا كذلك بان يكون كذا باعضوا فيكونان احصين تحت اسم
 فلا يكون بين الصدق والكذب واسطة وقال الفاضل المحقق قطب الله والذليل
 الشيرازي في تفصيل هذا المذهب هذه العبارة وبحقيق ذلك على راسه
 ان يقال الجزاء مطابق للواقع اولا فان كان مطابقا فاما ان يكون معه اعتقاده
 مطابق اولا يكون معه هذا الاعتقاد وهو ضمني لان اما ان يكون معه اعتقاد
 انه غير مطابق اولا يكون معه هذا الاعتقاد لا لطرف الثبوت ولا لطرف الاستفاء
 فالمطابق مع اعتقاد انه مطابق صدق ومع اعتقاده انه غير مطابق كقول القائل زيد
 نبي الدار على اعتقاده انه ليس بها وكان فيها لا يكون صدقا ولهذا لا يسمى فابله
 المدح ولا كذا بالمطابقة خبره للواقع وان كان غير مطابق فان كان مع اعتقاده انه
 غير مطابق كان كذا با وان لم يكن معه هذا الاعتقاد فهو لا صدق ولا كذب سواء
 كان معه اعتقاد المطابقة كمن اخبر عن كون زيد في الدار على اعتقاده انه فيها
 ولم يكن فيها ولهذا لا يوصف المحنون بكونه كاذبا فلا يسمى الذم ولا يكون صادقا
 لعدم مطابق خبره للواقع او لم يكن معه اعتقاد اصلا لا لطرف الثبوت ولا
 لطرف الاستفاء فاذا ان صدق عند صاحب هذا المذهب هو المطابق مع اعتقاده
 انه مطابق وكذب هو غير المطابق مع اعتقاده انه غير مطابق وما لم يكن كذلك
 وهو رتبة اقسام ليس بصدق ولا كذب وذلك بعضه الي ان يرجع كون الخبر
 صدقا او كذا بالمطابقة خبره اعتقاده الجزاء او طنه او الى لا مطابق لهما سواء
 كان حقا او ضوايا على الخبر الصادق هو المطابق لا اعتقاده الجزاء او طنه مطابقا
 الواقع اولا والخبر الكاذب هو اللامطابق لهما كذلك واذا قد عرفت تقرير

فما علم ان صاحبه يستدل عليه بوجهين احدهما دعوى تقرير المحنون عن
 من ظهر خبره بخلاف الواقع بان لم يكلم بخلاف الاعتقاد والظن بغير
 من ظهر خبره بخلاف الواقع بدعي بنزاع من الكذب ويدفع العار عن نفسه
 يقول المناقلا ذلك بناء على اعتقادي او ظني فلو لم يكن الصدق عبارة عن مطابق
 لاعتقاده المحنون او طنه والكذب عن لا مطابق لاعتقاده لما صح منه دعوى البسوى
 عن الكذب ح والى هذا الوجه اشار المصنف بقوله ولذلك ستر عن الكذب
 بدعوى الاعتقاد والظن وثانيهما قوله تعالى اذا جاءك المنافقون فالواضح
 ان رسول الله والله يعلم ان كل من سوله والله يشهد ان المنافقين كاذبون ووجه
 الاستدلال بهذه الآية ان الله تعالى سماهم كاذبين في قولهم ان رسول الله
 مع انه خبر مطابق للواقع وذلك لعدم اعتقادهم بذلك فعلم بذلك ان الخبر الصادق
 هو المطابق لا اعتقاده المحنون او طنه والكاذب هو اللامطابق لهما ونفرض الجواب
 اما اولا فيان نقول لو صح ما ذكرتم من اعتبار المطابقة واللامطابقة لا اعتقاد
 المحنون او طنه لصح كذلك من اليهودي اذا قال الاسلام محين صوته بكلمة باليسر
 مطابقا لا اعتقاده او طنه وان كان مطابقا للواقع وصح تصديقه له اذا قال
 الاسلام باطل لانه بكلمة مطابق اعتقاده او طنه وان لم يكن مطابقا للواقع واللام
 باطل فالمنزوم مثله والى هذه المعارضة اشار بقوله والجواب انه يستلزم
 كذب اليهودي الى قوله وانما جميعا بخلافه واما ما ينافي بان يقول لا نسلم
 ان الخبر اذا ظهر خبره بخلاف الواقع تقرير عن الكذب بل بنزاع عن الاعتقاد بالكذب
 الموجب للنهي والتوقيح واما ما ينافي بان يقول لا نسلم ان الله تعالى سماهم كاذبين
 لعدم اعتقادهم حقيقة الرسالة بل لانهم ادعوا انهم الهول عنهم انما صدر عن حقهم
 انقلب دليل البهرات بالجملة الاسمية تصديقه بان مع اللام فلما كان هذا الدعوى
 منهم ليست مطابقة للواقع تسمي الكذب والى هذا الجواب اشار بقوله وكذا
 ذبون الناحية ويمكن ان يجاب عن الاستدلال بالآية بوجهين آخرين احدهما
 انه انما سماهم كاذبين لانهم ادعوا انهم مستمرون على هذه الشهادة خلافا وملاوغة
 في هذه الدعوى كاذبون لانهم لا يعقلون رسالتهم وثانيهما ان المراد من قوله

حق

في

ان لنا اثنين كاذبين ان شأن هؤلاء الكذب وان صدقوا في هذا الخبر
لا انهم كاذبون فيما اخبروا به لعدم اعتقادهم واعلم ان ههنا مذمبا آخر
ان طابق الواقع واعقد الخبر مطابق له فصا دق والا فكاذب ان لم
ولم يكن الخبر بهذا واعقد عدم المطابقة او المطابقة او كان مطابقا ولم يكن
او اعقد عدم المطابقة يكون الخبر كاذبا فصا حث هذا المذهب بعينه في جانب
مع مطابق الحكم للواقع اعتقاد الخبر مطابق له ولم يعينه في جانب الكذب فلا
عنده بينهما ايضا **الاول** ثم البحث في الخبر اما عن الاستناد او عن طريقه
او عن وضع كل عند صاحبه او عن وضع الجملتين اذ بعدت فغير **الاول**
اعلم ان من الاشارات الراجعة الى الخبر تحصر في اربعة لان الجملة اما ان
يكون واحدا او متعددا فان كانت متعددة فكل من الجملتين عند صاحبها
وضع من الفصل والوصل والاختار والاطناب وان كانت واحدة فالبحث فيها اما ان
يكون عن نفس الاستناد اعني الحكم من حيث انه مجرد عن الموكيدات ومقرون
بشي من ههنا لا من حيث انه حكم لغوي انما استلزم النقل او غفلت عن استلزام النقل
فان البحث عن الحكم من حيث انه لغوي او غفلت هو البحث عن طريق تأديبه المعنى
وقد عرفت ان البحث من حيثية المذكورة من وظائف علم البيان او عن طريقه اعني
المستند اليه من حيث انه محذوف او ثابت منكر او معر وف مقرون بشي من التوابع
او مجرد عنها والمستند من حيث كونه منزوكا او غير منزوك جملة او مجردة افغلا او استبا
منكرة او معر فالى غير ذلك مما يستلزم عليك في موضعه او عن وضع كل منهما عند
صاحبه من النقل ثم والتاخير وغيرهما فافرد المصنف لكل من هذه الاعتبارات ثلثا فن
الاول في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى الاستناد الثاني في تفصيل الاعتبارات
الراجعة الى طريقه الثالث في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى وضع كل من المستند
اليه والمستند عند صاحبه الرابع في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى وضع كل من
الجملتين صاحبها **الاول** ثم البحث في الاستناد فليدبر به الحكم ان يعلم
منه حكم بخود يعلم من لا يعلمه ويسمى فائدة الخبر فليدبر به ان يعلم انه يعلمه
عن حفظ التورية لم يحفظه ويسمى لانم فائدة الخبر **الاول**

ما

ثم ان مرجع الخبر الى حكم بوجه الحكم في حكم مفهوم لذات وهو المسمى
في الخبر فاعلم ان الحكم فليدبر خبره ان يعلم المخاطب الحكم نفسه كما اذا قال
قام لم يعلم قيامه ويستثنى هذا ان علم المخاطب ذلك الحكم فائدة الخبر وقد
يدبر به ان يعلم المخاطب ان الحكم عالم بالحكم الذي اتى به كما اذا قال لم يحفظ
التورية حفظ التورية فانه لا يدبر به ان يعلم المخاطب انه حافظ فان كل
امرئ اعرف رسم قدجه بل يدبر به اعلام المخاطب فانه عالم بحفظه التورية ويسمى
هذا ان علم المخاطب ان الحكم يعلم ذلك الحكم لانم فائدة الخبر والفائدة الاصلية
اعني فائدة الخبر يدور الشان اعني لانم فائدة الخبر منع الحاصل الاستدلال في تنفيذ
المخاطب من كلام الحكم الحكم ولا يعلم ان الحكم يعلمه دون العكس اي كما يمنع حصول
الفائدة الثانية بدون الاول بل هو ان يعلم المخاطب من كلام الحكم انه عالم بالحكم
مع انه لا يستفيد الحكم من كلامه بل يكون عالما به قبل الاخبار كما في المثال المذكور
وكما في كل لازم اعني او لازم مسا ومحصول المساواة فان الملزوم المعين لا ينفك
عنه بحال وما قد ينفك انما اللازم الا ان فليدبر به فليدبر به من ملزوم آخر
واما المحصول مساواة فليدبر به مساواة له عند السامع واعلم ان مراد الحكم من
الكلام ليس بمخصص في القسمين المذكورين بل فليدبر به بالخبر عنهما كما في قوله
تعالى حكايته عن امرائه ان ربنا في وضعها اي فان المراد ههنا ليس
اعلام الله تعالى الحكم او اعلامه عليها بالحكم لانه يعلم السر واخفى بل ارادت تذا
الكلام اطهارا للخبير على طهونه ما لا يكون صالحا لما ذكرت به فعلى هذا يكون ان
مراد المصنف من قوله فليدبر به الى آخره حصص مراد الحكم في القسمين تحت
الاعقاب **الاول** ومن حق الكلام غفلا ان يكون بقدر الحاجة لا يزيد
ولا ينقص فليدبر به الجنب اما مع خالي الذهن فمجرد عن الموكيدات بخود فقام
لان الجهل الخالي يمكن منه كل نفس بد عليه ويسمى ابتدائيا واما مع توجيه طرواه
عنده دون الحكم فهو من موكيدات بخود فقام وان زيدا قام ويسمى ظاهريا واما
مع منكر حكم خلا فزيد تركه بحسب قوة اكان بخوان زيد القام والله ان
زيد القام ويسمى انكاريا ويستشهد له قول رسل عيسى عليه السلام انا اليكم

المعقول

مرسلون وثاناً اذ يولج في كذبهم ربنا يعلم انا اليكم مرسلون
 اذا شيع في الكلام ينبغي ان ياتي بالكلام على قدر الحاجة مفعاله في قالب
 لا اريد والا عن هذا باو لا انقض والا على جازا الكلام الخبير اما ان يكون
 خالي الذم عن الحكم وطرفه لمحض طرفا عنده ونفسه في ذهنة اسنادا احد
 الى الآخر او مع طالب الحكم عالم بطرفه ينجب في الحكم فهو من بين اي من الابداء
 والسفي يعني لا يعلم ان الحكم بطرق الابداء او السفي ارفع حاكم خلاف حكم الحكم
 فان كان الاول فينبغي ان ياتي بالخبر بالكلام مجردا عن الموكداات بخلافه فقام لعدم
 الاحتياج اليها فان الذم الخالي يمكن فيه كل يقين برده عليه يدل عليه قول الشاعر
 انا في هوا ما قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فمكنا ويسمى هذا
 النوع من الخبر ابداء لا زعمه في الاعلى يقع ابداء اي قبل سوال وانكار
 وان كان الثاني وهو ان يكون التكلم مع الطالب العالم بطرف الحكم المجهول في الحكم
 نفسه فينبغي ان يولد الكلام بنوع من الموكداات من اللام الابدائية بخلافه فقام
 او ان الحقيقة بخوان زبنا قام لتقده عن ورطة الجبنة ويسمى هذا النوع من الخبر
 طلبا لا نه كانه جوابات عن سوال سائل يطلب مخلصه عن ورطة الذم وان كان
 الثالث وهو ان يكون التكلم مع من حكم خلاف حكم التكلم فينبغي ان يرد في الموكدا
 تحت قوة الانكار وضعفه فيقول ان زبنا قام لمن سكر فقامه وان زبنا القام لمن
 يبالغ في كافيته ووالله ان زبنا القام لمن يبالغ فيه اشد مبالغة ويسمى هذا
 النوع من الخبر انكارا لا نه يصاغ لرد الانكار وبعضهم يسمي ما لا مبالغة فيه انكارا
 وما فيه مبالغة انكارا لا نه يشهد له اي لما قلنا من ان الزيادة في التاكيد انما يكون
 تحت قوة الانكار كلام رتب عن حيث قال اذ ارسلنا اليهم اسين فاذ بوهما
 فعزنا بابلث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا اما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن
 من بين ان انتم الا كذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم مرسلون بحقيق الفضة ووجه
 شهادة الآية لما مر من ان الكلام اذا كان مع المنكر ينبغي ان يزداد فيه للتاكيد
 تحت قوة الانكار ان عيسى عليه السلام لما ارسل رسولين هما شمعون ويحيى اليه
 ان اهل انطاكية ليتدعوهم الى الدين القيم والصراط المستقيم فاذ بوهما ونكروا

افعز بهما اي قواهما بابلث موولس بالباء المنقوط من تحت نقطه وقل
 بالنون وقل فوالس للفاء وقل هو حيث الخان فقالوا بعد ما شاهدوا من
 كان انا اليكم مرسلون بان الحققة فلما انكر وبع اشد انكار بقولهم ما انتم الا
 بشر مثلنا وما انزل الرحمن من بين انتم الا كذبون بناء على اعتقادهم الباطل ان
 الرسول لا يكون من نوع البشر فالواي الرتبيل ربنا يعلم انا اليكم مرسلون
 بان واللام مع ما في قوة القسم وهو فوق له تعالى ربنا يعلم فان الايمان بان بعد
 الانكار الاول وبان واللام مع ما في قوة القسم بعد الانكار الثاني يدل على
 ان التاكيد فينبغي ان يكون بعد الانكار ليكون كباس الكلام على قبا مقام لا زبنا
 ولا ناقضا لمقتضى من هذه الخففات ان قول القائل زبنا قام اخبار عن
 قيامه فقط وذلك لا يكون الا ابداء ولذلك يستعمل ابداء بما وقوله ان زبنا قام
 جواب عن سوال سائل اما حقيقا او فديرا ولذلك يستعمل طلبا وقوله ان زبنا القام
 رد لانكار قيامه ولذلك يسمى انكارا لا نه **فنا** كذا اخراج الكلام
 على مقتضى الظاهر **اول** **فنا** كذا اخراج الكلام في هذه الاحوال التي هي
 الانكار والغلب والخلق عنهما على الوجه المذكور اعني تحريك عن الموكدا
 في الايمان والتاكيد في الطلبي وزيادة تاكيد في الانكار يسمى في علم البيان
 اخراج الكلام على مقتضى الظاهر في علم البيان بالضح وهو اخراج
 الكلام على مقتضى الحال لان مقتضى الحال قد يكون اخراج الكلام على مقتضى الظاهر
 كما عرفت في قوله تعالى انا اليكم مرسلون وربنا يعلم انا اليكم مرسلون وقد يكون
 لخراج لا على مقتضى الظاهر كما سيجي **فنا** وقد تعدل عنه ويسمى اخراج
 الكلام لا على مقتضى الظاهر فيقام العالم بالفائدة ولا زبنا مقام الجاهل بالامارات
 خطابه ترجعها اليه فله روحه مختلفة كما في قوله تعالى لو كانوا يعلمون حيث
 لم يجوابه بعد قوله تعالى ولقد علموا موكدا باللام القسمية ونظيره وما
 اذ ريت وازيد **فنا** كذا اخراجهم من بعد عملهم وطعنوا اليه دينهم فقلوا اليه
 الكفر انتم الا ايمانهم **فنا** وقد عدل بالخبر عن مقتضى الظاهر فيقام
 العالم بياض الخبر كذا مقام الجاهل اعني خالي الذم عنهما وذلك

ربنا
 الحققة
 بنائهم

مقتضى

لا اعتبارا في خطابيه ائى اقا عتيه كبرها منه مرجع تلك الاعتيارات
 ائى يحصل العالم بالقائه من لوجه مختلف كما اذا اشكل العالم في
 بنوع شكل لحيث العالم عند الشكل كن حصر عند طرف الجمله دون الاله
 بناء على تشكيكه اياه وحسبانه انه صار ساكنا بالباوان لم يكن كذلك
 له الجمله باللام او ان فان شبح الكلام على هذا المثال ح يجوز اخرها له
 على معنى الظاهر اذ كاشل ولا طرد عند السامع في نفس الامر لكنه يكون
 على مقتضى الحال بناء على اعتقاد ذلكم وذلك اعتبار خطا وكذا اذا المر
 يعمل العالم لمقتضى علمه في مقام مقام الجاهل في هذا الاعتيار فانه ايضا
 اعتبار خطا في كونه تعالى ولقد علم المزمع استزاه ماله في الآخر من خلاف
 ولبس ما شربوا انفسهم لكانوا يعلمون الله لعمري انهم لم يكونوا
 السحرية في الآخر ائى في الجنة من شيب والله ليس ما باعوا به وهو كيات
 السحر انفسهم كانه رجب لهم النافلو كانوا يعلمون لا يتصور وجه القتل بالاله
 ان اخر الاله في العلم عن اهل الكتاب مع ان صدورها وهو قوله ولقد علموا
 يصعبهم به على سبيل التوكيد القسبي وذلك لانهم لما لم يعلموا علمهم وكان
 لا علم لهم حقيقة وذلك ايضا من الاعف رات الخطا منه وانما لم يحل قوله لو كانوا
 يعلمون على ظاهره اذ لو حمل عليه لزم المناقض للجمع بين النفي والاثبات وانما
 فسرنا الخطابية في قوله لا اعتبارا في خطابيه بالاقا عتيه لان الخطابية كما مر
 في علم الاستدلال صناعه يمكن بما اقعاع الجمهور في ما اراد ان يصدق قوله
 بقدر الامكان اعلم انه لما اجتمع في الاله المذكورة نفي واثبات وبما متافضا
 ظاهرهما مع انهما غير متافضين حقيقة لان احدهما وهو الاثبات عبارة على ظاهر
 والآخر وهو النفي عبارة على حقيقة وكان لها نظاير في اجتماع الامور الثلاثة تناوب
 المقام فان ونظير المثال المذكور في الاله اقامة العالم منزله الجاهل
 بل في اجتماع الامور الثلاثة المذكورة وفي سبيل المتصف بالشيء منزله الثاني
 عند قوله تعالى وما ريت اذ ربيت فانه اجتمع فيه النفي المستفاد من قوله
 وما ريت والاثبات المستفاد من قوله اذ ربيت وبما متافضا في ظاهر

تشكيكه

ر

من حقيقه كون النفي غير محرم على ظاهره روى ان النبي صلى الله
 وسلم لما طلع في ريش قال هذه في ريش قد جات بخلافها وفخرها
 بون رسول الله اني اسئلك ما وعدني فاما جيل عليه السلام
 وقال خذ قبضة من ثراب فارمهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لما طلع النفي
 المحمان على رضى الله عنه اعطى قبضة من حصي الوادي فاعطاها لهم
 بما في وجوههم فقال شاهدوا الوجه فلم ينسرك الا شغل بعينه فانهم من ا
 واذ قد عرفت القضية فمفهوم معنى الاله وكيفية تطبيقها على مقتضى الحال
 فيقول معناها وما ريت ان يبعد اذ ربيت يعني ان الرمي بالحق صدرت
 مثل ظاهر المصدق ركن حقيقة اذ لو كانت صادرة مثل ما بلغ انزها الاصلح
 رضى البشر لكها كانت رمية الله حيث اثرت ذلك الار العظيم واليه الاما
 بقوله ولكن الله تعالى فاثبت الرمي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لان
 صورتهما وجدته ونفاها عنه كذا لا لا ش العظيم الذي لا تطيقه البشر
 فعل الله تعالى وكان الله فاعل الرمي على الحقيقة وكان ما لم يوحى من الرسول
 صلى الله عليه وسلم بل هو السبب والله الفاعل هكذا اقامة الفاضل في
 شرحه لمصالح العلوم ومن نظاير الاله المذكور ايضا في اقامة العالم
 مقام الجاهل بل في اجتماع الامور الثلاثة المذكورة قوله تعالى وان كانوا
 اما منهم من بعد غلهم وطعنوا في ذلكم فقالوا ايم الكفر انهم لا ايمان لهم
 فانه تعالى اثبت ايم الايمان اولا حيث قال وان تكفروا ايمائهم سخط الله
 التكمث بلوننا ونفاها اخر بقوله انهم لا ايمان لهم من حيث الظاهر والاقص
 آخر الكلام اوله بل من حيث الحقيقة يعني لا ايمان حقيقة معبرة لهم من حيث
 ايم لا يوفون بما كانوا ايمان لهم اصلا فاجمع فيها ايضا اثبات الايمان
 ونفيها وبما متافضا في ظاهر غير متافضا حقيقة لان قوله لا ايمان لهم
 غير محرم على ظاهره كما عرفت والله اعلم **فان** وقوله تعالى الجزم النكر
 مجرد ان لا له منزله من المنكر اذ كان معه ما اذا تأمله ارتدع بقول الكافر
 الاستلام حق لوضوح ذلك بله ومثله كرميه فيه **اقول** وقد في الخبر

رمية

الى المنكر من جهة المولدات لنزول المنكر منزله من لا يجره وذلك لان
 بل اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اذ يدع اي اشتهع من الكثرة
 المنكر الاملا م الاملا م حتى يدون في من المولدات لا يمتد ما او
 او فقه يستهو له على لا يمتد عن الانكاد لوضوحها ومثله اي و
 المثال المذكور في نزل المنكر منزله من لا يجره للوجه المذكور قوله بعد
 في حق الفزان لا ريب فيه فانه في الرب عنه مع كثرة البرتاين منيها على
 ان يعهم ما لو استعملوه لا يمتد عوا عن الارشاد وهو العقل **فان** ولا
 غير السائل مولدا اذا قدم اليه ما يلوح به لانه للنفس النقيطة مظنة النزول وقال
 تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرفون **فان** وقد يلقى الخمر
 الى غير السائل مولدا من بلا لمرزلة السائل فلا يلقى بينهما في مبيغة الكلام
 اي يفرغ الكلام لها في قالب واحد وليس في كل على الاطلاق بل اذا قدم
 اليه من الكلام ما يلوح اعنا بسره الخبر لان مقدم التلويح بالخمر للنفس النقيطة
 مظنة النزول يعني التقديم المحض من جعل النفس النقيطة مزدوجة بين اقدام
 على ان الحكم الملووح به هو على ما يلوح به التلويح وبين اجماع عن كون الحكم
 على ما يلوح به لعدم التضرع فلهذا كل مخرج الجملة التي غير السائل مصدرة
 بان او باللام وانكسر تحت ارباب البلاغة وفرسان الضراد سالكن هذا
 المسلك زاعمين ان ذلك من كان البلاغة مثاله قوله تعالى ولا تخاطبني
 في الذين ظلموا انهم مغرفون اي لا تراجعي يا نوح في اهلاك الذين
 ظلموا يعني انه كفاح وغيره من الكفار انهم يحكمون بغرقهم وجه القيل
 بالانه انما تعالى لما قدم التلويح عن المراجعة اذ في ذلك يفرق نوع عليه
 السليم في متب عدم المراجعة وانما هل يفيد عدم اغراقهم او لا فزال
 يخبره بان قال انهم مغرفون ونظير الآية المذكورة في الاقامة غير السائل
 مقام السائل قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامانة بالسوء الا
 ما رحم ربك اي وما ان كنت نفسي عن السوء انما في جميع الاشخاص لا مارة
 بالسوء اي الشهوة والرذيلة الامل حصه الله تعالى وقيل ما هم فانه لما

والى ترك
 كمال

من نفسي اذ في ذلك الخاطب خيرة في انه كيف لا يبرئ نفسه عن
 كونها مطمئنة طامنة زكية ازال الجيرة عنه بقوله ان النفس لامانة بالسوء
 بشارة اصباحي قبل المجر ان ذلك النجاح في البكر فانه لما قدم قوله
 اصباحي قبل المجر اذ رك ان صاحبه تصار محتمل من جاتين جولة هل السكس يجر
 النجاح فزال خير مما يقوله ان ذلك النجاح في البكر **فان** وكذا التي غير
 المنكر عند شي من خال الامكان قال الشاعر جاء شقيق عارضا ن حمة
 ان يني علك فيهم رماح **فان** وقد يلقى الخمر الى غير المنكر مولدا من بلا
 له منزله المنكر لا مطلقا بل اذا كان عند شي من خال الامكان اي مظانه واماراة
 كما يلقى الى المنكر غير مولد من بلا له منزله غير المنكر وكما يلقى الى غير السائل مولدا من بلا
 له منزله السائل فيجاء حين الكلام لمها اي المنكر وغيره على متوال واحد كقول
 الشاعر جاء شقيق عارضا رجة ان يني علك فيهم رماح قوله عارضا اي
 مشرعا واخاله بالعرض وشقيق اسم رجل تصور ان مقابله مع شي عمة
 بتناق بسهولة وانه كالحناج فيها الى عده وعده ولد كلف الشاعر ان
 في علك فيهم رماح **فان** انه لما جاء مشرعا رجة او اخاله بالعرض غير
 جاعل طرفه اي قرنه من لا يلفت الى مكان وجهه مغرور بشاعته منزله
 الشاعر منزله من شكر وجود السلاخ من الرماح وغيرها في عمة فقال
 ان يني علك فيهم رماح واذا قد حققت هذا فاعلم ان اخراج الكلام لا على
 مقصود الظاهر يسمى في علم البيان بالكتابة وله انواع تقف عليها وعلى
 وجه حسنيتها بالتفصيل ان شاء الله تعالى **فان** ومن هنا ما سياتي
 تعرف اعيد ركب العباداة او العباداة او العباداة حتى له بحسب المقام
 وشق على اعتبارات النفي وعلى سبيل من والقرآن على هذه المناهج
فان ومما هو نالك كهيئة صوغ الجمل الخبر به اعني الانشائية والطلبية
 والاكثارية واخراج كل منها على مقصود الظاهر او لا على مقتضاها بحسب
 المقامات مع ما سياتي في القرن الرابع من بيان احكام الفصل والوصول
 تعرف التفاوت بين هذين الجمل الثلاث اعني قول العاقل اعيد ركب ان

2

وتفاوت
 فالعلاء

ان العباد تسمى له وقوله اعبد ربك العبادية حتى له وقوله اعبد ربك فالعباد
 له بحسب المقام فانه يوفق بالجملة الاولى حيث يكون المراد التحقيق وان
 لا التعليل والثانية حيث يكون المراد اخضا في طريق الجملة عند مخاطبة
 والتفكير الاستناد في ذهنة لا التاكيد والتعليل ويكون المراد التعليل
 ويكون فهم السامع حيث يكون بل يجب تفويض فهم التعليل اليه كمال هذا
 قوة او قوة بلا غنة وعلى هذا فنزل الفاء بقوله على شهادة العقل اقوى من
 اولي من انشا بقوله على شهادة اللفظ لان شهادة العقل اقوى من
 شهادة اللفظ والثالثة حيث يكون المراد التعليل لا غير ولا يكون فهم
 السامع حيث يفوض من غير الايمان بالفاء ولا يخطأ بلا غنة وارتفاع
 بلا دية ويعفأ أي ومن هنا يثبت أيضا على اعتبارات البقي فان
 من اتفق الكلام في اعتبارات الآيات وقف على اعتبارات البقي وانما قال
 ذلك اعتناء بالعلم تعرضه لا اعتبارات البقي كان امثلة المذكورة الحاشية
 ويوقف ايضا على تنزل القرآن على هذه المناهج اى الطرق المذكورة
 من اعتبارات الاستناد الخرى اما على وفق الظاهر اولا على وفقه كل
 كتابات البينات التي يصدق على كل واحد منها انه اخراج الكلام كذا على
 مفضي الظاهر كقائمة العالم بقيادة الجملة الجزئية وبلازم فائدة مقام
 الجاهل وبالعكس ويجعل غير السائل سائلا وعكسه وكمنزل غير المنكر منزلة
 المنكر وعكسه **الفصل الثاني** في المسند والسند اليه والكلام
 في الحذف والآيات وفي التعريف بانواعه والسنن وفي التوابع النوع
 الاول في الحذف والآيات فالخذف انما يجوز لقربة حاله او مبالغة
 ويحذف في المسند والمسند اليه وفي الفعل والمفعول في سائر التعلقات سوى
 الفاعل اذ الفعل وضع للاستناد المحصل وهو نسبة لا تحصل الا بذكر
 المسند اليه **الاول** ما فرغ من تفصيل الاعتبارات الراجعة الى الاستناد
 شرع في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى المسند والمسند اليه والكلام
 الراجع الى اعتباراتهما انما يكون في حذف كل واحد منهما وفي اثباتهما

اعتدرا

كروا
 كما

بما نواعه الحسنة من الاضمار والالهام والعلمية والتعريف باللام
 في التي اطلعها اضافة معنوية وفي السنن وفي التوابع الحسنة
 فقه والاكيد والبدل والعطف بالحرف وعطف البيان اذا عرف
 واعلم ان هذا الفن مشتمل على ثلاثة انواع احدها في الحذف والآيات
 الباقى في التعريف باستقامة والسنن والمال في التوابع النوع الاول
 في الحذف والآيات اعلم ان الحذف مطلقا سواء كان للمسند اليه او
 للمسند انما يجوز اذا دل على المحذوف قرينة جارية بقول المستعمل عند
 ترائي الهلال الهلال لله وكقول من تم طيبا المسك او مفا لينة كقول له قصير
 جميل وقوله يسبح له فيها بالعدو والاصال رجال وان الخلف على اربعة
 اقسام لانه اما ان يكون للمسند اليه وحده او للمسند وحده او لهما جميعا
 او لسائر المتعلقات اى متعلقات الفعل من المفعول ومليقانة والمنفك
 لم يفرص الحذف بها جميعا وجعل حذف الفعل مستمرا من اقسام الحذف فشيئا
 لحذف المستند مع ان حذفه راجع الى حذف المسند وقامه اراد بالمسند في
 قوله ويحذف في المسند في الجملة الاسمية فلو كان جعل حذف الفعل
 متيقنه لانه وان كان مستندا لكنه ليس مستندا في الجملة الاسمية واما
 الفاعل فلا يجوز حذفه لان الفعل وضع للاستناد المحصل اى لا
 يستند الى شئ يحصل اى معين لا الى موضوع ما غير معين كما زعم
 بعض المحصلين فلا يجوز حذفه في كل الشئ المعين اعني الفاعل لا لما قيل
 من ان الاستناد المذكور نسبة بين المسند والمسند اليه والنسبة
 لا يحقق بدون المنسبين لان هذا الدليل يقتضي عدم جواز حذف
 المسند لانه الجملة الاسمية ولا من الفعلية كونه احد المنسبين
 كما يستند اليه وجواز حذفه طاهر لان الشئ لا يصح محذولا اى لا
 بالذکر فلو حذف لا يكون الفعل مستندا الى شئ محصل وقد تقرر
 اسناده اليه هنا خلف ولما قيل ان يقول ان اردتم ان يكون الفاعل
 امر محذولا لا بد ان يكون محذولا عند المكمل فذلك محصل لكن لا نسلم

انه عند السامع كذا
 فذلك محذوع وان ارد
 به انه لا بد ان يكون
 محذولا

بالمسند

انه لو كان محذوفاً لم يكن محصلاً عنده مع ان لا يجد ان يورد النص بال
فانه فعل مع انه لم يوضع للاسناد الى امر محصل اللهم الا ان يخص
في قوله اذ الفعل وضع للاسناد المحصل بالمعنى للفاعل فانه لا
التفصيح و بالسنن ايضا فانا اذ اقلنا الفعل وضع للاسناد المحصل
وذلك يقتضي عدم جواز حذف الفعل فله ان يتولد الجواز ايضا وضع
للاسناد المحصل لعدم الفرق بين المسند الى الفاعل والمسند
الى المتولد في الاسناد الى ما قام به الحدث وذلك يقتضي عدم جواز حذف
المتولد مع ان حذفه جاز انفاً **قال** ثم انه من جملة الوجوه الاولى
ضيق المقام الثاني الاختار ان غير العتق يحسب له فيها بالغد ووالا
صال رجال وفيه مع ذلك كبر الفائدة ببيانها عن ثلث جملة يكون صريح
له رجال مقتودين ويذكر الشئ بجملة ثم مفضلاً وهو اوضح في النفس
الثالث بحمل القول على شهادة العقل ووز اللفظ وكم بينهما الرابع
تطهير اللسان عنه ويقرب منه لحياء من المخرج كما قالت عائشة رضي الله
عنها ما راى سني وما رايت منه الخامس تطهيره عن اللسان السادس
امكان الاكدار ان يصح اليه السماع بعينه كبحر حقيقه او ادعاء الكائن اساع
الاستعمال نحو نعم الرجل زيد وصري زلياً قايماً وسقوا رعياء ولا تحطبه فلا
البيته التاسع اخبار السامع وقد وثقه العاشر كبر الفائدة باختم
امرين ومنه صرح بحمل وطاعة معرفة الحالة عشده ان يصدق بحذف
المفعول بغير الفعل او اطلاقه قال الله تعالى وركبهم في طلمات
لا يبصرون ان يرد ذلك لانه لعمري يعقلون السامع عشي رعايه فواصل
التي نحو ما ورد عليك ركب وما على **الجواب** الحذف قد يقع على الاشياء
احده وجوه ذكر المصنف منها افعول الاول ضيق المقام بقول المصنف
محمي باله وجرع في جواب من سأل كيف انت فان المراد المقتضي للضجر
عن كثر الكلام بجملة على حذف المسند اليه حيث لم يقل انا محمدي
بالارجاع وكقول المحب عليل في جواب المجرب اذ قال له كيف انت والحال

نبيه

بها

انا سبق حيث لا فاف في مضيق خاف من عن نبيه الرقب فان خوف
بالمسند لا يختص بالكلام جملة على حذف المسند اليه فلم يقل انا
دعبله قول الشاعر قال كيف انت قلت عليل سهر دايماً وحزن طويلاً
لم يقل انا عليل وكذا لم يقل في سهر دايماً فحذف المسند اليه من هذا الكلام
لملة التي حذفها المسند اليه من الكلام الاول وقوله قالت وفؤد رايت
اصفر اري من به وتنهت فاجتنبها المسند هذا البيت يصلح مثلاً لا حذف
المسند اليه على تقدير هو المسند وحذف المسند على تقدير المنهك هو المطالب
به قوله من به اي من المطالب به او من فعل به وتنهت اي نفست الصعدا
الساكن لا اختار عن العتق نحو قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصباح
رجال يسبح اليه في يسبح على بناء الفعل للمفعول فانه لو ذكر الفعل المسند
الى رجال كان جوازاً لا لانه الاول عليه تعالى عنه علواً كبيراً وفي الحذف
في هذا المثال ونظائره مثل بكت القزان في زيد بناء الفعل للمفعول
مع فائدة الاختار ان غير العتق فوايد آخر منها ان الكلام متى نسب على هذا
المسند ناسب كتاب الجمل البكت لحد ما يسبح له المانية الجملة المذكورة علمها
برجال وهي من نسخة ان قوله تعالى رجال جواب عن سوال من قد يغفون
دالا على السؤال المانية رجال مع الرفع المقدر وهو يسبح بكسر الميم واما نسخ
على سوال آخر وهو بناء للناس على فلا يكون كذلك لانه لا يكون ح الا جمل واحد
فيكون الاول اجمع للمفرد وظاهر ان الكلام متى كان اجمع للمفرد كان الجمع
والى ما ذكرنا من الفائدة اشارة بقوله وفيه مع ذلك كبر الفائدة ببيانها
عن ثلث جملة ومنها ان الكلام متى سبق هذا الساق كان كل واحد من لفظة
له ورجال مقتود في الذكر غير مستغنى عنه لان لفظة له على هذا الساق
مقوم مقام الفاعل فيكون مقصودا وكون رجال مقصودا ظاهراً لا نه فاعل
فعل محذوف وخلاف ما اذا سبق الكلام على ساق آخر وهو بناء يسبح للفاعل
فان لفظة لا تكون ح فيه فضلة ولا سلك ان سبق الكلام على واحد لا فضلة
فيه اولى من موقفة على واحد يكون فيه الفعل فضله والى هذه الفائدة اشار

افضل

بقوله ويكون نسخ له ورجال مفسودين ولا يخفى عليك ان في هذه العبارة
لان لفظ الفعل مفسود على كل حال في المفعول او الفاعل ومنها ان
مضى ملك هذا المسالك فيضم ذلك الشيء او لا يحل او ثانيا مفسود وهو
في النفس من ذلك كونه او مفسودا وذلك لان الكلام حينئذ يشهد
النسخ الى الفاعل مرتين مرة على الوجه الاحتمالي واخرى على الوجه التفصيلي
بخلاف ما اذا اثنى الفعل للفاعل فانه تفيد على هذا اسناد النسخ الى
الفاعل من وجه واحد وهو التفصيلي فحينئذ يكون التركيب على الوجه
الاول المبلغ لكون الامتداد فيه اقوى وكون التفصيل فيه اعز مما في
الآخر لان الحصول بعد الطلب اعز من المناسق بلا تغيب اثنان يحصل
ان في تركه تعويلا اثنان اعتمادا على شهادة العقل دون اللفظ فان المستعمل
اذا قال الهلال والله دون هذا الهلال والله فانما يتأكد لفظه هذا اعتمادا
على شهادة عقول السامعين واذا ذكره فهو انما يعول على شهادة اللفظ
وكون بين الشهادة بين من التفاد في القوة والصنف يعني شهادة العقل
اقوى من شهادة اللفظ واذا كانت الشهادة العقلية اقوى كان الخلاف
المعول عليه ارجح الرابع يظهر للسان عما ذكره ذكره وذلك ان ذلك
المتروك مستحق ان في غاية الخسة والذم فحينئذ فكيف المتكلم عن اللفظ
به بقولك عند قيام الفريضة يجب قطع يده اي السارق يجب قطع يده وتقرّب
منه اي من يظهر للسان عنه الحسد وذنابه الجاهل من الفضل بذكره
وذلك اذا كان المتروك ما يكون اللفظ مستقرا كقول عابسه رضي الله
عنه ما راى منى وما رايت منه فانما لما استخفت عن اللفظ بذكر العورة
ترك ذكرها فلم يقل ما راى العورة منى وما رايت العورة منه الخامس
يظهر من ذكره عن اللسان وذلك اذا كان عظيم الشأن رفع القدر
والكان لا يجد المتكلم لاسيما اهلية ان اخرى عليه كقولك ميريس اي
السلطان يامر يهوى السادس مكان الكار ان ثبت اليه الحاجة
هو لك فيسقط ويبرع من تعرف منه اي تعرف مرادك للقيام الفرائض

في ذلك انه اينكر عليك ما يقول اولا فاذا انجفقت انكاره انكرت نسبة
والفجور اليه فقلت ان مرادى ما كان الذي سبق اليه فهمك ويقر
ما قيل في اصول الفقه ان من فوايد الاشياء ان المتكلم لا يكذب ولا
يافانه اذا اطلق اللفظ المشترك فأي معنى يصح فله ان يقول ذا
دنى وما لا يصح فله ان يقول ذا اليس مرادى وقت خليفه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ابي بكر الصديق رضي الله عنه حيث قال انه رجل
يمدني السيد في جوابك فيسأله عن النبي صلى الله عليه وسلم عند
ذهابهما الى الغابة فانه لو قال في جوابه انه محمد كان ذلك القول مضطحا
للضد عن الكفار ولو قال فله آخر لا يصدق على النبي صلى الله عليه وسلم
لكان من الكاذبين بخلاف الوجه الذي تكلم به فانه مع كونه صادقا في
ذلك المقال امن غايته شره لم يعدم النص في السابع بعين المتروك
لان خبر عنه بهذا الخبر اما حقيقة بان لا يصلح ذلك الخبر حقيقة اولا
لذلك المستند اليه كقولك لما يشاء فاعل ما يريد مرادى الله خالق
لما يشاء فان هذا الخبر لا يصلح حقيقة الا له تعالى وتنعى صق الذهن
الى غيره واما ادعاء ما نعت المتروك لان خبر عنه بهذا الخبر لا حقيقة
وبني نفس الامس لكن خست تحوى المتكلم كقولك وهو غيبته الاكث كذا
اي الله وهبته اذا كان في ذلك لا يصلح للاخبار عنه بهذا الخبر الا هو
سابع اتباع الاستعمال بان يكون الاستعمال واردا على حذف ذلك الشيء محذوفه
المتكلم ايضا وذلك على قسمين احدهما ان يكون حذفه سماعيا لا نفاس عليه
حذف نظامه كقولك مينة من غير رام اي هذه مينة من غير رام ولا يقول
فله من غير فاعل فاسيما عليه لان هذا الحذف سماعي وكقولك سقيا ورعا
والثاني ان يكون حذفه قياسا نفاس عليه حذف نظامه كقولك نعم الرجل
زيد على قول من يقول ان الاصل في نعم الرجل زيد نعم الرجل هو زيد بخلاف المبدأ
وجعل الكلام جليلا على قول من يقول ان الاصل فيه زيد نعم الرجل فانه على
هذا التقدير حذف في شيء من السند والسند اليه بل فيه نقد وبآخره كقولك

ضربه زيدا قال فان قيل الكلام على الاصح ضرب زيدا حاصل اذا كان قائما
 حاصل اشياء لا يستعمل وانما قلنا على الاصح لان فيه شبهة هاهنا في اللفظ
 من اهل البصرة الى ان اللفظ ضرب زيدا حاصل اذا كان قائما حذف حاء
 كما حذف متعلقات الظروف العامة كالوجود والكان والحاصل لم حذف
 الطرف وهو اذا كان دلالة الحال عليه من حيث ان لفظة في هذا فمهما
 في ضرب زيدا فاما حذف الخبر ههنا ملزم لوجود ما يدل على خصوصية وهو
 الحال دلالة على الطرف الدال على الحصول ولوجود لفظ التزم وصحة
 موضع الخبر وهو الحال ايضا وذهب الكوفيون الى ان تقديره ضرب زيدا قائما
 حاصل وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلا ان كل موضع التزم فيه حذف الخبر
 فلا بد فيه من واقع موقعه واذا جعل الحال من جهة التمسك فلم يقع موضع الحذف
 لفظ بغير مقامه فلا يكون حذفه ملزما واما معنى فلا ان المقصود من ضرب زيدا
 زيدا قائما هو الحكم على كل ضرب معنى واقع على زيدا في حال القيام حتى لو وقع
 عليه ضرب في غير حال القيام لم يستعمل هذا الكلام وهذا لا يستقيم على ما
 الكوفيون لا نه حينئذ يكون معنى كل ضرب واقع على زيدا في حال القيام فمثل
 فلو قدرت ضربا في غير حال القيام لم يكن مقبولا اذ لم يخبر الا عن ضرب في
 حال القيام بالحصول واخبارك عن شيء عام او خاص بالحصول لا يمنع من اخبارك
 عن غيره بالحصول او بغيره وايضا فانه يخرج عن هذا الباب الاتفاق على ان الحال
 المتعلقة بالمصدر المبتدأ لا يمنع من ذكر الخبر اذ لا خلاف في جواز قول ضرب زيدا
 زيدا قائما خبر من ضرب في فاعلا وخو لا يكون ما التزم فيه حذف الخبر وهو منه
 هنا خلعت وذهب بعض المتأخرين منهم الى ان تقدير ضرب زيدا قائما
 ومنه ههنا وان كان مصدر الكثرة قائم مقام الفعل عندهم وهو ايضا فاسد لفظا
 ومعنى اما لفظا فلا ان الشئ لو كان قائما مقام الفعل لا يستعمل فاعلا كما استعمل
 اسم الفاعل بفاعله في قولك قائم الزيد ان كنه لا يستعمل فاعلا لو قلت ضرب زيدا
 او ضرب زيدا لم يكن كلاما واما معنى فلما ذكرنا في ابطال هذه الكوفية فلا نن
 ضرب زيدا قائما لو كان في تقدير ضرب زيدا قائما لكان المعنى اخبارا عن الضرب

١٨
 على زيدا في حال القيام بالحصول ولا يمنع هذا من ان يكون ضرب في غير
 قيام فالك اذا قلت ضرب زيدا قائما لم منع من ان يكون ضرب فاعلا وخو لا يخطئ
 فلا اليه خطية هي فعيلة بمعنى فاعلة من جليت المرأة عند زوجها خطية
 وخطوة بالكسر الضم والياء ايضا فعيلة بمعنى فاعلة من الا بالواو فضر روى
 خطية والياء منصوبين وترفع عنان وناصب خطية هو كان الناقصة لا غير
 والتقدير ان لم اكن خطية ورافعها يجوز ان يكون نامة والتقدير ان لم يكن اي
 ان لم يلبس خطية فها التوت محذوف في صلة الخطوة وان يكون ناقصة والتقدير
 ان لم يكن لك خطية اي ذات حظ منك لان طبعك لا يلبس طبعهن فاني غير
 مقصدة ووجه نصيب اليه كصفت خطية بتقدير كان الناقصة وعلى تقدير الرفع
 يجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف بتقدير فاما غير اليه موضع لا موضع غير
 وذلك قليل وانما ساع ذلك لكونه مثالا ويجوز في الامثال ما لم يربط خبرها
 لكثرة دور ابتداء يجوز ان يكون لا بمعنى ليس وخبرها محذوف اي لا اليه
 حاصلة وهو ايضا قليل اصل هذا المثل ان رجلا كان لا يخطئ عنده امرأة فلما
 خرج هذه لم تأكل جمدا في ان يخطئ عنده ولم يخط مع ذلك لم يخطئها فقلت لا
 يخطئ فلا اليه هم جرى جملة مثلا في ذلك وما قال اليه فيقال في كل قضية كان
 الانسان اهلا لها بحيثها فيها ولكنها اشعث عليه لعارض عرض من عن جهتها السامع
 اخبار السامع اي المتخيلة هل يتبين عند وجود الفرائض المقتضية بالمتكبر الخ
 منها المحذوف كما يكون للفقير النقيض او لا يشبهه عند ما كالبه والحمير
 وامتحان قد نبتهم عند وجودها فان قدما التنبه ما خلف بالعلة والكثرة
 حسب معاوت افراد الانسان في الذكاء والبلاهة العاشرة مكيير العادة
 على تقدير الحذف فاحتمال الكلام للامر من اي ان تقدير المحذوف مستد
 تارة ومثلا اليه اخرى كما في قوله تعالى قضية حمل فانه يجوز ان يعد المحذوف
 خبره يجوز تقدير الكلام قضية حمل اي حسن لا جرح فيه اهل اي احسن وجوز
 ان يقدر المحذوف مبتدأ ويكون التقدير قامري صير حمل وقوله تعالى طاعة
 معرفة وان هذا الآية ايضا يحمل امرين احدهما حذف الخبر ليكون التقدير طاعة

١٩
 فاني

معروفة ايضاً صراحة على اقل من اولى من ايامكم الكاذبة او
 من طاعتكم المدخولة والثاني حذف للثبات ليكون الفعل طاعتم طاعة معروفة
 اي معروفة بالقول دون الفعل الحادي عشر ان يفتقد حذف المعول خصوصاً
 اما تقيم الفعل كقولهم في باب المبالغة فلان يعطى وتنع فانه اعنى فاعلاً من قولهم
 يعطى الدرهم وينعه وذلك لان الفعل هو الاعطاء او النع في الاول غير
 مقصور على مفعول لعدم ذكره وفي الثاني مقصور عليه لا يتناول غيره
 فانه احد انواع محركات الكلام من حيث يتوصل لتقليل اللفظ وهو الحذف
 تكبير المعنى وهو التمجيد وعليه قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام ويبدى من
 يشاء الى صراط مستقيم فالدعوة من الله تعالى الى دار السلام لما كانت
 عامة في حق جميع الناس اختلف مفعول يدعوا ليكون ذلك ليلا على التمجيد
 والهداية لما كانت خاصة بذكر مفعول يدعى وهو من يشاء ليدل على ان الهداية
 غير عامة بل هي خاصة على من يشاء وهذا لا يتخللها وهذا القسم اعني حذف
 التعم حذف المعول تقع غالباً في الكلام المعنى نحو قوله انك على امرهم في
 ظلمات ليصغر من واما اطلاقه اي اطلاق الفعل والقصد الى نفس الفعل
 بشرط المتعدي منزلة الارزاق نحو قولهم فلان يعطى فانهم يدعونهم انه يعجل
 الاعطاء ويريد منه الحقيقة اي اطلاقاً للمبالغة وفي الاصل الفعل الذات هو
 غير الاعطاء بالنسبة الى الاعطاء منزلة العدم ونزول الاعطاء غير بالنسبة
 الى الاعطاء كذلك في هذا الكلام انه لا غير ويوجد هذه الحقيقة لا غيرها
 وهذا القسم يقع غالباً في الكلام المستعمل في تعالي ان في ذلك لاية لقوم
 يعقلون الثاني عشر غاية فواصل الاى اي اواخرها بان يكون متشاكلاً
 واقتراناً على نحو واحد كقوله تعالى والصبح والليل اذا جئنا ما رد على ربك
 وما دلى اي ما اتصل قطع مودع وما دلك اي ما بالعضل كما قال المشركون
 من ان جئنا فندودعه ربه ونلناه وذلك حيث انقطع عنه الوجود مدة سبب
 انه سبب عن اصحاب الكهف والروح فقال ما خسرنا غنا ولم يفسدنا اعنى لم
 يزل لنا الله ارضيب انه كان في بطنه جرد طلب ورضيه ان يشهد بما

اي ما باللباس

نحو

المنز

انه حذف مفعول فلان فلم يقل وما فلا كذا لوقال هكذا لما كان متشاكلاً
 لقوله اذا سمع **الاسماء** حيث عند عدم الفريضة وبني نحو
 لوجوه الاورثون لا يصل مع عدم الصاروف السافي زيادة الفريضة الثالث
 الاختصاص لفظة الثقة بالمرابح الرابع ان لا يمكن السامع من ادعاء عدم
 التنبه له الخامس الاستئذان السادس التبرك السابع التجت انما من
 لتعظيم التاسع الاهاية العاشر بسط الكلام فتن صالحة صفا
 السامع نحو هي عصاة اتوكا عليها الاية ويل ذلك استغ ما التبع
 الحادي عشر النصيح في المسند بالاسم للثبات او بالفعل للحدود
 او للبيان احسن من المنة بالاختصاص او بالظرف الاحتمال
 الثاني عشر العرض بخلاف السامع **الاول** اثبات كل واحد من
 جزئي الكلام عند عدم الفريضة واجبة لو حذف جزء من مع عدم الفريضة
 الدالة عليه لم يكن الكلام مقبلاً واما عند وجودها فكل حذف من
 الحذف والاثبات حان وقد سبق في احد الطرفين لكن لا بد ان يترك
 وقد مر ان الوجوه المرححة للحذف واما الوجوه المرححة للاسباب
 فهي حسب ما ذكره المصنف اثنا عشر وجهاً الاول كون الاسماء
 هو السائل فاذا ثبت كل واحد من اجزاء الكلام يكون ذلك اثباتاً للاحتمال
 لما ذكرنا من ان الاصل في كل كلام ان يكون اركاناً مذكورة واعلم ان
 اشباع الاحتمال انما يكون من حيث الاثبات اذا لم يوجد صارف عن الاصل
 اما اذا وجد صارف نحو احد من الوجوه المرححة للحذف فلا يسع الا
 المانع والى هذا القصد اسار يبق له مع عدم الصارف السافي زيادة
 التبرير والايضاح وذلك اذا كان المثل بحث لولم ثبت ثبات
 معلوماً للعقود العرائن فثبت لزوم زيادة التبرير والايضاح الثالث
 الاختصاص في احضار الميثية في ذهن السامع لفظة الاعتماد بالقرائن
 وذلك اذا كانت مما لا ينفك بها الا يطردقن الرابع ان لا يمكن السامع
 من ادعاء عدم التنبه له اي لذلك الميثية فانه لو تركه اعتماداً على

صل

صل

دقيق

فهم السامع فلهذا عند الواحدة يدعى عدم فهمه مراد المتكلم فاذا ذكره انقطع عذر
 السامع ولتسمي مادة ادعاءه الخاص الاستلزام بذكر اثبت كاثبات العاشق
 اسم المعشوق فانه لما ذكره لانه يستلزم به وقد كشف المنى عن هذا المعنى حيث
 قال يا شجاع بفارس ضد الدولة فتا حشر شهنتها اياها ما لم تزد معرفته وانما لانه
 ذكرها السامع من التبرك بذكر المثبت كذا ذكر الله تعالى والانبيا والاوليا فان
 تلك الاسماء قد حوى على اللسان فيما وتبرك كما يقول للوحد الله تعالى خالق
 كل شيء ورازق كل حي السامع التقي اي التقي من السند اليه بذكر السند والسند
 اليه كليلهما كقولك في يد يفا دم الاسد فالك لو قلت زيد ولم يكن معه يقاوم
 الاسد وقلت يقاوم الاسد ولم يذكر زيد لم يحصل التقي الدائم التقطع اذا
 كان المقام مقامه كقولك الملك فلهذا فعل كذا وكقولك عند الخالف الملقا الاسد
 انما السامع الا هانه اذا كان المقام مقامها كقولك اللص هذا هو الفاعل الصانع
 وقولك زيد ابن ابي راسه واعلم ان قول المصنف الثامن العظيم مبهم لا ينفذ خصيص
 العظيم بالسند اليه وبالسند كما لا ينفذ عمومه بان يكون السند اليه نارة
 وللمسند اخرى وكذا قوله السامع الا هانه فلا ينفذ خصيصا لاهانه ولا ينفذ
 ايضا وكلام صاحب الفتح في بيان كل واحدة من الحالة التي ينفذ اثبات
 السند اليه والحالة التي يقتضي اثبات السند يشعر بان الالهات لغرض العظيم
 انما هو لتعظيم السند اليه مطلقا وان الالهات في صورة الالهات فلا هانه ايضا
 محسنة بالسند اليه والظاهر انما ليسا بخصيصين به فان المقام قد يقتضي تعظيم
 السند بذكره او بذكر السند اليه كما اذا قلت معظما شان المعلم الملك مع علو
 شان معلم فان ذلك الكلام ينفذ تعظيم شان السند وكذا المقام قد يقتضي اهانته
 السند بذكره او بذكر السند اليه فالك اذا قلت محقرا شان الشعراء كل عامي يقول
 كلاما موزونا مفعلي فهو شاعر وان الالهات انما يكون للسند العاشر بسطا الكلام
 فترادف اي اعتنا ما لا يصغاه السامع بخوفه تعالى حكاية عن موسى في عصا
 فانه يتم الجواب عن قوله تعالى وما لك بميك يا موسى ان يقول بعصا كنه
 عليه الصلوة والسلام ما كان مستافا ان الكلام مع الله تعالى وادرك فرصة الاصغاه

ما يصح

بافساح الكلام من طرفه ما الكفى لحد الجواب المطابق لراد عليه كما هو شأن الحب اذا درك
 من محبوبه آيات العناية فاضا الى المعصاة الى نفسه وذكر السند اليه ايضا وهو وذكر
 بعض منافع مفصلا بقوله انوكاء عليها واهش بها على عني وبعضا آخر مجملا حتى فا
 من الاطباء الخنزك الادب في حضرة جلال رب العالمين بقوله ولي فيها ما ريت
 اخرى قبل من ما ريت التي حصلت من عصاه انما كانت تنكح اذا سيم من الانبياء
 وانما كانت تطول وتصير ثعبانها دلو حتى يسقيها الماء اذا وصل اليه ولم يكن
 معه جلد له لو وان سميتها شفعلا بالليل واذا استنهي ثمة ركبها فاورق واثرت
 وانه حمل عليها زاده فحرت معه واذا اضربها على الارض ينبع منها الماء واذا انام
 كانت تحرمه عن الهوام بامر الله تعالى فثبت ان موسى عليه السلام انما اتبع قوله حتى
 عصا في قوله انوكاء عليها الآية لا يخل البسط امرا صالحا لا مفعلا هكذا اقبل المصنف
 لما لم يرض هذا الوجه قال قيل ولذا لك اتبع ما اتبع رسالته فحق هذا المقام فاناد ان
 السؤال اذا كان واردا على شيء ظاهر من ذلك السؤال انما يتوجه الى امر يتعلق
 به بحث مقتضى الحال والى كان عبثا لطهيرة كما اذا سالت محضا عن لسبب
 السفر بقولك ما هذا الثوب فالك لا يشاله عن نفس الثوب وما هيته بل انما سالت
 عن سبب لبسته فالك قلت ما غيرك فحواي اللابس حيث ان يقول اريد
 سفر كذا ولوا بما سالت به كنان مثلا عك كاعيا فذلك ههنا لما كان السؤال عن امر
 ظاهر فيكون متعلقا بها انما يتعلق بالعصا من منافعها وكانه قال ما يفعل بما يني
 بيك يا موسى فلان لك فان في عصا انوكاء عليها الآية فان قلت لو
 كان قوله تعالى وما لك بميك سؤالا عما يتعلق بالعصا لكان حوا الجواب
 ان يقول اريد ان انوكاء عليها واهش بها على عني وكان قوله من عصا
 ضاعا غير مطابق للسؤال كناية السؤال عن لسبب السفر فلهذا السؤال وان
 كان عما يتعلق بالعصا كنه تعالى لما علم انه سيرد عليه الصورة الثعابين عند
 سحر السحرة وكان ذلك مقام ان يخاف موسى لمشاهدة الصورة المنكرة التي ليس
 بعهدا فاراد تثبت ما هيته وعوارضها في نفسه لئلا يدهش عند رؤودها
 عليه فلذلك قال ما لك بميك ايضا كما يجب عن منافعها تحفيها

شعبتها

تثبت

زيادة الست فحصل معنى الجواب حينئذ عصاى اعرفها بالذات والحوار من
وان صورنا مقرة في معنى لا ينفك الامتاع امثالها فاني قدما انقضاء عليها واض
بما على معنى ولما رتب اخرى الحادي عشر من الوجوه المرجحة للاشياء هو
يخص ما بالاسناد ان يعين بسبب الاثبات كونه اسما خورزدي قام فيسقط
منه الشوب صريحا لان الاصل في الاسم صفته كان او غيرها الدلالة على الشوب او
يعين كونه فعلا فيسقط منه مع افادة الاختصاص بالتحديد وتعين احد الارض
السلطة فان قولنا زيد قام مع انه احضر من قولنا زيد قام في الزمان الماضي بعد
حدد القيام لزيد في الزمان الماضي او شغل كونه طرفا بخورزدي في الدار فورث
احتمال التحديد على تقدير ان يقدّر المعلق فعلا وهو الاصح والشوب على تقدير
ان يقدّر اسما الثاني عشر التعريف بخباوة السامع والاسارة التي انه في
البلادة التي حلت لا ينفك بالقرائن بل لا يفيد الا الصريح **قال** النوع
الثاني في التعريف بالقسم والسبب التعريف لا فائدة فائدة يعين بها فان الحكم
سواء كان فائدة الجزا ولازمها كان احضرا في احتمال وقوعه اقل فالفائدة
في تعريفه اقوى فاعترض ما موجود وزيد من طيب طاهر **قال** النوع
الثاني من الفرق الثاني في التعريف بالقسم والسبب اعلم ان كل واحد من
طريفي الحكم انما يعرف او يفيد ما يفيد التخصيص اذا كان المقصود من الكلام
افادة السامع فائدة يعين ثلها اي فائدة معتزلة يكون لها تأثير في السمع
والغالب السبب في احتياج الفائدة المعينة التي التعريف ان الحكم سواء
كان فائدة الجزا ولازمها كان احضرا في احتمال وقوعه اقل فالفائدة
في بيان اقوى وكلما كان اعم كان احتمال وقوعه اكثر فالفائدة في بيان اصعب
وفي ذلك ان الحكم اذا كان بعد وقوعه كان تحت السامع منها اكثر وكان تأثيره
في النفس اقوى ومن كان اقرب وقوعه كان التعجب منه اقل وكان تأثيره في النفس
اقل وبعد تحقق الحكم تحت محض السند اليه والسند كليهما لا يختص احدهما
فانك لو قلت زيد من غير وجوده لم يكن هذا العلم بعد التحقيق كذا اذا قلت محض
ما كاتب ما هو اما اذا قلت زيد من غير كتاب ما هو فذلك علم يعينه كونه

فيما

العلم

بعد التحقيق ما اذا عرف ان بعد تحقق الحكم وعلمه انما يكون بسبب التخصيص وعلمه فحلا
انه اذا الطرفان محضان ارداد الحكم بعنا وكلا ارداد اعموما ارداد الحكم فبالاينما
كلما كانا اشد تخصصا كان الحكم الشا استبعادا وكلما كان انحصار تخصيصا كان اقل
استبعادا احاصله ان قوة فائدة الحكم انما يكون بتخصيص الطرفين وتخصيصهما
انما يكون بالتعريف وما يشاكله فاذا قصد الحكم افادة فائدة فائدة يعين
بما فلا بد له من تعريف طريق الحكم او قصد ما يقيد بوجه التخصيص كما ينبغي ان
كث في زيب ما ذكرنا فاعترض قولنا شي ما موجود وهذا الشيء موجود لا في موضوع يصح
لكمية الفرق بين فائدة الحكمين قوة وضعفا وما توقعهم من ان قوة الفائدة وعلمها
في المسائل الذين اورد بها المصنف انما هي حاصلة من جوهر اللفظ لا من التعريف
والسبب لان لفظ مثال التعريف خاص ولفظ مثال السبب اعم العام فليس ينبغي لان
قوة الفائدة في قوله زيد من غير وطيب طاهر انما يكون بتخصيص السند اليه لكن نه
علما موصوفا بان مضاف الى علم آخر وتخصيص السند كونه موصوفا اذ لو قيل
رجل ما طيب لم يكن بينه وبين القوة وعلم قوة الفائدة في قوله شي ما موجود
انما يكون كون طريق الحكم عامين وعمومهما انما يكون لاجل السبب لاجل الجوهر اللفظ
اذ لو كانا مقرون مع بقاى الجوهر بحاله لما كانا اعم الاشياء نحو قولنا في العهدى
الشيء هو الموجود لا في موضوع **قال** السبب التعريف بقصد به معين
عند السامع من حيث هو معين كانه اشارة اليه بذلك لا عنينا او ما النكرة فيقصد
بها التفات النفس الى المعين من حيث هو من غير ان يكون في اللفظ ملاحظة معين
وان كان لا يكون الامعينا فان الفهم موقوف على العلم بوضع اللفظ له وذلك انما
يكون بعد يقنونه ولم يترد عليه عما عناه وبه يعرف الفرق بين اشد والاسد مراد ايه
الحقيقة وان مورد الحكم بالحقيقة واحد وانما تختلف الاعيان فلا ذلك علم يتفارقها وحون
وسبب المعرفة هذا التعريف بالنكرة في قوله تعالى غير المغضوب عليهم وقيل
في ولقد امر على الليم بسبب مضيت ثم قلت لا اله الا الله ان بسبب صفته لا حال
اقول هذا السبب يعجز عن تحليله لا بد من حقيقتها فيقول التعريف
بفعله بما هو معين عند السامع من حيث هو معين اي يكون القصد به على الوجه

الذي هو ذلك العجده معين عنده وكان ذلك التعريف إشارة الى ذلك المعين بذلك الاعتبار
 اي على الوجه المعين تحقيقه ان يقال الشئ اذا كان معينا عند السامع بكونه مشارا
 اليه مثلا فتعريفه هو القصد اليه بالاشارة نحو هذا واذا كان معينا عنده بانه شخص
 مخصوص لا يتناول غيره الا بالاستراكية الاسم فتعريفه هو القصد اليه لما يخصه من العلم
 بخوريك وان كان معينا عنده بكونه معهودا اليه وبين عينه فاذا اراد الحكم المخاطبة
 مع الغير بك المعهود فطريق ان يقول تعريفي الرجل اي المعهود بيني وسبك واذا كان
 معينا من حيث انه متعلق بعين فتعريفه ان يقصد اليه مضافا الى ذلك المعين
 غلام زيد ودان وثوبه التي تميز ذلك فالك اخ اظت غلام زيد مثلا وكما ان هذه الامانة
 اشترت على الوجه الذي به علم السامع واما النكرة فبقصد بها الصفات النفس المعين
 من حيث هو معين اذا الصفات النفس الى الشئ من حيث هو معين غير متصور فذلك
 الشئ المعبر عنه بلفظ منكر معين ايضا وان لم يوجد في اللفظ ما يشعر بتعيينه كما في المعارف
 المذكورة اذ لو لم يكن معينا لامتنع فهمه من اللفظ لان الفهم منه موقوف على العلم
 بالوضع وذلك اي العلم بالوضع موقوف على تصور الموضوع له ولين عند السامع
 عما عداه واذا كان متصورا معينا عنده عما عداه يكون معينا حقيقة ان ما يحكم
 عليه لا بد وان يكون معلوما اما بكونه حقيقة او بوجه ما اذا الحكم على المجهول مطلقا
 محال وكذا الشئ الذي يحكم به يجب ان يكون معلوما كذلك لكن طبقات المعلومات متفاوتة
 فاذا علم من جهة كونه مشارا اليه او من جهة انساب اليه تجله اليه او بكونه موضوعا للمكلم
 او مخاطبا او غايب او بالتخصيص او بالتعميم او بالمعهود ثما وبالاضافة الى احد ما معنى
 فيقصد اليه على الوجه المعلوم وذلك معرفة واذا علم من جهة كونه احدى من هذه
 الجهات مثل كونه ذكر ام ذكر كونه آدم او فرد ام فرد او اريد ان يوجد او ما اشبهها
 فغير عنه سمي بدل عليه بهذا الوجه وذلك فكرة وما قيل من ان الفرق بين المعرف
 والنكرة ليس الا في اللفظ وذلك ان في لفظ المعرفة اشارة الى ان السامع يعرفه وفي
 النكرة لا يوجد هذه الاشارة فباطل لانه يشعر بعلم الفرق عند السامع بين قولنا ضرب
 الرجل وضرب رجل اللفظ وبطلان ما ظهر من ان يحتمل ان يكون اللفظ اذا علم ان
 هذا رب هو المعهود بينه وبين مخاطبه يقول ضرب الرجل واذا لم يعرفه الا بانه

تعريفه

في الكلام او الخطاب
 او تعلم الدكر

الذي المعطى

ذكر من ذكره كونه آدم يقول ضرب رجل واذا كان بين الكلامين فروعنا القابل في المعنى
 فيا تطل تحقيق الفرق بينهما عند السامع هذا اذا لم يقصد بالتعريف تعريف الحقيقة
 اما اذا قصد به ذلك التعريف وذلك لا يكون الا في التعريف باللام فلا فرق
 بين النكرة والمعرف ذلك التعريف كاسد والاسد اذ اريد به الحقيقة لا العهد او
 الاستغراق فان مود انما اي مفهوم النكرة والمعرف ذلك التعريف بالحقيقة واحد
 وهو الحيوان المفترس والاختلاف بينهما لا يكون الا بالاعتبار وهو ان في
 المعرفة اشترت الى تعينه عند السامع وفي النكرة بخلاف ذلك ولذلك اي ولاجل
 اتحاد مفهوميهما حكم النجاة بيفارهما وجوزوا وصف المعرفة بذلك التعريف
 اي تعريف الحقيقة بالنكرة ويقولون في قول الشاعر **وقلنا من على اللبم بسني**
 فصنيت ثم قلت لا تعني ان قوله بسني صفة اللبم لا حال عنه ولو كان ذلك
 المعرفة اي اللبم في حكم النكرة لما جاز وصفه بسني لانه ليس في هذا المعتقد
 اسما يقولون يعرف الفرق بين اسد والاسد واعلم ان في قبيله وصف المعرفة
 تعريف الحقيقة بالنكرة بقوله تعالى غير المغضوب عليهم بخلاف تعريف الدين
 في قوله تعالى صراط الذين ابغيت عليهم ليس من باب تعريف الحقيقة لهو
 من باب تعريف المجهول لانه من الامور التي سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان غير في قوله
 غير المغضوب عليهم بلوه واما يلزم ذلك ان لو لم يكن ما بعده وهو المغضوب عليهم
 مشهورا بالمغفرة لما قبله وهو المنع عليهم واسمها وما بالمغفرة طاهر واذا اشتهر
 بالمغفرة فلا يكون غير نكرة لان النفي من ذكره وانما اذا اضيف الى ما هو
 مشهور بالمغفرة لما قبله فكسب من الصفات اليه التعريف وقد عرفت هذه الشهادة
 على المصنف فاجاب عنها بان المراد ان المعرفة باللام تعريف الحقيقة لا توفقت
 فيه كما ان الذين لا توفقت فيه ايضا ولذلك يجوز وصفه بالنكرة كما في قوله تعالى
 الذين ابغيت عليهم الآية واثبت هذا الكلام حسن لكن عبارة الكتاب لا تقضي به
فان قلت فعر في الفرق بين الاسد واسامة ولم قبل الاسد اسم
 جدير واسامة علم قلت اسامة بدل على المعين بوجه اللفظ فلا يحتمل غير الاسد
 بخلافه فان التعيين مستفاد باللام **اقول** هذا سوال عن الكف عن حقيقته

الاسم
الاسم
الاسم

اسم الجنس وعلم وطلب الفرق بينهما في مادة مخصوصة مع الجواب عنه بغير السؤال ان يقال
اسم الجنس كالاسد معرنا باللام التي هي لتعريف الحقيقة وعلمه كاسامة مثلا معناه ان
في المفهوم لان كل واحد منهما يدل على الحقيقة المعينة المخصوصة واذا كان
كذلك فما الفرق بينهما ولا يثبت يقال لاحد ما اسم الجنس ولا اخر علم الجنس
بغير الجواب ان يقول الفرق بينهما ان علم الجنس وهو اسامة مثلا يدل على الماهية
المخصوصة بجوهر اللفظ لا بامر خارج عن اللفظ عارض له ولذلك لا يتناول غيرهما
واما الاسد فمخلافه لا يدل على الماهية المعينة لا بجوهر اللفظ اذ لو دل جوهرا
لدى عليهما مجردا عن اللام ايضا والسؤال باطل فالقدم مثله بل انما يدل على الماهية المعينة
بامر خارج من جوهر اللفظ وهو اللام وما ذكرنا علم الفرق بين اسد مجردا عن اللام
وبينه معرنا بغير اسامة فان اسدا يدل على واحد مما يصدق عليه هذا الاسم من غير
تعيين وكل واحد من الاخرين يدل على الماهية المعينة الا ان احدهما يدل عليهما بجوهر
واذا خزا بجوهر بل بخارج وبو يد جميع ما ذكرنا من الفرق بين الاسد واسامة واسد
ما ذكره ان المالك في بعض نصابه وهو ان علم الجنس كاسامة وضع للمعينة
جوهرا واسما يعني اسم الجنس وضع لا لمعينة ثم جاء التعيين عن اللام
ثم يقول التعيين اما ان يفيد جوهر اللفظ وهو العلم او اما حرف وهو المعروف
باللام والذات او الا فالفرق بين الاسد وهو الضمير او الا ولا بد من اسامة اما اليه
وهو اسم الاسد واما الى نسبة معلومة له اما جبره وهو الموصول او لا وهو الاضافة
لكن الاضافة الى غير المعينة لا يفيد معنا فهو المضاف الى احد الحجة
يؤيد هذا الكلام اقامة الدليل على حصر المعارف في النسبة المذكورة بحيث يعلم منه
حقيقة كل واحد منها فيقول قد علم من قوله التعريف يفصل به معرنا السامع
من حيث هو عين كانه اسامة اليه ان المعروف لفظ فيه قصد واسامة الى معرنا هو
معيّن عند السامع فذلك اللفظ اما ان يفيد المعينة جوهرا او لا والاول هو العلم
بغيره وعمر واما ثانيا فان كلا منهما يدل جوهرا على امر معين ومخصص والثاني
اما ان يفيد جبره او غيره او لا اول اما ان يفيد مطلقا اي بدون ضميمة العقد
وهو معروف اما باللام نحو الرجل او بالمعنى الذي في اللام نحو قوله عليه السلام

المعينة

من

ليس من امت اصنام في اسف ولقد رزقنا الفهم لم نعرض المصنف وضميمة العقد
وهو المعروف بحرف الله تعالى رجل والثاني وهو المفيد للتعين بغيره اخرى غير الحرف
اما ان يكون لك القرينة في الكلام اي في الكلام او لا والاول هو الضمير نحو انا واسامة هو
والثاني وهو المفيد للتعين بغيره غير الحرف غير موجود في الكلام فلا بد فيه من
وجود اسامة الى التعيين يكون قرينة له وذلك لما بينا من ان المعروف ما فيه قصد واما
الى تعيين ما هو معين عند السامع فلك الاسامة اما اليه اي الى المعينة نفسه وهو
اسم الاسامة نحو ما فان فيه اسامة الى المشار اليه المعينة والى نسبة لذلك المعينة
معلومة للسامع فلك النسبة اما جبره وهو الموصول فانه لا يفيد الا باضمار صلة
معلومة الانساب اليه مثله على نسبة جبره او اضافته وهو المضاف نحو علم
زيد فان علاما في المثال يدل على المعينة بالاحكام الى النسبة هي اضافة بينه
وبين المضاف اليه لكن الاضافة الى غير معين لا يفيد معنا وذلك ظاهر بالمضاف
الذي هو احكاما للمعارف ما يكون مضافا الى احدها اضافة معنوية فان كانت
ما المراد يكون قرينة الضمير في الكلام ان ريد ان لفظ انا واسامة هو كل منهما
بجوهرا يدل على المعينة فلك هو الفهم الاول بعينه وهو ما يفيد المعينة جوهرا اللفظ
فلينم ان يكون الضمير اعلما وان ارد به امر اخر فلا بد من ضميره او لا
وافادة كونه قرينة للمعينة ثانيا لتوجيه عليه الكلام فيها او اسامة فليست
ضمني الحكم كانه لا يدل على المنكلم وجده لكن المنكلم وحده يصدق على كل منكلم
لكذلك فاد اللفظ واحد بلفظ اما الشخص بكلم المنكلم بحيث لا يتناول غيره ومعلوم
ضمني الخطاب والغائب معناه بقرينة الخطاب ويقدم الذكر لفظا ومعنى او كما
فليسخص فيها المستفاد من جوهر اللفظ بل من للكلم الذي هو خارج عن ان كلمة
ومن قرينة الخطاب ويقدم الذكر بخلاف العلم فان الشخص منه انما يستفاد
من جوهر اللفظ فامتن **فاما** فيجوز العلم لوجهه لخصه بعينه بطريق
مخصص بخلافه ولما الذي استدل به النظم ح الاها في كتي بعض الكتابات
والكثرة الاستلزام **فاما** لمان غ عن بيان حصص المعارف اراد
ان يبين كل واحد منها في اي مقام يذكر واي حاله تنسب اليه فان بدا

المعينة

المشكك

يظهر

بالعلم اما كونه اعرف العارف عنده لكن نذكره على شي معين جوهر اللفظ اولاً
 وقع في القسمة اولاً فقول قد حار العلم لان بعينه عن الشيء لوجوه الاول
 احضار بعينه بطريق محضه يعني اتيان العلم على غير من الاسماء انما يكون اذا كان
 المقصود احضار الشيء في ذهن السامع بعينه اي بخصه بطريق محض بذلك الشيء
 ومنه عن غيره وهو لفظ العلم لا بطريق لتعيين الشيء خاص به فالعلم الاول
 وهو بعينه احضار كل امضاء لا يكون كذلك كقولك رجل طريق فانه فيك احضار
 الشيء في ذهن السامع لكن لا بخصه لبقائه كليا لان فيفسد الكل بالكل
 لا بعد الجرحه وبالسامع وهو فوق له بطريق محضه عن الاحضار بساير المعارف
 فان غير العلم من المعارف وان كان ايضا طريقا الى تعريف الشيء لكنه ليس
 طريقا خاصا به فان اما سلا ليس طريقا خاصا الى مستكمل معين لوضعه
 لكل مستكمل وكذا الكلام في أنت وهو وساير المعارف وقد ترك المصنف
 قديما اخذ ذكره صاحب الفصاح فانه قال واما السالمة التي تقتضي
 كونها علم فحين اذا انان المقام مقام احضار له بعينه في ذهن السامع
 اسما بطريق محضه فاعين العلم المقصد الى احضار الشيء انما
 واخبرنا هذا المقصد عما اذا كان المقام مقام احضار الشيء بعينه لكن
 الاول مرة بل مرة ثانية فانه لا يلزم حصد احضار بعينه بل يكفي
 احضار بعينه كقولك زليخاء وهو راكب فالك طارذت بان ان
 محي ريد في حاله كونه راكبا تحت الحد كزليخا بانها لكن لما كان مذكورا
 اولاً يكفي لذكره ما اذا ذكر صمعه وانما تركه لان قوله بطريق محضه
 يعني عنه يعرف بالثاني الباقي العظيم يعني اتيان العلم قد يكون للعظيم
 اذا كان تعلم صالحا له كما في الالفاب والحق المحمودة مثل اي المعاني
 وسدرا لا فاصل الثالث لاهاية وذلك ان يكون اذا كان العلم
 صالحا كما في الكون والالفاب المذكورة محام كلب وقفه ويطه
 ويره وخطه واعلم ان العلم اما ان يكون في اوله انظام او لا فان
 كان فهو كافي في داء كلثوم وان لم يكن فاما ان يدل على مدح او

لا اول

وهو اللفظ اولاً يدل على شيء مفهوماً وهو الاسم الرابع الاسلاد بذكره كقول
 المصنف اما بحاج بفارس الحامس المترك به كقولك الله الحق ومحل نبينا
 والمسمى لوجوه الاسان الى مذكون او ما في حكمه حكاه المصنف
 المحاطب وفي الخطاب ان يكون مع معين وقد يعبد عنه تعميماً وعليه محل ولو ترى
 اذا المجرمون ما كسوا وسمهم عند ربهم كانه لوضوحه حقا ان مخاطب به كل من ساق
 منه الروية **فالمعنى** وقد حار المصنف بعينه عن الشيء لوجوه الاول الامانة
 التي مذكورة يعني انما يوفي بالمضمير الغائب اذا كانا شي الذي هو عبارة عنه مذكورا
 كقول الشاعر ارى الصبر محمودا وعنه مناهب فكيف انا لم يكن عنه مذموم
 هو المذهب المحي من اخذت به مكانه دهر ليس عن من مهرب ارم يكن مذكورا لكنه
 في حكم المذكور كقوله تعالى اعدوا له او اقرب للمعنى اي بلفظ هو عايل الى
 تعدل لان قوله تعالى اعدوا له على العدل صار كانه منقلم من حيث
 المعنى فيكون في حكم المذكور الثاني بعكاه حال المستكمل اعني وقد بحثنا
 المصنف المستكمل لان محله احد حري الجملة اذا اراد المستكمل بيان حاله مفردا
 كان او متعد غيره ما لم يفرد قوله الشاعري ان الذي يحدو في صديقه
 لا ارتقى صديقا منها ولا ارد كان الف من حدوده ليكون في الصلة ضمير
 يعود الى الموصول لكن لما كان الذي جبرالا فانه هو المنشا شي واحد ركة
 الضمير الذي يحججوه الى الثاني الى الاول كقول علي رضي الله عنه
 اما الذي سميتي ابي جیدن جيتلم بقل عنه قوله لا اربى اي لا اصعد
 الصدور بالحق بك هو الاسم من صدرت عن الماء وعن البلاد وبالسكن
 الصدر وهو الرجوع من صدر بصد راسها اي من صدرهم المعنى
 لا اخرج من صدرهم ولا دخل فصرث غصنة في صدرهم لازمة لا تسوع
 ولا يوجب ومثال الجمع ونحن مو عم على ذاك سائر ابي فيها بقية شاف
 على ذاك اي مع ذاك الزراني الفاروق جمع الفروق وهو وسادة صغيرة
 فيها نفسه اي شدة البعض وشافس اي بحاسد المعنى نحن ابناء عم
 وعلى ما ينسب من القرابة فثبت بينا بسط شي تشتمل على ما غرض وخاسد

المعنى

الثالث من الوجوه التي تخرها المضمحل المحاطب بالحكم اعني اذا زاد الكلام
 ان يخصص الحكم بالمخاطب مفردا او مثنى او مجموعا فالحال يقتضي ان يوتي بغيره
 كذلك كقول الشاعر يا ابن الاعراب من عدنان قد علموا وتالذ المجديين
 العلم والخال انت الذي تنزل الايام منها وتسلك الارض من خشف وزلز ال
 فقل له قد علموا جملته معزضة بغير المعطوف والمعطوف عليه والثالث من المال
 هو القديم الاصيل يقتضي الطارف اعلم ان المصنف لما بين الوجود اليه
 مقتضيه لاحيا بالضمير ارا د ان يبين فائدة متعلقة بصير المخاطب فقال
 وحق الخطاب الى آخره يعني ان حق الخطاب ان يكون مع واحد معين اذ لا
 يقتضي بالخطاب الا المعين فان المكالمه والخطابة مع غير المعين تكون سفها
 او عبثا وقد يعذر عنه اتي عن الحق الذي هو كون الخطاب معينا الى غير
 المعين تعيينا اى لا يفيد نعم الخطاب مع كل من يصح له كما سبق ابلان
 كرم ان اساتاه الكرم وان احسنت اليه تازا له احسن المجازاة فذلك قد يد
 بقولك است واحسنت محاسنا معينا بل العجم كما كنت اراي اليه
 كرم وان احسن اليه جازي احسن الجزاء فمضد الى ان حسن معاملته لا يقتض
 بواحد دون واحد بل ذلك منه بالشبه الى كل احد وله في القرآن نظائر منها
 قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ربنا ابتعدناهم
 فارجعنا لنعمل صالحا انا موقنون فان هذا الخطاب في ان كان ضرورة مع النبي
 صلى الله عليه وسلم لكن محل على العموم حتى لا يخص النبي فضلا الى تطيع حال
 المجرمين وان حالهم صلبت من الظهور الى حيث لا يحق على احد فذلك
 لا يقتضي بزيادة وراي بل لوضوحه حق ان مخاطب به كل من ياتي منه اي يسير
 في الروي **قال** والموصول لوجوه **ان** لا يعلم له الخطاب والمخاطب
 او ما غير ذلك استحيان النضر **الاحفاء** زيادة القدر بخوار واد
 التي هي بينها **نوجه** الدفن لما سجد عليه بناء اجرة عليه تعظما حتى
 ان الذي سلك السجدة في لنا مناد عابده اعز والاول او حقيقا الخوان
 التي من ثيابها جرة يكن في الجند غالت وقد ما غول او جليل الخوان

يسير
 منه

الذين اسوا وعلوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس وهذا قد شجعه نعتهم
 للمتكلم اولك مع اولئك كوز او لغيرها او اهان او تنسها على خطا بخوان الذين
 تروهم اخر اكتم يشفي غليل صدورهم ان تضرعوا او غيرها قال الشاعر
 ان الذي الوحشة في ذان بولسته الرحمة في جلد **اول** وقد خيل ان وصول
 لان يعبر بمن يشي متى صح احضار ذلك الشيء في ذهن السامع بواسطة ذكر
 جملة معلومة او تشابه اليه ومع ذلك مرجح احضار بينا الوجه لواحظ
 الوجوه التي ذكرها الاول ان لا يعلم المتكلم او المخاطب معانته اى من الشيء
 المعبر عنه بالموصول غير ذلك اى غير تشابه معنى الجملة اليه مع ان الاميان
 بالموصول نحو الذي تضرع بانه اعرفه والذي اكرم عمرو رجل عالم الشائبة
 استحيان النضر **بالاسم** وذلك ان كان الاسم المراد بسنة الشيء اليه
 من الاسماء المذكورة مثل حنظلة ومرة وكلب فلا يقال مرة فكل كذا
 للاشبهان بل يقال الذي كان فكل فكل كذا الثالث الاحفاء اى ارا
 اخفاء اسم المعبر عنه بالموصول عن غير المخاطب مثلا اذا اردت بيان شيء
 الحبيب وكان امرضا حالك والمخاطب في البستان ونحو ذلك من النضر
 باسمه اطلاق الوقت فقلت الذي كان تصاحبا اس في البستان **جاء**
 الرابع زيادة تقرير الخبر بقوله تعالى وراودته التي هو في سنها عن نفسه
 اى اراد من ليحيا يوسف تقول راودته على كذا المرادة وراودا اذا اردته
 قافا مقام لفظه ليحيا قوله التي هو في بيها لان في كونه في بيها زيادة
 تقرير للمرادة لزيادة الروي المستلزمة لزيادة الاطلاع على دقايق
 حسنة او زيادة تقرير لثبوت يوسف عن المرادة فان كونه في سنها يقتضي
 زيادة رعايته حقوقها وفي المرادة هناك الحق وتفضل هذا الوجه احسن
 لان الآخرة تعرض منه يوسف عن الخساسة الخامسة توجه ذهن السامع
 الى ما سجد عليه من الجين عن الموصول فانه اذا تقدم ما يوجب توجده ههنا
 الى الخبر يصير منظر الوردية فاذا ورد احد مكانه وتكر في ذهنه زيادة
 تمكن لما قبل من ان الموصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعقب كقوله

بهداه

ابراهيم

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحيل من جمادى الذي نخر الناس فيه
ولم يندوا بعقولهم لوجهة أمر الحيوان المخلوق من الجمادى برب آدم عليه السلام
او نافر صلاح عليه السلام فان كل منهما يصدق عليه انه حيوان مستحيل
من جمادى السادس بناء الجوز عليه اي ارادة بناء الجوز على الموصول عظميا
لشان الجوز كقوله ان الذي سئل السماء عن لنا مناد عامه اعز واطول
سئل اي رفع يقال سئل السماء سئل اي رفعها وسئل الشئ سئل اي ارتفع و اراد
بالبيت كجبة جرسها الله تعالى والدعاء جمع دعاءة وهي عماد البيت فعدل
عزق له ان الله تعالى الى قوله ان الذي سئل السماء لان دلالة هذه الجبانة
على عظيم شان الجوز اظهر وافق من دلالة قولنا ان الله تعالى لا يشعاريه
بان تاني البيت هو سائل السماء والفاوت ههنا واضح او محققا اي
اختيار الموصول لبناء الجوز عليه اما ان يجوز عظميا لشان الجوز كما ذكرنا واما
تحقيقا له بخوان التي ضربت بيناها جرة بكرة الجوز عالت ودعاها غول صر
اي بنت وكثره الحند هو اللدغ المسهوق بكثرة وانا سميت بكثرة الحند
لمعام الحند فيها عالت ودعاها غول اي وقع ودعاها في مهلكة من غالت
غول اذا وقع في مهلكة والغول بالضم من الشاكي والجمع اغوال وغيلان
وكل ما اغتال الانسان فاهلكه فهو غول عدل عن قوله ان فلانة عالت
ودعاها غول الى قوله ان التي ضربت بيناها جرة لتحقق الجوز وهو قوله غالت
ودعاها غول فانه لما قال انما ضربت بكثرة الجوز بيناها جرة حق انما طوفت
جبال وصالحا وغال مدعاها غول قبل الفرق بين الفرقين والعقيق ان الاول
راجع الى النصور والثاني الى الصديق قوله او تعليل عطف على قوله
جميعا اي اخيا والموصول لبناء الجوز عليه قد يكون تلاميا الى فعله الحين
كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس
فان بنا قوله كانت لهم جنات الفردوس على قوله ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات بمعنى الى ان علة استحقاق جنات الفردوس انما هو الايمان
والعمل الصالح وهذا اي بناء الجوز على الموصول للتعليل قد شبعه عظيم

اما للمتكلم نحو قولك الذي يرافقي يستحق الاجلال فان بناء قولك يستحق الاجلال
على قولك الذي يرافقي مع انه يشتر عليه المرافقة المذكورة لا يستحق
الاجلال يدل على عظيم شاكل ايضا واما السامع كقولنا الذي يرافقي يستحق
الاجلال واما للمتكلم وهو المعبر عنه بالموصول نحو الذي يكرمه السلطان يستحق
الاجلال واما لغيرها اي غير المتكلم والسامع والمذكور كقوله تعالى الذي يكرمه
شعبا كانوا لهم الحاسن بن فان بناء الجوز وهو قوله كانوا لهم الحاسن بن على
قوله الذي يكرمه شعبا مع انه يدل على عليه بلذ بهم شعبا حسنا ثم قيل
على تعظيم المصدقين له ونسبهم عن الحسنان وطاهران المصدق الذي يدل
الكلام على نراه من الحسنان ليس في كلام لهذا الكلام ولا سامع ولا مذكور قوله
او اها نه اي وقد شبع بناء الجوز على الموصول اها نه اما للمتكلم او للسامع او للمذكور
او لغيرها نحو الذي يرافقي يستحق الاجلال والذي يرافقي يستحق التلقم
والذي عند لا توفى يستحق الصنيع والذين آمنوا الحمد كانوا لهم القانين بن
فانه يدل على اها نه الملكتين له ويتبعدهم عن درجه القانين بن قوله او يستحق
عطف على قوله تعظما السادس بناء الجوز على الموصول اما تعظما او تحقيقا
او تعليل او شيئا للتخاطب على خطأ نحو ان الذين تزوونهم اخوانكم يشقى
عليهم صدورهم ان نص عوايرهم اي يظنونهم واراد بتعليل الصدور حقاها
واجرافها وان نص عوايرهم اي يظنونهم ووجه دلالة هذا الكلام
انني قوله ان الذين تزوونهم اخوانكم على خطأ المحاطين من حيث انهم تزوونهم
وهم اعادهم او عنده اي اخيار الموصول لبنا الحسنان ان يكون تعظما او تحقيقا
او تعليل او شيئا للتخاطب على خطأ او غير كل واحد من المذكورات فخر تعظي
فلو القراء كقول الشاعر ان الذي الوحشة في ح ان نوتسه الرحمة
في لحده اي ان الذي توحشت دانه بسبب فقد نوتسه الرحمة في لحده
لجوده وقله علا بعه ظاهرا ان بناء الجوز وهو قوله نوتسه الى آخره على قوله
ان الذي الوحشة في دانه يقتضي نصيب فلور الفقراء
والامانة لوجوه احسنه طريقا العناية بكمال التبيين السنية على عبادة

الباسم وادعاء ان الشئ لا يميز عنده الا بالحسن والجمال كما يقولون لا يميز هذا او ليس به
 شئ بياض حاله في القرب والبعد والنقسط لهما وذلك اذ به كمال التميز
 وذلك اذ كان الشئ نحو اوليك على هذا من ديم واوليك هم المفلون وقد بعثنا القرب في الرتبة بحسب
 بحسب اصناف اجزاء هذا الذي بعث الله رسوله والبعد فيها تقصيرا نحو الم ذلك الجواب في خلافة
 ودرهم السامح هو **نحو ذلك لا يميز** قد جعل احد طريق الخلة اسم **تسار** الحسية وانما قيد
 ساطع براساره **بالاسان** الحسية احزان عن صحة احضاره في ذهن السامع بواسطة الامارة
 الذهنية فلا سارة بذكر حلة معلومة الانساب اليه كما مر في الموصول هذا
 هو الوجه المحزن للاميان باسم الاسان وقد يوفق على غيره لاحد الى حق
 المذكور **الاول** تعينه اى تعين اسم الاسان وطريقا الى احضاره ذلك السمع
 وذلك اذ لم يكن للسمع كمال في احضاره في ذهن السامع طريق سوى الاسان
 الحسية مثلا اذ ارات انما نأيقظ الحجاب ولم نعرفه باسمه ونسبه ولانه
 او عرفته بوجه منها لكانت ان السامع لا يعرفه بغير هذا الوجه واددت
 الاحزان عنه به فقلت هذا اوداك اوداك بحسب معنى الكلام يعقل
 الحجاب ويقتضي الغراب الساكن العناية بكما لا يميز ما عبر عنه باسم الامارة
 فان الامارة الحسية ادخلت في الفهم والتعريف عن غيرها كقول ابن الرومي
 هذا ابو الصقر قد اتيه غاشية من نسل شيان بين الصلال والملك كانه المميز
 في برج الليف بر على البره لا تارده علم الصلال سيد الرعي الواحد ضالة والسلم
 صومخر يقضاه واحد سلمة والعضاة كل شجر عظيم له ثوب واحد ما غضاة وعضه
 وعضه الليف الشوق الرفع ولا يستشهد في لفظ هذا فان الشاعر لما اراد ان يبين
 المدوح وهو ابو الصقر وتعينه بحيث يبان غمعه اكل يميز بغير اشار اليه بلفظه
 كنهه قال هذا ابو الصقر الثالث اليه على غباوة السامع يعنى اجزاء اسم الامارة
 قد يجوز التسليم على ان السامع من لا يسمع بما فيه ادنى دقة وادعاء انه في العناية
 بلغ حد لا يميز الشئ عنده الا بالحسن كقول الفردق خطا بالجرم اولى كذا ياتي
 حتى يلمهم اذ يبعثنا باجره الجامع واعلم ان صاحب المنهاج جعل يميز كمال التميز
 والغير احد اوجوه الترجمة لا حثيا باسم الامارة بالاسان ومثله بقوله بن تودرت

الاسان

شوا

الاسان

والاسان

الاسان

هذا ابو الصقر اليه وقع على ذلك المثل من بين الوجهين اعني العناية بكما لا التميز
 له بقوله تعالى اولى كذا على هدى من رهم واوليك هم المفلون وللتبينة على غاوة السامع
 ومثله بقوله الفردق اولى كذا على هدى من رهم واوليك هم المفلون وللتبينة على غاوة السامع
 قطب الملة والدين الشيران في شجرة بين الملة اعني الاصل وفرعية في المال فقال
 والفرق بين قول هذا ابو الصقر وبين هذا بين المثلين ان قوله هذا ابو الصقر عام من
 كل منهما لا يخال ان يكون المقصود منه كمال العناية بتميز او التميز على غاوة
 السامع بخلاف المثلين الاخيرين فان كل واحد منهما نص في مدلوله فيحقق من
 كلاهما ان القصد الى كمال التميز قد مر من وجهين الوجهين الاخيرين وتميز
 الاول من الوجهين عن قسميه بالعناية بكما لا التميز والثاني عن الاول بقصد التميز
 على غاوة السامع وهذا الفرق ودعوى كون كل واحد من المثلين الاخيرين نصا في
 مدلوله فيه ما فيه الرابع **الاسان** اى الاسان هو كما يقولون لا يميز هذا او يقول مثل ذلك
 للتبينة وليس به مشارا اليه الخامس بيان حال المعبر عنه باسم الاسان في القرب والبعد
 والنقسط فالكاف اردت بيا حاله في القرب انب بلفظ هذا لانه للاشارة
 الى القرب اذ انقضى بيان حاله في النقسط ذكرت ذلك لانه للنقسط واذا
 حاولت بيان حاله في البعد اخترت لفظ ذلك لانه للبعد والضابط فيه ان
 اسم الامارة مجرد عن حرف الخطاب للقرب ومعه فب للنقسط ومعه مع حرف
 اخر من كلام وغيره للبعد فاذا اراد اكمال محيد الشئ غمعه عبروا عنه بواحد منها
 بحسب المقام لا يبدل على بيان حاله في القرب او البعد والنقسط وبهذا البيان
 يحصل كمال التميز عن غيره والى ما ذكرنا من التعليل اشار المصنف بقوله اذ به
 كمال التميز وقوله تعالى اولى كذا على هدى من رهم واوليك هم المفلون مثال للاشارة
 الى النقسط واما اولا فللقرب واولا لك فللبعد ولذا حكم سائر اسماء الاما
 من ناوناك وتلك وغيرها قوله ولما بعثنا القرب في الرتبة اشار به الى ان القرب
 والبعد والنقسط كما يعبر بحسب المسافة فقد يعبر بحسب الرتبة اما اعشار القرب
 بحسب الرتبة فلم يجر المشارة اليه واستند اليه خوفق له تعالى حكاية عن الكفاة هذا
 الذي بعث الله رسولا وكقوله هذا الذي يذكر انكم اى هذا الحقيق المستند له

بيان
لما قبله

ر
ر

ويعنونهم ابراهيم عليه السلام وقوله تعالى وما هذه الحيوة الدنيا الا لعب ولهو واما
اعتبار البعد فيها فللنقص حوق له تعالى الذي ذلك الكتاب ان يلفظ ذلك
مشيرا به الى الكتاب وهو القرآن مع انه قريب بيانا لعل درجته وارتفاع
ربوبته عند الله وكقوله تعالى حكايه عز وجل ان الذي لم يمتني فيه انت بما يفيد
الاشارة الى البعد مشيرة الى يوسف وهو كان حاضرا عند ما حقيقا لا ارتفاع
منزلة في الحسن وبيانا لا استحقاقه ان يجت ويقتل به او خلافة أي وقد اعتبر
البعد في الرتبة بخلاف العظيم وهو الحقيق كما تقول ذلك العين مشيرة الى
من هو حاضر حقيقا لكنه من يسحق البعد عن ساحة الاعيان ويستوجب التسمية
عن مقام الالفات ويجوز حملها على العظيم ايضا على ما يدل ذلك المعين العظيم
المرتبة في اللغز **قال** والمعروف باللام للاشارة الى الحقيقة نحو من الملاء
كل شيء حتى اول الاستغراق مطلقا فان الانسان في خسر ومفيدا نحو جمع الامة
الصاعدة اول العهد لفظا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول
او ذهابا نحو اطيعوا الله واطيعوا الرسول **اقول** وبما في المعرفة لان بعين عن
الشيء للاشارة الى الحقيقة أي اذا كان المراد الاشارة الى نفس الحقيقة
اعني الماهية التي يعبرون عنها بالحسن فيكون باسمها محلي باللام وحسب يقال
لذلك باللام انما لتعيين الماهية نحو قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي افلا
يؤمنون أي جعلنا سدا وكل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء فان قلت كيف
يوجب هذا الكلام وقد ثبت ان آدم من تراب والجن من نار قلت فلدني في الروايات
انه جل و علا خلق الملاكة من روح خلقتها من الماء والجن من نار خلقتها من و آدم
من تراب خلقتها من اي من الماء ومن هذا القبيل الرجل خير من المرأة أي هذا
الجنس خير من ذاك والدين خير من الدهر ونعم الرجل زيد ولقرب الساقة بيز هذا
المعرف وانكر لدلالة كل منهما على شيء واحد وهو الماهية يعامل هذا المعرف
معاملة المنكران بوضع كل منهما موضع الآخر ويجعل النكرة صفة له كما يقدم او
لاستغراق افعاء وتلك الحان المعرف باللام للاشارة الى الاستغراق أي لا فادنا
عزم ان اد الحقيقة اما مطلقا أي جميع الافراد وذلك اذا انفي المعرف بكل اللام

باللام

على الحقيقة اللغوية ولم يبق الى العرف نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فان
الانسان لما في على الحقيقة اللغوية افاد الشمول لجميع افراد الانسان ولذلك
يصح عنه الاستشاد بقوله الا الذين آمنوا والمعنى ان افراد الانسان في خسر
الا الاشخاص الموصوفين بالامان والعمل الصالح لا ان جنس الانسان في خسر اذ
لو كان المراد هذا الماصح الاستشاد لان الجنس ليس بفرد حتى يصح منه استشاد
بعض افراده واما مقيدا أي افادة اللام عموم افراد الحقيقة اما مطلقا كما ذكرنا
مقيدا بان يفيد عموم بعض الافراد كقولك جمع الامة الصاعدة فان اللام في الصاعدة
وان كانت للاستغراق لكنها لم تفد الشمول لجميع افرادها حتى يناول افراد صاعدة
انديا بل يفيد عرفا الشمول لجميع افراد صاعدة بلدة او اطراف ملكة لتعذر جمع افراد
صاعدة الدنيا عادة وعرفا اول العهد أي قد خسر المعرف باللام للاشارة الى العهد
لفظا أي للاشارة الى المعهود الحان هي وذلك اذا قدم ذكر الشيء بلفظ منكر
ثم اعيد ذلك اللفظ معرفا باللام كما في قوله كما ارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون
الرسول اول يقدم ذكره بلفظ يدل عليه لكن يوجب في الخارج قرينة يدل عليه كقولك
لمنسد دهنهما القراطيس للاشارة الى المعهود ذهابا وذلك اذا كان الشيء معهودا
في الذهن لانه في الخارج فيفسر باسم محلي باللام ليدل بوضوح على ان ذلك الامر ثابت
في الذهن من ان جنس هو يدل باللام على نفي كقولك ادخل السوق لمن لم يكن
بيك وبينه متوف معهود وكقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان ذكر الرسول
وان لم يقدم منكر الكبر لما كان عظيم الشأن رفيع الكيان معقودا به الهمة لا رباط
مصلح الدين والدنيا مطاوعة فهو كذلك كانه حاضر في الاذهان بل كانه معهود
خارجي واذا كان المعهود الخارجي اني به معرفا على طرف المعهود الحان حتى تحصله
ان مدلول الاسم المعرف باللام التي هي للعهد فثمان معهود خارجي ومعهود
ذهني واما المحصر فهما لان المعرف باللام هنا فيه اشارة الى ماهو معين ومعهود
قبل ذلك المعهود اما ان يدل عليه قبل ذلك المعرف بلفظ او قرينة خارجية او لا يدل
عليه شيء منهما فاقول هو المعهود الخارجي والثاني هو المعهود الذهني **قال**
نبيه اللام لتعريف والحقيقة يفيد ما جهر اللفظ والتعظيم والتخصيص عارضا ان

فحتاج فيها الى قرينة **اول** لما كان الاسم المعرف باللام التعريف مفيداً للشيء
 اشياء احدها الحقيقة والثاني التعريف والثالث العموم او المخصوص اراد المصنف
 ان يكون انتم على ان كل واحد من هذه المعاني انما يفيد امر فافاد ان اللام تفيد التعريف
 وان الحقيقة من حيث هي هي اي مجردة عن ملاحظة العموم او المخصوص انما يفيد
 جوهر اللفظ فان جوهر لفظ الانسان بلا توسط اللام يدل على الماهية الانسانية
 من حيث هي وان اليعنى والتخصيص بما عارضان للماهية من خارج كما نرى في موضع
 من ان للماهية من حيث هي لا تقتضي الوحدة ولا الكثرة فيحتاج في التعميم والتخصيص
 الزايد من على مدلول الخوف واللام الى قرينة هي مقتضى المقام او غيره فان
 قلت اللام كما تفيد التعريف تفيد العموم والمخصوص ايضا لان اللام اما ان تشار
 بنا الى الاستغراق فتفيد العموم اما مطلقا او مفيدا كما صرح به واما الى العهد لفظا
 او ذهنا فتفيد المخصوص على التفسير من حيث انا نقول لا نفوقه فلهذا اللام للتعريف
 الاستغراق الا ان افادتها للعموم وكذا لا معنى لقولهم اما للتعريف العهد الا ان افادتها
 المخصوص وكذا نقول ان المعرف باللام كالانسان يدل على شيء يقال له
 التعميم وحيث احرى يقال له التعريف بل التعريف هو غير التعميم وكذا في قوله تعالى
 واسمعوا الرسول الشرف المستفاد من الرسول هو عين التخصيص لا غير والدليل
 عليه ان اللام التي للجنس لما لم يند شيئا من التعميم والتخصيص لم يند بها في التعريف
 وتجعل المحلى ما في حكم التكررات كما شئت الاسماء اليه قلت اللام في جميع
 موارد استعمالها للتعريف الحقيقة ويشترها عن غيرها لكن الحقيقة من حيث هي
 لما لم يكن متعلقة ليحققها مع الوحدة لا لا متعلقة ليحققها مع الكثرة وان لم يملك
 في الوجود عن حدتها وبالضرورة يكون الحكم باستغراقها وعدم استغراقها واحدا
 في معنى المقام لا الى اللام لما يشاء من انما لا يفيد الا يقتضي الماهية لا يشترها عما
 عليها وان الماهية من حيث هي لا واحدة ولا كثرية وفيه نظر لانه يباين في تسميته
 بالام الى ان التعريف الحقيقة والتعريف الاستغراق والتعريف العهد
 والمضاف لعموم الاول ان لا طريق سواء الثاني تعذر التعذر اد
 حواطط ونحوه او املا له الثالث بماز لطيف كوكب الحرفاء الرابع نوع

مفهوم

نظم للمضاف او المضاف اليه او غيرهما او اهاية **ثاني** ونحو المضاف
 الى احدا المعارف لان بقرينة عن شيء لوجه ترجيح اختياره الاول ان لا يكون للمفهوم
 المتأخر في ذهن السامع طريق سواء اي سوى كون ذلك الشيء مضافا وذلك
 بان لا يعرف المفهوم او السامع او كلاهما شيئا غير المضافه كقولك غلام زيد
 جاء الثاني نظرا لتعدد اى امتناع تعدد الحقيقة لا مكانا بل ككل جملة
 موجود في الخارج بل عادة كقول الشاعر بنو مطر يوم اللقاء كأنهم اسود لها في
 غيل خفان اسبل الغيل بالكسر لاجم وماوى الاسد ايضا وخفان موضع وهو غي
 مأبدة واسبل جمع شل وهو ولد الاسد فانه لما علم ان وصف المدح خير واحدا واحدا
 لا ينافي ان يقول جمعهم بالاصناف ثم وصفهم بالشجاعة وكقوله اولاد جفنة حول
 قبرا يهيم قبرا بن فارس الكرم المفضل جفنة من ملوك الشام قبرا بن فارس يدل من يتر
 ابيهم والاسمها في قوله اولاد جفنة فذلك طاهر او نعته اي نعته الغدا
 يعني اختيار المضاف اما لتعدد الغدا كما مر او لتعريفه وذلك بان يكون التغاد
 كقولك يبعدل ح الى المضاف قصر للسانه كقول الشاعر فوقي هيم
 قتلوا ايم افي فاذا ايت يفتني سمي يقول فوقي ما ابيه هم الذين يفتون في افي
 فاذا رتب الاسماء منهم عادة ذلك بالكافة في معنى لان عز الرجل بعشيرة
 فاذا املكهم دل ولا يعني ملك ان قوم الشاعر من الموصوفين مثل اخيه لا يبعدل
 حصنهم لكونهم محصورين بالضرورة لكن لا يقتضي التغاد كقولك يتر مع انه لو قبل فاعلى
 اخيه لمقدوره وايضا في التفضيل بضم فوقي وعلم ما بهم اجلهم وعلمهم بالاذا
 فقال فوقي قصر للسانه او املا له اي املا التغاد يعني ونحو المضاف اما
 لتعدد التغاد او لتعريفه كما ذكرنا ولا ملا له كقول الشاعر فابلنا سبع وام نلسة
 وللبيع حين نلث واكثر الثالث بماز لطيف اي الثالث من الوجوه الموحدة
 للمضاف ان يضمن المضافه اعتبارا لطيفا بماز لا يقول الشاعر اذا كوكب الحرفاء
 لاح بشجرة سهيل اذا غارت عن لها في القراب فان اضافة الكوكب الى الحرفاء
 لما يضمن بماز لطيفا وهو الاضافة لادنى ملايسة وهو ظهور جمها عند طلوعه
 اخار الاضافة فقال اذا كوكب الحرفاء والخرفاء هي التي يغفلها عن خوف

الممدوح

يبيّن سمي

يقتل

فه

وَاَرَادَ بِمَا امْرَاةٌ كَانَتْ عَادَتُهَا اَنْ تَعْمَلَ الصَّبْفَ لِحَاجَةِ السَّاءِ وَاِذَا طَلَعَ سَهْلٌ
 فِي يَدَيْهَا وَظَهَرَ اَنْ تَارَ الْبَرْدَ اشْتَغَلَتْ تَهْتِئَةً اَسْبَابَ السَّاءِ بِاَنْ فَرَّقَتْ عَنْهَا
 اَنْ مَعْرِفَتُهَا وَهِيَ الْقَطْنُ فِي فَرَانِهَا لِيَعْمَلَ لَهَا فَمَا كَانَ اشْتَغَالَهَا تَهْتِئَةً اَسْبَابَ
 السَّاءِ عِنْدَ طُلُوعِ ذَلِكَ الْكُرْكُ اَضَافَ الْكُرْكُ إِلَيْهَا لَازِمَ اَضَافَهُ يَلِزْمُهَا
 الْاِخْتِصَاصُ فِي هَذِهِ اَضَافَهُ عَاجِزَةٌ لَا خِصَاصَ مِنْ حَاجِزَةِ الشَّجَرَةِ بِالْضَمِّ السَّاءِ اَعْلَى
 وَاِذَا عَثَرَ اَيُّ اَشْيَاءٍ وَاطْهَرَتْ وَفَرَّقَتْ مِنْ ذَاغِ الْخَيْلِ يَدْنِغُ ذِيغًا وَذِيغًا وَذِيغًا
 اِذَا انْفَشَرَ الرَّابِعُ مِنَ الْوُجُوهِ الْمَرْجُوحَةِ لَا خِيَارَ لِلْمُضَافِ نَوْعٌ تَعْظِيمٌ اِمَّا لِلْمُضَافِ
 اَوْ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ اَوْ لِيَعْرِبَ مَا اَمَّا تَعْظِيمُ الْمُضَافِ فَهَكَوْكَ لَكَ عِنْدَ الْخَلِيفَةِ اَمْرٌ فِي هَذِهِ
 الْاَضَافَةِ تَعْظِيمٌ شَانِ الْعِيدِ وَاَمَّا تَعْظِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَهَكَوْكَ لَكَ خَضِرٌ عِنْدَ فَيْضِ
 شَاكٍ بِاَنْ لَكَ عِيَا اَوْ لَعِيَا غَيْرَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ فَهَكَوْكَ لَكَ عِنْدَ
 الْخَلِيفَةِ عِنْدَ زَيْدٍ فَتَعْظِيمٌ شَانِ زَيْدٍ بِحُضُورِ الْخَلِيفَةِ عِنْدَهُ قَوْلُهُ اَوْ اَهْلَانَا
 عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَعْظِيمٌ اَيُّ وَخِيَارَ الْمُضَافِ اَمَّا نَوْعُ تَعْظِيمِ الْمُضَافِ اَوْ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ اَوْ
 لِيَعْرِبَ مَا اَمَّا نَوْعُ اَهْلَانَا وَتَحْقِيقُ اَمَّا لِلْمُضَافِ اَوْ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ اَوْ لِيَعْرِبَ مَا اَيُّ قَوْلُهُ
 الْحَاجِمُ جَاءَ فَتَحْقِيقُ شَانِ الْمُضَافِ اَوْ يَقُولُ غَلَامُ الْقَاضِي مَرُوقٌ فَتَحْقِيقُ شَانِ الْقَاضِي لَاحِظٌ
 تَرْقُوعُهُ لَمْ يَدُلْ عَلَى سِيَاسَتِهِ اَوْ يَقُولُ وَلَدُ الْحَاجِمِ يَجِبُ لِيَبْدَأَ فَتَحْقِيقُ شَانِ زَيْدٍ مُضَافًا
 وَلَدُ الْحَاجِمِ **فَا** تَذَكُّبٌ قَدْ تَبَيَّنَ الْمَعْرِفَةُ مُسْتَنَدًا وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا مَعِينًا لَا يَنْبَغُ
 كَوْنُ الْخَبَرِ مَعِينًا اِذْ قَدْ يَقْصِدُ بِهِ لَازِمُ الْفَائِدَةِ اَوْ الْفَائِدَةِ بِاَنْ يَكُونَ السَّمْعُ عِلْمَ ذَاتَيْنِ
 بَصِيفَتَيْنِ تَمَثَّلَتْنِي أَحَدُهُمَا اَيُّ الْآخَرَى اَمْ لَا فَيَنْتَفِي عَنْ ذَلِكَ الشَّكْلِ وَبَدَأَ يَعْرِفُ
 الْفَرْقَ بَيْنَ زَيْدٍ وَخَوَكٍ وَخَوَكٍ زَيْدٍ وَيَعْرِفُ مَعْنَى قَوْلِ النِّجَاحِ الْمَقْدَمُ مِنَ الْمَعْرِفَتَيْنِ
 هُوَ الْمُنْبَاءُ مَعَ اَنْ اِذَا ارْتَبَدَ بِهِ الْحَقِيقَةُ اَفَادَ حَقِيقَتُهُ الْمُنْبَاءُ **فَا** لَمَّا قَرَعَ
 عَنْ الْمُبَاحِثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْخِيَارِ الْمَعْرِفَةِ مُطْلَقًا اَيُّ سَوَاءٌ كَانَ مُسْتَدًا إِلَيْهِ اَوْ مُسْتَدًا
 ذَتَبَ مِنْ الْمُبَاحِثِ شَيْئًا فَتَحْقِيقُ مَعْرِفَتِ السُّنْدِ فَقَوْلُ الْعَرَفَةِ قَدْ بَقِيَ مُسْتَدًا وَذَلِكَ
 مَتَى كَانَ عِنْدَ السَّمْعِ مَعِينًا بِأَحَدِي طَرَفِي الْعَرِيفِ مَعْلُومًا لَهُ خَوْذُ بَيَاخُوكَ اَوْ
 آخَرُ زَيْدٍ اَعْلَمَ اَنْ اَلْصَّنْفَ لِمَا بَيْنَ اَنْ السُّنْدَ قَدْ مَعَ مَعْرِفَةِ اَسْتَشْعَرُ تَوَالٍ مُتَابِلٍ يَقُولُ
 اِذَا كَانَ السُّنْدُ مَعِينًا عِنْدَ السَّمْعِ مَعْلُومًا لَهُ اسْتَلْزَمَ ذَلِكَ لِمَا لَهُ كَوْنُ السُّنْدِ إِلَيْهِ مَعْلُومًا

لـ
 شَان
 وَاَمَّا تَعْظِيمُ
 عِبْدُ

سَوْرَةٌ

اَيْضًا لِمَا بَتَ مِنْ اِنْفَاقِ الْخَوَيْنِ عَلَى اَنْ الْخَبَرَ اِذَا كَانَ مَعْرِفَةُ نَسَبِ اَنْ يَكُونَ الْمُنْبَاءُ مُكَرَّرَةً
 وَاِذَا كَانَ مَعْرِفَتَيْنِ فَاَيُّ سَيِّئَةٍ يَسْتَفِيدُ السَّمْعُ مِنَ الْكَلَامِ نَقَالُ تَقَرُّرُ الْجَوَابِ وَكَوْنُهُ
 مَعْلُومًا اِلَى آخَرِهِ وَتَحْقِيقُهُ اَنْ كَوْنُ السُّنْدِ مَعْلُومًا عِنْدَ السَّمْعِ لَا يَنْبَغِي كَوْنُ الْخَبَرِ
 مَعِينًا اِذْ قَدْ يَقْصِدُ الْمَكْلَمُ بِشَيْءٍ ذَلِكَ الْخَبَرَ لَازِمَ فَايِدَةِ الْخَبَرِ وَهِيَ اَنْ يَعْلَمَ السَّمْعُ اَنْ
 الْمَكْلَمُ عِلْمُ ذَلِكَ الْخَبَرِ كَمَا فِي قَوْلِكَ لِمَنْ اَتَى عَلَيْكَ بِالْعَيْبِ اَشْيَئُ عَلَى الْعَيْبِ
 فَالْكَ تَعْنِي بَدَأَ الْخَبَرَ عِلْمُ السَّمْعِ بِالْكَ عِلْمُ بَدَأَ الْخَبَرَ اَوْ يَقْصِدُ نَفْسَ فَايِدَةِ الْخَبَرِ وَذَلِكَ
 بِاَنْ يَكُونَ السَّمْعُ عِلْمُ ذَاتَيْنِ بَصِيفَتَيْنِ كَمَا يَشْكُلُ فِي اَنْ اَحَدِي الذَّاتَيْنِ اَهْلَى
 الْآخَرَى اَمْ لَا فَيَنْتَفِي عَنْ ذَلِكَ الْخَبَرَ الْمَعْرِفَةُ الطَّرَفَيْنِ يَنْفِي عَنْ السَّمْعِ ذَلِكَ الشَّكْلَ وَبَدَأَ
 عَنْهُ الْاِسْتِنْبَاهُ مِثْلًا اِذَا عِلْمُ السَّمْعِ اَنْ لَهُ اخَا وَكَذَلِكَ اَعْلَمَ اَنْ اَنَا اَيُّ سَيِّئَةٍ تَزِيدُ مِنْ حَيْثُ
 اَنْ مَعْنَى مَا كُنَّا لَا يَعْرِفُ اَنْ ذَلِكَ الْاِنْسَانُ هُوَ اخُوهُ اَوْ لَا فَهِيَ فِي هَذَا الْمَقَامِ يَعْلَمُ
 الذَّاتَيْنِ بَصِيفَتَيْنِ لَاحِظٌ اَنْ يَعْلَمُ اَحَدِي الذَّاتَيْنِ يَوْصِفُ الْآخَرَةَ وَيَعْلَمُ الْآخَرَى يَوْصِفُ
 الْبَصِيفَةَ بِرَدِّ كَيْفٍ يَشْكُلُ فِي اَنْ الذَّاتِ الْمَوْصُوفَةُ بِأَخُوَّةٍ اَهْلَى الدَّاتِ الْمُسَمَّاةِ
 بِرَدِّ اَمْ لَا فَاِذَا قَالِ الْمَكْلَمُ زَيْدٌ اخوكَ اَوْ اخوكَ زَيْدٌ اَزَالَ عَنْهُ الشَّكْلَ وَخَلَصَهُ مِنْ قَرِظَةِ
 الْحَيْرَةِ اِلَى قَضَاءِ الْغَيْبِ وَاعْلَمْ اَنْ تَقَدَّمَ اَحَدُ الْجَزَيْنِ ثَانَةً وَثَانِيًا الْآخَرُ اُخْرَى
 فِي قَوْلِنَا زَيْدٌ اخوكَ لَيْسَ جَرًّا فَاَوْعَى سَبِيلُ الْاِتِّفَاقِ بِالْاِقْدَامِ بَلَدٍ اَحَدٍ مِنَ
 الْبَرَيْنِ عَلَى صِلَا حَيْثُ اَلْفَائِدَةِ بِحَسَبِ مَا يَقْصِدُهُ الْمَقَامُ فَاِنْ السَّمْعُ اِذَا عِلْمُ كَلَامٍ
 مِنْ مِلْحَمَةٍ كَيْفٍ لَا يَعْلَمُ اَنْ اَحَدُهُمَا هُوَ الْآخَرُ فَاَيُّمَا كَانَ بِحَسَبِ نَسَبِ كَيْفٍ يَكُونُ
 السَّمْعُ كَالطَّالِبِ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْآخَرِ وَجِبَ نَفْسُهُ مِثْلًا اِذَا قُلْتَ اخوكَ
 زَيْدٌ قُلْتَهُ لَمْ تَعْلَمْ اَخَا لِنَفْسِهِ كَمَا لَا يَعْرِفُهُ عَلَى التَّعْيِينِ فَتَضَوَّرُ تَهْتِئَةً طَالِبًا مِثْلَ
 الْحَكْمِ عَلَى اخِيهِ بِالْعَيْنِ وَاِذَا قُلْتَ زَيْدٌ اخوكَ قُلْتَهُ لَمْ يَعْلَمْ زَيْدًا وَهُوَ كَالطَّالِبِ
 اَنْ يَكُونَ كَمَا لَهُ وَالْحَالُ اَنْ يَعْلَمُ اَنْ لَهُ اَخَا كَيْفٍ لَا يَعْلَمُ عَلَى التَّعْيِينِ هَذَا اِذَا
 كُنْتَ مَعِينًا فَايِدَةِ الْخَبَرِ اَمَّا اِذَا كُنْتَ مَعِينًا لَازِمَ فَايِدَتِهِ وَجِبَ نَفْسُهُ مِثْلًا اِذَا
 اَنْ السَّمْعُ كَالطَّالِبِ لَا يَحْكُمُ عَلَيْكَ بِالْخَبَرِ عَلَيْهِ بِالْآخَرِ مِثْلًا اِذَا اَتَى عَلَيْكَ الْعَيْبُ
 اِنْسَانٌ وَعِلْمُ اَنْ اَلْشَّيْءُ يُقَالُ لَكَ وَاَنْتَ تَقْضُوهُ كَالْمُسْتَشْعِرِ عَنْ خَالِكَ مَلَّ يَعْلَمُ اَنْ
 ذَلِكَ الْمُسْتَشْعِرُ عَلَيْكَ هُوَ هَلْ يَحْكُمُ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ بِاَنْ هُوَ يَقُولُ اَشْيَئُ عَلَى الْعَيْبِ

وَلَيْسَ

عَرُورَةٌ

تَصَوُّرُهُ

انت فتاتي بالحكم على الوجه المنصور ولا اذا اثنى عليك بالغيب ان وتفل اليك
 النساء محضه ومحضه غيره فصورته كالتالي ان يثبت له كيف حكم عليه احكمت
 عليه بانه شئ عليك ام لا فقلت انت الذي اثنى علي والغيب فاثبت بالحكم على
 الوجه المطلوب وما ذكرنا من المحققات يعلم الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد
 ويعرف ايضا معنى قول النجاة المقدم من المعرفين لا يقدم جزاء من غير قاعدة
 بل ما يقدم ما يتصور ان السامع طالب للحكم عليه واذا لم يقدم الا ما هو غلوم
 عليه فلا يكون المقدم الا مبتدأ قوله مع انه اذا اريد به الحقيقة افاذا حصصها
 في المبتدأ اشارة الى فائدة قد يتصورها تعريف السند ومقر بكلامه ان يقول
 تعريف السند مع انه لا يمنع كون الخبر مقيدا فديقيد فائدة اخرى وهي حصر الخبر
 في المبتدأ وذلك اذا كان السند مرفقا باللام التي هي لتعريف الحقيقة فانه يح
 يفيد اختصار الحقيقة في المبتدأ فان معنى قولنا زيد المطلق جيب ان زيدا
 هو حقيقة من ثبت له ان يطلق ولذلك سمح ان يقال زيد المطلق لا غير ولا
 يصح ان يقال زيد المطلق وغيره ولا يستلزم الساقض والتقابل ان يقول المفهوم من
 كلام صاحب الفتح حيث قال في فلتان زيد المطلق او المطلق زيد في المقام الخطا
 لزم ان لا يكون غير زيد مطلقا بعد قوله ان المقام اذا كان غطاء لما حمل المعروف
 باللام على الاستغراق ان الخبر المعروف باللام لا يستغراق في بقية الحصص ايضا واذا
 كان كذلك فما وجه تخصيص المصنف افادة الحصر بكون اللام لتعريف
 الحقيقة ويكون ان يقال وجهه ان اللام التي يقال لها ان لا تستغراق هي التي
 تفيد تعريف الحقيقة لما بينا ان اللام لا يثبتها تعريف الحقيقة ويثبتها عما بها
 ولكن الحقيقة قد تكون نادرة مع الاستغراق وقد يكون مأخوذة لا معية شتات
 فذلك حال تلك اللام انما لا تستغراق فاما في انفسها فيقتل الاستغراق واذا
 كانت لا تستغراق عن الحق تعريف الحقيقة فلا منافاة بين نظامين **فان**
 واسكنكم الله الفردان او نوعا لقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء
 ان لا تعرف من ذلك الله حقيقة او اذ عا وعلمه حل قوله تعالى حل فلكم على حل
 فليسكنكم اذ امرتم كل من في كرمي خلق جديد في ان لا يمكن تعريف السامع

فقول المبدأ وذلك لان
 قد بينا ان ما تقدم
 من المحرمات

طالع من الثمن **٦** ايام بلوغه تحت يمينه لحفارة او عظمته وحملها قوله تعالى
 اني اخاف ان يسكنكم الله الفردان **١٠** وعنا المنكر ان يسكنكم الله الفردان
 لا موز **لنا** اوله فردان خصوصا ان ارادة الايمان به اما فردان من انواع اى مع
 وحدة شخصية نحو جاني رجل اى فرد من افراد الرجال ونوعا من انواع جنس اى
 مع الوحدة النوعية والمسال الذي ذكره المصنف وهو قوله تعالى والله خلق
 كل دابة من ماء يصلح مثالا للامر من اما ان اريد بكل واحد من الممكنين ومما دابة
 وماء الوحدة الشخصية فيكون المعنى والله خلق كل دابة فرد من افراد الدابة اى
 كل شخص من اشخاص فرد من افراد الماء وهي النطفة المخصوصة التي خلق
 الشخص المخصوص منها واذا اريد بكل منهما الوحدة النوعية فيكون المعنى والله
 خلق كل نوع من انواع هذا الجنس وهو الدابة من نوع من انواع الماء وهو نطفة
 ذلك النوع الساتر من الوجوه المرحمة للسكران لا تعرف انفسكم منه اى ما غير
 عنه بالسكر الا ذلك الشخص الذى لا يعرفه بنوع من النفعين الذي يرتقى به عن
 درجة السكرت وذلك عن عدم المعرفة اما حقيقة فذلك باق بالسكر لعدم
 اقتداره على التعريف نحو جاني رجل واما ان يكون ذلك ادعاء لا حقيقة
 مثل قوله تعالى حكايه عن اسفانه هل يدرككم على رجل منكم اذ امرتم كل من في
 انكم لفي خلق جديد ارادوا به حمل على الله عليه وسلم وهو عندكم اشهر من الشمس
 الشمس لا يخفى بكل مكان ككهم لفرط عتوهم ووفور عنادهم غابوا وادعوا
 انهم لا يعرفون منه الا حسبه وانه رجل ما من افراد الرجال ويجوز ان يحمل النكت
 في هذه الآية على اليقين والاستبعاد حقيقة ان الكفا لما اعتقدوا خلاف
 ما اتى به محمد صلى الله عليه وسلم فاستبعدوا ان يكون شخص بقوله مثل ما قاله وقد
 مثل ما ادعى فيل ستموا عند ذلك الامر المستبعد عندهم فانوا هل يدرككم على رجل
 بالسكر بقية الناس من امره واستبعاد القوة بعين هل يدرككم على رجل
 عيب يقول كل ما غزا وبيد عن امر استدعاء لقوله ما سمعنا مثله قط واما قالوا
 هذه الآية ذلك منزه او وسحرية ولا حمل السكر في هذه الآية هذا الوجه ايضا
 قال وعليه حل ولم يعل ورد اناس من الوجوه المرحمة للسكران لا يمكن تعريفه

اسكان
بأحد

للسامع وذلك بان لا يعرف السامع الا قدر ما يسمع من غير ان يتبين به عن خدجه النكرات في
لا يمكن للمتكلم اذا اراد ان يبين كلامه الى المتكلم والمعلوم للسامع ان يعرفه بأحد
المعارف فياتي بالكلية لعدم لتكالي التعريف الرابع منها ان يمنع عن التعريف
بما منع ذلك اذا كان التعريف من احد المعارف فيكون اما للمتكلم او لمن يعرفه بالكلية
كما مر من قول الصديق رضي الله عنه انه رجل يهدي السبيل او لغيرهما او يكون مانع
آخر يقتضي عدم التعيين وذلك ان من ان ينفق الخامس ان يعلم ان المعبر
عنه بالملك مبلغ مبلغا لا يحتمل كنهه اي لا يندرج تحت التعيين وبلوغه ذلك
المبلغ اما للحفارة او للعظمة وكلامهما يحتمل قوله تعالى حكاية عن ابراهيم ما ابث
اني اخاف ان يسكن عذاب من الرحمن فيكون للشيطان وليا فان تنكر عذاب
يحتمل ان يكون له بتمام حفارة فيكون معنى الآية اني اخاف ان يسكن في ملل
من عذاب الله فمن يؤيد هذا الاحتمال قوله ان يسكن فان المسكين يشعر بالفتنة
ويحتمل ان يكون له بتمام عظمته ويكون المعنى ان يسكن عذاب عظيم من الرحمن
ويؤيده قوله من الرحمن فان العذاب الذي يصح ان يقال انه من عند الرحمن
يكون عظيما وذلك لان الموصوف بالرحمة العظيمة والغنى المطلق لا يرسل
العذاب بادنى استحقاق للعذاب فاذا ارسل فذلك لما يكون للاسحقاق
الشديد وعند الاسحقاق الشديد يكون العذاب شديدا مع ان دليله من العذاب
اذا اسند الى الملك الغفار يكون عظيما نفوذ بالله من مسيس عناه وقوله الساع
له حاجته في كل من شئيه وليس له عن طالب العرف حاجته من هذا العيبيل
فانه نفس حاجته في الصراع الاول شارة الى ان له حاجبا عظيما عابسا
ونكره في الثاني بسبها على انه ليس له عن طالب العرف حاجته من المحام والمكالم
فاذا ذكرنا من العظيم في الاول والتفكير في الثاني هو العقل السليم
النوع الثالث في النواع وهي لزمية الفائدة لا بما يفيد زيادة **الفصل**
تفيد احاطة في المله او كليهما سبق من النواع الخمس ان يكون اذا اراد ان يبين
الفائدة اني نكرها وذلك التزمه فيحصل تخصيص الحكم كما في السعد بالصفة
عطف البيان وبعض التاكيد وقد يكون بتعيينه كما في العطف بالحرف

مضرا

ادراك

وهو

تفيد احاطة في المله
او كليهما سبق من النواع

وبعض التاكيد وقد يكون موطئة ما ليس مقصوده ليحقق المقصود كما في البدل
وسيط لعل على جميع ما ذكرنا بفصل الكلام في النواع وبغيره والحوال المنقضية
الحال فالوصف لوجه النفس **الفصل** في التعيين والتعيين الذين يؤمنون
يعملها **الفصل** التاكيد على تلك عشرة كاملة **الفصل** في المدح والذم **الفصل** في الوصف
تكون لوجه التعيين وذلك اذا كان الوصف كاشفا عن حقيقة ذلك الشيء
مستترة بان يكون وصفا لا زما مختصا لا مفارفا او عاما كما اذا ابلت الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى حين تشغله وظاهران الوصف في هذا المثال
وهو قولك الطويل العريض العميق كاشف عن حقيقة الجسم وبين له الثاني المفرد
اي يميز الموصوف عن غيره يعني قد يوصف الشيء بغير ذلك الوصف عما عداه
كقولك زيد الناجر عندنا فان زيدا وان كان علما غير شاول غيره كنه قد يقع الاشتراك
في الاعلام بان يجعل زيدا تسميات متعددة فيلبيس حينئذ بعض التسميات
بالبعض فاذا اوصفه بالناجر او غيره مما يخصه اما عن غيره وانصفه في قوله
تعالى هدى للمقيمين الذين يؤمنون بالغيب ويقولون الصلوة وما رزقناهم
ينفقون يحمل الوهمين المذكورين اعني السنين والقيصر اما السنين فهو اذا كان
المراد بالمتقى هو الذي يفعل الواجبات باسرها ويخفي الفواحش والنكرات
برمتها اذ على هذا التقدير يكون توصف المقيمين بقوله والذين يؤمنون بالغيب
ويقولون الصلوة وما رزقناهم ينفقون وصفا بما هو كاشف عن حقيقة المقيمين معناه
لم وذلك لانه دبرية وصفهم الايمان الذي هو اساس الحسنات واردة بالصلوة
التي هي ام العبادات البدنية وياضه عن الغيب لقوله تعالى ان الصلوة منهي
عن الفحشاء والمنكر وبالنزوة التي هي ام العبادات المادية فقد وصفت بما هو
مبين لما هيته المقيمين ومعرفة لهم واما التميز فهو اذا كان المراد بالمتقى هو المختص
عن الفواحش وذلك لان الايمان والصلوة والامانة حينئذ لا يكون داخله
في مفهوم المقيمين فيكون وصفهم بما للمقيمين لا ككشف الحقيقة وذلك ظاهر
واذا قد تحقق هذا فاعلم ان القسم الاول اعني الوصف بما يصلح ان يكون
كاشفا عن حقيقة الموصوف التميز بالصفة المفارقة فثبت من هذا انما يشترط ان

اقول

سراويل

تفيد التميز بالوصف

الفصل

في افادة التميز الا ان كاشفة تقييد التميز من الماهيات المختلفة بالحقيقة والاخرى
 تقييد التميز بين الافراد المتفقة بالحقيقة ولما كان التميز في الاجرة انما خصصها
 المصنف باسم الميزة حيث قال الاول البين والثاني التميز الثالث من الوجوه
 المفضية للتقييد بالصفة الماكدة وذلك اذ لم يقد الصفة الاعين ما استفيد من الموصوف
 فينوب بالصفة للماكدة المجرى الى الخالي عن التميز والغير وغيرهما من فوائد الصفة
 نحو قوله تعالى تلك عشرة كاملة فان قوله كلمة لا يفيد الا ما استفيد من عشرة وكقولهم
 امس الدابر لا يعود فان الدابر لا يفيد الا المضي وهو مستفاد من امس ايضا الرابع
 المدح والذم مثال المدح قوله تعالى هو الله الخالق البارئ المصور فان هذا الوصف
 وهو الخالق البارئ المصور لمجرد المدح لا يمنع ان يكون هو او غيره بما جرى على الله
 تعالى كاشفا اما عند العزلة فلان لفظ الله اخص الاسماء الدالة على ذاته تعالى فلا
 لفظ اذل على ذاته منه بل دلالة ما سواه على الذات دون دلالة واما عند غيرهم
 فلا نه تعالى اوضح من ان وضع او يميز له عن غيره لانه تعالى يميزه عن غيره
 فلا يكون غيره ميمز له والا لزم الاختصاص او تاكيد الا ان التاكيد هو الذي لا يفيد الا
 ما افاده الاول وظاهر ان هذا الوصف ليس كذلك واذا انتفت هذه الاقسام
 فحين ان يكون للمدح وفيه نظرو مثال الذم قولك ليس العبد الفاجر انفا سبق
 ضال مضل **باب** واعلم ان الصفة معلومة البوت للموصوف وهو فرع بثبوتها
 في نفسها فلا يكون طلبا فان وقع اول ففي قوله تعالى وتقدحنا بنى اسرائيل
 من العذاب المهين من فرعون بقراءة الاستفهام اى المقول عنه **اقول**
 لما بين الامور التي يقتضي بعد الشيء بالصفة اراد ان ستن اى تبيح الوصف
 به وائى تبيح ان يوصف به الا بنا وبل هو كذا الصفة من حقها ان يكون
 معلومة البوت للموصوف اذ لا حصل فيها التميز وتبين الشيء عن الشيء فالا
 يعرف ثبوته له غير منظور وظاهر ان بوث الشيء لغيره فرع على ثبوت ذلك
 الشيء لمعنى الوصف في نفسه مما لا يكون تابيا في نفسه لا يكون وصفا
 ومن هذا التحقيق علم ان الوصف لا يكون طلبا لان وصفة الطلب تعيضي ان
 يكون المطلوب به تابيا للموصوف والمطلوب به غير حاصل حال الطلب لان

الطلب

الطلب سمي في تحصيله فلو كان حاصله كان السعي في تحصيله تحصيله للحاصل وهو
 محال ولان وصف الشيء حال له والطلب ليس حال للموصوف بل هو حية بنفسه
 للحكم فلا يصح الوصف به واذا ثبت ان من حق الطلب ان لا يقع صفة فلو وصفت
 به وجب تاويله كما في قولنا جاني رجل اضرب فانه موقوف بقولنا مقول عنه امر به
 كقولنا الوصف بالحقيقة خبر فقله تعالى واعدحيا بنى اسرائيل من العذاب المهين
 من فرعون على قراءة ابن عباس اى بلغ يمينه من يكون للاستفهام مرفوع المحل
 على الابتداء ورفع فرعون ليكون خبر له مع انه صفة للعذاب فاول بقوله عنه
 هذا القول يعنى من العذاب المهين المقول عنه من فرعون والحقيق فيه ان الله
 تعالى لما وصف العذاب كونه مهينا يابا بالشد امه ومضاعفة شاة قال
 من فرعون بلفظ الاستفهام يعنى هل تعرفون من هو في غاية التعجب والتمرد
 ونابا الطغيان والتكبر ومن هو في من عتوه وشدته شرهنا بكم وباطنكم
 بعذاب يكون من عنده ويكون المعذب به مثله فحين يكون مثل ذلك
 ان عذاب شد بمرام من الله تعالى فالحق حاوره عن بعد بقوله انه كان عالما من السرفيت
باب والتاكيد مجرد تنقيد او مع دفع توهم التجوز والسهو او خلاف السمول
باب التمسك بالتاكيد قد يقصد به مجرد التقرير كقولك عرفت انا افر
 عرفت او عرف زيد او نفسه او عنه وقد يقصد به التبرير مع رفع توهم السامع
 ان في حلك تجوزا او سهوا او سنا فاما كذا قلت جاء الملك تجوزا ان يظن
 السامع انك تجوزت في هذا الحكم بان يكون الجاي بعض عمان الملك كهور انت
 اسندت الفعل اليه بما را فاذا اكدته بقولك نفسه ارتفع هذا الوهم وكذا اذا قلت
 قدم زيد من السفن تجوز ان يظن السامع انك سهوت في اسناد القدوم الى زيد
 بان لا يكون قدم زيد ولا غيره او نسيت بان يكون القادم غيره فاذا اكدته بوجه
 من فسحى التاكيد رفع هذا الوهم وقد يقصد به التقرير مع رفع توهم خلاف
 السمول والاحاطة كقولك جاء الرجلان فانه يجوز ان يظن السامع انك
 لا شهادتهما بالحقيقة بل انما اسندت الحق اليهما لان احدهما جاء والاخر
 دال عليه فاذا اكدته بقولك كلاهما زال ذلك الوهم فابيه في تأكيد التميز

است

جاء

يقول السائل

اعلم ان المقصود اذا كان معلوماً باننا في النفوس كما علم بقدرة الله تعالى مثلاً فاليلج
 محتمل ان يتوكد وان لا يتوكد فان اتى بالتاكيد فذلك الفصل بيان كونه تعالى حاكماً
 عن عيسى عليه السلام ان كانت علام العيوب وان لم يات به فقد كان المعنى لا يقتض
 لوضوحه الى زيادة نفي برهق له تعالى ان على كل شيء قدير وان كان المقصود
 غير علوم بل شكو كافيه فالاولى التاكيد سواء كان تأكيداً لا حصل بالمنفصل
 كقوله تعالى بالموتى عليه السلام لا تخف آتاك انت الله على فان موسى عليه السلام
 لما كان على يقين بعلية على السحرة اكد ضميره ليكون ذلك اتقى للنفوس من قلبه
 او تأكيداً للتفصيل بالمنفصل كقوله تعالى اقم لثلك انك لن تستطيع معي صبرا هكذا
 افادته الفاضل المحقق في شرحه للفناح **والثاني** والبيان للامتناع ولو
 لمعنى ضمني قال الله تعالى لا عند واليهين اسين انا هو الله واحد **الاول**
 نفس السبق يعطى البيان انما يكون اذا كان المقصود زيادة تفسيره وايضا
 لما قصد من الاسم كقولك حد يمتد الى ان فان خالداً لما يذكر لزيادة اوضح
 بما يقرب من واعلم ان الايضاح قد يكون لما هو مصرح به كما مر وقد يكون لمعنى
 ضمني اي مفهوم من اللفظ المتقدم منها كما في قوله تعالى لا تحزن واليهين
 اسين انا هو الله واحد فان اسين بيان لما يفهم من اليهين منها وهو لا ينبغي
 وكذا واحد بيان لما يفهم من الله وهو الوحدة وانما قلنا ان الاثنى عشر في الاول
 والوحدة في الثاني مفهومان فمنا لا لفظ اليهين محل معنى الحيز ومعنى الشدة
 وكذا اللفظ الذي هو المحسوس والوحدة ولما كان الكلام في الاول مستوقفاً لنوع
 الاثنى عشر وفي الثاني لاثبات الوحدة لا لفظ المحسوس في الاول واثباتها
 في الثاني وان كان لها ايضا مدخل اذ ليس المعنى عن اتحاد اسين مطلقاً عن
 اتحاد اسين من هذا الجنس وكذا المراد في الثاني ليس اثبات واحد مطلقاً
 بل اطلاقه من هذا الجنس شفع اليهين باثنين والى الواحد بياناً لما هو الاصل
 في الغرض وهو ان التثنية في الاول والاثبات في الثاني وردا على التثنية
 والواحد لا على الجنس فمما اذا قد تحقق معنا فاعلم ان في اسير وواحد
 خلافاً ذهب صاحب الحاشيات الى ان اسين تأكيداً لثنتين وواحد لا كونه وذهب

مكتبة

ستورفا

ان

ابن الحاجب الى انهما صفتان لهما وقال ان تعريف التاكيد لا ينطبق عليهما لان
 التاكيد تابع بقرينة امر المتبوع في النسبة او الشمول وذلك المعنى يتوقف
 على دليل النابع على المتبوع بل على اتحاد مفهوميهما وليس في واحد وانين
 دلالة على آله واليهين فصلاً عن اتحاد مفهوميهما وهذا الصفة وهو تابع يدل
 على معنى في متبوعه ينطبق عليهما فيكونان صفتين لا تأكيدين وذهب صاحب
 الفناح الى انه عطف بيان وتبعه المصنف وقال الفاضل المحقق في شرحه
 ان شرط صاحب الفناح اذ في حيث جعله من قبل البيان والتفسير لا من الصفة
 والتاكيد ثم قال في بيان يتوقف على مقدمة ذكرها ابن الحاجب وهي ان الحدود
 النحوية بمعنى التوذكيرها في انكافيه قد حذفت عنها للاختصاص هذه اللفظة
 وهي ما ذكره ليدل على انها تكون هذا الصفة عند تابع ذكره ليدل على معنى في
 متبوعه واذا كان كذلك فما يدل على معنى في متبوعه ههنا كلفظ الاسين الذي
 على التثنية في اليهين ولفظ واحد الدال على الوحدة في آله لم يذكر ليدل على
 على ان في المتبوع معنى التثنية او الوحدة بل يذكر ليدل على ان المراد من المتبوع
 ما يؤيده اليه التثنية والاثبات هو التثنية والوحدة لا الجزء الاخر وهو التثنية
 فلا يكون صفة بل بياناً لكونه تابعاً غير صفة يوضح متبوعه وذكر صاحب الفناح
 انهما وصفان للبيان واقول في كل واحد ماد ذهب اليه هو لا الفاضل
 نظراً ما في كلام صاحب الحاشيات فلان التاكيد اما اطلاقاً واما معنوياً
 واللفظي هو تكرير اللفظ الاول والمعنوي هو ما يكون بالالفاظ المحنوظة
 المحنوظة في كتاب النحوي وظاهر ان اسير وواحد التثنية من الاول لا من الثاني
 لما ذكره ابن الحاجب من ان نفي السابغ امر المتبوع يتوقف على دلالة النابع
 على المتبوع بل على اتحاد مفهوميهما وما ليس كذلك لا يمنع عدم دلالة
 اسير وواحد على اليهين وآله وكذا المنع وجوب اتحاد المؤكدة والمؤكد منه في كل
 تأكيد فمما ذكرنا انه لا وجه لكلام صاحب الحاشيات الا اذا حمل التاكيد في
 قوله على التاكيد بحسب المعنى لا المصطلح واما في كلام ابن الحاجب فلما فرده
 شارح المعناح واما في كلام صاحب المعناح فلانه اعترف بان عطف البيان

بيان

لا

دلالة

للشئ بحال ان يكون ما يخصه من الاسم وظاهر ان اثنين وواحدا بالنسبة الى اليمين
 والة ليس كذلك واما في كلام صاحب البصائر فلا ان الصفة وعطف البيان في بيان
 مختلفان ومن المحال ان يكون احد النوعين المختلفين عن النوع الاخر اللهم الا باعتبار
 مختلفين فالاصوب ان يقال انه من قبل البيان معنى لانه عطف بيان صناعي
 ويمكن جعل كلام المصنف حيث قال ولو لمعنى ضمنى على ما حققناه فتأمل ويمكن ان
 يقال من قبل صاحب البصائر انه لما كان مؤداه مؤداه الى بيان الصناعي عدة منه **قال**
 ومنه وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه الا اتم امثالك **قال**
 الضمير في منه يجوز ان يعود الى البيان وجوز ان يعود الى القول المستفاد من قوله
 قال تعالى لا يجدوا اما على التقدير الاول فيكون معناه ومن البيان قوله تعالى وما
 من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه الا اتم امثالك وذلك لانه لما كان لفظ
 دابة يحمل معنى الجنس والوحدة المستفادة من السورين وكذا لفظ طائر يحمل معنى
 الجنسية والوحدة المستفادة من السورين ايضا واراد تعالى في كل منهما الجنس
 ذكر مع دابة قوله في الارض ومع طائر قوله يطير بجناحه لبيان ان العصد من لفظ
 دابة وطائر ليس الى صنفين او فردين منهما بل الى صنف واحد وهو طائرهما
 الشخص في العصد انما هو الى الجنسين والى يقر بما على عمومهما ولذا ينهما خواص
 المنسوخ وهو حصول الاول في الارض وثبوت الطير في الجناح الثاني ولوم يقيد بها
 بالتفدين المذكورين لا وهم التذكير المستفاد من السورين فيهما ان المراح من
 اما صنفان او فردان منهما ولا وهم ايضا ان المراد منهما غير الجنسين المتعارفين
 لقوله تعالى عدة الا اتم امثالك فلما قدما بالتفدين المذكورين اندفع ذلك الاحتمال
 ولما كان بيان دابة وطائر في الآية ليس لخصهما من الاسم قال ومنه اذ ليس عطف
 بيان صناعي واما على التقدير الثاني وهو ان يعود الضمير الى القول المستفاد
 المذكور فيكون المعنى ومن قيل قوله تعالى لا تجدوا واليمين اثنين قوله وما من دابة
 في الارض الآية ووجه المشاركة بينهما ان كل واحد منهما يشمل على بيان
 المقصود بما يخصه الا يرى ان المقصود في الآية الاولى لما كان في الآية الثانية
 بالعدد وفي الثانية لما كان المقصود الجنس لانه خواصه ولما كان بين الاثنين فرق

ر
 حمل

من جهة ان المقصود في الآية الاولى العدد لا الجنسية وفي الثانية الجنسية لا الوحدة
 وهو عكس الاول افرد بالذكر وقال ومنه الى اخر **قال** والبديل المذكور المقصود
 بعد التوطئة الآية الغلط وهو لا يقع في فصيح الكلام **الاول** بقصد الشئ
 بالبديل المذكور المقصود بعد توطئة ما يكون البديل عبارة عنه كما في بدل الكل من الكل
 او توطئة ما هو بعض منه كما في بدل البعض من الكل او توطئة ما يكون بينهما علاقة وملازمة
 غير الكلية والجزئية كما في بدل الاستعمال لزيادة التقرير والتمساح بقوله في
 بدل الكل من الكل حتى عليك الصراط المستقيم صراط الذين انعم الله عليهم وفي
 بدل البعض من الكل جاء القوم اكثرهم وفي بدل الاستعمال شئ زيد ثوبه فان
 توطئة المبدل منه واجزاء المبدل عليه في الصور الثلاث بقصد زيادة تقرير المبدل
 وذلك طاهر وما ذكرنا من قصد ذكر الشئ بعد التوطئة انما يكون في الابدال
 الثلاثة المذكورة لانه في بدل الغلط نحو رايت رجلا حمارا فانه لم يقصد فيه التوطئة
 اذ قصد التوطئة انما يقصود اذ لم يكن اللفظ بالشئ على سبيل العطف والمبدل منه
 في بدل الغلط انما هو صادر عن سبيل الغلط فلا يقصود قصد التوطئة فيه وهو انما
 يكون في بدل الكلام فاما اذا قلت رايت رجلا حمارا ما كان مرادك ان تقول رجلا
 لكن سبيلك لسالك اليه ثم تذكرك بقولك حمارا واذ كان كذلك فلا يكون هناك
 توطئة لذكر المقصود ولا ذكر المبدل لزيادة التقرير فلا يقع في فصيح الكلام
 لانه لا بد وان يكون صادرا عن قصد وهو ليس كذلك اعلم انه ذكر ابن المالك بعض
 نصا ينفع ان بدل الغلط قد يقع في فصيح الكلام كما نقول اعطيت ثوبا فريسا حمارا
 ثم قال ومن حرككم لانه لا يقع فيه انما حكم بذلك لانه لو لم ان بدل الغلط يجب ان يكون
 بدلا عن الغلط وليس الامر كذلك لان يقال له بدل الغلط قد لا يكون بدلا عن
 الغلط كما في المال المضروب لكن لما كان صورة صورة التبدل الغلط سمي باسمه
 واذا لم يحكم به بدلا عن الغلط فقد يقع في فصيح الكلام والمصنف حيث علم بان
 هذا البدل لا يقع في فصيح الكلام اراد به البدل الذي هو بدل عن الغلط وهو المشهور
 لا التسمي الاخر الذي اراده ابن المالك **والثاني** والعطف لتفصيل مع اختصار
 لما دخل عليه الواو ولصاحبه مع التعقيب الفاء وتراخ ثم ويندرج حتى ولا ضرب

لا ان

بل ولد فالتحكم أو شاك أو فهم لا ولكن وللشك أو الشك أو وانا قال وللغير
 أي عند **قول العطف** بالحرف أما للفضيل مع الاختصار أو للاختصار
 أولد السامع إلى الصواب أو للشك أو الشك أو العطف للفضيل مع الاختصار
 أما للفضيل ما دخل عليه حرف العطف أو للفضيل صاحب ما دخل عليه حرف
 العطف فلفظ فضيل ما دخل عليه حرف العطف أو في أعلا كان ذلك المدخول
 نحو جاني زيد وعمرو أو مفعول لا نحو رايت زيدا وعمرو أو مفعول لا
 أو خبر لا نحو زيد عالم وكرم أو غيرهما من تعلقات الفعل فإن في كل منها تفصيلا مع
 الاختصار لفظ الفعل وحذفه من المعطوف وليس فيه تفصيل للفعل لحوال أن
 يكون مدور عن المعطوف عليه والمعطوف أو وقوعه عليهما معاني نمان
 واحد وكذا الكلام في البواقي وللفضيل صاحب المدخول عليه أعني الفعل مع أفاد
 التعقيب القاء نحو جاني زيد وعمرو فإن فيه مع الاختصار وأفاد التعقيب
 تفصيل الفعل لأن التعقيب يقتضي تغيرا زائدا في المعنى فإن المعنى في قولك جاني
 زيد وعمرو محبان وكذا المروزي في قولك من زيد وعمرو فإن قلت أن المعنى
 في قولك جاني زيد وعمرو أيضا محبان لصدر زيدا من شخصين ومحال أن يكون
 الصاد من أحد الشخصين غير الصاد من الآخر وإذا كان كذلك فيكون
 الراوي أيضا لفضيل الفعل فلا وجه لتخصيص تفصيله بالمدخول عليه قلت
 المراد بتفصيل الفعل تغيرا مما يحسب الزمان وقولنا جاني زيد وعمرو لما لم
 يدل على تغير زمان عن زيد وعمرو فليس فيه تفصيل للفعل بخلاف جاني
 زيد وعمرو فإن دلالة على زمان المحبين ظاهر وتفصيل صاحب المدخول
 عليه والاختصار مع أفادة التماخي ثم جاني زيد وعمرو والنزاحي قد
 يكون بحسب الزمان كما في المثال المذكور وقد يكون بحسب الزمان كما في قوله
 تعالى خلفا خلفا خلفا خلفا العطف مضمرة خلفا المضمرة عظاما مكمونا
 نظام لما ثم انشاءناه خلفا آخر وتفصيل صاحب المدخول عليه والاختصار
 مع أفادة الذرخ حتى خواتم الناموس والملوك والامير واعلم أنه يجب أن
 يكون المعطوف حتى جزء من سبوعه أما جزء أو جزء أو جزء أو جزء أو جزء

عس

مدى من احسن
 مدى من احسن
 مدى من احسن

فرة أو ضعف وذلك لمحقو الغاية التي هي مدلول حتى مثال ما يكون المعطوف جزأ قوت
 ما يقدم ومثال ما يكون جزأ ضعف قوتنا قدم الحاج حتى المثارة ولو قلت بالعكس
 في المايل لم يكن لعدم تحقق الغاية وذكر صاحب الفلاح مثالا لمحق قول الشاعر
 وكنت في منجد ليس فارتى في الحال حتى صار ليس من جدي وهذا ليس
 بسيد بل لأن لعايل أن يقول أن الذرخ في البيت إنما يشهد من خصوصية المادة
 لا من لفظ حتى وأما العطف للاضراب وهو معروف الحكم من محكوم له إلى آخر لفظه
 بل نحو جاني زيد وعمرو فإن لفظ هذا صرحت المعنى المثبت لزيد عنه وأثبت له عمرو
 وإذا قلنا ما جاني زيد وعمرو فهذا يحمل أمرين أحدهما إثبات المعنى لعمرو مع تحقيق
 نفيه عن زيد والثاني أن يكون ميانا لمن نسب إليه المعنى أو لا هكذا ذكره
 ابن الحاج وأما العطف لرد السامع إلى الصواب فلفظة لا ولكن وهو على بنية
 أقسام لأن السامع إما أن يكون قائلًا للحكم بأن يعتقد في ما أثبتته الحكم ويعتقد
 إثبات ما يفيضه أو يكون شاكًا بأن يعتقد ثبوت الحكم لأحد الشخصين بلا نزاع أو منهما
 بأن يعتقد ثبوت الحكم لهما فأكثر أفلت مع المعتقد ثبوت المعنى لعمرو ولا زيد
 جاني زيد وعمرو أو قلت ما جاني عمرو ولكن خاء زيد فقد ردت عن الخطاء إلى الصواب
 وكذا إذا قلت مع من يعتقد ثبوت المعنى لأحد هما ولكن لا يعلم على التعيين فأكبر
 ردت من شك إلى الصواب إلى العلم وكذا إذا قلت مع المعم وذلك ظاهر وكذلك
 إذا قلت زيد شاعر لا يخفى مع من يعتقد العكس ويعتقد ثبوت أحد الأمرين
 له على التعيين أو مع من يعتقد شيئا له على الإجماع فأكبر بهذا الكلام ردت
 في الأول الثالث الحكم إلى الصواب في الثاني الثالث العلم وفي الثالث المعم
 إلى التخصيص على النسخ الواقع على هذا ففسر أمثله لكن واعلم أن لكن لازمة للنفي
 لأنها للاستدراك والاستدراك لا يكون إلا بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات
 أما لفظا أو معنى فلا يخلو ما انعطفت بها المفرد على المفرد أو الجملة على الجملة فإن
 كان الأول فيلزم أن يكون قبلها النفي ليحقق التباين نحو ما جاني زيد لكن عمرو
 أي جاء عمرو وإن كان الثاني لزم أن يكون قبلها أو بعدها النفي لما مر أيضا نحو ما جاني
 زيد لكن عمرو جاء أو جاني زيد لكن عمرو ما جاء وأما العطف للشك أي شكك

جرب

معمما

—

المكلم السامع أو للشك أي لشك المكلم فيلفظه أو واما نحو جاني زيد او عمرو وجاني
 اما زيد واما عمرو فان كل واحد من هذين الماثلين يحتمل التشكيك وذلك اذا كان المكلم
 عالما بثبوت الجني لاحدهما على النعين واداد تخيير المخاطب واما في النزح ووجيل
 السك ايضا وذلك اذا لم يكن المكلم عالما بثبوت الحكم على النعين فليس كلامه على
 انك ضرورة واعلم ان صاحب المناسخ ذهب الى ان العطف قد يكون للمضيين ولهذا
 عد اي من حروف العطف فانه قال هذه العبارة او كان المراد التفسير كقولك جاني
 اخوك اي زيد على قولنا واما ذهب اليه لانه رأى المفسر موافقا للمفسر في الاعراب
 مع توسط حرف كما في سائر صور العطف وذلك غير مرضي عند المصنف لا كما قيل من ان
 لعطف يفيض المشاركة بين المعطوفين في الحكم والنسبة ولا مشاركة بين المفسر والمفسر
 فيهما لان وجود الاشتراك بين المفسر لفظه أي والمفسر في الحكم والنسبة امر لا يخفى
 على من له أدنى حظ من العرصة بل لا يكتفي في العطف بمجرد الموافقة بين الامرين
 في الاعراب مع توسط حرف بالاسطر في مغايرة المعطوفين والمفسر ليس بغير
 للمفسر فلا نسقهم للمفسر الا ان يعطى على ان المعطوف هو الشايع في النسبة والاعراب
 سواء كان مغايرا للمعطوف عليه او لا فحينئذ نسقهم كلامه وكل ان يصطلي على ما
فائدة قد عدل عن مقتضى الظاهر فيوضع اسم الانسان موضع الضمير للعبارة
 بغيره وللشك أو لا ينام بلادة السامع او كان فطاسة او لظهوره كالمحسوس **اعمال**
 لما فرغ عن بيان الوجه الذي يقتضي ايراد السند أو المستند اليه معرفا باحد المعارف او
 منكر امقيلابشي من انواع الحسنة او مطلقا على مقتضى الظاهر ايراد ان بين الوجه
 لمقتضيه قد براد ما لا على مقتضى الظاهر فقال وقد عدل عن مقتضى الظاهر الى آخره
 فنقول بغيره قد عدل عن مقتضى الظاهر لوجه يقتضي ذلك فيوضع اسم الاشارة
 موضع الضمير وذلك ما سماه العتابة بتميزه كونه اراجيبا بديع الشان هو لـ
 ان اراوند **اعمال** عاقل عاقل اعيت مناهيه وجاهل جاهل بلعاه مرزوقا هذا الذي
 ترك الاوهام جارة وصير العالم الحر من زديفا قوله اعيت اي اعيت من قولك عيت
 بمرقت ذرتمند لو جهد واعيا في هو وجمونا ان يكون من اعياء الرجل في المشراعيه
 قوله معاني كون العاقل ردي الحال والجاهل رخي البال هو الخير للاوهام والناكر

للعالم الحر من مقتضى الفطن زديفا اي فابلا بالنور والظلمة وهو مقرر في جملة الزلافة
 واصلة الزاد من حذفت الياء وعوض عنها الشاء والمستشهد قوله هذا الذي
 فان القياس ان يقول هو لكونه عبارة عن الحكم السابق اعني كون العاقل
 ردي الحال والجاهل رخي البال واما للنهكم اي الاستهزاء بالسامع والضمير منه
 كما اذا كان اعني يقال له هذا استهزاء به وكما يقال للصير صير هذا مكانا بصرة ولم
 يكن ثم يشار اليه على طريق الاستهزاء او اللعب فان الاشارة الحسية من غير
 امر يشار اليه استهزاء بالسامع او لعب والهم مقلوب الكلام من قولهم نكهمه
 اي جعله كاهما والكهام الرجل المسن لا عناء عنده والسيف الكليل واللسان العي
 والفن البطي ايضا واما لا ينام ان السامع في البلادة بحيث لا يفهم شي الا بالاسما
 الحسية او لا ينام انه بحيث لا يبين بين المحسوس بالوص وغيره فيشار اليه غير المحسوس
 عنده بما يشار به الى المحسوس **فائدة** على انه ليس من يفرق بين ما يشار اليه
 وبين ما يشار اليه فيعدل بالكلام له عن مقتضى الظاهر لعله يفهمه كقولك هذه النفس
 الانسانية من امر الله او لا ينام كما فطاسة وبعد غروب في الادراك بحيث يكون
 غير المحسوس بالبصر عند كالمحسوس به عند غير فيشار اليه غير المحسوس خذ فطاسة
 يشار به الى المحسوس **فائدة** على انه لكان فطاسة يدركه كما يدرك المحسوس بالاشارة
 الحسية كقولك هذه النفس الانسانية تدبر في البدن بامر الله واما لظهوره اي لادعاء
 المكلم ظهور المشار اليه مثل ظهور المحسوس بالبصر فيشار اليه باسم الاشارة لا بالضمير
 كقول الشاعر **اعمال** تعاليت كي ابني وما بك علة تريدن قلبي قد طغرت بذلك
 تعاليت اي ما رصت ابني اي اجزن بذلك اي بعلي وفيه الاستهزاء اذا
 القياس ان يقول به ولكن لما كان القيل بادعاء الشاعر ظاهرا ظهور المحسوس بالبصر
 اشار اليه باسم الانسان لا بالضمير فقال بذلك **اعمال** والظهور موضع العار
 لم يكن نفسه نحو الله الصمد وموضع المكلم لثبته الهاية اولف قوله الداعية نحو وعي
 الله ليسوكل المتوكل **اعمال** وقد يوضع المظهر موضع المضمير عايبا كان او
 مستغلا اما وضعه موضع الغائب فلاممكن نفس ما غير المظهر عنه في هذا السامع نحو
 قوله تعاليت الله الصمد بعد قوله قل هو الله احد فان القياس ان يقول هو الصمد لعدم

الضمير لهذا

البحر

للمفسر

ذكر الله لما اراد تذكير نفسه في ذهن السامع وضع المظهر موضع وكقول الشاعر
 انشأ لو الحق نقط الحق سائله والدرع محقبة والسيف مفروب وضع الحق
 موضع الضمير اذ الفياض انشأ لو الحق نقطه سائله ليكون الضمير عابدا الى الحق
 لكن اوقع المظهر موقعه للفلكين المذكور والدرع محقبة اي مسطرة في المحقبة
 والسيف مفروب اي مسطرة في القراب وهو عمدة واما وضع المظهر موضع الضمير
 المكمل فلهذه المهابة اي لزيادة الهبة في نفس السامع ولادخال الروعة اعني الخوف
 في قلبه كقول الخلفاء حيث قالوا امير المؤمنين رسم ذلك مكان انا رسم فان هذه
 العيان ادخل في غربة المهابة من قوله انا رسم والبلغ في ادخال الروعة في قلب
 السامع اولفوية الداعية اي داعية المأمور الى الايمان بما امر به كقوله تعالى
 وعلى الله فلتوكل المتوكلون فانه لما ترك ضمير المكمل وحسب الياء ووضع موضعها
 المظهر فقال وعلى الله مفقوت بذلك اعني السامع الى التوكل بخلاف ما اذا قال
 وعلى فانه في القوة لم يكن تلك المهابة كقول المستعطف استمع اليك
 فانه ادخل في الاستعفاف من انا انصنع وعليه قول الشاعر التي عبدك
 العاصي انا كما مفر بالذنوب وقد دعاك فان تعف فانت لك اهل وانت
 تطرد من برحمتك انا فان قوله عبدك العاصي ادخل في الاستعفاف من قوله
 انا العاصي وذلك ظاهر **قال** والضمير موضع المظهر نحو قل هو الله احد لا اله
 الا هو لم يفهم من الضمير معنى ينظر ما يرد عليه فيمكن التمسك بذلك الهم فندبه **اقول**
 وقد يوضع المظهر موضع المظهر كقولهم انشاء هو زيد عالم وكقوله تعالى قل هو الله
 احد ويقال لهذا الضمير ضمير الشأن اذ لم يكن في الجملة مونت كما في المسائل المذكورة
 وضمير القضية اذا كان فيها مونت نحو قوله تعالى فاما لا تعني الابصار واما فاعلوا
 ذلك حيث ارادوا بكلامه في ذهن السامع فضل بليغ فان السامع متى سمع
 الضمير لم يفهم منه شيئا بقي منتظا لما يرد عليه فاذا اورد بعد الضمير كلام يتكرر في
 ذهنه ادرك ما تقدم من ان المحصول بعد الطلب اعز من التمسك في بلاغة ذلك
 في ويمكن المستوع بعد الضمير اكثر تكرار الهم فندبه **قال** هذا الضمير
 ثم ان الحساسة والخطاب والعسة لثمنها يستعمل كل مقام الاخر او ينقل منه اليه

والم

ويسمى النفاذ وقرنه في القبول والنشاط كاخلاف الامران في فري الا شياح البش
 ذلك ايم فلكت علوان في فري الادواح ويحترق مواضعه بفوايد ملك ادراكها الذوق
 فيرد اذ الحسن كان تشكوا وتشكر جاشرا الى غيره فجد من نفسك داعيا الى مواجعة
 لهما انغالبه حتى يتكلم او تذكر له صفات جلاله يخشع قلبه بركة ادخا كالك
 ما يل ينزله فقول اياك تعيد يا من هذه صفاته وفي بيان ان تجر وهو المشهور
 له بكما ان البلاغة ثلث البقائات في ثلث اثبات كان يمكن تحكيها
 ويكره ذلك كنفاء بواحد منها قال تطاول الملك بالاثوابات وباتت
 له كانه جعله على سبيلها الملك اوله لا لم يصير الملك طنة عزيز ثم تميز ان
 تحزن صدق خاطبة اوله لا لماد هشر عن مقتضى الحال غلبته العادة ثم لم يقتض
 الا فاقه لم يجد نفسه معه اوله لا غاظة جرحه فوجع خاطبا ثم سكت عنه العصب
 بالغباب فاعرض بلدم واما قوله جاني فليعلم ان ذلك كمالها كله ما يخصه
القول يستعمل كل واحد من الصنابير الاله اعني ضمير المكمل والمخاطب
 والغايب مقام الآخر كما فعله امراتيس حيث قال تطاول الملك بالاثواب
 وباتت الحلى ولم يترك فانه استعمل ضمير الغايب مكان ضمير المكمل بان قال الملك
 مقام ليلى وقد فعل من كل مضى الى غيره كما في قوله عفت البنت المذكور
 وباتت وباتت له ليلة كليله دي الغايب لا يريد وذلك من بناء جاني وخشنة
 عز في الاسود وسمى تحقيق الالفات الوافعة في هذه الايات وقد ينفك
 من المفرد الى المتشعب والجموع في نوع واحد من الكلام والخطاب والغسة كقول
 الشاعر فوفقت اسأله وكيف سؤالا فانه انشغل من المفرد الى الجمع وقد
 ينفك من المظهر الى المضمرة اي مضمرة كان وبالعكس كما مر وسيأتي كل ذلك
 النفاذ ما قال صاحب المصباح ويسمى هذا النقل النفاذ عند علماء المعاني
 وقال جارا لله العلامة في الكساف وهذا اسم النفاذ في علم البيان ولا سيما
 من كلامهم لان كل واحد من العليين ينظر فيه ان علم المعاني ينشئ هذا النوع
 من الكلام اخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر وصاحب علم البيان يستعمل كناية واليه
 اشار صاحب المصباح حيث قال ان اخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر في علم

من

البيان فانه وكذا قوله جارا له في آخر سورة مريم فيفسد قوله تعالى قالوا الحمد للرحمن
ولله الحمد جميع شيئا اذا وهو الذي يسمى الالفات في علم البلاغة لا ينافي قوله
السابق وقوله صاحب الفناح ايضا ان البيان قد يطلق ويراد به علم المعاني والبيان
والبدع جميعا وكذا قد يطلق البدع ويراد به البلاغة على طريق المجاز من نابت
اطلاق الجزاء و ارادة الكل اذا عرفت هذا فاعلم ان النقل الى الالفات في
في القول والنشاط والعزيت يسكنون من هذا النقل ورون الكلام اذا اسفل
من اسلوب الى اسلوب اذ خل في القول عند السامع واحسن طريقة اي تجد يد
وهم احرأ يذ لك اي جذيرون بالاشكثار من هذا النقل وبالعلم بان الانتقالات
من اسلوب الى اسلوب اذ خل في القول ليس قرى الاشباح عاده لهم وعز
العشائر الصيغ خلقهم فكما انهم يحسنون قرى الاشباح ويخاللون
فيه من لون الى لون وطعم الى طعم فكذا يحسنون قرى الاشباح ويخاللون
فيه من اسلوب الى اسلوب فان الكلام المعتمد عند الموصوفين بالصفات
الانسانية اشبهت غناء للروح واطيب قرى لها قوله الشاعر نابت سعاد
فاسمى القلب معودا واخلفك ثمة الجزاء المعينا **يعني** فارقي سعاد فاسمى
القلب لغزاقها مرجعا فاخلفت مواعيد ما فالتفت من الحكايات الى الكلمة
الى الخطاب وقال اخلفك مكان اخلفني ثم قال في هذه القضية بعد شعبة
آيات **سالم** الا في امره جزاء مواهبة سهل الفناء ورجب الباع محمودا
وقد استغفرت بغيره فلهذا استمع مثلك لاجل ما ولا محمودا فالتفت من القضية
الى الخطاب فانه قال بعد قوله جزاء مواهبة مواهبة مكان مثله واعلم ان الالفات
بعد فادة الفايمة العامة التي في الزيادة في القول والنشاط قد انحصرت
مواقعها في ايد ومعار الطيف فلا يقع الا في ايد من الالفات وفي انحصرت
موقعه بشي من تلك المواضع كقوله فضل بنا ورونق واورث السامع هذه
وارثا جافين له عنده من القول ارفع منزله ان كان من يسبح ويعمل وملاك
ادراك تلك المواضع الذوق والسليم والطبع المستقيم ملاك الامر ما يقوم به
ذلك كما في قوله **كان** ليس في سوره الحقيقه الا صفات وبيان الامر

حسبون

قلم

نحو

الداعي اليه فيقول في الحقيقة اذا كنت في حديث مع انسان وقد حضر مجلسكما
من له جنات في جعلت نحو من الحاني وحكم وبأخذ في السكينة عنه في
صاحبك تعدد جنات في واحدة واحدة وانت فيما بين ذلك واجد من احك
نحو على ان ايد محرك حالة غضبية تدعوك الى ان تواتر ذلك الحاني وسافه
بكل سورة وانت تغالب ذلك الداعي ولا تحبذ حتى يعبك وحملك على ان
تقطع الحديث مع صاحبك فمن جع الى الحاني وتقول مشافها له بالله قل
في هل عامل احد مثل عاملك ولم يصور احد اسوة بعلامتك على ان يخرج بك
ما يؤرثه الغضبية واذا كان الحاني مجلسك كما ذابغ عليك كبره فاذا اخذت
في تعدد نجه عند صاحبك مينا فاصيها احسنت من نفسك بحالة كائنات تلك
بالافان على منعك ولا يزال تزايد تلك الطالبة مادمت في تعدد نجه حتى
يملك من حيث لا يدري على ان تدعوله ويقول ما لي لسان اشكر من يعك
وباية عبادة اذ كرم عوارك قوله اويد كرم يد نيران حسن الالفات الواقع
في فاحية الكتاب وهو عطف على قوله كان يشكوا في وكان يذكر الله
تعالى صفات جلال حيث يفتح التمجيد من قلبه حامد ونفس ذكوة حتى كالم
مايل بين يدي فحمد من نفسك محركا لافان على من محمد من مبعوثه عليه
الشان مستحق للعبادة واذا انقلت من التمجيد الى ريب العالمين واصفاه
بكونه مالك الخلق لا يخرج شي من ملكوته وربوبيته فحمد ذلك المحرك
يقول عايم اذ اطلت الرحمن الرحيم قرصه لما بيني وبينك من مشاع على الخلق
بانواع الرفع جلايلها ودفايقها يتضاعف قوة ذلك المحرك ثم اذا انزلت
الى خاتمة الصفات وحيث ما كان يوم الدين المبتدئ لكونه مالكا بلا من
كل يوم المحش والجزاء فحمد ذلك المحرك غالبا حيث يوجب عليك الافان
على من ان شانه ما تصورت فيقول لعلها يا اياك من هذه الصفات تعدد
ونسفيع لا يترك واذا قد حقت لطف هذه الالفات فاعلم ان في آيات
ان جوا كذا في اعني امر القيس ريس الشعراء حيث قال نظاوك ليك بالامانة
ونام الخلو لم يترك وبات وبات له ليله كليله ذى العاير لا يرد ذلك

ما من هذه سعاه

من بناء جاني وخبرته عن كمال الاسود ثلث اللغات الاول استعمال ضمير مخاطب
 موضع الكلام حيث قال تطاول ليك مكان ليلى وليس في هذه اللغات كونه
 على نحو ليك والثاني النقل من الخطاب الى العينة حيث قال في البيت الثاني
 وبات وكان القياس ان يقول وبات بالخطاب ليكون على وجه كمال البيت
 في بات اللغات كانه على وجه وبات والثالث النقل من العينة الى الكلام
 حيث قال في البيت الثالث وذلك من بناء جاني وكان القياس ان يقول
 وذلك من بناء جاني ليكون مصافيا لبات وليس في هذه اللغات كانه
 على وجه جاني وكان يمكن ان يكون في الكلام في البيت الثاني اسئلة على
 احكامه فيقول تطاول ليلى باهتد وتام الحلي ولم ارد وبات وبات لنا
 لله تكله ذي الغائب الازم وذلك من بناء جاني وخبرته عن كمال الاسود
 وليك ايضا الاكفاء بالصفات واحد بان يوفق الكلام في اللغات اللسة
 على خطاب فيقول وبات وباتكم لله تكله ذي الغائب الازم وذلك من
 بناء جاني وخبرته عن كمال الاسود قوله كانه جعله تكله في البيت الثاني
 التي وقعت اللغات لاجلها فذكر اللغات الاول رتبة الوجه والثاني
 ثلثه والثالث واحد الوجه الاول ثلث اللغات الاول انه جعله رتبة
 وروده في البناء عليها تكله لا يتصل ببعض الشيء الا يتصل بالملوك طاروا خبرهم
 عليها فاحلها عليه بقوله تطاول ليك الوجه الثاني كانه ان نفسه لفظا في
 البناء واحدا في البيت الثاني وحيث كان من خلقها ان تلتفت وتضرب فعل
 الملوك وجرى على سبيلها الملوك عند طوارق الغائب وبوارق المصائب
 فصار لها غير نفسه وجعل مخاطب الى هذا الوجه اشار بقوله اوله لما لم
 يصير الملوك طلبة كونه والوجه الاول للالفاظ الثاني انه بنى على ان
 الخبرين خبرين جدد فلا يتصل بتأجيله اتم لا ولا يضر تساوي الحكم
 وعدمه بالنسبة اليه اسئل من خطاب الى العينة وقال وبات والى هذا
 الوجه اما بقوله ثم بعد ان الخبرين خبرين جدد فاضت ام لا والوجه
 الثالث للالفاظ الاول ان هذا البناء اطار قلبه وباركته فما مضى

ر
 حاشا

تأني

وغيره
 بنيت

م

معه لمقتضى الحال من الحكمة فخرى على لسانه ما كان بالغة من الخطاب الذي
 فيه مجاز في امور الكبار امر او ميثاق عدل الى الخطاب وهذا ليس بعيد فان
 الانسان اذا اصابه ما تحايله العقول وتدهش معه الفطن لا يكاد يستلم
 كلامه عن امثال ذلك واليه اشار بقوله اوله لما دهش من مقتضى الحال
 غلبته العادة والوجه الثاني للالفاظ الثاني انه بعد الصدمة الاولى
 لما افاق بعض الافاقه وروما وجد المعنى معه في الكلام على العينة فابلا وبات
 واليه اشار بقوله ثم بعض الافاقه لم يجد نفسه معه والوجه الرابع للالفاظ
 الاول ان نفسه حين لم تلتفت لم تغتر غاطه ذلك فافهمها مقام المستحق للعباد
 فقال مخاطبا على سبيل التوبيخ تطاول ليك بالهتد واليه اشار بقوله اوله غاطه
 جزعه فخرج مخاطبا الوجه الثالث للالفاظ الثاني ان الحامل على الخطاب المنسوب
 بالغياب في البيت الاول لما كان هو الغيب فحين سكت عنه الغيب بالغياب
 عدل عن الخطاب الى العينة فخرجنا عنها يد ملهم او يكلم مع النفس من الهم
 وتغي الكلام مع النفس بحيث لا يسمع واليه اشار بقوله ثم سكت عنه الغيب
 بالغياب فخرج يد ملهم والوجه الثاني الى الالفاظ الثالث هو
 انه يعلم ان نفسه على ان ذلك اى جميع ما ذكره في السبيل السابقين من
 ايهما ال ما عجز الشاعر عن شغفه الى من سوام **الاول** هذا يعلم ان لا
 يعترف بالبلاغة من لا لطائف في افعالنا كونه والى هذا في الكلام
 لما يكون خبره وما اعجاز القرآن **الاول** في نفسه في ذلك الغرض
الاول ما ذكر من فوائد الالفاظ اما ذكر تعلم ان لا يعترف
 بالبلاغة من لا لطائف في افعالنا كونه بل البلاغة انما يعترفون بالبلاغة
 لمن يعترفون من طوارق عارنا به على لطائف اعشاريات فلما يقع الى
 في كلام الافراد والفاصل والنفاس في الكلام فلما يكون الخبر ما
 ذكرنا من لطائف الاعشاريات وما اعجاز القرآن **الاول** في نفسه في ذلك الغرض
 الكريم والفرقان العظيم عجزت مصافح الخطاب من العرب العاربة عرت
 الايمان **الاول** من سورة منه الا لخصا به في تلك الغرض

الكم

الاساليب

الكم

يعتبر

دورده على كمال الساليب **قال** ومن هذا القبيل وضع الماضي موضع
 المضارع للتحقيق نحو ونادى أصحاب الجنة والمحاضر موضع الماضي لإيصال المشاهدة
 قال الشاعر فاض بها بلاد هجر فخرت صريحا للدين وللجنان **قوله** ومن
 هذه القبيل أي من قبيل ما عدل فيه عن مضمي الظاهر وضع الفعل الماضي موضع
 المضارع لتحقيق الحكم نحو قوله تعالى ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار فانه وضع
 نادى موضع نادى أو مضمي الظاهر ان يقول نادى لانه اشارة عن النداء
 في القيمة وإنما فعل ذلك تنبيها على انه ما لا يرت فيه ومن يلا من التوقع من له
 الواقع والماضي أي ومن هذا القبيل وضع الفعل المحاضر موضع الماضي وذلك لإيصال
 مشاهدة الخبر عنه وإحضاره في ذهن السامع كما قال السامع وهو نابط شرا باني فذلك
 القول قوي بصيب كالصيغة صححان فاض بها بلاد هجر فخرت صريحا للدين
 وللجنان وضع المضارع وهو قوله اضربا مقام خبرها في تمام مشاهدة الخبر والعقد
 التي تصور تلك الحالة التي تشجع فيها يصيب القول كأنه يصيهم تلك الحالة ويظهرهم
 على جهف ليفضوا مشاهدتها العجب من جرأته على الأقوال العظام وثباته في الشدايد
 المهمة السهب بالصاد المهمة القلادة وكذا السهب بالسحر المهمة والصحة ان
 المستور من الامن واللام في الدين كحق على والجران مقدم عن البعير من مدحه
 التي بغيره **قال** الف الثالث في وضع الطرفين كل عند صاحبه والطرف في التقديم
 والآخر التقديم حيث ليس واحدا ولا أصلا للاهتمام لوجه الأول عقد المهمة به
 منك أو من السامع ولو ادعاء الثاني الشوق وهو إحدى خواص الاخبار بالذي
 الثالث انقاء الرابع طلب اثبات الخبر لا نفسه نحو الخطيب يشرب ويطلب سيرة
 جواب كيف السعي أي هو مستقيم به الخامس كونه محررا للغير أو الاستعداد فنامل
 في مثل اندع بالزيت بعد الشرب **قوله** الف الثالث في موضع
 الطرفين أي في ان كل واحد منهما في أي موضع يقدم على الآخر وفي أي موضع
 يخرج عنه وكيف يرتبط أحدهما بالآخر وفي أي موضع يقتصر أحدهما على الآخر فعل
 هنا يكون هذا الفن مكسورا على ملثة انواع الأول في التقديم والآخر في واعلم
 ان تقديم الشيء على غيره قد يكون لان الأصل في التقديم كقديم المسند اليه

في موضع
 في اللفظ وفي العجز
 النوع الرابع المعلوم
 في السامع

على المسند فانه لا أصل لان الشيء ما لم يقصود ثم حكم عليه فلذلك ينبغي ان يقدم ما يدل
 عليه ليوافق الوضع الصحيح ثم انه قد يصحح اليه ما يوجب تقديمه وذلك اذا تضمن معنى
 الاستفهام أو يكون من غير الشان أو يكون هو والمسند كل منهما معرفين أو مشاهدين
 أو كان الخبر مفعلا له وقد يصحح اليه ما يؤكد التقديم وان لم يوجه وهو الاهتمام بذكره
 والاهتمام بوجه الأول عقد المهمة به منك ومن السامع أي تكون حكم أو مهمة
 السامع معقولة على ذكر المسند اليه فان تقدم به يكون احسن الثاني الشوق
 يعني قد يكون الاهتمام بتقديم المسند اليه لصبر السامع مشنا والآخر فيمكن
 في ذهنه اذا اورد عليه كما اذا قلت محمد بك فلان رجل صدوق فالك لما
 قدمته رجعت السامع مشنا والآخر فيمكن فاذا ذكرته فذكرت في ذهنه وهو
 أي الشوق إحدى خواص الاخبار بالذي يعني للاخبار عن الشيء بالذي
 خواص إحدى خواص الشوق السامع التي للمخبر ليعلم في ذهنه اذا اورد عليه قبلها
 ازاخه السبهة ومنها الاجال والفضيل وانت تعلم ان هذه الخاصة من الشوق
 لا انما خاصة أخرى مستقلة والمراد بالآخر الذي في اصطلاح النحويين
 هو ان يعقد اليه اسم تبت فوق حرة ويصيرها عدا ذلك الاسم صلة للذي ان
 كانت الجملة اسمية وللذي أول الألف واللام اذا كانت فعلية ونضع فكان المؤخر
 ضمرا عما ييا الى النوع مؤلف كما اذا قلت بدل قولك زيد منطلق الذي هو منطلق
 زيد في الاخبار عن زيدا والذي زيد هو منطلق في الاخبار عن منطلق الثالث
 التفاضل وذلك اذا كان المسند اليه صالحا للقاء باسمه اما نحن كما اذا قلت
 لمن زيد سيرة سعد بن سعد في دارك او تشا ما كما اذا قلت لمن زيد مسالة
 فقال ابن الجراح في دارك الرابع طلب اثبات الخبر لا نفسه يعني الرابع من وجه
 الاهتمام ان يكون المطلوب اثبات الخبر للمسند اليه وبيان في من منهما بذلك
 الخبر وان الخبر حاصل له على سبيل الاستمرار كما اذا قلت في جواب من يقول
 كيف الخطيب الخطيب يشرب ويطلب اعيان الصنفان بالاسرار وهو
 مستقيم بهما مستمر عليهما لا يفتر أي يكون المطلوب اثبات الخبر لا نفسه
 فانه اذا كان المطلوب نفس الخبر فيقول يشرب ويطلب الخطيب اذا جئنا

لا يدل على الدوام والاحتياط وعلى انصافه بما في الصغائر موافقا عليها بل يدل
على صدقنا الفعلين عنه امحالا او استقبالا الخامس من وجوه الاهتمام ان يكون
المراد بتقديمه ليقضي به التجب وان اردت لذلك مثلا فامل المثال السابق الجحد
بالزيب بعد المشب واخوه اي اخرى هذا المثال وبما ان الزيب جحد بعد
المشب وابعده المشب جحد بالزيب فانه اذا اردت التجب عن نفس الجحد يقال
الجحد بالزيب بعد المشب واذا اردت التجب من الجحد مع يقال ابا الزيب
جحد بعد المشب واذا اردت التجب من زمان الجحد يقال ابعده المشب جحد
بالزيب الجحد موضع الجحد وهو القطع واعلم ان صاحب المتنازع قال في بيان تقديم
السند اليه واما الحالة التي يفتي بتقديمه على السند فهي متى كان ذكره اهم
ثم ان كونه اهم يقع باعتبارات مختلفة اما لا يصلح التقديم ولا يفتي للعدول
عنه واما لا يفتي للاستفهام واما لا يفتي للثان والفتنة واما لا يفتي
تقديمه لتوفيق السامع الى الجحد ليمكن به ذمته اذا اورد جعل المفتي للتقدم
الاهتمام وجعل وجوب التقديم والاصل فيه كليهما من قبل الاهتمام وفيه
نظر لان التقديم اذا كان واجبا لا يجوز العدول عنه والاهتمام اما يقال حيث
يجوز العدول **الاول** وقد يقدم متعلق الفعل فاعلا معنى او مفعولا
او غيرهما للتخصيص نحو انا ضربت لمن ينبغي لضرب عنك وبقيته لغيرك او
يجعل لك فيه شريكا تقول في تأكيد في الاول لا غير في الثاني وحدي ولذا
زينا ضربت وبه مررت وذا كذا حيث رئيسا طبت **الاول** قد يقدم
على الفعل **الثاني** ما يكون فاعلا له معنى واما فاعلا الفاعل المقدم يكون
فاعلا معنى لان تقديم ما هو فاعل لفظا على الفعل غير جائز وقد يقدم ما يكون
مفعولا على استغناء وقد يقدم ما يكون مفعولا بالواسطة وقد يقدم غيرهما
اي غير الفاعل معنى وغير المفعول مثل الحال والمثب كل ذلك لا فائدة للتخصيص
اما تقديم ما هو فاعل معنى فكذلك انا ضربت لمن ينبغي لضرب عنك وبقيته
لغيرك او لمن جعل لك شريكا في الضرب بان يعقد ان الضرب صدر منك ومن
غيرك بالشارع قوله فتقول في تأكيد الاول لا غير في الثاني وحدي

للام

قبله

تفرع على ما قبله يعني لما ثبت ان مثل هذا الكلام انما يوتي به اما رد اعتقاد من
اخطأ في نفس الفاعل او رد اعتقاد من اثبت للفاعل شيكا فاذا اردت به
رد اعتقاد المخطئ في الفاعل تقول انا ضربت لا غير في لان مثل هذا الكلام انما
يصاغ لرفع الخطأ ولما كان الخطأ في ان الفاعل غيرك فوجه رده الى الصواب
ان تقول انا ضربت لا غير في لان يقول انا ضربت وحدي لدلالة الاول
على المراد بالمطابقة ودلالة الثاني عليه بالاهتمام واذا اردت رد اعتقاد
من اثبت لك شيكا في الضرب تقول انا ضربت وحدي لان الخطأ انما وقع
في الاشتراك لا في نفس الفاعل ولا يقول انا ضربت لا غير في لان دلالة الاول
على المراد بالمطابقة ودلالة الثاني عليه بالاهتمام واما تقديم المفعول بالواسطة
فكذلك راجح حيث واما تقديم المتن فليقول لك نفسا طبت **الاول**
فلا يفل في ما زينا ضربت ولا غيره الا لمن يترك بطنه ضربت في افعال زينا ضربت
ولا يقل فيه ولكن **الثاني** لا يمكن انما يخطئ في المفعول ولا يقل ما انا قلت
شرا اذا لا يعقد انك قلت كل من ولا انا ضربت الا زينا لا يفتي انك
ضربت ولم تقتر **الثاني** يريد ان يبين بعض احكام تقديم المفعول وما
هو فاعل في المعنى في عدة امثلة من التفسير فتقول اذا اعيد شخصك
ضربت انتا نا واصابت لكن اخطأ بان اعتقد ذلك الانسان غير زيد
وانت تريد رده الى الصواب فتقدم المفعول وتقول زيد اضربت واذا
قصدت التاكيد قلت زينا ضربت لا غير واذا اعتقد شخصك ان انا اضربت
زينا واصابت في ذلك الاعتقاد كذا اخطأ فاعتقد ذلك الانسان غيرك وانت
تقدم رده الى الصواب فتقدم ما هو فاعل في المعنى وتقول انا ضربت زينا
واذا اردت التاكيد قلت انا ضربت زينا لا غير ولا يجوز ان يقال ما زينا
ضربت ولا غيره لاقتضاء المفعول ان يكون منك من اعتقد انك ضربت انا نا
واصاب لك اخطأ فاعتقد زينا واذا كان صبييا في ضرب انا نا لا يصح ولا
غيره لا سئل امره الناقض وكذا لا يجوز ان يقال ما انا ضربت زينا ولا غير في
لان تقديم ما هو فاعل في المعنى يقتضي ان يكون هناك من اعتقد ان انا نا

نحو
ريلا ضربت
المفعول بالواسطة
فكذلك مررت
واما عدم الحال
فكذلك

مر

ضربت زيدا واصابته اخطاء فاعفده اياك اذا كان مصيبا في ضرب احد
 ما فانا فلا يصح ولا غري لا سئلنا ام السائق ايضا واما اذا اظن بك شخص
 انك تعتقد انه ضربك عروا واراد ذلك الى الصواب فيقول زيدا ضربت
 فتقول في جوابه متبعا انك ما تعتقد في حقه شيئا ما زيدا ضربت ولا غيره فذلك
 صحيح لعدم اسئلنا ام السائق واذا قد عرفت ما ذكرنا فليجمع الى هل المتك
 وتبعه فيقول لا يقول ما زيدا ضربت ولا غيره الا الشخص انك انك في ذلك
 الشخص انك تظن في حقه انه ضربك عروا فقال ذلك الشخص زيدا ضربت رادا
 لا اعتقاد فيقول في جوابه ما زيدا ضربت ولا غيره وانت لا تريد تقولك ما زيدا
 ضربت ردضا ربيته زيدا بل انما تريد به بيان انك لا تعتقد بالمحاطة ضربا على
 زيد وترد بقولك لا غيره طنة في حقل انك تظن انه ضارب عرفت انك
 لا تريد منا التقديم الامطابقة الجواب واذا كان كذلك فالقديم لا يصح
 اعتقاد كاصل الفعل فلا يلزم منه مع قولك ولا غيره تناقض فيصير واعا ان
 قوله ولا غيره مقول القول يعني لا يلفظ بلفظه ولا غيره فيما زيدا ضربت
 ليصير مجموع كلامك ما زيدا ضربت ولكن انك تريد به بيان انك لا تعتقد في حقه
 ما زيدا ضربت بقولك ولكن انك تريد به بيان انك لا تعتقد في حقه
 حق في حق التي الصواب في كلامك بل انما خطية في نفس الفعل الذي هو ضرب
 عليه الضرب فطر بورد في الصواب ان يقول ولكن عروا وذلك لا يصلح
 ما انا قلت شعرا لا مثل هذا الكلام بوجه انك تظن ان واحدا اعتقد انك قلت
 كل شعرا وترد به الى الصواب فتقول ما انا قلت شعرا وذلك ما لا يعتد
 واذا كان ذلك مما لا يعتد فلا يقال هذا الكلام لا يمانه ذلك الاعتقاد الذي
 لا يذهب اليه ذاتي ولزجة بيا فاقول اذا قلت ما قلت شعرا فقد ثبت
 عنك قولك الشعرا لم يجب ان يفيق له عروا بل يجوز ان يقول عروا وان لا يقول
 احد واذا قلت ما انا قلت شعرا فقد ثبت ان شعرا قيل وقيل ان شعرا
 ان يكون لك الفاعل ما هو من ذلك الكلام انما يقول له اذا كان هناك
 انسان يعتد انك قلت كل شعرا وذلك الاعتقاد ما لا يذهب اليه احد يؤيد

تعلق

ولا غيره الا في الفصح
 المذكر وكذا لا فعل
 ما زيدا ضربت

ما ذكر

ما ذكرنا قول الشيخ عبد الفاضل اذا قلت ما ضربت زيدا كنت نعتك ضربا
 ولم يجب ان يكون قد ضرب بل يجوز ان يكون قد ضرب به غيرك وان لا يكون
 قد ضرب اصلا واذا قلت ما انا ضربت فيك لم تعلقه الا بغير ضرر وكان
 القصد ان يفي ان يكون انت الضارب ولذلك صح ان يكون الحق عاما
 في الاول كقولك ما قلت شعرا قط وما اكلت الصبح وما رأت احدا من
 الناس ولم يصح في الثاني لانه يقتضي الحال وهو ان يكون هذا انسان فاقال
 كل شعرا في الدنيا وكل كل شيء يוכלه رأى كل احد من الناس فثبت ان يكون
 وكذا لا يقول في ما انا ضربت الا ان يبايعني ما انا ضربت لا يلفظ بلفظه
 الا ان يمان ذلك المتك كيف يعتقد انك ضربت زيدا وترضي به اما افادته
 ضرب زيدا فلا يفي من المعنى بالاول ذلك يوجب اثبات الضرب واما افاد
 عدم الضرب فلنقد بغيرك وايدوك اياه حرف المعنى هكنا اقاله صاحب
 المضاح ويتبعه المصنف واعترض عليه صاحب المضاح وقال لا نسلم
 ان تقديم ضمير الفاعل مع الاخر حرف المعنى يوجب ذلك اذ عدم الفعل
 بل امتناع هذا التركيب فادته ان ثمة انسانا اخر غير المكلم ساعد عليه
 انه ضرب ما عدا زيدا من افراد الناس وذلك محال وانما ادان انه افاد ذلك
 لان المعنى فيه الضرب الواقع على كل احد مومان به والتقديم مع المعنى
 يفيد لغير المذكور ثبوت ما في عن المذكور **قال** وقد يقدم الفاعل
 معنى خاصة عليه نحو انا عرفت لسقوة الحكم لان المشارة لا تستدعي حكما
 يصرف ما يصلح له ولو بلا ضمير نحو زيد علام فاذا اوحى الضمير صرفه اليه
 فانيا واما عرفت انا فاكيد للفاعل هو غيره **الاول** ما بين ان الفاعل
 معنى وسائر متعلقات الفعل قد يقدم على الفعل لا فادة التخصيص
 اراد ان بين ان التقديم الفاعل معنى خاصة حكما لا يكون التقديم سائت
 متعلقات الفعل وهو فادة المعقولة فتقول قد يقدم على الفعل ما هو
 فاعل معنى ليعتد نقو به الحكم وذلك اعني التقديم لا فادة المعقولة مختص

الوم سام

والله
بأنبياء
الحكم

لما هو فاعل معنى لان ساير متعلقات الفعل لا تقدم عليه للفقوة بل للخصص
كما سبق وانما افاد تقدم الفاعل معنى بقوله الحكم لان الفاعل معنى اذا تقدم
بصير مشتاء والمشتاء لا يستند عليه الحكم عليه بشي يصح ما يصلح للحكم المستند
لان لم يوجد فيه ضمير نحو زيد علام فاذا وجد فيه الضمير صرفه الضمير الى المستند
ما لا يقتضيه الحكم كالحكم بالاعتقاد واما اذا قلت عرفت انا فاما تأكيد للفعل
لا وهو غيره اي واكد الفاعل على تأكيد الحكم بحقيقته على ما حققه صاحب
الفلاح رحمه الله انما قلت انما عرفت ذلك كعمل اعتبارين مختلفين احدهما
ان يجري الكلام على الظاهر وهو ان يقال ان انما ابتدأ وعرفت خبره وكذا لك
ان عرفت وهو عرفت ولا يفتقر بغيره وانما في ثابتهما ان يتقدم اصل الضمير
عرفت انما عرفت انت وعرفت هو ثم قدم انا وان عرفت وهو نظم الكلام بالاعتبار
الاول لا يفيد الاقوى الحكم وسبب ثبوته هو ان المشتاء لا تكون مشتاء
يستند على ان يستند اليه شي فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المشتاء
الى نفسه وان لم يستند على ضمير فيعقد ضمير الحكم اذا كان منضمنا
لضميره مرفوعه ذلك الضمير الى المشتاء ثانيا فيكتب الحكم قوة فاذا قلت هو
يعطى الجزل كان الراد تحقيق اعطاه الجزل دون تخصيص اعطاه الجزل به عليه
قول تعالى واخذوا من دون الله آله لا خلقون شيئا وهم خلقون فان الراد
تحقيق انهم مخلوقون لا تخصيص علو مرتبة بهم ونظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد
التخصيص وعليه قوله تعالى ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم
المراد لا يعلمهم الا الله ولا يخاف على من عني كما لا يعلم الكفرة في سويد او ان
فلم يسم قولهم مردوا اي عتوا واسموا واعلمه معنى الآية ومن اهل المدينة جماعة
قد استعملت نفاقهم لانهم من فعلهم يعلم من هذا التحقيق ان الراد من قول
وقد تقدم الفاعل معنى انه قد يوجد متعلقا باللفظ على انه الاصل لا على انه
كان في الاصل وهو ان تقدم اذ لو اخذ من هذه المعية لا فاد التخصيص كما مر
ففي هذا القول قد حكم بالابتدائية على ما يصلح ان يكون فاعلا في المعقوف

سورة

فيقد النفس بفتح لك ان صوب **قال** انما عرفت
دور انما عرفت في العقوبة لعدم تغير الضمير في الحكاية والخطاب والعينة مكانه
لا ضمير **القول** لما في انه يقدم الفاعل معنى ذكره دسات اربعة الاول
ان قولنا انما عرفت دون قولنا انما عرفت في افادة العقوبة يعني اذا كان
المشتاء ضمير الحكم او الخطاب والغائب وكان الضمير اسم الفاعل نحو انما عرفت
او انت عرفت او هو عرفت فذلك ادنى في افادة ثبوت الحكم بما اذا كان المشتاء
احد من الضمير والجزل فعلا نحو انما عرفت وانت عرفت وهو عرفت وذلك
لان اسم الفاعل وان كان مستملا على ضمير كقولنا لم تغير صورة باعنا بالمشكلم
والخطاب والغائب مكانه لم يوجد فيه ضمير فلم يكرر الاستناد صريحا ولذلك لم
يكرر على عرفت ما به جملة واسمعه في حكم الاقوال نحو زيد عارف له وان كان
فاعله مظهر لظهور الذات بخلاف ما اذا كان الجزل فعلا فان الضمير فيه يعين بغيره
الاستناد صريحا والسر في عدم تغير الضمير في اسم الفاعل بغيره في الفعل استناد
الضمير المرفوع في اسم الفاعل مطلقا وعدم استناده في الفعل كذلك كما نأفلت
فعلى ما يجب المساواة بين قولنا انما عرفت واما عرفت وكذا انما عرفت
وانت عرفت وبين قولنا هو عرفت وهو عرفت لعدم تفاوت الضمير في هذه
الاقوال ايضا لاستنادها فيها قلت الضمير في هذه الاقوال وان كانت مستندة
لاخر منها فها ظاهرا لكن فيها ما يدل على اقرار الضمير في الضمير في الضمير
والثاني ضمير والياء في ضمير يدل على اختلاف الضمير بخلاف عرفت
فانه لم يوجد فيه شيء يدل على احوال الضمير مثلت الفروق وقول من قال ان
السر في عدم تفاوت الضمير ان معنى عرفت في انت ثبت لها المعرفة فكان
ضمير راجعا الى الذات والذات خلفت ما خلفت الا عرفت انت للسر
بشيء لانه ان اراد به ان عارفا عند الاقوال يدل على ذات ثبت لها المعرفة
غير خلفت فذلك باطل فعرفت عند الاقوال ايضا كذلك فانه ان اراد ان عارفا
عند التركيب يدل على ذات ثبت لها المعرفة غير خلفت فذلك باطل لان
عارفا في قولنا انما عرفت يدل على تكلم ثبت له المعرفة فغير انما عرفت

بش

بش
بش
بش

على غایت كذا في هو عارف على غایت كذا فلا فرق بينه وبين العقل في
الدلالة على الذات **الثاني** قال زيد عرفت للتوكيد لانه اذا
اخر كان فاعلا الا نادى نحو واستروا النوى الذين ظلموا فلا يقدم وان تقدم
فيقول على الثاني عند علم بحران المبنية نحو رجل جاء وفقد الخصيص اي لا
امارة ولا رجلا **الثالث** الذي الثاني ان صاحب المضاع قال زيد عرفت
للتوكيد كذا لا للخصيص وذلك لان زيدا لو اخرج كان فاعلا الا نادى واذا
كان فاعلا لم يخرج منه لما عرفت في المتن من ان الفاعل حيث جاء عما استند اليه
واذا لم يقدم فيه تقدم وما جئنا فلا يفيد للخصيص بل يكون من مثل ما عرفت
بالاعتناء الاول فلا يفيد الا التاكيد والقوية وانما قال الا نادى لان ما يصلح
للفاعل عليه على تقدير التأخير فلا يجعل فاعلا على ذلك التقدير بل يجعل لا منه كما
في قوله تعالى واستروا النوى الذين ظلموا فان قوله الذين ظلموا عند النصب
يدل ان الفاعل وهو الضمير في واستروا لا نفس الفاعل كما ذهب اليه ابي ميمون
فيقول **رابع** زيد في المثال المذكور على تقدير ان الثاني ليس به من فاعل عرفت
لا منه قوله وان تقدم يعني وان تقدم على الفعل ما يصلح للفاعل عليه على تقدير
التأخير فلا يجوز ان يحمل على غير النادى وهو كونه فاعلا لكن على النادى وهو
كونه بدلا منه وقد علم جواز التثنية يعني ان الحكم بان المقدم هو كذا
الفاعل لا الشياء انما يكون عند علم بحران كونه مبنيا او كذا كان المقدم
تكرره غير مختصة نحو رجل جاء فاما اذا جاز جعله مبنيا نحو زيد جاء فلا يحكم
بانه يدل من الفاعل وقدم على الفعل بل يحكم بانه مبنيا عما بعده خيرة واذا تقدم
عند غير حمل على النادى فيه كذا اما اختصاص الجنس نحو رجل جاء اي لا امارة
واما اختصاص الافراد نحو رجل جاء اي لا رجلا او رجالة وانما انت المصنف
هذا القول لانه كانه مرضى عند كونهم شرا اورد انا ما موضع استعماله
اذ يقول بان معناها ما اورد انا بالاش فالوجه ان السكك للتعظيم
وهو شرا اورد انا بالخصيص الجنس والخصيص الافراد فيه موضع استعماله
يعني ان هذا التوكيد وان جاز ان يورده بالاعتناء الثاني من الاعتناءين الذين

هذا القول لانه كانه مرضى عند كونهم شرا اورد انا ما موضع استعماله
اذ يقول بان معناها ما اورد انا بالاش فالوجه ان السكك للتعظيم
وهو شرا اورد انا بالخصيص الجنس والخصيص الافراد فيه موضع استعماله
يعني ان هذا التوكيد وان جاز ان يورده بالاعتناء الثاني من الاعتناءين الذين

ذكرنا في ان عرفت ليفيد التخصيص اما في الجنس او في الافراد لكن لم يستعملوه
في موضع يكون المراد شرا هو لا في موضع يكون المراد شرا هو لا شرا
فلا يكون مبنيا لاحد التخصيصين اعلم ان المصنف لما في افادة هذا
التركيب التخصيص في استعمالات ائمة العربية مع انهم صرحوا بافادته التخصيص
حيث اوردوه بما اورد انا بالاش ونصرهم هنا في ما ذكره اذ اكد
وقرر هذه النافاة بقوله اذ تقول بان معناها ما اورد انا بالاش فالوجه
ان السكك للتعظيم يعني ان لم يستعملوا هذا التركيب في موضع يكون المراد
شرا هو لا في موضع يكون المراد شرا هو لا شرا مع انهم صرحوا بالتخصيص
فالوجه اي قوله اجمع بين قولنا وبين قول الايزان يقال سكرت ههنا للتعظيم
في جمع التخصيص منه الى التخصيص في النوع حتى يكون معنا شرا طبع اهر
ذا اناب لا غير تطيع كذا في الجنس حتى يكون معنا شرا هو لا في الافراد
حتى يجوز معنا شرا هو لا شرا **الثالث** وكذا ان زيد عرفت
او عرفت للتاكيد وزيد عرفت للتخصيص وانما عرفت شرا ههنا وكذا ان زيد
عرفته بتقدير الاصل عرفت زيدا بعرفته او زيدا بعرفت عرفته الاية نحو واما
تقود ههنا بياهم اذ لا يصح واما ههنا بياهم **الرابع** زيد عرفت بدون
ضمير المفعول او ان زيد عرفته بضمير مع الضمير يفيد ان التاكيد ايضا لان زيدا
في المثال المذكور لا يحمل الا الاثباتية فيكون مثل ما عرفت ما عرفت بالاعتناء
الاول ففقد القوية وانما قلنا انه لا يحمل الا الاثباتية لانه لا يمكن
ان يقال كذا الاصل عرفت زيدا وعرفته زيدا ثم قدم زيد يعلم صحة مثل
هذا التركيب واذا لم يجر حمل على المقدم والناحي فلا يفيد التخصيص وزيد
عرفت للتخصيص لانه لا يحمل الا المقدم لان رتبة المفعول الناحية وانما
عرفت بحمل التاكيد والتخصيص لا خيال الاعتناءين فلو سبق الكلام فيه
فلا يفيد وكذا ان زيد عرفته بحمل التاكيد والتخصيص لا كغيره ان شئت
قد رت المفسر من التصوب على نحو عرفت زيدا بعرفته ففقد التوكيد

فقد التاكيد

کلام

وان شئت قدر تر بعد المصنوب على نحو ما عرفتموه حتى تكون فيه تقديم وناخير فيفيد
التخصيص بقدر الكلام وكذا انما عرفت بحمل التوكيد بقدر ان الاصل عرفت في
عرفته وتحمل التخصيص بقدر ان الاصل انما عرفت عرفته قوله الآية حتى واما
لو قد فهمنا باسم معنى نحو في قولنا انما عرفت واما له ان يفيد والفعل المفسر مثل
المصنوب كيفه الماكيد ونحو ان يفيد تر بعد المصنوب ليفيد التخصيص
الآية حتى واما لو قد فهمنا على بقدر ان يصح فيه ان يفيد
المفسر مثل المصنوب فكون بعد الكلام هكذا او اما فهمنا لو قد فهمنا باسم
ولا يفيد الفوق بل يتغير منه بقدر المفسر بعد المصنوب فيفيد التخصيص
لا يفيد انما فلنا انه لا يصح فيه بقدر المفسر قبل المصنوب لانه لو قد ر قبل كان بعد
الكلام هكذا واما فهمنا ما عرفت فهمنا باسم وذلك غير جائز لان اما لا يدخل الانفعال
لاها في حكم كلمة الشرط وفعله نص عليه سبويه حيث قال اما في بعد ر عما
يكون من شيء ولهذا لا يبعد ما من الفعل لما فيها من معنى الشرط ولا يدخل فعل
على فعل هكذا قيل فيه نظرا لانه يوجب حوازا اما لو قد منطلق لا يتاح له
مدخل على الفعل حتى يلزم دخول فعل على فعل مع انه لا يجوز بالاتفاق استماع
اما فهمنا ما عرفت والاصوب في الفعل ان يقال انما لما التزموا حذف فعل منها على ان
المقصود بها هو حكم الاسم الواقع بعدها او جوا وفتح شيء مما في جوابها بما
عوضا عن الفعل واذا كان وفتح الاسم الذي توينه لتعريفه جز ما في جوابها
بعدها ما واجبا فلا يجوز اما فهمنا ما عرفت لا يتطابق الفعل بعدها والجمع من ابد الى الشرط
والجواب ايضا وانما فلنا على فغير نصيب ثوب لان لو قد ترى مرفوعا على الا مبتدأ به وهو
المشهور والخاتمة ان اما من حروف الابتداء كقطع ما بعدها عما قبلها واذا كان
مبتدأ ما بعده خبره فهو من مثل مقنن زيد عرفته فيفيد الفوقية وفي قول المصنف
لا يصح واما فهمنا ما عرفت لا لو قد والمفسر قبل المصنوب لم يلزم واما فهمنا ما عرفت
لان مقعوله وهو لم يزد مذكون والاولى ما ذكره صاحب الشراح حيث قال لا يتطابق واما
فهمنا ما عرفت الرابع ملك لا محل وغيره محل التزم بينهما التقديم للفقهاء
اذا لم يرض به لانسانا **الاجابة** الرابع من الذين استأنوا في قولهم ملك لا محل

و يمكن مع الطرباية لا
يلزم من اسعاد حول
عمل على عمل سلافا
فريد مطلق حواء
احدم فوايه مروح
الحر هو اجتماع
اداني السرط
فالحرايم

وغيرك محل التزم فيها بقيد لفظ المثل والغير للقوية وذلك اذا لم ورد بالمثل او بالغير
انسان غير المحاطب لم يخصه ان يقال انهم اذا استعملوا لفظ المثل او الغير بطريق
الكناية نحو ملك في محل وغيرك محل من غير ان يرضوا بلفظ المثل والغير اني انسان
غير من احصاه اليه فذلك بقيد التاكيد والقوية لما عرفت من انشاء الفعل على الاسماء
اي تحلة على كونه خبرا لابتداء اقوى للحكم لانه يفيد ح بقوة الحكم بواسطة كونه
الاسناد مع ان المعام مقام مدح والكناية ابلغ في افادة المعنى المراد من الضمير وللعنى
المراد من فوق لغير ملك لا محل عند علم ارادة التقرض ان من كان ملك في الحال
والصفة كما يصدر عنه المحل يعني ان لا محل له ان ههنا محضاً آخر موصوفاً بانه ملك
هو لا محل وقد كشف المتن عن هذا المعنى حيث قال غالياً العضد الدولة مثلك
يتبين الخبر عن صوبه وسرزد الدمع عن غيرهم ولم اقل ملك اعني به شيواك يا فردا
بلاشبك **قال** النوع الثاني في الربط اما بين المفردين او مفرد وجمله فالحمل
وحده او موكلا بالفصل بخز يد هو القايه او هو قايه او هو احسن من كبر او هو خير منه
ويقتضيان ما دخل عليه خبر لا صفة وقد يقصد به المحصر في المبتدأ **والنوع**
النوع الثاني من هذا المعنى في الربط وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون بين مفرد
او بين مفرد وجمله فقد يكون بالحمل وحده كقولنا زيد عالم وزيد ابوه عالم وقد يكون
بالحمل موكلا بالفصل اي بصفة مرفوع منفضل مطاوع بلشدا في الافراد والسمية
والجمع والتذكير والتأنيث والخطاب في الكلام والعينه بنو سبط من المشاء والخبر
وذلك ان كان الخبر معرفة بخز يد هو العالم واسم الفضيل مستعمل بخز يد هو
احسن من عمرو وزيد هو خير من كبر او فعلا ما ضيا بخز يد هو قايه او مضارعا بخز
زيد هو قويم وانما جاء بهذه الصيغة اذا كان الخبر احد هذه الامور اما اذا
كان معرفة فليفضل من كونه نعتا او خبرا يعني ليعيد ان ما دخل عليه خبر لا نعت
اذ لا يجوز الفصل بين النعت ونعته فلما وقع الفصل علم انه خبر لا نعت وانما
قدنا الخبر كونه معرفة اذ لا يلبس بالنعت اذا كان مكرة واما اذا كان اسم الفضيل
مستعمل من فلا يثبت للمعرفة شيئا في يمين حيث المعنى حتى ان معنى افضل من
لذا الافضل باعتبار افضلية معهوده واما اذا كان فعلا فلا يثبت للمعرفة

۱۰۵۷

2

مرحلة امتناع دخول اللام عليه فان قيل هذا التعليل موجب جواز زيد هو غلام الرجل
 لامتناع دخول اللام على هذا الخبر ايضا لما يفرض في الحق من ان شرط الاضمار المعنوية
 بخبر اختلف من التعريف لكنه ليس بجائزا بقا واجيب بان امتناع دخول
 اللام على الفعل اتي وامتناعه على مثل هذا الخبر عرضي للمعرفة فتكون المشابهة
 بين المعرفة والفعل في امتناع دخول اللام اقوى من المشابهة بين المعرفة وهذا
 المضاف فلا يلزم من جوار الفصل بين المبتدأ والخبر اذا كان فعلا جوار اذا كان
 مضافا لا خلافا في القوة المشابهة وضعفها ان المراد بالمعزة ههنا ما يصلح ان
 يقع فعلا للمبتدأ ولا كل معرفة لان الفصل انا جى به ليعضل بين كون الخبر او فعلا
 مخرج في ذلك زيد هو غلام الرجل فان هذا الخبر وان كان معرفة لكنه لا يصلح فعلا
 للمبتدأ فلا يحتاج الى يي يفضل من كونه فعلا او خبرا وهذا يقتضي ان يي يفضل
 بين المبتدأ وبين الفعل من اذ لا يصلح ايضا فعلا للمبتدأ ولكن الحق بالمعزة كانه في
 الجملة مما يغت به بخلاف ما لا يعت به اصلا نحو غلام الرجل والحق الفعل المضارع
 ايضا بالمعزة كانه وان لم يغت به المبتدأ او لكنه مما يغت به في الجملة قوله وقد
 يقصد به اى يفيى الفصل المحصى في المبتدأ او يخصص الحكم به حاصله ان
 هذا الضمى قد يقصد به التاكيد والبقرة المذكورة وقد يقصد به حصر الخبر
 في المبتدأ اخرج سنيد الفرق ايضا **او** ادخل عليه فعل يفيد حالا للحكم
 من و ام او حدوث او اسفال اليه عن غيره او يي نحو ان كان وصار وليس او
 قريب نحو عسى وكاد او لا عفا ذلك له من قوة او منعت نحو علمت و طفت او
 حرف يفيد حالا في الحكم من كونه محققا كان او مشا ر اليه كان او مشيها كما كان
 او مر جوا كعمل او مفييا كملت او مفييا كما ولا المستهين بليين او مع عموم كرا
 اعلمية **او** وقد يكون الربط بين المفعول من او بين المفعول والجملة بالجملة
 لا موكدا كانه خلا على الكلام فعل يفيد ذلك الفعل حالا للحكم من و ام نحو زات
 زيد امرا فان الفعل الداخل على الكلام وهو لا زال يي هذا السال يدل على دوام
 الامارة لزيد مفييا او حدثت اى حدثت للحكم نحو كان زيد مفييا فان كان
 فيه يدل على حدوث الفعل لزيد او اسفال اليه اى اسفال الحكم عليه الى المحكوم

على ان شارح الكتاب
 ذكره

المعنى

به اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء او في
 المحكوم به عن المحكوم عليه نحو ليس زيد كرها او قرب اى قرب الجن للمخبر عنه اما على
 سبيل الرجاء نحو عسى زيد ان يخرج او على سبيل الحصول نحو كاد زيد يخرج او
 على سبيل الاحذ والشرع نحو طفت زيد بفعل كذا او يفيد ذلك الفعل لا عفا ذلك
 للحكم من قوة نحو علمت زيدا فاصلا او ضعف نحو طفت زيدا جاهلا وقد
 يكون الربط بينهما بالحل د اخلا على الكلام حرف يفيد ذلك الحكم من
 كون ذلك الحكم محققا او مشا ر اليه او مشيها او مر جوا او مفييا او مفييا لا مع عموم او
 مفييا مع عموم والحرف الدال على تحقيق الحكم كان المفعول المكسورة نحو ان زيدا
 منطلقا فاما يدل على تحقيق ثبوت الاطلاق لزيد والدال على كون الحكم مشا ر
 اليه اى امر مفردا يي ان حكم عليه او به كرا المفعول المعنوية عن عند المك
 فاضل وحديث ان جرا خامل والدال على التثنية ككان من كان زيدا الاسد
 فاما يدل على ان زيدا مشيها به شدد والدال على كون الحكم مفعولا كعمل نحو لعل
 زيدا غنى فانه يفيد ان جى زيد مر جوا والدال على كون الحكم مفييا كملت نحو ليد زيدا
 يطر والدال على كون الحكم مفييا كملت مع العموم كما ولا المستهين بليين خوفا
 زيد منطلقا ولا رمل افضل منك والمفيد للمعنى مع العموم كرا الحسيني عن
 لا رمل افضل منك فاما مع افادتها المعنى يفيد العموم اذ معنى قوله لانا الاول
 افضل منك ان من جنس الرجال لا يوجد من هو افضل منك ولا واحد ولا ايمان
 ولا كرا بخلاف المسبهة بليين فاما في المال المذكور لا يفيد سوى الافضلية
 عن جنس الرجال بل عن واحد واحد فقط واذ عرفت هذا فليج جمع الى بيع
 المس وحله فمقول قوله ادخل عليه فعل عطف على قوله موكدا ومن في قوله
 مزد و ام بيان حال الحكم وقوله او حدوث وما يبيعه من المعطوفات
 الى قوله او قرب عطف على قوله من جوام وحرف في قوله او حرف يفيد ها
 لا يي الحكم عطف على قوله فعل ومن يي قوله من كونه محققا ما ان حال
 الحكم واما يي عن مكملة ان خرجنا باد خال حوز الشرط والزيد يي عن الجملة
 فبالشرط وادواته لا استغناء مع عدم الجزم وقد يكون لجهل المخاطب

حالا

حالا

او مجهول او للجاهل فيعلم المشيكل لفظا لا شك في ان يتحقق كونها
 كذا اعلاء وبسطوا اليكم بالسوق ودوروا وكذا اسارة
 التي تحققت الوحدة بدون الشرط **قال** واما الربط في غير العنصرين
 المذكورين كالربط بين الجملتين سواء كانا جملتين او شرطيتين اخرجهما
 حرف الشرط او حرف الترتيب ادعى اداة الانفصال عن الجملة بالجملة كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان قولنا الشمس طالعة وكنا
 قولنا النهار موجود جملتان معلقتان للسوق والكتب بل ان
 ان والغالب بعد الافتراض ان لم يقف جملتين وكذا الكلام في قولنا اما
 ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فان كل واحد من المقدم والثاني قبل
 افتراض اداة الانفصال به حمله وبعد الافتراض ان خرجت عن الجملة والجزء
 لا عن الجملة بالجملة المعلقة كما في قولنا فان حرف الشرط اى اداة الانفصال
 في المتصلة المركبة من جملتين او منفصلتين لا يخرج طرية الجملة عن
 الجملة فالحال اذا ما لبتا بالجملة واذا لم يكونا جملتين وكيف خرجا عن الجملة
 وكذا حرف الترتيب اى اداة الانفصال في المتصلة المركبة من جملتين او منفصلتين
 لا يخرج جمعا عن الجملة لما ذكرنا من انها ليستا جملتين بل هما شرطيتان اذا عرفت
 هذا فاعلم ان اداة الشرط حيث ما ذكره للصفة ان واذا او اما او متما
 وجيشا وايما ومن وما ومهما وان وانى ولو فان للاستفصال مع عدم الجزم
 بوقوع الشرط ولا وقع كقولك ان كان زيد نكث فهو نكث بده وامت
 لا علم انه نكث ام لا هذا هو الاصل في استعمالها فاذا استعملت في مقام الجزم
 لم قل عن نكثه ونفى اما جهل المحاط كما نقول لمن نكث فاما ان نكثه
 ان صدقت فقل في ماذا يفعل فان المحاط لما كان جاهلا بصدق الذم
 نزل اليك صدقه ادعى الشرط مناه ما لم يجزم بوقوعه وادخل عليه انفعال
 ان صدقت الى آخره يعني ان تحقق صدق في فعل في ماذا فعل واما ما ذكرناه
 ان من لم يعلم العالم مناه الجاهل زدك لدم عمله على موجب العلم كما نقول
 الاب لا ينزاع في حقه افعل ما شئت ان لم يكن اباك كيف تراعى

اى عن كونه كلاما حريا
 فالشرط او الترتيب
 وهو رابط الحرك
 للجملة بالاحرك
 صار المحمور حله
 واحرك

تعلم

حتى قال الامور وان كانت محففة جزوا بما عند ما كثر الا ان لم يعلم على
 مقتضى العلم جعله جملته لا يتحقق الا بوقوعه ونفى الكلام على السلك واما الجاهل اى
 تجاهل المكل لا يستند على المقام اياه كقولنا ان كان زيد نكث فهو نكث بده وامت
 ستيه اى في الدار وهو يعلم انه فيها ان كان فيها اجنيء بالكتب على الباب
 فانه لما جاء عن وفتح الشرط لمصلحة دعته اليه جعل بوقوع الشرط اى ان
 غير مجزوم به وادخل عليه ان انشأ على انه ليس بجانم فان وقع قوله فيغلب
 بغير لا بلب ما ذكرنا من ان الاستقبال مع عدم الجزم بوقوع الشرط وكذا
 بوقوعه ولا امتناع الجزم بمحقق الجزاء المعلق على الشرط الذي في محققه
 شبهة فلما بينك المضارع بعدها الى الماضي ومحقق الجزاء المعلق على
 الشرط الذي الى المودين بالتحقيق لا الاغلب قولنا ان في الفعل المستقبل
 واذا وقع بعدها الماضي فذلك لا يكون الا لشكك في وقوعه تعالى ان تقول
 يكون انكم اعلاء وبسطوا اليكم بالسوق وادى بهم والسنة بالسوق وروى
 لو تكفرون فانه استعمال ودان الجزاء مع ان القياس استعمال بوقوعه واشاره
 الى ان تحقق وادى بهم يكون المومنين فيوقف على تحقق الشرط بل
 هو امر محقق مستتر لمحقق الشرط ام لا فان قلت في جعل الود اداة معلقة
 على الشرط المذكور في قوله وادى بهم ان زيد واكثارا حاصلة وان لم يظفروا
 بهم فلا يكون في معنى ما بالشرط فائدة طت فغير الكلام انهم ان يظفروا
 بهم يظفروا شيئا يحققكم وادى بهم كقولنا لا تحقق عليك ان اظهرهم للمؤمنين
 ما يحقق وادى بهم معلق على الشرط فلا دخل في التعليق عن الفايده والايان
 بلفظ الماضي لما ذكرنا من الاشارة **قال** واذ الله مع الجزم ولو ادعى فيغلب
 الماضي لفظا ونحو وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا اشارة الى ان
 ليس من شأنه ان يتحقق او لا يتحقق كالا باليس والذكون والعقلاء كالا بالو
 والقسرين والعزيرين **قال** اذا الاستقبال مع الجزم بوقوع الشرط
 يعني لا تستعمل الا في موضع يكون المعلق عليه امر مجزوما به اما محققا
 كقولك اذا طلعت الشمس فافعل كذا فان طلوع الشمس مجزوم بوقوعه

قلنا

او ادعاء كما اذا قلت اذا جاء محمي فاني احسن اليك بناء على ادعاء ان يار
الحج حبيه كالواجب الذي يجب ان يجزم به قوله فيقول الماضى لفظ
يعني لما بينا ان اذا انما تستعمل في موضع يكون المعلق عليه امر محزوف ما
به يغلب بعدها لفظ الماضى على المستقبل في الاستعمال لكون الماضى
اقرب الى القطع لا نظرا الى معناه فانه يفقد الاستعمال اذا وقع في
سياق اذا البش طية بل نظرا الى لفظه لان لفظ الماضى انبث الى
الاستعمال بالتحقق من لفظ المستقبل قوله ولحق وان كنتم في ريب
مما نزلنا الى اخره اشارة الى جواب سؤال مقدر تقريره ان يقال
انتم قلتم ان ان الاستقبال مع عدم الجزم واذا له مع الجزم فان كان
الام من كما زعمتم فالاولى في قوله تعالى فان كنتم في ريب مما نزلنا
ان يكون اذا كنتم بديل ان كنتم لان رب الخاطمين امر محقق وتقرير
الجواب ان يقال ان الايمان بلفظه ان ههنا وان كانا الرب من المهور
المحققة للاشارة الى ان الرب في هذا الموضع ليس منسأ ان يجع
لاشمال المقام على ما يبلغ الرب من اصله وهو قد رآه الله تعالى والدلائل
الالهية على الحق والتميز بل ولتصور ان المقام لا يميل الى المحرقة فوس
الذي يات لما قد تقرر من الحالات متى تعلو بعض منها امر محقق
الخصم وتحرره مثل قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم قوله اولد قلب
عطف على قوله اشارة من حيث المعنى الى الايمان بلفظه ان في قوله
تعالى وان كنتم للاشارة الى ما ذكره اولد قلب غير انما بين
من حو طوبوا على من يابهم ليكون الكلام ح كما نه خالف عن الجزم وباب
الغلب باب واسع يجري فيه كل من منه قوله تعالى حكايه عن قوله
شعيت لخير جمل يا شوق والذين اسوا معك من فريها اولد عود
في ملنا ادخل شيب في لوقه في ملنا ادخل الغلب والافها
كان شيب في ملهم هي يقووا العود اليها قوله كالا ابلين اي كالغلب
الذي وقع في قوله تعالى فنبأ الملكة كلهم اجفون الا البليين

فان

فان البليين وان لم يكن من الملكة لقوله تعالى وكان من الجز لكن غلب
الملكة وعدة منها واما قلنا انه عدة من الملكة لان حمل الاستقبال مطلقا على
المضل اولى لانه الاصل وحمل كلامه تعالى على ما هو اولى اخرى ولا يكون فضلا
الا اذا عد البليين من الملكة وذلك ظاهر والذكر اي وكغلب الذي كور على الا ناث
فيه قولهم البليان للاب والام وفي قوله تعالى وبات من الفاسين حيث لم يقل
من الفاسات وكغلب العقل على غير العقل وخو قوله تعالى جعل لكم من انفسكم
ازواجا ومن الانعام انواجا يذكركم فيه حيث قال يذكركم خطا باشملا للعقل والا
وان لم يكن الانعام من عايط معنى الامة جعل لكم من انفسكم انواجا اي جلايل وجعل
من الانعام ازواجا اي ذكر او انثى اكراما لكم يذكركم اي علمكم وصحى بكم في الذر
وهو انثى فيه اي في هذا الجعل وهو جعل الناس والانعام ازواجا وانما قال يذكركم
فيه لان الجعل المذكور منشأ الخلق الاولاد وسبب لكثير كل نوع من انواع الانعام
وكذلك غلب احدا لا سيان على الاخر اذا استر كايه صفة كحق لهر من الشمس
والقمر وعمر من لايه بكر وعمر رضى الله عنهما **قوله** واذا اما للنعيم في الارض
ومنها لقم الاوقات في الاستقبال وحيشا وانما في الامكنة ومن في العقل لا
وما اعم منه ومهيا اعم واذا قلنا اصله ما ما فطهر واي فمما يضاف اليه واي الخوا
وكما ان في قبيل منع او عمل **قوله** اعلم ان اذا اللزمان المعنى الاستقبال
واذا اما الزمان ما عزم من من المنة الاستقبال وهو المعنى من قوله واذا اما للنعيم
واما معما في باب الشرط فنبان من حيث المعنى لطلب كل منهما مستين اعني الشرط
والبشرى والى ما ذكرنا من ان افهما في النعيم وعدمه واشتراهما من حيث المعنى
في باب الشرط اشارة صراح حيث قال ولا فرق بين اذا واذا ما في الشرط
من حيث المعنى في الالبام في الاستقبال اعني ان في اذا ما اما ما ليس في اذا لا
تدركك لا يفهم من قول القائل انك اذا طلعت الشمس الا انما في وقت طلوع الشمس
غداة غدا حتى لو خالف الوعد استحق العيب خلافا ما اذا قال انك اذا طلعت الشمس
فانه لا يستر العيب ان خلف البيان عن الطلوع الاول لانه لا يدل على اول طلوع وانما
يدل على طلوع ما اوله كان او ثانيا او ثالثا او غيرها ومضى للنعيم في الاوقات الا في اليه

نعام

على سبيل البدل يعني ما نأخذ على وقت من الاوقات المهمة وهو معنى العموم ومثيلا
 للنعم فيها على سبيل الاستغراق يعني انما قل على كل وقت ولاجل ما ذكرنا لا يكرر
 المعنى على صفة بلطف متى يشكك الصفة ويكرر المعنى على ما يلفظ منها سكرها
 فاذا اقال احد من تطلع الشمس فبعد من عبيد في آخر عبق عبيد بطلوع الشمس عدا ولا يقع
 بطلوعها بعد غد بخلاف ما اذا اقال شيئا طلعت الشمس فبعد من عبيد في آخر فانه
 يحصل الاعتناق بكل طلوع يؤيده ما حكمه الامام الرافعي رحمه الله عليه في العرب من
 ان عبد الله الخاطي ان سبعا يقتضي الكفر ان مثل كذا دون منى وما فعله ابو البقاء
 عن ابي جحى الك لو قلت لخطابك متى سالتني اجبتك وسالك مرتين كان ذلك
 ان لا خمسة في الثانية ونقول ان ردت وقام من الاوقات لكل وقت ولو قلت متما
 سالتني اجبتك لم تكن لك ذلك وهو ان لا خمسة في سى من المرات وان كان الفا واما
 ذكرنا من ان اذا ما للنعم في الازمنة الاستقبال علم ان قوله في الاستقبال
 بعد قوله ومتما للنعم الاوقات يتعلق باذا اما ايضا وحيثما وايما للنعم في
 الامكنة واعلم ان ابن النعم في الامكنة بمعنى انما تدل على مكان من الامكنة
 ان مكان كان غير محض مكان دون آخر وايما اعم منه فان قولنا ابن جحس اجلس
 يقبل التخصيص مكان دون آخر بخلاف انما يجلس اجلس كقول من التخصيص وقت
 دون آخر بخلاف متما وحيثما نظير انما في العمل والمعنى ومن للنعم في اولى العلم
 نحو قوله تعالى ومن يوم من بره فلا يخاف نحن ولا رعبا وما اعم منه يعني هو
 للنعم في اولى العلم وغيرهم نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير وقوله والسماء
 وما ساءها ومهما اعم من ما قال الله تعالى مهما ناسا من آية تسخرنا مما فاعل لك
 نعمان فاذا قلنا ان اصله ما ما فليست ما الاولى هاء كهة اجتماع التثنية
 كما هو مذهب الجليل فكونه اعم من ما ظاهر لان ما الاولى تشرطية والثانية زائدة لا كيد
 بمعنى الشرطية فيفيد ما كيد العموم وفيه خراع وكذا اذا قلنا انه مركب من معن
 كلف وما الشرطية في قوله ما ما تفعل افعل فان دلالة على هذا الوجه على
 العموم ايضا ظاهر لا ريبا كلف عن كل شيء وكل مرته حظ من الذوق يعلم ان
 هذا التركيب يفيد انه لا معنى من الاشياء تفعله انا انا فاعله بخلاف ما لو كان

نحو

المر

التركيب خاليا عن الكلف عن كل شيء فانه بخلاف ذلك واذا قلنا ان اسم مفرد موصوف
 للعموم مثل ما فكونه اعم من ما اوضح لما يستتبع لنعمهم من الزيادة في اللفظ للزيادة
 في المعنى وانهم قالوا ان النصبان هو المنطلي عضبا بخلاف الخاضب وقال جابر الله العلامة
 وما ظن به على اذني من ملح العرب انهم يستعملون مركبا من مركبهم الشفوف وهو مركب
 خفيف ليس في ثقل مما مل العراق فقلت في طريق الطائف رجل منهم ما اسم هذا
 الجمل اردت الجمل العراقي فقال البير ذاك اسمه الشفوف قلت بلى فقال هذا
 الشفوف فزاد في ثناء الاسم لزيادة المسمى واي للنعم ما ايضا قاله سواء كان
 من اولى العلم نحو رجل او من غيرهم نحو ابي فرس او اي شيء او اي للنعم الاحوال الراجعة
 الى الشرط كما يقولون اني نقاع اقرأ اي على اي حال توجد الفزاة من جهرها ومعها
 او جدها انا وكل واحد من تلك الادوات المفيدة للعموم انما يورث به تركيبا
 منعذركون في غير ارب بالمحصن ما يكون الا زيادة غير مشايبة لا تدخل تحت الضبط كقولنا
 او عمل على قدر برد فاية بالمحصن فالك اقلت من ياتي الكرم تستغني بلفظه من غير التفضيل
 والنظير في قولك ان ياتي زيد الكرم وان ياتي عمر الكرم وان ياتي خالد الكرم وغيره
 قال الله تعالى ومن يطع الله ورسوله ويحب الله ويحب الناس فاولئك هم القائرون
 ثم نعرف ان في الجملة الشرطية لا يثبت لها فلا يكونان اسميين ولا ماضيين
 فان وقع فللادعاء لا تأخذ لاسباب لان المعنى كالواقع نحو ونادي اصحاب الجنة
 انهم انما في الجملة الشرطية اعني الشرطية والجزاء لا يثبت لها
 لان الجملة الشرطية تفيد تعليق حصول امر غير حاصل لا على حصول امر كذلك اذا
 كان مضمون الجملة الشرطية ما ذكرنا فلا يكون طرفا هاتين فلا يكونان جملتين
 اسميين لانهما على النون ولا يكون احديهما اسمية والاخرى فعلية وكذا
 لا يجوز ان يكونا ماضيين اذ التعليق انما يتصور بالنسبة الى المستقبل والماضي
 يدل على المضي والماضي من بينهما فان وقع اي فان وقع في كلام البليغ
 ان يكون الطرفان او احدهما اسما او ماضيا فذلك انما يكون لكثرة كادعاء برب
 الشيء اما ان تأخذ الاسماء المقضية لشيء في لظاهرها ونحوها وانما بعضها بحجة
 بعض نحو ان انت مكرم فذلك شجرة ابايك فان الاميان بالجملة الاسمية

بما

هذه الادعاء وان الاكرام ثابت الخائب مستغفروا عن انما كالحق المستعد
 لكاحدة الادعاء عند تأخذ الاسباب المضممة لغلبة ان غلبنا على الاعلاء فعلنا بهم كذا
 وكهق لك عند تأخذ الاسباب المحصلة للشرى ان اشترينا سائما فامراه بكذا انى لا
 للشرى الذى هو غير حاصل منزلة الحاصل لنظام الاسباب المحصلة له واما الجعل المتوقع
 وما هو للواقع اى يصدد كالمواقع خوفك ان انت ميت فغيرك غير خلدني اسمية الشرط
 والجزاء من بلا الامر الذى لا ينك في تحفة منزلة الثابت المحقق وكهق له تعالى افان
 مت فهم الخالدون في مضي الاول واسمى الثاني من بلا لما لا رب في تحفة من كذا
 الواقع المتقضى ومثله لا في وقوع الشرط والجزاء ما صين بل في وقوع الماضى موافق
 المضارع لجعل المتوقع كالمواقع قوله تعالى ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار فان النبا
 وان لم يقع بعد لكن لما كان يصدد الواقع كانه اخبر به من لا يكذب بكاه قد وقع ويحقق
 او للتعريض لدواع منها ان لا يصير واو عليه ورد فل لا تسالون عما
 اجزنا ولا تسال عما نعملون وما قبله وانا اوابا كره على هدى اوفى ضلال مدين ويسمى
 مثله كلام المصنف **اول** او للتعريض عطف على قوله للدعاء يعنى قد يصار
 في بلوغ الكلام الى الماضى في الجملة الشرطية اما للدعاء كما ذكرنا واما التعريض
 وهو ان يكون الكلام مع احد والمراد به غيره مخوف له تعالى ولن نرضى عنك اليهود ولا
 النصارى حتى يتبع ملتهم قل ان هدى الله هو الهدى ولين اتعت اهلهم بعد الذى
 جاءك من العلم ما لك من الله من ولى ولا نصير فانه قال اسع بلفظ الماضى وان كان
 الفياس المضارع واستند البناء الى الرسول صلى الله عليه وسلم وال لم يتبع اهلوا
 اليهود والنصارى فظنن بلا لغير الحاصل منزلة الحاصل لراة التعريض بان فقه
 اتقى اهلوا اليهود والنصارى فيما مضى من الزمان ولوانى بالمضارع لكان
 تعريضا ايضا لا كذا بالنسبة الى الماضى والتعريض يكون لدواع منها ان لا يصير و
 اى لا يصير المحاطون بالكلام على ما هم عليه من الضلال ولا يرب بعضهم عند استماع
 الحق وعلى هذا الاسلوب ورد قوله تعالى قل لا تسالون عما اجزنا ولا تسال عما
 نعملون وان لم يكن من قبل الشرط والجزاء اذ لو لم يكن المراد ما ذكرنا لكان هو الكلام
 في هذا المقام ان يقال لا تسالون عما نعمل ولا تسال عما تجزون وما قبله اى وكذا اورد

لا
 ما
 ما

على التعريض للداعية المذكورة ما قبل هذه الكلام وهو قوله تعالى وانا اوابا كره على هدى
 اوفى ضلال مدين ان احد الفريقين من الموحدين المعقدين لتقديس ذاته
 تعالى عن شائبة الشرك ومن الكافرين الذين اشركوا به الجاهل النازل في ادى
 مراتب الامكانه لعل احد الامرين من الهدى والضلالة فانه لما رد داهى
 والضلالة بينهم وبين نفس مخلص الكلام عن امر ربنا يقضى اصرارهم على ناهم عليه واد
 بعضهم بخلاف ما لو قال وانا لعل هدى وانتم في ضلال فان اجراء الكلام على هذا
 السبق ربا او قهرهم في تيه الاصرار وفتح نايه بعضهم واعلم ان في ادخال على
 وادخال في على ضلالة لطيفة وهي ان فيه سبها على ان صاحب الحق كانه علاوسا
 جوا ما بعد و به حيث اراد وتصرف عناية الى اى جهة شاء وان صاحب الماطل
 كانه منحرف في ظلام لا يد رى ابن سوجه ومخير في بيضاء المذكور الكلام المصنف
 لان كل من يسمع مثل هذا الكلام مؤاليا كان او معاد يا قول لمن خطب به قد انصفك
 صاحب الكلام او لا تصاف المسمع من نفسه حيث خطب مرسته عن مرتبة المخاطب
 باسناد لا جرم الى نفسه والعمل الى المخاطب وعلما المعاني يستقون هذا النوع
 بالاستندراج ايضا لاستند راجد الخصم الى الادعاء ويقولون ان محادعات كذا
 قول قد تقوم مقام محادعات الافعال وعليه مبان الملاعة اذ لا لفاظ الميخ
 البرايعة والمعاني اللطيفة الشايعة اذ لم تكن مسجلة للمقصود كما اسفاه بما شتهون
 المتدريج بالجدى لانه يصرف في المخالطات الخطاه كما يصرف الجدوى
 في المخالطات البرهانية وله في التنزيل نظاير منها قوله تعالى وقال رجل ممن
 من آل فرعون كنتم ايانا تافلون رجلا ان يقول رضى الله وقلجاءكم
 بالنيات من ربح فان يك كذا بافعليه كذا وان يك صاد فابيسكم بعض الذى
 بعد كذا ان الله لا يهدي من هو مشرك كذا فان ذلك المعنى ما اراد استندراج
 قوله الى الادعاء وايضا دهم لما اى به موسى عليه السلام اخبرهم او لا لا يحتاج
 على طر القسيم بان هذا الرجل اما كاذب او صادق فان كان كاذبا فاقايله كذا به
 عليه وان كان صادقا فافضل اليكم بعض ما بعدكم ان تعزضتم له وانا نادم الكاذب
 على الصادق ليل لا يفتوروا انه من مفسد به راضا فيفروا منه وبالشاهض بعض

لتعديس

لا يعلم طريق الخلافة
 وسمع مثل هذا الكلام
 اى اسماع الحى على الو

لما قال

ط
 وسم

حقه بان قال يصيبكم بعض الذي بعدكم مع علمه بانه في وان كل ما بعدهم بلا بد والصلبهم
 ليس في ال فتعز ان ليس بكلام من اعطى موسى حقا واثبا فضلا من ان يتعصب له ورايا
 ان بعد ما مهد من المقدمات الدالة على انه من تعصبه اشار الى انه على حدى ولو
 كان في مفاله هنا مسرا كذا لما عصبه الله تعالى بالنبات التي لم يعصب بها غير
 الانبياء ولا يخفى ما فيه من مداع الخصم واستدراج **والله** اول النفا ان اولها
 الرغبة واما نحو ان اكرمني اليوم فقد اكرمتك امش فما اول **ان** ولدينا ربي
 يلحق الكلام الى الماضي في الجملة الشرطية للفعال من المصكلم بوقوع الشرط كقول
 المحب ان طهرت بوصول الجيب فذا ان غاية الفصول وسنرى ان ما في فانه لكره
 شغفه بالطهر بوصول الجيب منزلة الحاصل وان لفظ الماضي في الشرط نفا
 وقد صار اليه لاطهار الرغبة من المصكلم في وقوع الشرط كما نقول ان طهرت بحسن
 العاقبة فلك غاية من الله تعالى فاك لغاية رغبته في الطهر بحسن العاقبة ولها
 حرصك عليه ربا اسحق في خالك صورة حتى تخيلته حاصلا وغيره عن لفظ
 الماضي واعلم ان من الفعال بالوقوع واطهار الرغبة فيه عموما وخصوصا من وجه
 بوجد كل منهما بدون الاخر وذا كذا من ان خفي وقد يوجد ان معا كقولهم في
 الله تعالى ربه الله فانه يحمل كلهما ويوضح ما ذكرنا من الانسان بالماضي قد يكون
 للفعال قد يكون لاطهار الرغبة في وقوعه نفا وشرطين في قوله تعالى فاذا
 جاتكم الحنة فالو الناهية وان يصيبهم شيء بطريق الموت ومن جهة فانه ان الشرط
 في قوله فاذا جاتكم الحنة ماضيا اما نفا او لاطهار الرغبة في وقوع الحنة
 لما استحوذ ذلك في قوله وان يصيبهم شيء مستقبلا لان السبب لا حال
 بوقوعها ولا يرغ فيه قوله واما نحو ان اكرمني اليوم فقد اكرمتك امش فما اول
 جواب عن سوال فقد تقرر ان يقال ان قوله ان وقع بظن الشرطية ما من
 فذا لك الادعاء او للتعريض او للفعال او لاطهار الرغبة منقوض بقوله ان اكرمني
 اليوم فقد اكرمتك امش فانه وقع الشرط والخبر فيه ماضيا وليس كذلك ما ذكرتم
 من السكت واما قوله فما اول هذا المثال ما اول فعولان ان تعذر باكر امك ايا
 اليوم فاعند باكر اني اباك امش واما فلما انه ما اول ما ذكرنا من اعش بالاسقبال

للتعاضد

مسرحه عن المسارعة

لان هذا الاعناء قد مضى لاضياء الكلام المحتمل والمقدرا اذا كان الكلام مضيا الى
 معناه يكون معرضا للخطوط **والله** ولو لا مشاع الشيء لامشاع غير مغلب
 الفعل لماضى الا لكه نحو ولوتنى لصدور عن لا يلذب ولو يطعمكم في كبر من الامم
 لعنة اي يستمر مشاعه او مالا شخصار الصورة نحو الله الذي ارسل الرياح فتربحها
 وشم قال له كن مكر **ان** من ادوات الشرط لو وهي لامشاع الشيء وهو
 الخبر لا مشاع غيره وهو الشرط فاك اذا قلت لو اكرمني اكرمتك فاني تعلق
 امشاع اكرمتك للماضي بامشاع اكرمه لك ولما ذكرنا من انما نفا مشاع الثاني لامشاع
 الاول امشاع جلتها اعني الشرط والخبر عن السبوت واعلم ان كلمة لو للمضى
 وان دخلت على المستقبل واذا كانت لامشاع الشيء لامشاع غيره مع افادتها المضى
 فيغلب بعد ما مضى اما الفعل فليدل على الجدد الذي هو ضد البتوت واما
 الماضي فكذلك من ماضيا المعنى لو فلو وقع بعدها الفعل المضارع قد لا يكون الا لكه
 نحو قوله تعالى ولوتنى اذ البحر مود ناكسوا رؤسهم عند ربهم ان يوم الغنة لرايت
 امر عظيم فانه ان بعد لو بالفعل المضارع وان كان الفياض الماضي لكه وهي تنزل
 مستقبل في سلك المقطوع لكونه صادرا عن من لا خلاف في اخاف وايضا غير
 الواقع موقع الواقع المحقق حاصله ان يقال ان الماضي انما يذكر ليدل على التحقيق
 وجب من لا ريب في اخاره اذ ان عليه فاستوى بالنسبة اليه الماضي والمستقبل في
 الدلالة على الامر المحقق وتذكر ما ذكرنا قوله جار الله العلامة ان لو واذ كلهما للمعنى
 قد كررنا مع نرى لان المنقبت من الله من له الوجود والمقطوع ونحو قوله واعلم ان
 فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثر من الامر لعنم يعني ان فيكم رسولا الله على نباله
 عليكم تغيرها وهي انكم تطلبون منه ان يعمل في الحوادث على مقتضى رايكم فعل الطواع
 لغيره ولو فعل هو على مقتضى رايكم واستصوابكم لعنم اي لا تنتم او لسق عليكم لو فو عكم
 لعنم في الحصل والهلاك فانه قال يطيعكم ذوا اطاعتكم لادلالة على انه كان
 في ارادتم استمرار لطاعته لم يبدل قوله في كثر من الامر كحاصل الشرطية ان لو تكرر
 على اطاعتكم لعنم كثر امشع عنتكم لا يستمر ان امشاع عن اطاعتكم قوله او مالا شخصار
 الصورة لعني اياع المضارع موقع الماضي في الاثنين المذكورين لما ذكرنا او

واشاع

للمرشد

ببانه لو استمر

لاستحضار الصور يعني ان الاثبات بلفظ نرى في الآية الاولى لفظة استحضار صور
 المحرمين حال كونهن كاشي الرووس فابدين ربنا ابصرنا وسمعا فان جفا نعمل صلاحا انا موصو
 ولفظهم بطبعكم في الآية الثانية لعين استحضار صورة اطاعته لم يفي في كل ما يقع لهم
 من الاراء في الحوادث كما في قوله تعالى وانه الذي ارسل الرياح فيثير بها فبقيا
 الى بلد ميت فاحيت بها الارض بعد موتها لذلك النشور فانه قال فتشجرا باوم يقل
 فانارت استحضار تلك الصور البديعة الدالة على القدرة الربانية من اثاره الخباب
 مسخر ابرز السماء والارض وما في قوله تعالى ان مثل عيسى عندنا ككل ادم خلفه
 من ذاب ثم قال له كن فيكون شبه تعالى عيسى بادم عليهما السلم من حيث ان ادم
 خلق من غراب شبيه الغريب لا غريب لان خلق ادم اعزب من خلق عيسى لان عيسى
 خلق من غير آب وادم خلق من آب وام ليكون انقطع للخصم ووقع في المعسر والمراد انه
 قال كن فيكون دون كن فكان مع انه الغيا من استحضار الصور كون ادم عليه السلم
 بعد ما خلقه من ذاب فيكون حكايه عن حال ماضية قبل ثم هنا لئلا يفتن اللفظ لا
 لئلا يفتن المعنى كقولك زيد عالم ثم كرم ويجوز ان يكون لئلا يفتن المعنى ايضا لئلا يكون
 المعنى صورة طيننا ثم قال له كن فيكون **والفصل** في تنبيهات الاول ان كان
 ندل على الحزم لا أننا ندل على عدم الحزم بدليل فان لم نفعلوا او لم نفعلوا **الاول**
 هذه التنبيهات في تنبيهات على فوايد خمسة متعلقة بالحل الشرطية حكم المصنف
 النوع الثاني من هذه الفن بها الاول ان ان في الجملة الشرطية لا تدل على الحزم
 بوقوع احد الطرفين سواء كان الطرفان واحدا معا واقعا في نفس الامر او لا ولا تدل
 على عدم الحزم على ما لو دللت على عدم الحزم لما جاز ادخالها على ما هو محرم به والثاني
 باطل بدليل قوله تعالى فان لم تفعلوا او لم تفعلوا فانفوا الثاني الذي وفودها
 الناس والمجان فانه ادخل اداة الشرط وهي ان على ما هو محرم به وهو علم فعلم
 اعني علم استأنف سورة من مثله وانما قلنا ان علم فعلهم محرم به لانه تعالى غيبه
 بفعله ولم تفعلوا وهو يدل على عدم فعلهم جزا يكون المقدم وهو دلاله ان على عدم
 الحزم ايضا باطلا واعلم ان قول صاحب الفتح الاصل فيها عدم الحزم معناه ان
 الاصل في ان علم الدلالة على الحزم فلا فرق بين كلامه وكلام المصنف في افادة

غيره

دعما اذ لا يلزم من عدم
 له عدم الحزم الدلالة على
 م الحزم

هنا

هذا المعنى فاذفع ما طعن من ان من الكلامين **فانها** الثاني فلنربط النسبة
 بالنسبة او صدقها بصدقها نحو كل طلعت الشمس بلغت نصف النهار ونحو تصفعت
 الربط المعنوي نحو ان كرمي فانما اخوك او فقد كرمك حجاج الى الفاء رابطة لفظية
اقول التنبيه الثاني في ان الربط على تعيين ربط النسبة بالنسبة وربط
 الصدق بالصدق فنقول لا بد في القضية الشرطية من ربط بين المقدم والنتيجه سواء كانا
 متقاربين في الوجود كما في قولنا اذا طلعت الشمس اشرق وجه الارض فان طلوع الشمس
 واشراق وجه الارض متقاربان في الوجود لكونهما في وقت واحد ولم يكن متقاربين
 فيه بل سعاقان على وجه الاستلزام كما في قولنا اذا طلعت الشمس بلغت نصف النهار فان الطلوع
 في وقت يستلزم البلوغ في وقت آخر لا معه والمصنف خص الاول بربط النسبة بالنسبة لان
 الربط بين سببي المقدم والنتيجه الحارحين سوقف على تقاربا في الوجود وسو كذا ولا
 يخفى عليك انه اذا كانت النسبة مرتبطة بالنسبة يكون الصدق ايضا مرتبطا بالصدق وخص
 الثاني بربط الصدق بالصدق وذلك لان صدق احد الستين على تقدير صدق الآخر لا يتوقف
 على تقاربهما في الوجود فانما اذا املا لو كان العالم ممكنا في الازل كانا صادقا والنتيجه
 على تقدير صدق المقدم وان لم يتحقق التقارب بينهما في الوجود لكون الامكان في الازل والحدوث
 بعده والربط فيه احد النسبتين بالآخر لما سنا من ان ربط نسبة الثاني بنسبة المقدم
 سوقف على تقاربهما في الوجود ومهما ليس كذلك وقد ذكر بعض تلامذة المصنف
 في شرحه ان الشرطية لا تقتضي ان يكون الربط فيها الصدق الجزا يصدق الشرط بل قد يربط
 النسبة بالنسبة كما يقال كلما طلعت الشمس بلغت نصف النهار فانه ليس المعنى كلما صدق الاول
 صدق الثاني اد عند الصخرة مثلا يصدق الاول دون الثاني بل معناه ان هذه النسبة يستلزم
 تلك وان تلك النسبة لانه مرتبطة بها هذا حكمه الفاظه وقد عرضه على المصنف فلم
 يبيحجوه وافاد ما حاصله ما ذكرناه او لا واذ قد عرفت ان في الجملة الشرطية لا بد من
 ارتباط لفظي كان او معنوي فاعلم ان الارتباط المعنوي من الجهتين لانه ان يكون قويا بحيث
 اذا سمعنا القضية حكم العقل او العرف بالارتباط اولم يقو بذلك احده فان قو
 كذلك فلا احساج في الارتباط بينهما الى رابطة لفظية لقوة الرابطة المعنوية وان لم يقو
 الارتباط المعنوي تلك القوة فلا بد وان يذكر في اللفظ ما يربط لصدقه بالآخر وبذلك الرابطة

التي

مني الفأ السبب مفعول ان كرمي فانا اخول لضعف الارتباط المعنوي بينهما لعدم
 ترتيب الاخوة على الاكرام وذكر ظاهري وكذا نقول ان كرمي فقد اكرمتك فان الاسان
 بالفأ واجب فيه لضعف الارتباط بين الاكرام الاول والثاني فان الثاني اى الواقع
 تأليا امر متحقق تحقق الاول او لم يتحقق **الثالث** لو لعدم الشرط
 جزما ولعدم الجزاء غالبا لان عدم الشرط لا يستلزم باعتراف اللزوم الا به مضاف اليه
 الا اذا امتنع نفي الجزاء لرتبه على التقيضين وحج بذكر الشرط بالواو ليدل على ما لم يذكر
 نحو اجبتك ولو كنت فالتالي ليدل على كون المتروك اولى نحو نعم العبد صريحا لم يخف الله
 لم يعصه **الثاني** التنبية الثالث في تحقيق مدلول لو مفعول لو لعدم الشرط
 جزما لانه وضع ليدل على امتناع الشرط المجزوم به المقدر وجوده فانك اذا قلت
 لو جيتني اكرمتك اردت به انه لو قدر حصول الحجي لحصل الاكرام لكن الاكرام مشف
 لا يتفأ الحجي فهدا المقدمة الاستثنائية والنتيجة كلنا مما ملجى طمان من اول الامر
 وان لم يصرح بها واذا كان معنى لو كذا فكأن لعدم الشرط جزما وهو لعدم الجزاء غالبا
 لا دايما واما بيان انه لعدم الجزاء فهو انه وان دل بحسب الوضع على عدم الشرط لكن عدمه
 لا يستلزم باعتراف اللزوم ان لزوم الجزاء له الا بعدم الجزاء فاما في القضايا الشرطية
 ما لم يحكم بعدم التالي لا يحكم بعدم المقدم واذا كان دالا على عدم الشرط وعدمه لا يستلزم باعتراف
 اللزوم الا بعدم الجزاء فيكون دالا على عدم الجزاء ايضا واما بيان انه لا يدل على عدمه دايما
 بل غالبا فهو ان الجزاء اذا كان ممتنع الانتفاء لرتبه على التقيضين اعني الشرط ونقيضه
 لا يدل على عدمه بل يدل على تحقق الجزاء بحقق الشرط او لم يتحقق واليه اشار بقوله
 الا اذا امتنع نفي الجزاء الى آخره قوله وحج ان حين ما يكون الجزاء ممتنع النفي لرتبه على
 التقيضين اما ان لا يكون لرتبه على نقيض الشرط اولى من ترتيبه على الشرط او يكون
 فان لم يكن فلا بد وان يذكر الشرط بالواو ليدل على ما لم يذكر اعني قبض الشرط نحو
 اجبتك ولو كنت فالتالي فان الحقيقة لما كانت مترتبة على الفعل وعدمه كانت ممتنعة الانتفاء
 وما لم يكن ترتيبها على عدم الفعل اولى من ترتيبها على الفعل ليدل على المتروك فيكون
 تعدد الكلام اجبتك ان لم يكن فالتالي ولو كنت فالتالي وان كان ترتيب الجزاء على نقيض
 الشرط اولى فيذكر الشرط بدون الواو لان ترتيبه على المتروك لما كان اولى حكم العقل

المحذوف

فمعه سبب

بذلك المتروك بدون ترتيبه كقوله نعم العبد صريحا لم يخف الله لم يعصه
 فان علم العصيان لما كان مترتبة على الخوف وعدمه لم يحكم بان لو
 لعدم الجزاء ولما كان ترتيبه على المتروك وهو الخوف اولى من ترتيبه
 على المذكور لم يحج الى الواو لكونه معلوما عقلا فكل من يقدّر الكلام
 نعم العبد صريحا لم يخف الله لم يعصه فكيف وهو مخافة اذا
 عرفت هذا فاعلم ان قولهم لو لامساع الشئ لامساع غيره قد يفسر
 بانه لامساع الثاني لامساع الاول فقال في نحو مفعول التالي لو اسسى
 لا عطيتك ان يدل على ان اسفا الاعطاء لا اسفا الاسان وقد يفسر
 بانه لامساع الاول لامساع الثاني فقال في نحو قوله تعالى لو كان
 فيهما آية الا الله لفسدننا ان انتفى التعدد لا انتفى الفساد وكلا
 التفسيرين صحيح لكن باعتبار من مختلفين اما التفسير الاول
 فباعتبار التوضيح والعلية واما التفسير الثاني فباعتبار العلم
 والاستدلال فان لك في الآية المذكورة ان تقول ان اسفا الفساد
 لا اسفا التعدد ضرورة وجوب اسفا العلول عند اسفا العلمة و
 ان تقول لاسفا التعدد لا اسفا الفساد بمعنى انما علمنا انه لا فساد
 فيهما علمنا انه لا تعدد في الالهة اسفا لالام اسفا اللان على اسفا
 الملزوم **فاما** الدواع الطرقي والكيف وعندهما من
 الاحوال قد جمع نسبتي ما ذا المحكم فيه جهة ارتباطها بالشرط
 وحذا فقال بضمين معنى الشرط **الثاني** التنبية الرابع في بيان
 ان من الاسماء ما قد يعرض لها ان ترتبط بها احدي الجاهل بالآخرى
 فقال لها انما من ادوات الشرط وان لم يكن متبعا في افادة معنى
 الشرط مفعول في تحققة الطرف اى الابعام الدال بحسب الوضع على
 المكان كايين وحيث او الزمان كاذ او متى والكيف اى الاسم الموضوع
 للشيء او بد عن الحال كاي وغريهما من الاسماء التي تعدل للحال لاس الاحوال
 كاي وما ومن وسائر الاسماء المفيدة للعموم اما في الزمان او المكان او غيرهما

وان كنت في شك مما جققناه فانظر قول الخارجي انا سحر كما بور ما كن مورقا
 كما كن لم يخرج على ابن طريف تعرف لطف موقع الجاهل وتكونه والى سحر البلاغة فانها
 لما تجاهلت عن قضية ان السحر ليس من شأنه الجزع على هلاك احد وانكرت
 مورقته وكونه دارا ورواقا وصفا مع هلاك من يرثيه فعالب انا سحر كما بور
 السب البست الكلام رونقا وبها وذلك لا يخفى على اصحاب الادب السليمة
 والطباع المستقيمة الخارجية اسم امرأة شاعرة وكما بور موضع من نولي ما ركب قوله
 مورقا حال من الكاف في ما كن وتذكر ما قلنا في قوله تعالى وانا اواباكم كعلل هدر
 او في ضلال جسد من ان التردد وعدم التصريح فيه انا سحر كما بور اعلى ما كن عليه
 من العناد والجبال لتحقيق كك ان الجاهل والى سحر البلاغة وما كن انتمها واعلم ان
 صاحب المفتاح سمي الصنعة البديعية الواقعة في هذه الآية تارة يتوقف المعلوم
 منساق غير ذلك في قسم البديع وتارة بالاستخفاف وذلك في قسم المعاني وقال
 لا جئت تسميته بالجاهل وانا قال ذلك رعاية لحسن الأدب واجتنابا عن نسبة
 التجادل الى الشارع ونحن ننتفع في ذلك رزما انه حسن سميت وادب
والنوع الثالث في القصر وهو يقع للموصوف على الصفة فلا يتعداها
 الى صفة اخرى وبالعكس فلا يتعداه الى موصوف اخر ولا يغيرها كاللفعل على مفعول
 او حال او تمييز وكلها تنقسم الى قصر افراد ردة المن يدعي امرين او احدهما بلا ترجيح
 نحو ما قلنا لا رسول وقصر قلب ردة المن يعتقد نفي ما نشبهه واثبات ما نفيه
 نحو ما قلنا لم لا امرئني به **اقول** النوع الثالث من الفن الاول
 في القصر اعني تخصيص احد الشيئين بالآخر وهو اي القصر قد يقع للموصوف على الصفة
 بان يختص الموصوف بصفة دون صفة فلا يتعداها الى موصوف اخر ولا يغيرها بل يكتفي
 بالصفة الى اخر كقولنا زيد شاعر لا يمنج وبالعكس اي وقد يقع القصر للصفة
 على الموصوف بان يختص الصفة بموصوف دون موصوف اخر فلا يتعداه الى موصوف
 الا نعتي الصفة ذلك الموصوف الى موصوف اخر كقولنا ما شاعر الا زيد واعلم ان
 المراد بالصفة والموصوف ههنا ليس الصفة والموصوف المتعارفين عند الحاجة بل المراد
 بالصفة في الذات وبالصفة هو الحدث القايم بها والفرق بين قصر الموصوف على الصفة

منه واجي

اي

اي

وقصر الصفة على الموصوف ظاهر فان الموصوف في الاول لا يمنع ان يشاركه
 غيره في الوصف ويمنع في الثاني وان الوصف في الثاني يمنع ان يكون لغير
 الموصوف ولا يمنع في الاول قوله ولا يغير ما اي القصر قد يقع لغير الموصوف
 على الصفة وبالعكس بل قد يكون اما للفعل على المفعول كقولك ما ضربت الا زيدا
 لوله على الحال كقولك ما جئت الا ركبنا اوله على التمييز كقولك ما جئت الا نفسا
 قوله وكلها اي وكل واحد من اقسام القصر سواء كان قصر الصفة على الموصوف
 او قصر الموصوف على الصفة او قصر الفعل على المفعول او الحال او التمييز ينقسم
 الى قسمين احدهما قصر الافراد وهو اما تخصيص الموصوف بوصف دون وصف
 كقولك زيد شاعر لا يمنج ردة المن يدعي اتصاف زيد بالامرئ كليهما او باحدهما
 من غير ترجيح واما تخصيص الوصف لموصوف دون اخر كقولك ما شاعر الا زيد
 ردة المن يعتقد شاعرية زيد ويدعي معه شاعر اخر ومنه قوله تعالى وما محمد الا
 رسول قد خلت من قبله الرسل كان القوم لا استوعبا مهم ان لا يتقي لهم رسول الله
 اعتقدوا انه متصيف بصفتين الرساله وعدم الهلاك فقصر وتعالى على احد الوصفين
 وهو الرساله دون اخر يعني ان محمد مقتصر على الرساله لا يتعداها الى ما يتوهمونه
 من عدم الهلاك والثاني قصر القلب وهو اما تخصيص الموصوف بوصف مكان اخر
 كقولك ما زيد بمنج بل شاعر او زيد شاعر لا يمنج ردة المن يعتقد نفي ما يشبهه واثبات
 ما يشبهه وعليه قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه
 عليه السلام لما سمع خطاب الله تعالى حسب قال انت قلت للناس اتخذوني وامين
 الذين من دون الله راي اسماء المقام على معنى انك يا عيسى لم تقل للناس يا امين
 لاني امرتك ان يدعوا الناس الى ان يعبدوني ثم انك دعوتهم الى ان يعبدوا من دوني
 فقال ما قلت لهم الا ما امرتني به او تخصيص صفة لموصوف مكان اخر كقولك
 قما لخصنا ان اقسام قصر الافراد اربعة لان قولنا زيد شاعر لا يمنج اما لردة من يعتقد
 اتصاف زيد بالوصفين جميعا او لردة من يعتقد اتصافه باحدهما بلا ترجيح وكذا
 قولنا زيد شاعر لا يمنج اما لردة من يعتقد شاعرية زيد وعمر وكليهما او لردة من يعتقد
 شاعرية احدهما بلا ترجيح واما سمي هذا قصرا افراد لانه اما ان يرسل الشركة التي يدعيها

الوصف

يتوهمونه

وكان قصر على تسمية
 بان يقولوا قوسوا كان
 لقصر الصفة على الموصوف
 او لقصر الموصوف على الصفة
 اما ان ترسل الشركة او
 تقيده التعبد

لك ان تحله أربع اقسام
 باعتبار قصر
 سماع على الصفة
 الموصوف على الصفة
 وتقسيم باعتبار عكسه

السامع أو يفيد النفس وأما قصر القلب فهو على قسمين لأنه سواء كان قصر الموصوف
 على الصفة أو قصر الصفة على الموصوف يفيد رذ من يدعي نفى ما ثبت أو إثبات ما تنفيه
 وأنا سمي هذا قصر القلب لأنك به تطلب حكم السامع بكليته **والسما** وطرفه
 أربعة الأول العطف كقولك زيد شاعر لا يخفى أو لا يعرف واذ أكثر المنفى ويرى الاختصار
 قيل لا غير وليس غير وليس إلا الثاني لا بعد النفي نحو ليس زيد أو ما زيد الشاعر الثالث
 أنا ومضمين معنى ما ولا قال وأما يدافع عن احسانهم أنا ومثلي قال الربيعي يحكى
 بغداد إن التحقيق وما تركه أنا فية كما قال من لا خبره له بالخوف زيد تأكيداً فيضمن
 معنى القصر إذا القصر بقصد به هذا المقصود إذا وقع في جواب المتردد الرابع القدم نحو
 أنا كذا **الاول** لما بين ان القصر سواء كان قصر الموصوف على الصفة أو قصر
 الصفة على الموصوف ينقسم الى قسمين قصر افراد وقصر قلب شرح في عدة الطرق التي بها
 يحصل القصر فنقول في تقريره طرق القصر أربعة الأول العطف كقولك في قصر الموصوف
 على الصفة زيد شاعر لا يخفى أو ما زيد **المجموع** بل هو شاعر وفي قصر الصفة على الموصوف
 زيد شاعر لا يعرف أو ما عرف **بشاعر** بل زيد اعلم ان القصر بطريق العطف لما كان
 مشتملاً على اثبات ونفي والمنفى قد يكون واحداً وقد يكون كثيراً وقد ذكر مثال
 ما يكون المنفى واحداً اراد ان بين ان المنفى إذا كان كثيراً فكيف يصح الكلام
 حيث سفي الحكم عن الكثيرين مع كونه مختصراً فقال وإذا أكثر المنفى ورسم ان طلب
 الاختصار قيل لا غير يعني تعالى زيد شاعر لا غير ان لا غير شاعر في قصر
 الموصوف على الصفة أو لا غير زيد في قصر الصفة على الموصوف فيقتصر على
 المضاف وترك المضاف اليه دلالة الحال عليه وبني غير بالضم نحو بنا الغايات
 وليس غير ان ليس غير شاعر في قصر الموصوف وليس غير زيد في قصر الصفة
 وليس لا يفيد ليس إلا شاعراً في قصر الموصوف وليس لا زيد في قصر الصفة ففي
 كل واحد من قولنا لا غير وليس غير وليس إلا يجعل المنفى عاماً ليتناول كل صفة غير
 المذكورة في قصر الموصوف وكل موصوف غير المذكور في قصر الصفة **السما** من طرق
 القصر لا بعد النفي يعني ان ذكر لا بعد كلمة النفي سواء كان ليس أو ما أو ان يفيد القصر
 فنقول في قصر الموصوف على الصفة افراداً كان أو قلباً ليس زيد الشاعر أو ما زيد

الشاعر أو ان زيد الشاعر ومن الوارد في التبريل على قصر الافراد قوله
 تعالى ان حاسبهم لا على ربي لو شعروا معنى حاسبهم مقصور على
 الاتصاف يعطى ربي لا يتجوز به الى ان ينصف بعطى وتقول في قصر
 الصفة على الموصوف ليس شاعر لا زيد أو ما شاعر لا زيد أو ان
 شاعر لا زيد الثالث من تلك الطرق استعمال أنا كقولك في
 قصر الموصوف افراداً أو قلباً أنا زيد قائم وفي قصر الصفة كذا
 أنا قائم زيد والسبب في اعادة أنا القصر هو انها بمعنى ما ولا وقد عرفت
 ان استعمال لا تفيد القصر ومن امثلة أنا قوله تعالى أنا حريم
 عليك المسه والدم وما سلوها وأما قلباً على قراءة النصب **أنا** كسنة
 ح ما حرم عليك **المسنة** لأن فيه قراءة الرفع ايضاً وبكسر القراءه ايضاً
 بعد انحصار الحريم على المذكورات ولكن لا يطريق أنا وذكر لا أنا
 في قراءة الرفع موصولة صلتها حريم عليك وظنى مع صلتها اسم ان والمسنة
 خبرها والمعنى ان المحرم عليك المسنة والدم وهو مثل قولنا المنطق
 زيد في اعادة الحصر **قال** القدر ذق أنا الزايد الخارجي الزمان وأما يدافع
 عن احسانهم أنا أو مثلي أي ما يدافع عن احسانهم **الا** أنا أو مثلي
 وأنا فلما ان القصر به هكذا الان الشا وعرفنا ان رصمير الفاعل
 حيث لم يعمل وأنا اذ ادفع بارى يدافع أنا نفع ففقد ان الامور المجوزة
 للابرار فعلت ان أنا معنى ما ولا ليكون احد الامور المحورة للانفصال
 وهو كونه بعد الامور اذ لو لا ذكر لما جاز الابدان لقولهم ولا يسوع
 المنفصل **الاعذر** المنصل على ان علم من استفاد كلامهم انهم لا يعملون
 قولهم أنا ضربت زيد امثلاً في مقام ما ضربت لا زيداً **قال** على من عسى ان
 يحوز بعد اد في محقق **انما** تفيد القصر ان لنا كذا المسه وما تركه لها
 فزيد ناكداً **فها** يعني زيد ما ناكداً ان **له** هذا المفصولة زيداً **لنا** كذا
 للحكم على ناكداً **فها** ولد كرسى معنى القصر اذ القصر اذ وقع في
 جواب المبرد بقصد به هذا المفصولة اي زياده ناكداً للحكم على

بعد ما

عبر وراه المسنة
 حريم ما حرم عليك
 المسه والدم

ما كد لفظي فلما كان المقصود من القصص زيادة ما كد للحكم على ما كد وزيادة
 لفظ ما بعد ان نفي هذا المعنى يكون تركب اما مقيد بالاحص مثلا
 اذا قلت ان ردا افع فانه نفي حقيقة نسبة القيام الى زيد فادارت
 عليها ما اكدت هذا المعنى فيفقد حصرا على القيام ونشنع
 على الامام المحقق محمد الباقر رحمه الله وقال انها ليست باقية
 كما قال به من لا خبزة له بالخو و اراد به الامام فاد قال في حقيقة
 افادة افعال الحصر ان لفظه ان يحسب التوضع للاثبات وما للنفى و
 لا يصلح ما كان على ما كان فلا يجوز ان يكون متوصفا من المذكور
 ولا الى غير المذكور ولا لزم اجتماع التقييد بين الواجب ان يكون ان الاثبات
 غير المذكور وما للنفى المذكور لا تفاد القسم اتفاقا فثبت ان ان الاثبات المذكور
 وما للنفى غير المذكور فيفقد القصر وسبب اشبعه انها لو كانت نافية لكانت مصدره
 ولما اجتمعت مع ان ان حرف النفي والاثبات لا يجتمعان من غير فاصله ولما جاز
 نصب قايما في قولنا انما زيد قائم بحقيق عدم قيام زيد لان المذكور بعد ما النافية
 لا بد وان يكون متفيا مع ان ان تحقيق ما دخلت عليه نفيا كان او اثباتا لكن
 التوازي باسرها باطلة فكذا المتقدم ويكون ما في انما للنفى ويمكن ان ينصر
 قول الامام بان يقال انه لم ترد بما ذكره ان انما في الاصل كان ان وما فوقه
 ليدل المجموع على الحصر بل الظاهر ان الحق عند سوان انما كلمة واحدة وضعت لافادة
 الحصر وما ذكره من بيان معنى ان وما وكيفيه الجمع بين مفهومها متولين المناسبة
 بين مفهوم هذا المجموع وبين مفهوم ان وما اذا فرض انه تركب كلمة منها الرابع
 من طرق القصر القديم كما نقول في قصر الصفة على الموصوف افراد او قليا انما
 كيفيت ممكن وفي قصر الموصوف على الصفة في القصر من حسب المقام ها ينتمى
 انما اذا عرفت ما حققناه فاعلم ان طرق القصر ليست بمنحرفة في الاربعة
 المذكورة لان توسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وتعرف طرفي الحكم اعني المسند
 والمسند اليه ايضا تماثل على القصر وقد اشار المصنف الى افادة الاول القصر
 في باب ضمير الفصل بقوله وقد يقصد به الحصر في المبتدأ والى افادة الثاني اياه في

لا يجوز السعي وان كان
 راداه حمل على المكان
 حتى انما يدعى عام

الحصر

بيان تعريف المسند بقوله مع انه اذا ارتد به الحققة افاد حصرها في المبتدأ ولما
 اشار الى افادتها القصر فيما سبق اهل و ربما فيها حذرا من التكرار **قال**
 واعلم ان الاربعة تشابه امر واحد وهو انك للمخاطب فيسلم صوابا ويرد خطأ
 فالصواب الحكم والخطا التخصيص مخص كل بامر فالاول بانه نص نفيا واثباتا
 والثاني بانه لا يجمع مع الاول الا لا يدخل على ما دخله نفى وغير محكم حكم الاختلاف
 انما لان النفي فيها معنى كما عوز امتنع عن الجي زيد لا عمر وهذا الم يكن المذكور بعد
 صحتها فلا يقال انما يجعل من كشي الفوت لامن بامنه ولا يقال الا بصرا اياها
 نحو ان اتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان اتم الا تكذبون واما نحو وان
 نحن الا بشر مثلكم فمن باب المجازاة مع الحصر للتبكي في المعنى كما نقول انت
 صادق في كل ما نقوله لكن ما جيلتكم في دعوان هذه واما اذا عا حوان انت الا
 نذير كانه للبالغة جعل من بطن انه عليك هذا **او**
 لما ذكر ان طرق القصر اربعة اراد ان بين ان منها مشاركة من وجه وان اختلف
 كل منها خاصة فنقول الاربعة اعني القصر بالعطف وبالابعد النفي وباتما
 وبالتقديم شملها امر واحد يشترك في فيه وذلك الامر المشترك فيه هو انك مسلم
 للمخاطب صوابا ويرد خطأ فالصواب نفس الحكم والخطا اما التخصيص او التعميم او التسوية
 فان كان الخطا هو التخصيص بان كان الحكم عندك ثابتا لزيد مثلا وهو سنة لعمر واولئك
 يعتقد ان زيد موصوف بصفة وهو يعتقد انصافه بصفة اخرى فردة الى الصواب
 انما يكون بقصر القلب كما نقول في قصر الموصوف على الصفة زيد شاعر لا مبردة المن
 يعتقد انه منج لا شاعر وفي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمر ورد المن
 يعتقد ان الشاعر عمر لا زيد وان كان الخطا هو التعميم او التسوية بان يكون الموصوف
 عندك متصفا بصفة معينة والمخاطب يعتقد انصافه بتلك الصفة وصفة اخرى او
 يعتقد انصافه باحد هاتين الصفتين من غير ترجيح او بان الحكم عندك ثابت لزيد و
 المخاطب يعتقد بنبوة له ولعمر ايضا لو يعتقد بنبوة اما لزيد او لعمر ومن غير ترجيح لزيد
 على الاخر ووقا الصواب انما يكون بقصر الافراد كما نقول في قصر الموصوف على الصفة زيد
 شاعر لا مبردة المن يعتقد انصافه بما جيجا او يعتقد انصافه باحد الوصفين

سر اجساد
 حارة
 تدلان ان

فرد م

من غير ترجيح وفي قصر الصفة على الموصوف زيدا شاعرا وعمرا ورد المن يعتقد
اتصاف زيد وعمرا كليهما بالشعر او يعتقد اتصاف اصدما به من غير ترجيح
والمصنف لم يتعرض لذكر التعميم والتسوية اعتمادا على فهم المتعلم هذا هو وجه
المشادة من تلك الطرق ثم خص كل منهما بامر فالاول وهو القصر بطريق
العطف يخصص ما به نص نصا واثباتا بمعنى الاصل فيه ان يقتضى للمبد
والمنفي صريحا وبكبر كل واحد منهما في ترجيح قولك زيد شاعر لا شاعر وفي قولك
زيد شاعر لا عمرا الا اذا اوردت التصريح على وجه التعبير بطولها
ومع ذلك فكل المقام مقام احتصاص فانه يحصر بالمتبعت والاصل
يعتقد ان تصادفها حسا لم يصح ان تصادفها حسا للموصوفين من
غير صريح متعب وبالمعنى لا على وجه التعيين كما اذا قال المحاطب
زيد تعلم الصرف والكحو والعروض وعلم المعاني وعلم السات فقولك
لقصر الموصوف على الصفة قصاصا فزيد تعلم الصرف لا عداك
لا عداك صرف او قال زيد تعلم الكحو وعمرا وبكبر وخالفه فلان
وطان فنقول لقصر الصفة على الموصوف قصاصا فزيد ايضا زيد
زيد تعلم الكحو لا عداك لا عداك زيد والساني اي وخصص الطريق
الساني وهو القصر بالاول بعد المنفي مانه لا يجمع مع الاول
اي مع العطف فلا نقول ما زيد الاشاعر لا يجمع وانما قلنا ان الثاني لا يجمع الاول
لان العاطفة من شرط منعها ان تكون متفيا قبلها نحو صاني زيد لا عمرا وزيد قائم لا
قاعدا وعند اجتماعهما مع ما ولا لا يحقق ذلك الشرط لان مدحها مع بصيكر
منها بغيرها لقدم ما ولا فاك اذا قلت ما زيد الاشاعر يعلم منه ان زيد ليس
بشعر فاذا قلت لا يجمع فقد اذلت لاني المنفي قبل دخولها وذلك غير جائز قوله
وحكم غيري هذا حكم الا اعلم ان لفظة هذا يجوز ان يكون اشار الى ما مر انما من ان الا
بعد المنفي لا مع العطف فيكون المعنى وحكم غيري عدم الاجتماع مع العطف حكم الا
فلا نقول ما جاني غير زيد لا عمرا ولا يجمع ان لا العاطفة انما دخل في المنفي قبل دخولها وعده
في هذا المثال منفي قبل دخولها ويجوز ان يكون المراد ان حكم غيري حكم الا في جمع ما ذكرنا

سورة

في ان لا بعد المنفي بعد القصرين واجلا لا يجمع العطف فيكون المعنى وحكم غيري حكم
الا في افاده القصرين وفي عدم الاجتماع مع العطف خلاف انما فانها يجمع الاول
فنقول انما زيد شاعر لا يجمع وان كانت بمعنى ما ولا وانما جاز ذلك مع ان كونها
بمعنى ما ولا لا يقتضي عدم جواز توفيقه لحق الاتحاد في المعنى لان انما وان كانت بمعنى
ما ولا في افادة نفي غير المذكور لكن النفي فيها لا يكون صريحا بل ضمنيا ومن عدم جواز
اجتماع ما يفيد النفي صريحا مع لا العاطفة لا يلزم عدم جواز اجتماع ما يفيد ضمنا فانه
يجوز ان يقول امتنع عن المجي زيد لا عمرا ولا يجوز ان يقول ما جازيد لا عمرا مع اتفاقهما في
المعهوم وافادة النفي وما ذلك الا لان المثال الاول يفيد نفي المجي عن زيد ضمنا والثاني
يفيد صريحا قوله وهذا اذا لم يكن المذكور بعده مختصا بمعنى ما ذكرنا في جواز
اجتماع انما مع العطف انما يكون اذا لم يكن الوصف المذكور بعدها مختصا بالموصوف
المذكور كما في الامثلة المذكورة اما اذا اختص به فقول لا يحسن الجمع بين انما ولا
العاطفة مع ما في قول الامام عبد القاهر وقيل لا يجوز وهو المختار عند صاحب
الافتاح والمصنف وذلك لان نفي غير المذكور مع سكون فصر كالمعنى صريحا فلا
يجوز الجمع كما في ما ولا اخر قوله تعالى انما يصعب الذين يسمعون فانه مركوز في الاذهان
ان الاستحسان اى الاجابة لا تصور الا من يسمع ويعقل فعلى هذا لا يحسن او لا
يجوز على اختلاف الراي ان يقال انما يجعل من عشي الفتوت لا حسن بامنه لان من
المعلوم ان التعجيل مما يخص من عشي الفتوت قوله ولا يقال الاصرار اشارة
الى خاصة اخبر للقصر بالبعد النفي ومنى انه انما يوتى بالبعد النفي في مقابلة من
يرتكب الخطاء فيصرا عليه وذلك الاركان والاصرار اما حقيقة كما في قوله تعالى
في سورة ابراهيم حكايته عن الكفار ان انتم الا بشر مثلنا فانهم ما قالوا الرسول هذا الا
لزعيمهم ان الرسول يدعواهم الى رسالة في معرض من يفي عنهم المشربة ويتيسر عنهم احكامها
وذلك بنا على جعلهم المعز ان الرسول بمعنى ان لا يكون من جنس البشر واعتقادهم
هذا حسبا وان من ادعى النبوة فكانه باء عابه هذه الدعوة اخرج نفسه
عن البشرية مصرا عليه فلذلك قالوا ان انتم الا بشر مثلنا لا فصل لكم علينا
فلم تختصون بالرسالة دوننا ولو شأنا ان يبعث الى البشر رسلا لبعث من جنس

حوار

البشر

لعمري

افضل ولا تخفى عليك انه اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر لان الرسل لم يصروا ولم يذكروا
لكنه على مقتضى الحال لا اعتقاد الكفار فيهم انهم يذكرون كونهم بشرا وصرور عليه وبحق قوله
وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فان الكفار لا اعتقادهم الباطل ان النبي لا
بدوان لا يكون من جنس البشر وحيث ان الرسل يدعونهم النبوة يدعون انهم ليسوا
ببشر فكون الرسل عندهم من الكاذبين المجرمين عليه فلذلك قالوا ان انتم الا تكذبون
قوله واما نحن ان نحن الا بشرا الى قوله في دعوى هذه اشارة الى جواب سؤال مقدر
تعبيره ان يقال انه تعالى قال حكاية عن قول الرسل ان نحن الا بشر منكم وليس
المقام مقام الا لان الكفار لم يذكروا بشرية المرعنين للرسالة واذ لم يكونوا منكوبين
لبشرية لم يكونوا محضين عليه واذ كان كذلك فالاثبات بالانسان سبب المقام وتقرير
الجواب انه من باب المجازاة اي التماثل مع الخصم والظهار العنان له للتكيب
في المعترى لان الزام الخصم واسكاته في موضع العثار كما يقول من خالفك فما ادعيت انك
من شأنك كنت وكنت بمقول انت صادق في كل ما تقول وصدقني اني من شأنك
كنت وكنت والحق في تركه هناك لكن ما جعلتك في دعوى هذه ومن اين يدعي ذلك
في صدق دعوى هذه فالرسل كانوا قالوا اننا لانكركوننا من جنس البشر لكن ذلك
لاننا في بكرم الله تعالى ايانا بالرسالة فانه مختص برحمته من يشاء قوله واما اذا عا
عطف على قوله لما تحققت يعني ارتكاب المخاطب الخطاء واصراره عليه اما ان يكون
تحقيقا واما ان يكون ادعاء نحو قوله تعالى خطا يا محمد صل الله عليه وسلم ان انت الانذير
فانه انما ذكره لا بعد النفي في هذا المقام لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يلبث لغته في ارشاد الخلق
وحرصه على هدايتهم وسعفه بان يرجعوا عن الكفر فيمكروا زمام السعادة عاجلا و
اجالا حتى قبل له فلعنك باخع نفسك على اثارهم اى قابل لها فانه جعل ممن يظن
انه يملك هدايتهم مصترا على ذلك فتره تعالى منزلة الخطي المصتر ولذا اخرج
الكلام معه مخرج الكلام مع التكرار المصتر على انكاره **قال** ثم المصير
ما ضرب زيد الاعمال ويجوز ما ضرب الاعمال زيد لكنه قليل لانه قصر الشيء قبل تمامه لان
المقصود من ضرب المقتدر دون المطلق **قال** لما ذكر احكام قصر الموصوف
على الغنة واحكام عكسه يريد ان يذكر حكما لقصر الفعل على المفعول فهو الاصل

بل لا يضر

المعتمد

في قصر الفعل على المفعول ان يوصف المفعول ففعال ما ضرب زيد الاعمال ويجوز
ان يقدم ويقال ما ضرب الاعمال زيد لكنه قليل لانه اذا قدم لزم قصر الشيء
وهو الضرب في مثالنا هذا قبل تمامه وذكر ليس بحسن وانما لزم ذلك لان المقصور
على عمر ومن المثال المضروب ليس هو مطلق الضرب المقيد بصدوره عن زيد وظاهر
ان قيل ذكر زيد لا يصير الضرب مقيدا به فقصره على شيء قبل التقييد يكون قصر
الشيء قبل تمامه وكذا الحكم في قصر الفعل على الفاعل فان المصير فيه ان يقال ما ضرب
زيد الاعمال ويجوز ان يقال ما ضرب الاعمال زيد او هو قليل لان المقصور على
عمر وهو الضرب المقصور بوقوعه على زيد فاذا قدم الفاعل لزم قصر الشيء قبل
تمامه وذكره ظاهر **قال** خاصة لا بد في الاستثناء من المستثنى منه
ومن عمومه لعدم المحض وامتناع الترجيح لا مرجح ومن المناسبة فيقدر
اذا قدر اعم عام لسؤال المستثنى فيما ضربت الا زيد اى اصل او الاركان
على حال ولا انما في ان الغرض به يعرف الفرق بين ما اختار الامم فارسا
والافارس منكم **قال** لما ذكر ان من طرق القصر ذكر لا بعد النفي
وهذا القسم هو الاستثناء بعينه ختم مباحث هذا القسم بيان امور لابد منها
في تحقيق الاستثناء فيقول لا بد في تحقيق الاستثناء من ثلثة امور اصلها المستثنى
وذلك لان الاستثناء هو اخراج ما يتناول اللفظ والخراج بدون الخرج عنه لا
تحقق والثاني عموم المستثنى منه وذلك لوجوب تناوله للمستثنى والامام صح
الحكم باخراجه وعدم ما يخرج عن العموم وهو المحض وامتناع ترجيح بعض
افراد بالارادة دون بعض عند عدم المرجح خاصة ان المستثنى منه لما كان
عاما وقيل الايمان بادوات الاستثناء لم يرد عليه محض موجب حصصه وجب
ان يكون باقيا على العموم اذ لو لم يبق على العموم لكان المراد منه بعض الافراد دون
البعض مع ان الغرض انه لم يرد شيء يقتضي خصوصية بعض الافراد بالارادة دون
البعض فيلزم الترجيح وهو تخصيص بعض الافراد بالارادة دون البعض لا مرجح
وهو باطل فثبت ان المستثنى منه لا بد وان يكون عاما والثالث المناسبة بين المستثنى
والمستثنى منه وذلك بان يكونا من جنس واحد اذ لو لم يكونا كذلك لما سأل المستثنى منه المستثنى

والبدل وعطف البيان ومتبوعاتها وكذا لا يمنع من كونها تباين وتجانس بحيث لا
 يتحقق بينهما ارتباط وكذا لا يمنع ان يكون الامران واقعيين بين اي بين تمام الاتحاد
 وكمال التجانس بان يكونا في مرتبة التوسط الاعلى طرفي الاتحاد والانقطاع ومدار الفصل
 والوصل والا حازوا اثنان على هذه الجهات الثلاث اعني الاتحاد والانقطاع والتوسط
 اذا عرفت هذا فنقول الكلام في هذا الفن على ثلاثة انواع النوع الاول في الفصل
 والوصل الثاني في الاتحاد والاثنان الثالث في جعل احدى الجملتين حال النوع الاول
 في الفصل وهو ترك العاطف بين الامرين والوصل وهو ايراد العاطف بينهما والعطف
 على قسمين احدهما قريب المتناول وهو العطف بغى الواو والعطف بالواو اذا كان
 المعطوف عليه محلا من الاعراب والثاني بعيد المتناول وهو العطف بالواو بشرط
 ان يكون المعطوف عليه محلا من الاعراب والسبب في قرب القسم الاول وبعد
 القسم الثاني ان العطف في باب البلاغة انما يعتمد معرفة اصول ثلثة اصحابها الموضع
 الذي يصلح للعطف وهو ان يقدم متبوع غنى متروك كلاما مغاير لما بعده وثانيها فائدة
 وهي مشاركة المعطوف والمعطوف في المعنى الذي دل عليه اعراب المعطوف عليه
 وثالثها وجه كون العطف مقبولا لامرود ان يكون بين المعطوفين جهة جامعة
 عقلية او عرفية كما بين الشمس والقمر لا بين الشمس والشجر والارنب والاذخا
 مثلا وان كانت ان حصلت معاني الفاروق وحسب ولا وابل ولكن ولو لم ولما حصلت لكن
 المعرفة بتلك الاصول الثلاثة لدلالة كل واحد من تلك الحروف على معنى يستدعي من
 الجملتين ان وسطا مشتملا على فائدة العطف وعلى كون ذلك العطف مقبولا هناك
 فان الفاروق مثلا يستدعي ان يقع بين امرين بهما ترتيب بلا ممله فهذا الموضع هو
 موضع العطف بالفاروق وهو مشتمل على فائدة العطف وهي المشاركة بين المعطوفين
 وعلى كونه مقبولا لوجود الجهة الجامعة التي هي تاخر الثاني عن الاول بلا ممله عقلا
 او عرفيا وكذلك اذا اتفقت ان الاعراب صنفان صنف ليس يتبع وصنف يتبع والعطف
 ان الصنف الثاني منحصر في الانواع الخمسة اعني البدل والوصف والبيان والتأكيد
 والعطف بالحرف وان المتبوع في نوع البدل في حكم المنحى وان كل واحد من الوديع
 والبيان والتأكيد هو المتبوع ثم رجعت فتخففت ان الواو يستدعي معناه لا لا يكون

علمه

ادوات

معطوفة هو المعطوف عليه لا متنازع ان يقال جاء زيد وزيد ويكون زيد الثاني هو زيد
 الاول حصل لك ان الصنف الاول وهو ليس اعرابه بالبع ليس موضوعا للعطف
 بان حرف كان من حروف العطف لغوات شرط العطف وهو تقدم متبوع وحصل
 لك ايضا ان الانواع الاربعة من الصنف الثاني ليس ولها منها موضوعا للعطف لغوات
 شرط العطف وهو تقدم المتبوع كما في البدل لنزول فوكك سلب زيد ثوبه اذا عطف
 فيه منزله سلب وثوبه حكما واما لغوات شرط معنى العطف وهو المغايرة كما في
 الوصف والبيان والتأكيد انما يوصف النوع الخامس ثم اذا اوصفت ايضا ان كل
 واحد من وجوه الاعراب دال على معنى كما تشهد لذلك قوله ان الخوص حصل لك
 فائدة الواو وهي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في ذلك المعنى فكون عدك
 من الاصول الثلاثة اصلا ان معرفة موضع العطف ومعرفة فائدة فائدة فاذا عرفت ان
 شرط كون العطف بالواو مقبولا ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة
 جامعة مثل ما ترك في بحر الشمس والقمر حصلت لك الاصول الثلاثة فلكل كون
 العطف قريب المتناول واما توسط الواو في حمل الاصل للمعطوف عليها من
 الاعراب فانما بعد تعاطفه لكن الاصول الثلاثة في شأنه غير ممهدة لكن هو السو
 في ان ذلك مشكوك وبلغ من الغوص الى حيث قصر بعض اهل علم المعاني البلاغة
 على معرفة الفصل والوصل وما قصر على علمه لان الامر كذلك وانما حاول بذلك التنبه
 على مزيد غموض هذا الفن وان احد الانجاء من هذه العجبة من البلاغة الا كان
 خلف ساير عقباتها هكذا حقيقة صاحب المفتاح وصاحبه ان مواضع استعمال
 ساير حروف العطف بحيث يكون العطف مشتملا على اصوله الثلاثة وكذا موضع
 استعمال الواو اذا كان المعطوف عليه محلا من الاعراب لما كانت متميزة عما عداها
 مطوية تحت المواضع الصالحة لاستعمال الواو كذلك اذا لم يكن المعطوف عليه محلا من
 الاعراب عما عداها لما كان صعبا مشكلا احسن الكلام في باب الفصل والوصل
 بالواو لان الفصل منحصر في ترك الواو والوصل في ايرادها لان ترك اي حرف كان
 من حروف العطف فصل وايرادها كان وصل كما بينت في كتاب المصنعة في هذا
 الفن **فائدة** لا معطوف عليه يا قول نحو واياي فارهبون واوكلا

واحد

بجبه سراد

عا هذا عهد **اقول** لما تقرر ان الوصل عبارة عن ايراد العاطف والعاطف
 يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه ضرورة ان الوصل انما يتحقق بين شيئين بحيث
 الحروف العاطفة ولم يكن هناك معطوف عليه يا اول الكلام ان تقدير المعطوف عليه
 كقوله تعالى واياي فارهبون فانه لما ذكر الفاء ولم يوجد معطوف عليه اول بان التدرج
 واياي ارهبوا فارهبون وانما يجوز ذلك لان المذكور هو قوله فارهبون يدل على
 المحذوف لكونه مفسرا له وكقوله تعالى اوكلوا مما رزقكم الله وكنتم شاكرين فانه
 يا اول بان التدرج كقوله اياي فارهبون فانه لما ذكر الفاء ولم يوجد معطوف عليه
 لاقتضائه الفصل يستلزم على مدلوله على مساق الكلام وهو
 كفروا وانت خبير بان ايراد قوله تعالى واياي فارهبون في
 هذا المقام بعد قال فخص بالو اولس مناسب **قال** وانما
 حسن من متنا سبب لامتداد من ولا متنا من ولان لا يرد في الصفة
 والبيان والتاكيد والبدل لان البدل منه في حكم المطروح حتى جوابه
 في الغلط **اقول** بان كل امرئ اخذ انما ان يكون شيئا كما
 الاتي د او كمال لا يقطع او لا يكون شيئا كما الاتي د ولا كمال لا يقطع
 بل هي بين طرفي الاتي د لا يقطع بان يكون متنا سبب من وجه
 متي لغير من وجه احد اذ عرف هذا فعول انما يحسن العطف من
 حتى امرئ متنا سبب ليس بينهما علة الاتي د ولا فانه لا يقطع كقولنا
 الشمس والقمر والسماء والارض والجن والانس كلها في حديث لا يتبين
 اس بن بينهما كمال الاتي د لفتح عطف الشيء على نفسه فلا يقال في حالي
 ريد الفاضل حالي ريد والفاضل لان الثاني هو بعينه الاول ولا من
 امرئ بينهما كمال الاتي د لان المتنا سبب ليس بينهما علة والاتي د
 فيفتح ريد احدهما بالاحد بطريق العطف فلا يحسن قولنا الشمس
 وسماره الارنب والرجل السري من الضمير ودين المجوس والف
 ما ونحوه فكلها في حديث وكذا لكرائي ولاجل ما ذكر من ان العطف
 انما يحسن من امرئ متنا سبب خيم اي منع عطف الصفة والبيان

محدث

والتاكيد على مسووعها عا هذا لان كل واحد من النواع الستة المذكورة هو
 غير مسووعه وكذا احدم في البدل اي منع عطف البدل على البدل منه لما كان
 في حكم المطروح فكانه لا يوجد هناك شيئا والعطف انما يتحقق بين
 الشئين قوله صرحوا به في الغلط اي صرح المحبون في بدل الغلط
 بان البدل منه في حكم المطروح ولما كان اقسام البدل مشتركة في هذا المعنى حكم
 في الجمع بان البدل منه في حكم النسخة قال صاحب المفتاح **و** يوضحون معنى القول
 بصرح بل في تسمية الغلط وبين الصلايين تفاوت في المعنى **ال**
 فالوصل بين جملتين انما يحسن اذا اخذنا طلبا وخبر مع ارتباط اما عقلي كالاتحاد في
 مسند او مسند اليه او قيدا لاصدما او مماثل فيها ورجعه للاتحاد اذ العقل يحذف
 الشخصات فتبقى الحقيقة او ضايف واما ذهني كالتشابه او تضاد بالذات
 كالسواد والبياض او بالعرض كالاسود والابيض او بالشيئية كالسماء والارض
 واما خيالي للتقارن فيه سبب اتفاق **ال** اشار بهذا الكلام الى
 وجه التناسب بين الجملتين اللتين من محسنات الوصل وموان يكون الجملتان
 متحدتين في الطلب والخبر فنقول الوصل بين الجملتين انما يحسن اذا اخذنا
 طلبا وخبرا بان يكونا تطبيقين كقولنا اكرم العالم واقض الجاهل او خبر من كقولنا
 ريد عالم وعمر جاهل وذلك لتحقيق المناسبة مع واما اذا كانت احدهما طلبية و
 الاخر خبرية فليس العطف يحسن لعدم التناسب كقولنا ريد عالم واضرب
 عمر ولا يكتفي في كون العطف حسنا مجرد تناسبا في الطلبية والخبرية بل لابد من ذلك
 من ارتباط اي جهة جامعة بين المعطوفين وذلك الارتباط اما بامر عقلي او ذهني
 او خيالي والعقل اما الاتحاد او تماثل او تضاد اما الاتحاد منها فاما في المسند
 مخويز كالتب وعمر فانها متحدتان في الكاتب المسند الي كل منهما او في المسند اليه
 مخويز يعطى وعمر او في قيدا لاصدما بان يكون ما هو قيدا لاصدما قيدا لاصدما
 شاعرو عمر الفاضل مخيم فان المعطوفين متحدان في ما هو قيدا للمسند اليه وهو الفاضل
 واما التماثل بين المعطوفين فاما ان يكون في المسند كقولنا الفاضل ريد والكاتب عمر او
 في المسند اليه كقولنا ريد ضايف وعمر كاتب او فيها كقولنا ريد ناطق وعمر فصيح

وعدا عمرو
 الدارم

او في قديمها كقولنا هذا الرجل عالم وتلك المرأة جاهلة ومرجعة الى مرجع التماثل
 الى الاتحاد في النوع يعني التماثلان معا الامران المحدثان في النوع كزبد وعمره المحدثين
 في الانسانية فان العقل اذا حذف من كل واحد من افراد النوع الواحد العوارض
 المختصة ارتفع التعدد الحاصل بتلك العوارض فسقط الحقيقة واحدة واما الضائفة
 وموان تكون الشيان بحيث لا يتصور تعقل كل منها الا بالقياس الى اخر كما في
 قولنا الاب والابن كذا وكقولنا العلة والمعلول كذا واما اللوهم فهو ما تشابه
 كقولنا الابيض كذا والاحمر كذا فان كل منهما لما اخذ اللون ابرزهما اللوهم
 في معرض التماثلين وان كانا مختلفين بالحقيقة ولم للوهم من جيل تدرج بدل
 على رواج جيل اللوهم قول الشاعر
 شمس الضحى وابو اسحق والفرح كان الخن للجمع من الشمس والى اخن
 والقمر هو اللوهم لا غير وقول آخر
 قد والناس والسموات والارض واحدة واما تضاد واما تضاد اما ان يكون
 بالذات كما من السواد والبيض او بالعرض كما من الاسود والابيض
 فانه ليس من ذات الاسود والابيض من حيث هي مع تضاد واما عرض
 لهما كذا كروا سطة السواد والبيض او سمة تضاد كما من السماء
 والارض والسموات والجنات فان اللوهم تنزل المتضاد من بالذات او بالعرض
 والسبب بين تهما من ذلك المتضاد نفس فيجتمعا في الجمع يسمى في الدهن و
 لذلك تجل الضد اقرب خطورا بالابل مع الضد **ال** والخيالات
 تختلف في الاسباب من حيث عتق صفة او عرف عام فتتفاوت
 بالامر ولا يستمكن قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت الآية
 الا من يحمل ان الخطاب مع العرب وما في خيالهم الا الابل وارض برعاهها وسماء
 تسقيهم وايها وجمال من يعاقلم عند شن الغارات **ال** لما كان جميع
 ما ثبت في الخيال من الامور الواصلة اليه من ضارب انما ثبت في على نحو ما يتاكد
 اليه منه ومن الماهل ان تلك النادية تختلف بحسب اختلاف الامم والصناعات و
 تفاوت سبب التفاوت في الطوائف والطبائع فقال والخيالات تختلف

الحاصل م

ابراهم
 اللوهم له معنى محض
 التماثلات م

المصانف

الى آخرة فنقول الامور المتقاربة في الخيال للاسباب الخارجية الاتفاقية قد تختلف
 فيما بين افراد الانسان بقاربا وتباعدا ووضوحا وخفا بحسب اختلافهم في
 الصناعات وبحسب العرف العام فكم من صور تتعاقب في خيال كالات كل صناعة
 في خيال صانعها ومن لا يجتمع في خيال اخر كخيال غير صاحب تلك الصناعة وكم
 من صورة لا تبدو في خيال كصورة محبوب زيد في خيال عمر وتلك الصورة في غير
 ذلك الخيال كخيال زيد في غاية الظهور وكذا تختلف باختلاف الطوائف والصناعات
 كصورة القرطاس والخبيرة والعلم في خيال الهارب وصورة المنسار والقدم و
 العقلة والخشب في خيال التجار وكذا تختلف اقترانها بحسب العرف العام كصورة
 المسجد والحراب والقنديل او الحمام والازار والسطل دون المسجود والسطل
 ودون الحمام والحراب فظهر ما ذكرنا من اختلاف اقتران الامور في الخيالات
 بحسب اختلاف الصناعات انه لا يستمكن قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل
 كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض
 كيف سطحت الا من يحمل ان هذا الخطاب مع العرب والحال انه ليس في خيالهم
 الا الابل لان الاعراب البدويين لما كان معظمهم ومشرهم وملبسهم من الدواشي
 كانت عنايتهم بالحالة مصروفة الى اكثرها نفعا وهي الابل لانها اكثر لبنا ولحما
 وصوفانم لما كان اسفاعمهم بها لا تحصل الامان ترعى وتسرب كان اكثر مرجع عرضهم
 ارضان برعاهها واهم شغلهم ربح النظر عندهم سماء يستقيم واباها معنى الابل ثم
 لما كان مصطرين الى ماوس وورهم والى حصن يحصنون به ولا ماوس ولا حصن
 لهما الا الجبال فبالضرورة يكون خواطرمهم متعلقة بجبال من يعاقلم ان حصونهم عند
 شن الغارات اي هجائها كما قال الشاعر
 عر لنا جبل تحته من تجيره منبع يرد
 الطرف وهو كليل رسا اصد له تحت الشد وسما به الى النجم نزع لا ينال طويلا
 وقال اخر لنا هضبة لا بدل الذل وسطها وياوس اليها المستحضر لسطها فان
 من حقق احوال البدويين وتبين عنده شدة احتياجهم الى هذه المذكرات
 علم اقتران هذه الامور في خيالهم بخلاف الحضريين فانهم ليسوا محتاجين اليها احتياج
 البدويين ولم يجمع في خيالهم تلك الصور على الوجه المذكور ولذلك اذا نظر بعضهم

البحر

مطعمهم م

مترج

وليس فيهم

ليعضا

لديهم م

في ترتيب الآية قبل الوتوف على ما ذكرنا من اقتراح صورة هذا الاشياء في خيال البدون
يظن بجملة ان في هذا الترتيب عبثا مع ان العيب لا يرجع الا اليه لو توجه في ورطة
الجهل كما قال الشاعر **ولم من عايب قولا صحيحا و آفة من الفهم السقيم**
ولا استحباب التناسب لا يخالف بينهما الا لغرض كلاحظه تجدد و ثبات نحو سوار
عليكم ادعوتهم ام انتم صامتون ونحو اجبتنا بالحق ام انت من اللاعنين
اقول ولاجل ان التناسب بين المعطوفين بان يكونا جملتين اسميتين
او فعليتين مستحب لا يخالف بينهما بالاسمية والفعلية فيقال زيد قائم وعمرو قاعد
او قام زيد وقعد عمرو الا لغرض يدعو الى الخالفة بينهما كلاحظه تجدد في اهلها
و ثبات في اخرها فانه يحالف بينهما وذلك كما اذا كان زيد وعمرو قائمين فتعد
عمرو وزيد بعد قائم فنقول زيد قائم وقعد عمرو لان في الايتان بهما متساويين رعاية
حائب اللفظ وفي الايتان بهما متساويين رعاية جانب المعنى ورعاية جانب
المعنى اسم وما خولف فيه بين المعطوفين بالاسمية والفعلية للعرض المذكور قوله تعالى
خطابا للكفار سوار عليكم ادعوتهم ام انتم صامتون اي سوار عليكم اي دعوتهم الدعوة
لم ان الاصنام ام استمر عليكم صمتكم عن دعائهم وذلك انهم كانوا اذا اضطرتهم امر
واصابتهم واقعه ودعوا الله دون اصنامهم واذا كانوا في رضا وسعة عيش كانوا
معرضين عن الدعاء مطلقا صامتة عنه فيكون المعنى سوار عليكم اي دعوتهم الدعوة
للاصنام ام استمر لكم صمتكم عن الدعاء كما هو دأبكم وقوله تعالى حكاية عن قوم ابراهيم
حين نهىهم عن عبادة الاصنام اجبتنا بالحق ام انت من اللاعنين فانهم لما استبعدوا
منه عليه السلام قوله ان عبادة الاصنام ضلال فردوه بين تحديد الحق وبين كونه من
اللاعنين الباقيين على احوال الصبي من يتبع الاهل والركون الى الهزل راغبين ان
الايتان يفرضهم عليه من عبادة الاصنام امر متجدد مسقط فلذلك اتوا بالجملة
الاولى فعلية وبالثانية اسمية بينهما على ان كونه من اهل الجد في المقال امر متجدد وكونه
من اللاعنين امر ثابت مستمر فيكون معنى الآية اجدت عندنا تعاطي الحق ام انت
من الباقيين على احوال الصبي من اللعب والهزل **اقول** ثم قد يصار الى الفصل
في هذا الحال لوجهين الاول وجود سابق تجذر التشريك فيه فان سبق آخر يستحسن

التشريك فيه فاحتسا طاعو ونظن سلمى انني ابقى بها بدلا اراها في الضلال تيمم والا فوجبا
نحو الله يستهزئ بهم وهذا يسمى قطعا الثاني ان نوى الجواب عن سوال مقدر للتنبيه
عليه او ليغني عنه اوله لا يسمع منه اوله لا يقطع كلاما بكلامه او للاختصار وهذا يسمى
استئنافا نحو والذين يؤمنون بما انزل اليك الاية افه او لك على هدر من ربهم
اقول لما ذكر الموضوع الذي يحسن فيه الوصل اراد ان يبين ان في ذلك
الموضع قد يصار الى الفصل اما احتسا طاعو وجوبا فنقول قد يصار الى الفصل
في هذا الحال ارجال وجود التناسب المحسن للوصل لوجهين الاول وجود كلام
سابق له حكم يحذر تشريك الثاني معه في ذلك الحكم فلاجل ذلك فصل الثاني عن
الاول وذلك الفصل على نوعين احدهما بطريق الاحتياط والثاني بطريق الوجوب
لانه ان ورد قبل ذلك الكلام السابق كلام اخر يستحسن تشريك المسبوق معه
في حكمه لكن المقام مقام احتياط فالفصل يكون بطريق الاحتياط نحو قول الشاعر
ونظن سلمى انني ابقى بها بدلا اراها في الضلال تيمم فانه لم يعطف اراها لئلا يحسب
السامع عطفه على انني دون نظن لصدقة العطف عليه وبصور ان الشاعر جعل اراها
في الضلال تيمم من منظومات سلمى اذا التقدير هكذا ونظن انني اراها في الضلال
تيمم وهذا المعنى ليس عمدا للشاعر بل مراده حكمه عليها بذلك ان بقوله اراها في الضلال
تيمم فلما سبق على قوله اراها كلام موثوقه اني بها بدلا يحذر تشريك الثاني معه في حكمه
وقيل ذلك الكلام كلام اخر لا يحذر تشريك معه في حكمه لكن المقام مقام احتياط فصل
المسبوق اعني اراها على طريق الاحتياط لا الوجوب قوله انني اطلب و اراها اى
اظهرها وان لم يوجد قبل الكلام السابق كلام يستحسن تشريك الثاني اعني المسبوق
معه في حكمه فيكون الفصل بطريق الوجوب نحو قوله تعالى بياننا حال المنا فقير اذا
لقوا الذين آمنوا فاولوا به منا واذا اظلو الى شياطينهم فاولوا انا معكم انا نحن
مستهزئون الله يستهزئ بهم ومذمم في طغيانهم يعمهون فانه لم يعطف الله يستهزئ
بهم على ما قبله لما منع منه وذلك لانه لو عطف لكان المعطوف عليه اما جملة قالوا
وانا جملة انا معكم انا نحن مستهزئون وكلاما غير صحيح لانه لو عطف على انا معكم
انا نحن جملة مستهزئون تشريك المعطوف المعطوف عليه في حكمه فكون قوله الله

يستخرجهم من جملة اقوالهم لكون التعديل قالوا الله يستخرجهم وليس هو بمراد واعطى
على قالوا لشارك المعصوف عليه في اختصاصه بالظرف المقدم وهو اذا خلوا الى
شيئا طينهم لما تعذر في كتب النجوم ان تقدم الظرف يقتضي اختصاص ما وقع
بعده به فيصير المعنى ان الله تعالى انما يستخرجهم اذا خلوا الى شيئا طينهم وهذا ايضا
ليس بمراد فان استعمل الله تعالى بهم وموان خذلم مستدرجا اليهم من حيث لا
يشعرون متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال خلوا الى شيئا طينهم ام لم تخلوا
اليهم وهذا النوع من الفضل وموان يترك الوصل بفادامن تشريك الثاني
مع الاول في حكمه سواء كان الفضل احتياطا او وجوبيا يسمى القطع والوجه الثاني من
وجهي الفصل ان ينوي بالكلام المسبوق كونه جوابا عن سؤال مقدر وذلك انما يكون
اذا كان السابق والاعمناه على سؤال فتمزل ذلك الكلام الدال على السؤال منزلة
السؤال الواقع ويطلب بهذا الثاني وقوله جوابا له فيقطع لاجل ذلك عن الاول ليكون
جوابا له كقوله تعالى يستخرجهم فيها بالغدو والاصال رجال فان قوله يسبح له دل معناه
على سؤال مومن يسبحه ورجال جوابه وينزيل الدال معناه على السؤال منزلة السؤال
الواقع وجعل المسبوق جوابا له انما يشار اليه اما للتنبيه ان لتبهر السامع على موقع
السؤال او لتنفى السامع عن السؤال لانه لما قيل رجال لم يبق لسائل ان يسأل
من يسبحه او لئلا تسمع من السامع شيئا يحقره او لئلا يقطع كلامه بكلامه اعني السؤال
اولا اختصارا والقصد الى تكثر المعنى وهذا النوع من الفصل وموان يترك الوصل
على نية جعله جوابا عن سؤال مقدر يسمى استينافا مثال ذلك قوله تعالى هدى للمتقين
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة وما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون
بما انزل اليك وما انزل من قبلهم وبالاخرة هم يوقنون اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون فانه فصل قوله الذين يؤمنون بالغيب عن المتقين فلم
يجعله ولا الوصول الذي بعده صفة للمتقين بل جعله جوابا عن سؤال مقدر لان
قوله تعالى هدى للمتقين يدل معناه على سؤال مومن المفلحون الغابزون هدى لا يكتنه
كنهه فاجاب بقوله الذين يؤمنون الى آخر الكلام انهم الذين يؤمنون قوله اولئك
اي لو نقول الاستيناف من قوله اولئك على هدى من ربهم حتى تقدر تمام الكلام على قوله

المتقون

والاخرة هم يوقنون ودكر لا يفاد كمران للمعنى هدى لا يكتنه كمنه و
وصفهم بالامان بالغيب وما انزل على محمد وعلى سائر الانبياء من قبله
وما قامه الصلوة والايقان مما رزقهم الله والايقان بالاخرة فدل ذلك
الكلام معناه على سؤال مومن للمعنى الموصوف بالصفات المذكورة
اختصوا بحدى لا يكتنه كمنه فاجاب بان اليل الموصوف غير مسعد
ولا مسعد مستبعد ان يعوزوا بالهدى والفلاح عاجلا واجلا دون
من عد اسم معنى الذين هدى عفايد مع داعيا لهم احديا بان يمد بهم الله
ويعطيه الفلاح وما لم يحصا كركمحق ان المناسب لهم المقام
قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب لا فعله والذين يؤمنون بما انزل
اليك كما ذكره المصنف فامل والفرق بين السؤالين ان المتقين في الاخرة مصف
بالموصول اعني قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب وقوله والذين يؤمنون بما انزل
اليك وفي الاول ليس كذلك قال صاحب المفتاح ان الاستيناف من الذين يؤمنون
ادخل في البلاغة من الاستيناف من اولئك وذلك لان الاستيناف في تارة باعادة
اسم من استوفت منه الحديث لقولك احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
وتارة باعادة صفة له وموان هذا الاخير بالغ لكون الاستيناف على هذا الوجه اعني
اعادة الصفة مشتمل على بيان الموجب لاختصاصهم بما اختصوا به وهو هدى لا
يكتنه كمنه على نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل كما فعلت وظاهره ان بلغ
من قولنا احسنت الى زيد زيد اهل للاحسن **مسألة** والفصل اما للاتحاد
بان بقصد البدل لان نظره او في بالمقصود لقوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون
قالوا انذا مسا او البيان غوفوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة
الحلدا والتاكيد نحو ذلك الدباب لا ريب فيه هدى للمتقين واما للتبيين فبارة لاختلافها
طلبها وخبرها قال الشاعر قد قال اتى في الهوى كاذب استقم الله من الكاذب
الا ان تضمن اصدى معنى الاخر نحو قولوا للناس حيسا بعد قوله اعدت للكافرين
وعد عطفنا على ما نقول لا يظهر انه على قل مقدر اقل بالها الناس وتقدير القول
كشر منه قد علم كل ابا من مشربهم كلوا واشربوا ورفعا فوكم الشر خذوا وتارة بان

اولئك

مراخص

لا ربط اما معنى كما تقول الجوهر فلان ثم تذكر ان كل خاتمة تريد تومعه معول
 في حاتم فهل اركمه واما سببا واخوان الذين كفروا اسما عليهم ان نزلت بهم ام لم تنزل عليهم
 لبيان حال الكتاب دون المؤمنين **الاول** لما ذكر مواضع حسن فيها الوصل وبين
 ان في بعض تلك المواضع قد صار الى الفصل اما احتياطا او وجوبا لما منع منع من
 الوصل بشرح في عدة مواضع لا يجوز فيها الوصل بل تعين الفصل فتقول في تحقيقه
 الفصل بين الجملتين اما لاتحادها او لسانها والاتحاد بينهما اما بان يقصد البديل تحت
 بقصد بان الجملة الثانية بدل من الاولى وذلك اذا كانت الجملة الاولى غير وافية
 متبادرة المقصود او تكون وافية متبادرة لكن المتكلم له اعتبار بشان ذكر المقصود
 ما تاتي بالبديل ان نظم البديل او في ان اكثر وفاء متبادرة المقصود كتولة تعالى بل قالوا
 مثل ما قال الاولون قالوا ايذا متنا فانه فصل قوله ايذا متنا عن ما قبله لانه جملة
 بدلية لكونه او في متاد به المقصود من الجدل منه لانه دل عليه صريحا بخلاف الجدل منه
 فان قلت بلام الحذف في هذا المقام ما في ما ذكره في اول هذا النوع فانه جعل
 الفصل بقصد البديل مهمنا لاتحاد مع الجدل منه وجعله ثم لاجل ان الجدل منه في
 حكم المطروح وبها من نظام قلت المراد بالبديل مهمنا ليس هو البديل المصطلح
 الذي هو واحد النواع الحقيقية بل ما هو قريب منه يدل على ما ذكرنا ان كل واحد من
 البيان والاكيد الذي ذكره مهمنا ليس ببيان ولا اكيد بل ما هو موافق
 لما من حيث المعنى صالحة ان يقال ان ما ذكره ثم هو حكم النواع الحقيقية والمذكورة
 مهمنا هي كالتواضع الحقيقية لانفسها او نقول ما ذكره ثم من ان الجدل منه في حكم المطروح
 هو حكم البديل في المفردات وهذا هو حكم البديل الذي هو جملة فلا منافاة قوله او البيان
 ان الفصل لاتحادها بان يقصد البديل او بان يقصد البيان بان يقصد بالجملة الثانية
 ان يكون بيان الاول واضحا لثبوت ذلك اذا كان في الاولى فرع حقا فصار توضيحا
 وبيانها هو قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادركك على شجرة الخلد
 وملك امل فانه فعل قوله يا ادم عن ما قبله اتحد البيان والتفسير لما في الجملة الاولى
 وهو قوله فوسوس اليه الشيطان من الشعار لانه لم يعلم منها ان الوسوسة على ان وجهه
 وقعت قوله والاكيد ان الفصل بين الجملتين لاتحادها بان يقصد البديل او البيان

او بالاكيد بان يفصل بالجملة اذ كانت ان تكون بالاكيد الاولى وذكر ادا كان
 المراد بعد الاول مع رفع توهم السهو او الجوز نحو قوله تعالى الم ذكر الكتاب
 لا رب فيه هدى للمعصين فانه فصل قوله لا رب فيه عن قوله لفصل بالاكيد
 وذكر ان قوله لا رب فيه في الآية غير له نفسه في قولنا جاء الخليفة نفسه
 ولما كان نفسه في ذكر التوكيد بالاكيد لما قبله ولذا كل لا رب فيه في الآية
 واد اكان بالاكيد اوجب فصله لما بينهما من كمال الاتحاد المانع عن الوصل و
 فصل قوله هدى للمعصين فانه فصل ايضا لفصل التعريف والاكيد لما قبله
 لانه تعالى لما بالغ في وصف الكتاب سلوة الدرجة القصور من الكمال
 حيث جعل المسدء لعطه ذكر المراد عما اشار اليه البعيد رتبة و
 ادخل اللام على الخبر واسعه بقوله لا رب فيه بعد رتبة ونقلا للبحر
 وعلم التحقيق فصل قوله هدى للمعصين ايضا بعد الكمال مبدلة ووصفها
 بكونه هاديا بل نفس هداية محضه بالغة درجة لاكتسب كنهها فان قلت
 الوصف ايضا من المواضع التي يجب الفصل فيها فلم يذكره مهمنا قلت
 لانه في هذا المقام ذكر نواع الحمل والجملة لاسع صفه لجملة اخر اذ الموصوف
 لا يكون الا اذا وصلح لان يصير محكوما عليه اوبه والجملة ليست كذلك
 قوله او للبيان عطف على قوله اما للاتحاد تعني الفصل بين الجملتين
 اما للاتحاد صما كما ذكرنا اوليا بينهما والبيان بينهما يكون نارة لا خلا فيها
 جدا وطلب بان يكون احدي الجملتين خبرية والاخرى طلبية فانه نارة
 لعلم الربط بينهما اما الفصل لا خلا فيها فكقول الساعدي من قال
 اني من اليهودي كاذب انتم الله من الكاذب فصل قوله انتم الله من الكاذب
 ما قبله لان الجملة الاولى خبرية ولها طلبية لانه دعا ولا مناسب منها وعند علم المنا
 معنى الفصل قوله الا ان تضمن احدهما معنى الاخرى يستثنى من قوله فان
 لا خلا فيها خبرا وطلبيا معنى الفصل وتبين بين الجملتين اذ اختلفا خبرا وطلبيا
 الا ان تضمن احدى الجملتين معنى الاخرى بان تضمن الخبر معنى الطلب او الطلب
 معنى الخبر فانه يجوز الوصل بينهما من التاسب الحاصل من التضمن صارتا

سبة
 كذا
 لما سبها

متوسطين من الكمال والاتحاد والانعطاف نحو قوله تعالى واذا اخذنا
حيثما قلنا اسرسلنا لا تعبدون الا الله وبالله الدين احسانا واذى القول
والتيما من المساكن وقد لو الناس حسنا فانه عطف قوله بقولوا
على قوله لا تعبدون وان اختلف خبرا وطلبا لانه ضمن الجملة الاولى ومن لا تعبدون
صغر الطلب لانها في قوله لا تعبدوا جملة بنية فيكون بالعطف عطف الطلب
على الطلب ونحو قوله ثوباها اناسي اعدوا ربكم الذي خلقكم والذي من قبلكم
لعلكم تتقون الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل من السماء ماء
فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا فانتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله
ان كنتم صاوتين فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس
والحجار اعدت للكافرين وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات
يجري من تحتها الانهار فانه عطف قوله بشر على قوله اعدت وان اختلف
خبره وطلبته لانه ضمن الجملة الثانية معنى الجز لانه في قوله بشر على بناء الفعل
للمفعول ليكون موافقة لقوله اعدت فيكون بالعطف عطف الجز على
مثلها وعند جارية العلامة في احد الوجهين عطف على فانتوا في قوله فانتوا النار
التي فانه قال هذه العباد فان قلت علام عطف هذا الا وهو لم يسبق
او ولا ينبغي لصح عطفه عليه قلت ليس الذي اعتمد بالعطف هو الا وحسن
الطلب له من كل من امر او انى تعطف عليه اما المعتمد بالعطف هو جملة
وصف ثواب المؤمنين في صيغة على جملة وصف عقاب الكافرين كما
يقول رند معاقب بالقييد والارفاق وبشر عروا بالعفو والاطلاق ثم
قال ولك ان تقول هو معطوف على قوله فانتوا كما تقول ما نبي عثم اعدوا
عقوبة ما جنيتهم وبشر ان بني اسد باجسان اليهم والاظهر عند المصنف
وصاحب المفتاح انه عطف على قل صدق قبل قوله ثوباها الناس
اعدوا ربكم يعني قل ياها الناس الى اخر الكلام وبشر الذين امنوا وانما
فان ظهر ان الكلام منصوب الى معنى القول وما كان الكلام منصوبا الى معناه

معدا

امرو

يكون في حكم المانوط ولان المناسبة بين هذا الامر وبين قل اشد المناسبة
بينه وبين فانتوا لان بشر وقل كليهما انما لمحمد صلى الله عليه وسلم
بخلاف فانتوا فانه امر للكفار وظاهر ان المناسبة بين الشيبين كلاما
كانت اشد كان الوصل احسن وتعدى القول في القول وغير كثير
بحسب قوله تعالى واذا استفتي عن قوم فقلنا اضرب بعصاك
الحرفا فتخرج منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل اناس مشربهم
كلوا واشربوا من رزق الله فان القول فيه صدق في التقدير فليلا كلوا
وقالما انت يا موسى كلوا ونحو قوله واذا اخذنا عشا فكم وزعنا جوكم
الطور صدوا ما اتيناكم به فان القول قبل قوله صدوا صدوا والتقدير
قلنا او قائلين صدوا قوله وتارة بان لا يربط عطف على قوله فبان لا خلافا
بين الفصلين لبيان كون تارة لا خلافا في الجملة خبرا وطلبا وتارة اخرى
لعدم الربط بينهما وعدم الربط اما ان يكون حسب المعنى واما ان يكون
بحسب سياق الكلام اذ عدم الربط المعنوي فبان لا يكون بينهما جهة
خاصة من الجهات التي عرفتها كما تقول لجرهوى فلان يقرن الى عقيب
كلامك هذا مدرك ان لك حاتما وتحدث وتحدث فتقول ان حاتم فقل
اربكم لتقومه فلما لم يكن بين قولك فلان بقر وقولك انى حاتم مرتبط
صنعوى فصلة عن الاول واما عدم الربط بين الجمليتين سياقا
فكما في قوله نعم اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون ان
الذين كفروا سواهم اعد لهم آلم تذرهم لا يؤمنون فانه فصل قوله
ان الذين كفروا عن ما قبله لانه لا يربط بينهما بحسب سياق الكلام
لان قوله ان الذين كفروا الى اخره لبيان حال الكفار وما قبله وهو قوله
لا يربط فيه الى ساقه الكلام لبيان حال الكتاب وظاهر ان بين الكلامين
لا يوجد ربط سياقي وقوله دون المؤمنين اشار الى الجواب عن
سؤال صدق تقريره ان تقار لان عدم الربط بين الكلامين سياقا
لان هذا لبيان حال الكافرين والاول لبيان حال المؤمنين فتكسر بينهما

انذرتهم

ميسر

هذه حاصلة ومغزى التقاض فيحسن الوصل وتقرى الجواب ان تقار ما
 قبل هذه الآية ليس لبيان حال المؤمنين حتى يكون الوصل بينهما
 بل هو لبيان حال الكتاب وظاهره ان بين حال الكتاب وحال
 الكفار لا يوجد ما سب و ربط فذلك فصل والله اعلم بحقيقة
 الحال **قال** النوع الثاني في الايجاز والاطناب ومما
 يثبتان فلتنبه لهما الى معيار في الاوساط وانه لا يندرج ولا يندرج لهما
 مراتب الاخصى واذا صار في المقام حسنا الكلام والاحار الايجاز
 عينا والاطناب الكثر اذ لا يحاز كقول في القصص حيوة كان اوجز
 كلام عندهم القتل اسمى للعلل واوجز منه وكقوله هدى للمقنع وفيه
 تسمية الشيخ باسم ما يقول الله محاز لمؤ تصدق اولي الزهراء بن بركه
 الاوليا والاطناب كقوله ان في خلق السموات والارض واخذاف
 الليل والنهار الاية بدلا من ان في وقوع كل عمل مع تساوي
 طرفه اذ الخطاب مع الكافة وفهم الذي والغنى والمقصود القوي
 ومنه باب نعم ونيس وفيه اختصار كقوله المبتدأ ليحصل العادل
 ومنه باب التميز وفيه تفصيل بعد اجمال **قال** تعالى
 رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا مقام تحت
 وفيه انتقالات لطيفة وفي اختصار رتب وهو كالاساس للكلام
 وعرضه ان تقدر تقدر ما ملئ من البنا عليه كسفن له والاحاز
 قد يعتبر فيما هو خليف بالمقام الاطناب وهذا شأن القول في
 انقراض الشبابة والحام المتيقن المر الامر المعين
النوع الثاني من الفرق الرابع في تحقيق مواضع الايجاز وال
 الاطناب وعندنا احسنه منها اعلم ان الايجاز والاطناب
 كلتهما نسيان اي امر ان اضافيا ان لانه لا يعقل معنى كل منهما
 الا بالقياس ولا لهما من الاصور التي تتفاوت بالقياس الى افرلو

هذه

ون

الكلام فكم من حيز بالنسبة الى كلام غير وجيز بالنسبة الى لغة وادوة
 تبين انما نسيان فلا يتبدد الكلام فيها الا بتدرك التحسين والبناء على
 شيء عرفي فذلك ينسبها الى متجاوز الاوساط اي الى كلام اوساط
 الناس في مجرى غيرهم في تادية المعاني بان يجعل كلام الاوساط قريبا
 عليه فمحل الاطناب مع تادية ما اداه وجزا والاكثر منه مطنبا
 واذا عرفت هذا فاعلم ان متفاوت الاوساط في باب البلاغة
 لا يحكم منهم واليه وان الاحاز مواد او المقصود من النظام بانفس
 عبارات متباينة الاوساط والاطناب اداه بالكثر منها بتحقيق قول
 الشاعر في وصف البلغا يرمون بالخطب الطوال وتارة وحى الملاحظ
 خيفة الرقيب وان كل واحد من الايجاز والاطناب مراتب لا يخص
 فانه لما تحقق انما نسيان علم ان الوجان متفاوتة بين واحد واحد
 منه مراتب لا تكاد تنحصر وكذلك الاطناب واذا صار في اي وجد
 كل منهما مقامه بان يوجد في مقام نقص الايجاز ويطنب في موقع
 تقضي الاطناب في الكلام والبساة حلة بها وروى وان لم يصح
 بان يوجد في مقام الاطناب او يطنب في مقام الايجاز لا يكون حسنا
 بل يصير الاجاز حدة عيا اي عجزا في الكلام غير محمودة والاطناب
 الكثر مذمومة متبسا عن سوء النظم مثال الاحاز قوله تعالى في القصص
 حقة فان هذا كلام في غاية الوجان لان اوجز كلام عند البلغاء
 من العرب العرباء في هذا المعنى قلهم القتل اسمى للقتل وهذا في قوله
 تعالى في القصص حيوة اوجز منه لكون حروفه المملوطة عسى وروى
 كلامهم المملوطة اربعة عشر وافضل ايضا لونه ثمانية الاول ان حصول
 الكسوة الذي هو المقصود الاصل منصرف عليه في الآية دون كلامهم الثاني
 انه مطرد بخلاف كلامهم لان القتل الذي سني به القتل هو ما كان على وجه
 القصص لا غير فان قتل المقتضى به ليس بناف للقتل بل موجب له
 الثالث ان الآية خالية عن التكرار المقتضى للاطلال بخلاف كلامهم الرابع ان

والسابعة

غير

دناه

روعي في الآية المطابقة التي هي محسنة الكلام حيث جعل في مقابلته
الحسنة القصاص الذي هو بالحققة ضد الحسنة ولا مطابقة في كلامهم
الخامس ان الفاظ الآية خالصة عن المحسنات بخلاف كلامهم فانه
تكرر القاف التي هي من حروف القلقلة يوحش السامع لما فيه
مضغط الصوت والشد السادس ان حكمها عام يتناول النفس
والجراحات وقطع الاطراف بخلاف كلامهم فانه يختص بالنفس السابعة
ان جعل القصاص طرفا للحسنة وذلك يوجب المبالغة ولا مبالغة
في ما قاله الثامن انه تعالى تفكير الحيوة نبتة علم ان في القصاص حصة
عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بوحشية وهذه الغاية يعلم
من كلامهم ومن امثله الا يحار قوله تعالى هدى للمتقين اذ لا يصح ان
تقال هدى للمتقين لان الصائين فريقان فريق علم بغاوتهم على الضلالة
وهم المطبوع على قلوبهم وفريق علم ان مصيرهم الى الهدى فلا يكون
هدى للفريق الباقيين على الضلالة فبقى ان يكون هدى لهؤلاء فلو
جئ بالعبارة المنقصة عن ذلك لقليل هدى للصائرين الى الهدى بعد
الضلال فاوحز الكلام وقيل هدى للمتقين قوله وفيه اي في قوله
تعالى هدى للمتقين مع ما فيه من حسن الايجاز وجهان افران من
الجين اصدها تسميه الشئ باسم ما يؤدى الى وضع الله علم به بديل
المجاز فانه سمي الصائرين الى التقوى بالمتقين مجازا كما في قوله
تعالى اني اراي اعصر حشر وقوله عليه السلام من قتل قتيلانا
سلبه فانه سمي الصائر الى الجنة والقتل غمرا وقيلا والثاني تصدير
اولى الزهراوين ومن البقرة لان الزهراوين هما سورة البقرة وال
عمر بن عبد الاولي وارثا للاطناب قوله نعم ان في خلق السموات
والارض واخلاق الليل والنهار والملك التي تحرى في البحر
ما ينفع الناس وما انزل من السماء من ماء فاجابه الارض بعد
موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسموات المستعدي

بين السماء والارض لا يات لعدم يقابله فانه لو قال بديل هذه
المجموع ان في وقوع كل ممكن مع تساوي طرفيه لا يات للعقلا لكن
لما كان الكلام ليس مع الناس فحسب بل مع الثقيلين ولا مع قوت
دون قوت بل مع القرون كلها قدما بعد قوت الى انقراض الدنيا
وفهم الذكي والغبي والمقصود باب النظر والعلم والقوى الكامل
في ذلك الباب فاي مقام اخرى منه الاطناب وادى صرح ادعى
منه الى ترك الايجاز قوله ومنه اي ومن الاطناب باب نعم
وبين معنى قوله نعم الرسل زبد وبين الرسل عروضا امثله الاطناب
اذ لو قيل نعم رند وبين عروضا لعم الكلام واذا في المقصود لكن
قصدا لاحمال او لا يات الفعل الى التعرف باللام والتفصيل ثانيا
ما ن ذكر العلم بعده فحصل الاطناب واعلم ان هذا الباب وان كان
فيه اطناب على وجه لكن فيه اختصار من وجه اخر هو حذف المبتدأ
على راي من يقول ان اصله نعم الرسل هو رند فحذف هو اما على راي من
يقول رند مبتدأ ونعم الرسل خبر له فليس فيه اجمال وتفصيل
بل هو من باب التقديم والتأخير كما سبق الاشارة اليه في باب
واذا كان فيه اطناب من وجه واختصار من وجه اخر فحصل منه
التعادل المقصود بحسن الكلام ومنه التمدد اي ومن الاطناب من
وجه والاختصار من وجه اخر باب التمييز فانه سواء كان عن
حرف او جملة باب مزال عن اصله لطلب الاجمال والتفصيل
فانك اذا تأملت الاقضية الدائرة فيه من نحو عندي عنوان سمنا
وعشرون رما وبلاد الاناء عسلا وطاب رند نفسا وطاب عرو
قوتها وامثله الاناء ماء تحدا اصولها عندي سمنا عنوان وراهم عشرون
وعسل طاب الاناء وطاب نفس رند وطير الفرح عرو وطاب طاب
الاناء فاوحز الكلام او لا يحذف الاسم المتقدم والطنب ثانيا
يا بديرو اخر من صوب على طريق التمييز قوله وفيها اي في باب نعم

اسندهم

و باب التمهيد تفصيل بعد اجمال اما في باب نعم فلا تك اذا قلت
 نعم الرجل وانت تريد باللام تعرف الجنس لا التوفيق الهد فقد
 وجهت المدح الى زيد على سبيل الاجمال او لا لان قولك الرجل
 لا شتماله على لام الجنس فتناول زيدا لكونه من افراده ذلك الجنس
 ثم اذا اعتقبت يدك كذا المخصوص بالمدح وهو زيد فقد وجهت ذلك المدح
 الى زيد على سبيل التفصيل ثانيا واما في التميز فلا تك اذا
 اقلت قولك طاب نفس زيد عن اصله كذا في الفاعل
 وقلت طاب زيد وحصل ايهام حصل لم يعلم في ان يسميه
 الى زيد في اي وجه هو صرح انه ليس في ذات زيد ايهام علمنا
 اجمالا ان هذا اذا مقدم نسب اليها لا يثبت فاذا قلت نفسي
 علمنا نسبة الطيب الى تلك الذات تفصيلا اعلم انه لما ذكر ان
 في باب التميز اطنا بما من وجه واختصارا من وجه آخر وبن ايضا ان
 تفصيلا بعد اجمال عقبته مثال من كلام الله تعالى وهو قوله ربي
 اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيئا ثم قال وفيه اسعالات
 لطيفة يعني وفي هذا المثال انتقالات لطيفة يتوقف العلم
 بها على اخذ اصل معنى الكلام ومرتبته الاولى ثم النظر في التفاوت بين
 ذلك وبين ما عليه نظم القرآن وانه بكم درجة يتصل احد الطرفين
 بالآخر متون نا شبهة ان اصل الكلام ومرتبته ان يقال يا زكي قد
 شئت فان الشجوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الرأس
 اللذين تعرض لهما في الآية فتذكرت هذه المرتبة لتوحي فريد التقرير
 الى التفصيل في ضعف بدني وشاب رأسي ثم ترك ضعف بدني
 لا شتماله على المخرج ثم قصد مرتبة رابعة ابلغ في التقرير بديت الكتاب
 على المبدأ فحصل اما وهنت عظام بدني ثم قصد خايبه ابلغ
 ادخلت على ان المبدأ فحصل اني وهنت عظام بدني ثم لطلب
 في بيان الواضع في مقام بدنه قصدت سادسة هي طريقة للاجمال
 والتفصيل

عقبه

معنى

في قوله تعالى واشتعل الرأس شيئا ثم قال وفيه اسعالات
 لطيفة يعني وفي هذا المثال انتقالات لطيفة يتوقف العلم
 بها على اخذ اصل معنى الكلام ومرتبته الاولى ثم النظر في التفاوت بين
 ذلك وبين ما عليه نظم القرآن وانه بكم درجة يتصل احد الطرفين
 بالآخر متون نا شبهة ان اصل الكلام ومرتبته ان يقال يا زكي قد
 شئت فان الشجوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الرأس
 اللذين تعرض لهما في الآية فتذكرت هذه المرتبة لتوحي فريد التقرير
 الى التفصيل في ضعف بدني وشاب رأسي ثم ترك ضعف بدني
 لا شتماله على المخرج ثم قصد مرتبة رابعة ابلغ في التقرير بديت الكتاب
 على المبدأ فحصل اما وهنت عظام بدني ثم قصد خايبه ابلغ
 ادخلت على ان المبدأ فحصل اني وهنت عظام بدني ثم لطلب
 في بيان الواضع في مقام بدنه قصدت سادسة هي طريقة للاجمال
 والتفصيل

فحصل اني وهن العظام فريد بدني ثم لطلب فريد اختصاص العظام به
 قصدت مرتبة سابعة هي ترك توسط البدن فحصل اني وهنت
 العظام مني ثم لطلب شمول الوهن العظام فردا قصدت
 مرتبة ثامنة هي ترك جمع العظم الى الافراد لصحة حصول المجموع
 ببعض دون كل فرد فحصل ما تري وهو قوله تعالى اني وهن
 العظم مني وهكذا تركت الحقيقة في شاب رأسي الى ابلغ وهي
 الاستعانة فحصل اشتعل شيب رأسي واستعلم ان الاستعانة
 ابلغ في الحقيقة ثم تركت هذه الى ابلغ وهي اشتعل رأسي سببا
 وكونها ابلغ لا شتمالها على الاجمال والتفصيل ولشكر شيئا المفيد
 للمبالغة ثم تركت لتوحي فريد التقرير الى اشتعل الرأس مني شيئا
 ثم ترك لفظ مني لقونه عطف اشتعل الرأس شيئا على وهن
 العظم مني لمزيد التقرير لان تركه معمول على شهادة العقل
 وفي ذلك معمول على شهادة اللفظ وكما بين الشهادتين هكذا حقيقة
 صاحب المنهاج شكر الله سبحانه قوله وفي اختصار رتب الجار والمجرور
 من فروع الحمل ليكون خبر القول بيمين له اي في اختصار رتب
 كحذف حرف النداء ويا والمكالم بحسن الكلام لحصول التبادل
 فيه بالاطناب من وجه والاختصار من وجه لقب قوله وسواي
 والاختصار في لفظه رتب التي هي مقدمه لها تين الجملة كالابا
 للبناء فاما ان البناء الجاروف لا يركن الاساس الا التقدير ما تقدر
 من البناء عليه كذلك البليغ يصنع مجازا كلفه من فتي رايته
 اختص المبدأ فقد اذنك باختصار ما يورده بعد ذلك واذا
 عرفت ذلك فاعلم ان الايمان قد يعبر على الوجه الذي سبق
 وسواه والمقصود من الكلام باقتدار عبارات متعارفة
 الاوساط وهي اثر الوجه وقد سعت فيما هو في مقام يكون
 اكمل من ذلك المقام الاضباب وبسط الكلام في الآية المذكورة

فرداه

لان قوله رب اني وهن العظمى واشتغل الراس شيئا ليس
 اقل من رب اني شئت ولا من ضعف بدني وشباب
 راسي حتى يكون من القليل الاول فهو القيد الثاني
 لاقتضار المقام ان يكون الكلام البسط ما ذكر اذ هو كلام
 من معنى انقراض الشباب والمام اي نزول المنيب وهذا
 معنى اجتناب اخرى بالاطناب وبسط الكلام فيه في بيان انقراض
 ايام صديق وقار فيها وقد تفرقت من كل تشبيهة
 فما وجدت ايام الصبي عوضا ومن بيان المام المنيب المعيب
 المرة الطلوع اي الظهور الاول المعيب لان صبي المنيب
 الموت ولا يتبع امر منه قال الشاعر يفتي الغايات على
 شيبتي ومن لي ان اخرج بالمعيب والي ما ذكرنا اشار بقوله
 وهذا شان انقراض الشباب الى اخره اي والاطناب شان
 القول الخاين في بيان انقراض الشباب ونزول المنيب
 المرة الطلوع الامم المعيب فثبت ان في الآية اطنابا
 بالنسبة الى متعارف الاوسيا ط لانه اكثر من قول القائل
 اني شئت واما بالنسبة الى مقتضى المقام لكونه خليقا بالا
 طناب لما ذكرنا انما تذكر الاطناب وحذف البدن ومنى
 وغيرهما ما كان المقام يقتضيه ذكره لموافق المبدأ وهو رب
 النوع الثالث في جعل احدى الجملتين حالا
 الحال صيغة بلا واو للاتحاد ومستقلة والمفردة صيغة بلا واو
 والجملة اصلها التجدد حال النسبة فمضارع حلت وهذا
 مرتبط معنى فلا واو والا اي بها للربط وذلك بحسب قوة
 البعد والبعد ما الاسمية فالترتيب فيها الانا ورا نحو كلمته فوه
 الى في وجاء بعده على بدنه ثم الماضى للتجدد في غير حال النسبة
 فالترتيب فيها قد خفف او قد بدلت قوله من الحال فيزل المقاربة

١٠ عام

عل

من منزل المقاربة او جعل مقاربة الفعل هيبة للفعل فيستحق
 ثم الفخ لان النفي مستمر غالبا وليس هيبة للفعل الا بالعرض
 فمحور وكذا في الظرف لحوار التقدسين ويجب في النكرة
 تمييزا للجمال عن الصفة نحو جاء في رجل وسع الاول النوع
 الثالث من الفز الرابع في جعل احدى الجملتين حالا وقع في
 الاخرى فتقول الحال قسان موكد ومثله اما الموكد فعرضا
 جار الله العلامة في المفصل بقوله هي التي على اثر جملة
 عقبتها من اسمن لا عمل لها لتوكيد خبرها وتقدير موداه
 وما الى ابن الجاحب في شرحه وحدها ان يكون صاحبها متضمنا
 معناها وكفى بعد جملة اسمية لا عمل لها كقولك زيد ابوك
 عطفا فان الابوة تنضم العطف وقوله ويكون بعد جملة
 اسمية لا عمل لها بيان لشرط وحسب حذف عاملها الاجلجا
 وقيل هي التي لا تنقل في الحال عندما دام موجودا غالبا والمسئلة
 خلافتها اذ قد عرفت هذا فاعلم ان الموكدة لا يستعمل معها الواو
 لان الواو انما تذكر ليدل على الربط وهي بضمير ذي جالها معناها
 لا تحتاج الى يد بطها به فلا واو معها والمستقلة قسان مفردة جملة
 فالمفردة هي بالحقيقة صفة لذى الحال وحكم علمه فيذكر بلا واو
 لانا قد بينا ان الواو وانما يوتي بها للدلالة على الربط والمفردة
 لكونها بالحقيقة صفة لذى الحال المستقلة التي هي الجملة اصلها الدال
 على تحدد هيبة للفعل الصادر عن الفاعل او الواقع على المفعول وذلك
 لان الجملة انما تقع حالا لكونها في قوة المفردة فيكون موضعها
 هو الاصل في الحالة اعني المفردة يدل على صفة للفعل الصادر
 عن ذى الحال او الواقع عليه متجدة حال النسبة واذا كان
 الاصل هكذا فالاصل في الفرع ان يكون ايضا لذلك واذا قد
 تحققت ان الاصل في الجملة الحالة ان تدل على حصول الصفة

ومتنقله

من تنه

لتضمن

لله وسما على الى اكرامه والحمل اي

المتجددة فاعلم ان الاصل في الجملة الحالية ان يكون مضارع مثبتا
 لانه كذلك والى ما ذكرنا اشار بقوله بمضارع مثبت اي فالاصل
 في الجملة الحالية مضارع مثبت وهذا اي والحال الذي هو مضارع
 مثبت مرتبط بذى الحال معنى فلا احتياج فيه الى ذكر الواو لانهما
 رابطة لفظية وعند تحقق الارتباط المعنوي لا حاجة الى الرابطة
 اللفظية ولان المضارع المثبت يشبه اسم الفاعل لفظا ومعنى
 كما تحقق في النور اذا وقع الحال اسم فاعل لا يجوز الاثبات
 بالواو فلما لا يجوز اذا وقع فعلا مضارعا فلا يجوز ان يقال
 جاني زيد يدك قال الله تعالى وحاءوا اباهم عتبا يكون اي
 حال كونهم باكتن وان لم يكن بين الجملة الحالية وذو الحال ارتباط
 معنوي وذلك لان لا يكون الحال جملة فعلة او يكون فعليه منفية
 او يكون فعليه مثبتة لكن يكون الفعل ما ضمنا اليها اي بالواو
 للربط وذكر اي الاثبات بالواو بخلاف بحسب التقادير
 فمن البعد عن الربط المعنوي وضعفه وجوبا واستجابا وجوبا
 فكما كان البعد عن الربط المعنوي بين الجملة الحالية وبين ذي
 الحال اقوى كان الاحتياج الى الواو اشد وكما كان اضعف
 كان اضعف والبعد الجمل عن الحالية هي الجملة الاسمية
 لما بينا من ان الاصل في الجملة الحالية ان تدل على التجدد
 حال النسبة والاصل في الجملة الاسمية الدلالة على الثبات
 والاستمرار فالحالفة بين الجملة الاسمية وبين المفرد اشد من
 الحالفة بين جملة لفرق وبين المفرد واذا كانت الاسمية
 ابعد الجمل عن الحالية فاذا وقعت حالا التزم فيها الاثبات
 بالواو لتدل على الربط اللفظي قوله الانا ذرا مستثنى من قوله
 فالتمت بمع قد منع الجملة الاسمية حالا بدون الواو لكن ذلك
 نادرا قلنا في قوله فم الى اي كلمة مرثا فان قولنا فم الى

في ريد بركسم

في جملة الاسمية وقعت حالا بدون الواو وهو رفع عوده على
 بديه برفع عوده على ان يكون مبتدأ وما بعد خبره والمعنى رجع في
 الطريق الذي بداو المجئ منه وانما قلنا برفع عوده اذ لو قرئ منصو
 كما قرأه بعض لكان ظرفا لاحالا قوله ثم الماضي اي بعد الجملة
 الاسمية ابعد الجمل عن الحالية الفعل الماضي لان الاصل كما
 مر في الجملة الحالية الدلالة على التجدد حال النسبة ليتحقق
 المقارنة المدكورة والمماخذ ان دل على التجدد لكنه لا يدل على
 التجدد حال النسبة فلا يدل على المقارنة بين الحال وبين ما جعل
 قبله له واذا لم يدل على التجدد حال النسبة فالنظم فيها اي في
 الجملة الماضية الواقعة حالا لفظية قد اما تحقيقا لقوله في حكاية
 عن زكريا عليه السلام رب اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر
 واما قد سماه بقوله ثم حاوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
 وانما الدم قد مع الماضي اذا وقع حالا لتقريبه من الحال واذا
 قربه من الحال فينزل تلك المقارنة منزلة المقارنة بين الحال
 وبين ما جعل قدامه او يجعل مقارنه الفعل الواقعة حالا هيته
 للفعل الصادر عن الفاعل او الواقع على المفعول وانما قال او
 جعل مقارنه الفعل هيته للفعل ولم نقل هيته لمفعول الفعل لان
 هيته التي تبنيها الحال كوز ان يقال انها هيته للفعل الصادر
 عن الفاعل او الواقع على المفعول وانما مرها ما انها هيته الفاعل
 او المفعول فان الركوب المبتدأ من قولنا جازي زيدا رايها كوز
 ان يقال انه هيته لزيد وكوز ان يقال انه هيته لمحسنة قدامه
 واذا قد بينا ان الماضي في نفسه لا يدل على المقارنة مستحب اقترانه
 بالواو واذا وقع حالا ليتحقق الربط اللفظي وكوزته كها
 ايضا لما ذكرنا من تقريب لفظ قداما في الى الحال وتنبول الى
 المقارنة منزلة المقارنة او جعل تلك المقارنة هيته للفعل فم

با

ل
جرحو

للك

ثم السعي الى بعد الجملة الاسمية والفعل الماضي المبتدأ الجملة البعيدة
عن الحالة الفعل المنفي سواء كان فاضيا او مضارعا يعني ان بعد الفعل
المنفي عن الربط المعنوي ليس كبعد الجملة الاسمية والماضي المبتدأ لان
المنفي دلالة على الاستمرار غالبا يدل على المقارنة غالبا مع ان المضارع
حظا يدل بصيغة على المقارنة واذا كان لذلك فالاختصاص فيه الى
الماضي ليس كالاختصاص في الجملة الاسمية والماضي المبتدأ فيكون ثابتا
قوله وليس هيته للفعل الا بالعرض يعني الفعل المنفي لا يكون هيته للفعل
الا بالعرض فانما اذا قلنا جازنا لا نركب فعدم الركوب ليس هيته للمحي
بالذات لان الامر العدمي لا يكون هيته حقيق بل انما جعل هيته للمحي
بواسطة ان قولنا هذا في قوت قولنا جازنا رند ما شيا والمنفي هيته للفعل
بالذات واذا كان المنفي هيته للفعل بالذات وعدم الركوب في قوته
فيكون هو هيته للفعل بالعرض والاول في الجملة المنفية الواقعة حال ترك
الواو لما ذكرنا من انها تدل على الاستمرار غالبا لكنها لم تدل عليه انما
ولما مر من انها لا تكون هيته للفعل بالذات فنحو ان يوتي بما يدل
على انها حال فان قلت اذا جوزتم ترك الواو في المنفي لكونه يدل على المقارنة
فليخبر تدكها في الجملة الاسمية ايضا لانها لما دلت على الثبات والاستمرار
فتدل على المقارنة وعند تحقق المقارنة يجوز ترك الواو قلت المعتبر
في الحال الدلالة على الامر المتحد المقارن والاسمية ليس لها دلالة على
التجدد فبعدت عن الحالة لذلك فاحتجت الى الواو بخلاف الفعلية
فان دلالتها على التجدد متحقق فاذا كان كذلك المتحد مستمرا متارنا بواسطة
النفي فلا احتياج الى الواو فارقنا قوله وكذا في الطرف اي وكذلك يجوز
الايتيان بالواو الطرف اذا وقع حالا لان الطرف يجوز ان يقدر بالفعل
الماضي فتحاج الى الواو ويجوز ان يقدر بالمفرد اعني اسم الفاعل فلا
تحتاج اليها فثبت مما ذكرنا ان المنفي والطرف يتشاركان في صواب
اقتراحها بالواو وشي القان في ان ترك الواو في المنفي ارجح وفي الطرف لا

الجملة الاسمية والماضي المبتدأ

فاحتجت
ذلك مع

رحمان لا احد الا من على الاخر بل الترتيب واللاتيان متساويان قوله وجب
في الترتيب اي وكتب اللاتيان بالواو في الجملة اذا وقعت طالع الترتيب
مخوفا رطل ويسعى اذ لو لم يوت بالواو لا ليقس الحال بالصنف فثبت
الايتيان بها عنهما الحال عن الصنف ومن هذه المباحث علم ان الجمل بالقياس
الى اقتراحها بالواو وعدم اقتراحها بها علم خمسة اقسام قسم يجب فيه الواو
وهو الجملة الاسمية والواقعة طالع الترتيب وقسم يمكن وهو المنفي وقسم يستوي
فيه الاوران والتركي واللاتيان وهو الطرف والله اعلم بالصواب
قال القانون الثاني في الطلب وهو التصور غير حاصل
فاما ان لا استدعي الاطمان وهو التمني بقول ليت السباب يعجز او
يستدعيه وهو ما لا يحصل في الخارج فلا ثبات او اوتداز وليس له اولى
الذهن فاستفهام وهو ما لا تصور او للتصديق **الاول** القانون
الثاني من الفصل الاول في تعليم المعاني في الطلب والمصنف حذر هذا
القانون بامور ثلثة الاول بيان ما لا بد للطلب منه الثاني تنوع الطلب الى
اقيامة الخشية المذكورة الثالث بيان ما يتولد من انواعه اما بيان ما لا بد
للطلب منه فمعلوم الطلب لا تحقق الا بالامور ثلثة احدها ان يكون هناك
مطلوب اذ البديهة شاهد بان الطلب لا يتصور بدون المطلوب
الثاني كون ذلك المطلوب متصورا اما اجمالا كشي ما او تفصيلا كانيان
فانه بالنسبة الى ما متصور تصورا تفصيليا الثالث كون ذلك المطلوب
المتصور غير حاصل حين الطلب اذ لو كان حاصل لم يتوجه الطلب نحوه
الاستحالة تحصيل الحاصل هذا بيان ما لا بد للطلب منه واما بيان
تنوعه الى الاقسام فنقول الطلب اما ان لا استدعي في مطلوبه امكان
الحصول او استدعيه وهو الاول وهو التمني بقولنا ليت السباب يعود
وقولنا لا استدعي امكان الحصول اعم من قولنا يستدعي ان يمكن اذ
لزم لصدق هذا لصدق تقيضه وهو قولنا يستدعي ان يمكن فلهذا
احتجاج التقيض وليس كذا لصدق قولنا لا يستدعي ان يمكن يصدق

المصارع

الاستدعي

على أصله ونقول هل لنا من سبب فليسفح لنا حيث يقع التبع
 أي في مكان لا يمكن التصديق بوجوده سبب تمهيد أي استعمال هذا
 الكلام في المقام المذكور على سبيل التمني لا على سبيل الاستفهام
 قوله وكذا لو تأتيتني فتحدثني هذا إشارة إلى توليد التمني مما
 ليس بواحد من هذه الأصوات بها في التوليد المذكور يعني
 وكذا تقول لو تأتيتني فتحدثني منصف فتحدثني على سبيل التمني وذلك
 لأن نصب الفعل المصدر بالفار إنما يكون بأضماره وإن لا يضمن
 إلا بعد واحد من الأمور الستة التي هي الأمر والنهي والتعجب والاستفهام
 والعرض والتقدير غير التمني في هذا المقام متعذر يدبر عليه سياق الكلام
 ومقتضى المقام فتعين تقدير التمني إذ لو لم يقدر التمني أيضا لا يمنع
 النصب على أن معنهم لو التمني فضا يسهل ومثلي أن لو يقدر غير الواقع
 واقتراد التمني لطلب وقوعه فالأشرف وقوعه غالباً وعند تحقق التنا سبب
 يجوز أن يضمن أحدهما معنى الآخر وكذا تستعمل لعل في معنى
 التمني حيث يكون المراد أو بعيد الحصول كما في قوله لعل أحج
 فازورك بالنصب لأنه لو لم يكن هذا الكلام للتمني لما حاز النصب
 في الزور كما لما بينا من أن الناصب إنما يقدر بعد الفاء إذا
 كان قبلها أحد الأمور الستة وتقدير غير التمني متعذر فتعين
 تقديره وإنما حاز تقدير التمني لأن المراد بعد حصوله كما أنه لم يقع
 في وقوعه فضا سبب التمني فلهذا استعمل لعل مكان ليت
 قوله والآن نزل أي ونقول لم نراه لا نزل إلا نزل فتصديقه
 أي لا تحب النزول عرضاً أي نقول ذلك على سبيل العرض
 وذلك لأنه لا يمنع أن يكون المطلوب بالاستفهام جواب
 صاحبك أي في قولك الآن نزل فإن تقول بلى أنزل أو
 نعم لا أنزل لأن العلم بعدم نزوله حاصل عندك وقد علمت
 أن الطلب يستدعي أن لا يكون المراد حاصله وقت الطلب

فمنه انما هو التمني
 بينم

وإذا أصبح فمعه على الاستفهام فتوجه إلى معنى التمني لا إلى سبب المقام
 نحو لا تحب النزول مع مجيئنا نزولك وهو العرض كما لم تعرض
 عليه أنك تحب نزوله قوله وانتشم أياك أي وتقول انتشم أياك
 لم نراه يشتم أباه أي استهجاناً وزحواً أي على سبيل الاستهجان
 والنزول على سبيل الاستفهام لأنه لما امتنع توجه الاستفهام إلى
 فعل الشتم لعلمك به فتوجه بمجوزة هذه القرينة إلى ما لا يعلم مما
 يلابس الشتم من نحو استهجان الشتم فإن الغالب من أحوال
 الفاعلين أن يستحسنوا أفعالهم فولد هذا الاستفهام الاستهجان
 واندرج قوله ولئن لم يجرأ أباه ولا يهجو إلا نفسه امتنع على
 هذا الاستفهام لما علمت أن من يهجو أباه لا يهجو إلا نفسه امتنع على
 حمل هذا الاستفهام على ظاهره لما ذكرنا من أن المعلوم لا يستفهم عنه
 فأحدثته على ظاهره مما ناسب المقام وهو التقرع والتوهم ونقول
 لمن يسئ الأدب الم أدب فلانا بأزايك أي بمقابلتك وعيداً
 أي نقول ذلك على سبيل الوعيد لأنه لما امتنع لجرار الاستفهام على
 ظاهره لعلمك بالآداب لأن كل أحد عالم بأفعاله فاجرى على غير
 ظاهره وهو الوعيد للقرينة وكذا نقول لم نرعتك إلى مهم وتراه عندك
 أما ذهبت بعد أي أبا تيسر لك الذهاب استبطاء أي نقول
 ذلك على سبيل الاستبطاء والتخفيف أي الترخيف على الذهاب
 وذلك لأن عدم الذهاب لما كان معلوماً امتنع الاستفهام عنه
 فتوجه إلى ما لا يعلم مما يلابس مثل عدم تيسر الذهاب فيكون
 معنى قولك أما ذهبت بعد ما تيسر لك الذهاب وكذا
 نقول لمن تصلف عندك وانت عارف بأحواله أما عرفتك
 أنك ما أي نقول ذلك على سبيل الإنكار وتعجباً منه وتعجباً
 للسامعين وكذا نقول لمن جازك أحييتي تقرراً للبحي الاستفهام
 عنه لأنك لما تحققت بالبحي امتنع إقرار الاستفهام على أصله كما علمت على
 التقرير

أي وتقول
 في قوله لا على

ن

ولذا نقول من رتبة حتى التاديب يسمى مولاة الشتم مولاة
 اي نقول هذا على سبيل التهديد والتخويف لا على سبيل الامر
 لا يملك اذ بته شتم مولاة لم يبق ريب في انك لا تطلب
 منه الشتم واذا لم يجر نوصه هذا الامر الى طلب الشتم فتوجه الى ما
 يناسبه من معرفة لان الشتم فكيف المعنى اعرف الهم الشتم وكذا
 نقول لم لا تميل امرك لا تميل امرى تهددنا اي نقول ذلك
 على سبيل التهديد لا النهي وذلك لانه لما افصح ان يكون المطلوب
 من هذا النهي ترك الاقتبال لحصوله وامساح طلب الحاصل
 مما ناسب ترك الاقتبال من كون عدم المبالاة فيكون فعناه
 لا يقال ترك الاقتبال ولا يلتفت اليه فتولد من هذا النهي توتنه
 الحار التهديد وكذا نقول يا مظلوم لمقبل عليك اغذار اي نقول
 هذا الكلام لا اغذار المظلوم المقبل ونحوه على زياده الشكوى لامساح
 نوصه هذا النداء الى طلب الاقتبال لحصوله وامساح طلب الحاصل
 فتوجه الى غير الحاصل مما ناسب ذلك الحاصل وهو الاغذار
 ثم انواعه خمسة الاول التمني ونفطه ليت واما
 لو وهل فلما مر واما لولا ولوما وهلا والاهنى لو وهل او مع قلب
 الهام ومنه نداء ما ولا لتعين التمني في الماضي للتقدم وفي المستقبل
 للتخفيض **الاول** هذا شروع في بيان انواع الطلب منفصلا
 فنقول انواع الطلب خمسة الاول التمني واللفظ الدال عليه كسب
 الوضع ليت واما لو وهل وان افاد كل منها معنى التمني كما عرفت
 لكن ترك ليس سلب انما وضعوا للتمني بل لما منع حمل على
 الشرطية وحمل على الاستفهام واما لولا ولوما وهلا والاهنى
 بحروف التخفيض فهي ما الاصل لو زبد عليه لا او ما حتى حصل
 لولا ولوما وهل زيد عليها لا حتى حصل هلا او زبد عليها لا بعد قلب
 الهام من لا حتى حصل لا وهذا الزنالك لتعين التمني لئلا يبقى في لواضال

وجه الهوى الى طلبه
 حاصل به

لوح

اي

الشرطية وفي قبل اجتهاد لا استفهامه يعني لو قبل حقوق ما اولاهما
 كحل الشرطية والتخييل الحق بها ما والا لتخفيض التمني وكذلك
 هل قبل حقوق لا والقلب المذكور كحل الاستفهامه والتخييل
 فالحق بها لا او الحق لا والقلب الهام من لا لتخفيض التمني واذا عرفت
 ان هذه الحروف للتخييل فاذا دخلت في الماضي فهي للتقدم والملا
 على ترك الفعل كوهلا قرأت اي لست قرأت واذا دخلت
 المستقبل فهي للتخفيض واذا دخلت على الفعل كوهلا قرأت اي لست قرأت
 الثاني الاستفهام وكلماته تختص بالتصور او بالتصديق او لا
 المطلوب في التصور تفصيل مجمل او تفصيل وفي التصديق تفصيل
 مجمل هو الحكم اني هو ام اثبات **الاول** النوع الثاني من انواع
 الطلب هو الاستفهام وقد نهت في التقييم على حقيقة وكلاما
 اعني الهوى وصل وما وروى وكلم وليف وان وان ومن ارباب
 اما ان يكون مختص بالتصور بان لا يستعمل الا لطلب حصول
 التصور او مختص بالتصديق بان لا يستعمل الا لطلب حصول
 التصديق او لا يكون مختص بشئ منها بل يستعمل في طلب حصول
 التصور وتارة لطلب حصول التصديق فلهذا ثلثة اقسام
 مشتملة ومختصة بالتصور ومختصة بالتصديق واذا عرفت هذا فاعلم
 ان المطلوب في التصور اما تفصيل مجمل اي علم مجملا كما نقول
 الشئ فانك اخبرنا انك عما عبرت عنه بلفظ الشئ فقد سالت عما
 علمته مجملا بانه شئ وادرت بهذا الاستفهام ان تعلمه علما تفصيليا
 او تفصيل مفصل اي ما علم مفصلا نوع تفصيل كما نقول ما الانسان
 فانك سالت عن الشئ الذي علمته بانه مسيحي بالانسان وهذا
 علم تفصيلي بالنسبة لما شئ ما وقصدت بهذا السؤال ان تعلم
 حقيقة وما هيته وذلك علم تفصيلي غاية التفصيل والمطلوب
 في التصديق تفصيل مجمل هو الحكم فانك اخبرنا انك اخبرنا

انفنى

ما

علمته

سائلة عن نبوت القيام لزبد فقد طلبت بهذا الكلام تفصيل ما
 علمته جملا لانك علمت انتساب القيام الى زيد لكنك لا تعلم
 اهو بطريق الاثبات ام هو بطريق النفي فذلك علم اجمالي وانت
 تريد بالطلب المذكور العلم باحد ما على التفصيل **الاول**
 في المشترك الهمزة نحو اقام زيد وارز منطلق وارز قائم ام عمرو
 و اقام زيد ام قاعد **الاول** من الكلمات الاستفهامية المشتركة
 بين طلب حصول التصور وطلب حصول التصديق الهمزة فانها تستعمل
 تارة لطلب حصول التصديق نحو اقام زيد وارز منطلق فان المطلوب
 فيها ليس الا النسبة فانه حصول التصور نحو ازيد قائم ام عمرو
 و اقام زيد ام قاعد فان المطلوب في الاول المسند اليه وفي الثاني
 المسند اليه وما يختص بالتصديق هل فلا يتصور هل زيد عندك
 ام عمرو و يصح ام عندك عمرو و علم انقطاع ام و يصح هل زيد اعرفت
 بخلاف عينية لا شعارة بنبوت التصديق و يختص بالاستفهام
 فلا نقل لمن مباشر الخبر هل يضرب يد يضرب ولا استدغاية
 الاثبات والنفي اختص الزمان فاقع الفعل فاذا عدل عنه
 كان ادخل في الثبات ولا يجس الا بالبيع كقوله ليبيك زيد
 ضارع لخصومة **الاول** من الكلمات الاستفهامية المختصة
 بالتصديق بان لا يطلب بها الا حصول النسبة هل فلا نقول
 هل زيد عندك ام عمرو ولان ام هذه متصلة لانهما يلي احد
 المستويين بل المستوي الاخر حرف الاستفهام و ام المتصلة
 كما يحقق في نحو لطلب تعيين النسبة فهي تقتضي ان يكون النسبة
 حاصلة لان طلب تعيين النسبة بدون العلم بوجود نفس
 النسبة محال وهذا اختصاصها بطلب العلم بحصول النسبة
 يقتضي علم بحصولها فالجمع بينهما يكون جمعا بين المتناهيين ولان
 بطلب التصور هل لطلب التصديق ومنها تناقض

تطلب

في قوله لا يطلب بها الا حصول النسبة
 لان طلب تعيين النسبة بدون العلم بوجود نفس النسبة محال

العلم

عندك

عندك

ان تعال هل زيد عندك ام عندك عمرو وان تعال هل زيد عندك
 عمرو عندك تكرار لفظة عندك على انقطاع ام وذلك لان ام المنقطعة
 ليست لطلب التصور حتى يحصل الجمع بينهما وبين هل تناقض
 والطلب التعيين حتى يحصل الجمع بينهما بين بل بطلب
 الوجه الموافق لطلب فلا يكون الجمع بينهما جمعا بين المتناهيين ولا
 بين المتناهيين فائدة اعلم ان ام المتصلة اما ان يكون متعلة
 مع الهمزة او مع ما يتقدم معاها فان استعملت مع الهمزة فشرطها ان
 يليها احد المستويين يلي الاخر الهمزة ازيد عندك ام عمرو واضرت
 زيدا ام حزنت عمرو والمنقطعة خلاف ذلك نحو ازيد عندك ام عمرو
 واذا استعملت لا مع الهمزة بل مع ما يتقدم معاها فليس شرطها ما
 ذكره بل شرطها ان يكون ما بعد ما مضى هو احد المستويين سواء
 وفي الاخر ما يقوم مقام الهمزة ام فعند وجود الهمزة الفرق بينهما ان المتصلة
 لا بد وان يليها احد المستويين بل المستوي الاخر الهمزة والمنقطعة
 لا يجب فيها ذلك وعند عدم الهمزة الفرق بين المتصلة والمنقطعة بان
 يكون ما بعد المتصلة مضى او نحو هل عندك زيدا ام عمرو ويكون ما بعد
 المنقطعة جملة نحو هل زيد عندك ام عندك عمرو وهل عندك زيدا ام
 عمرو عندك قوله و يصح اي و يصح هل زيد اعرفت بتقديم المفعول
 لان التقديم في خبر بنبوت التصديق بنفس الفعل والاثبات
 بلفظ هل شعور وعدم نبوت التصديق به لما ذكرنا من ان هل
 لطلب التصديق والمطلوب لا بد وان لا يكون حاصله فالجمع بين هل
 وتقدم المفعول جمع بين المتناهيين وانما قال يصح ولم نقل شعور
 لان هذا التركيب وان اختلف التقديم المقتضي لما بناه في مقتضى هل
 وهو الراجح لكن فيه اضمال لغيره من وجوه وهو ان يقدّر لنا صلب قبل
 زيدا وكحل مفعول الفعل المذكور محذوف فاصح كقولك الطلام هل
 عرفت زيدا عرفت وج ليس في التقديم المتناهي بل في الراجح زيدا عرفت

عندك

فانه ليس بغير لان ربنا قد لا يحتمل التقديم لا يستعمل الفعل المذكور
 بصيغة بل هو منصوب بفعل قد زعموا واذا لم يكن فيه تقديم فلا
 يستدعي ثبوت التصديق بنفس الفعل فلا يقع الا ببيان
 بهل ونقائض ان يقول في هذا المثال ايضا احتمال التقديم لما
 سبق في مباحث تقدم المسند ان قولنا زيدا عرفت كوز فانه ان
 تعدد المنفرد صاحب قبل رند لم يكن التقديم عرفت زيدا عرفت
 فيفيدا التقوية وكوز ان تعدد بعد لم يكن التقديم زيدا عرفت
 فيفيدا خفض واذا كان هذا المثال ايضا احتمالا للتقدم فلا يحل على
 احد التقديمين من زمانا فانه فقولنا كذا عرفت ليس كما ينبغي اذ عرفت
 هذا فاعلم ان هل يختص بالابستقبال وصفا معنى اذا اذ حلت المضارع
 كخصه بالابستقبال فلا كوز ان يقال لمز بياض الفجر هل يضر
 بل يقال انصرف ولذلك يختص بالصفات الزمانية اما اختصاصها بالزمان
 فلما ذكرنا من انها تختص بالابستقبال وصفا واما اختصاصها بالصفات
 فلا بها للانبات او النسي اي لطلب الحكم بالثبوت والانتفاء او ظاهر
 ان الانبات والنسي لا يتوجهان الى الذوات واذا ثبتت انها تختص
 بالاختصاص بالصفات الزمانية مع كونها للمسبق وصفا فاقض الفعل
 اي فاستدعت دخولها على الفعل المضارع فاذا عدل عن الفعل ان
 تدخل على الامر كان اذ دخل في الثبات اي كان دلالة هذا حسد
 على الثبات ولا استمرار اكثر من دلالة الهمزة عليه لانها ادعى للفعل
 من الهمزة واذا ترك الفعل مع ما يكون ادعى له فذلك يدل على ان
 تدل الفعل معه انما يكون لغرض اقوى فلذلك يكون اذ دخل في الدلالة
 على استدعاء المقام عدم التجدد ويؤكد ما قيد ان قوله في هذا انتم
 شاكرون اذ دخل في الدلالة على طلب الشكر من قولنا هل يشكرون
 لان قولنا هذا يفيد التجدد كلاف قوله تعالى وكذا من قولنا هل انتم
 شاكرون لانها ايضا مفيد للتجدد لان تقديم هل يشكرون انتم شاكرون

في استعماله اذا
 جازت في حوالها
 مع المصارع
 في

ههنا

لمزيد اختصاص هل بالافعال ولذا لم يقلنا انا انتم شاكرون لان
 الجملة بوان دلت على عدم التجدد لا بسميتها لكنها دون قوله هل انتم
 شاكرون في الدلالة على عدم التجدد لما تقدم من ان هل ادعى للفعل من الهمزة
 تدل الفعل معه كلف اذ دخل في الدلالة على استدعاء المقام عدم التجدد
 قوله ولا يحسن اي ولا اقتضاء هل الفعل واذا عدل عنه لم يكن ذلك اذ دخل
 في الثبات لا يحسن العدول الى اسم بان نقول هل زيدا عرفت
 الا في البليغ ان البليغ لا يستعمل مثل هذا التركيب الا
 حيث يكون القصد الى عدم التجدد اتم الا حاطة بما تقتضيه هل
 الفعل وان يردك فيها اذ دخل في الدلالة على استدعاء المقام عدم
 التجدد كما لا يحسن مثل قول الشاعر ليكن يزد ضارح لخصومة
 ومحتب طما طمح الطولح الا في البليغ لانه لا حاطة كقوله امر الربيب
 يعرف ان رفع ضارح مبنى على انه جواب عن سؤال صدر وان
 نبح الكلام على هذا المنوال اي على بناء الفعل للمفعول ورفع ضارح
 بعد اكثر فانه في بناء به للفاعل من علة وجوبه وذكرها
 وما يختص بالتصور بالجنس كقوله ما بعدون من بعد اي اي جنس
 من الموجودات او الوصف كقوله اكرم ام شجاع ام عالم ونحوها
 ولتوجه ما بين الامر من لما قال قد عاون وما رب العالمين
 اي اي جنس من الاحياء لا اعتبار الجاهل ان كل موجود قائم
 بنفسه جسم احاطت حوسبي بالوصف فهو ايضا معلطه فلم
 ينطق له فقال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لم يكون فاعلم
 وقال رب المشرق والمغرب وما سهما ان ليس تعقلون ومن
 لدوني العلم كقوله ربكم انك انما كنتم شي خلقه
 ثم هدى لانه يوجب للعاقبة الاعتراف واي لما عجز اجد المتكلمين
 في اوجام ولم للعدو نحو قال كم لبثتم في الارض عدد سنين وكيف
 للمحال وان للمكان وانني لمعني كيف ومن ان من قولنا في كذا آيات

الى

اعطى

قال الربيع وفيه تعظيم يسأل ايان يوم القيمة يحسب لول ايا رب لول الرب
الكلمات الاستغناء التي كتبت في تصور اي لا يستعمل الا للطلب
التصور تسعة الاول وهي للسؤال عن الجنس الى الماهية المختصة او المشتركة
ويكون الكواب النوع اعني الظاهر هو كل الذي هو تمام ماهية ما تحتها من الجبريات
كالانسان ان كان السؤال عما عن اقله ماهية واحدة كذلك ما زيد وهو
الجنس اعني تمام الجزء المشترك كالحيوان ان كان السؤال عن الماهيات
المتنوعة كقولك ما الانسان والفرس واما للسؤال عن الوصف كقولك ما زيد
فانه في قولنا اكرم هو ام شجاع ام عالم ام عدو يكون الجواب ح واحد
عن تلك الاوصاف او اكثر ومن امثلة السؤال عن الجنس قوله تعالى
ام كنتم شهداء اذ حضر يعقوب الموت اذ قال لبنية ما تعبدون
من بعدى اى اى جنس من الموصورات تؤثر منه للعبادة قوله
ولتزدن كما اى ولما ذكرنا ان لا يكون تارة للسؤال عن الجنس اعني
الماهية وتارة للسؤال عن الوصف فمن حق ضرورة بين السؤالين كما
قال فزعوت وما رب العالمين سائلا عن حقيقة تعالى اى اى
جنس من الاجسام لا اعتقاد الجهار ان كل صورة قام بنفسه جسم
اجاب موسى بالوصف حيث قال رب السموات والارض وما
بينهما ان كنتم موثقين لانه لما كان عالما بان ذاته تعالى بسيطة
والحقائق البسيطة لا يمكن تعريفها بالحد يعرفه بالوصف تعريضا
ببساطة وتخطئه له في السؤال عن الحقيقة فلم يطق فزعوت
لفرط جهله وتكاثر عتوه لما عرض له موسى وقال لم حول من الجهل
الا تستمعون سائل عن حقيقة رب العالمين وهو نكدر اوصافه
ثم لما احابه موسى بعباد اخرى وقال ربكم ورب ابايكم الاولين
استهزئ حيث سماه رسولا سخريته ونسبه الى الجنون فقال ان
رسولكم الذي ارسل اليكم لجنون فغلظ موسى الجواب وقال رب المشرق
والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون اعني ان كان لكم عقل لعقلتم ان

اما

ان الاتيان بالشئ من المشرق والمغرب على هذا المبدأ والذى
قوله وتبينها المغرب على وجه ما فغ نظم به امور الكائنات واعظم
الامات الدالة على وجود الصانع وان قولى فغلام احسن
لا جوده الثانية من وهي للسؤال عن الجنس من فوى العلم كقوله
قوله تعالى حطانه عن فزعوت من ربكم يا موسى اراد به عز
ما لكما ومدبر امركما اهلك هو ام جنى ام بشر منكوا لان يكون
لهما رب سواه ذاهبا في سؤاله هذا الى معنى الكارب سواى
وانما خاطب الاسنان وخص موسى بالذلة لان الاصل وهو دون
وزين وتابعه اولانه عرف له ربه ولاخه فصاحه فاختصه بالذلة
للمفج فاحاب موسى بقوله ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى اى
اعطى كل نوع من الانواع صورة وشكله الذى يليق به ويطابق
كماله وقيل اعطى كل حيوان نظره في الخلق والصور
زوجا ثم عرفه كيف ينو سلبا اعطاه الى بقائه وكما له اختيارا
او طبعا وهذا جواب في غاية البلاغة لاختصاص وافصاحه عن
الموصورات باسمها على مراتبها ودلالته على ان الغنى المطلق والقادر
على انشاء الملكات هو الله تعالى ولذلك كلف الذى كلف فلم
يدرك الامر من الكلام عنه فقال فما بال القرون الاولى اى ما جالهم
بعد موتهم من السعادة والشقاوة قال عليها عند ربى في كتاب
لا يغيرونى ولا يفسد قوله لانه يوجب للعاقب الاعتراف اشان
الى بيان كون هذا الجواب موجبا لا لادام الكضم معنى ان موسى لما
قال ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى وكانه قال نعم لتارب
سواك وهو الصانع الذى اذا سلكت طريق العقل وتدبرت كل
نوع من انواع الكائنات وهداه الى مصالحه ومنافع وجب
عليك وعلى كل من له عقل الاعتراف بكونه ربا وان لا رب سواه
الناكث اى ويسال بها عن المميز لا حد المتشابهين في امر عام عن الآخر

علمها

يقولون ان ذلك الميراث ايتا وهو الفصل كما لما طبق للناس
 عرضنا وهو الحاصبه كالضابط له فاذا اقبلت اي من موني هو هي
 سايلا عن الانسان يكون الجواب بفصله وهو الناطق اذا
 قلت اي من هو في عرضه سايلا عنه يكون الجواب انه كفا صبه
 وهو الضابط قال الله تعالى حكاه عن سلمان عليه السلام انكم تاتوني
 بعشها اي الانبياء ام الجني وقال حكاه عن الكفار اي الفريسيين
 خير مقام اي النحن ام اصحاب محمد الداعية لم وهي للسؤال
 عن العدد فاذا قلت كم رطلا فماتك قلت اعشرون ام ثلثون
 ومثاله من التزبل قوله تعالى قال كم لبستم في الارض عدد سنين
 اي قال الله تعالى اذ الملك الماحور يسوال اهل النار كم لبستم
 في الارض احياء وامواتا في القبور قالوا لبسنا يوما او بعض
 يوم استقصا المدة لبستم منها بالسنبه الى خلودهم في النار اذ
 لانها كانت ايام يروهم وايام البرور قصار اولانها منقضية والمنقض
 في حكم المعلوم الحاصبه كيف وهي للسؤال عن الحال فاذا قلت كيف
 زنت فماتك قلت اصح هو ام سقيم فماتك الجواب اما ان يقال
 صبح او فماتك سقيم السابسة ابن وهو للسؤال عن المكان فاذا
 قلت ابن زنت فماتك الجواب قوله في الدار او اوطس او غيرها
 من الامكنه السابسة اي وهي سقيم تان لميع كيف كقوله
 تعالى نساؤكم عرض لكم فانوا عرضكم اي سقيم اي كيف سقيم
 واخرى معنى من ابن كقوله تعالى حكاه عن زكريا عليه السلام يا
 منم اني لك هذا اي من ابن لك الثامنة والثانية متى و ايان
 منق المنة وكسرهما وكلاما اعني متى و ايان للسؤال عن الزمان فاذا
 قلت متى حيث و ايان حيث فماتك الجواب ان يقال نعم الجمع اي
 نعم الجمع من مثلا بالنصب على الطرفه فان علي بن عيسى الدوعان
 ايان من حيث و فماتك كقوله نعم يسال ايام القيمة اي متى يكون

استبقا و اوانبها و قوله يسال ايان منم الذي اي مني
 يوم انجزار وهو ايضا سؤال استبقا و ايان منم الذي اي مني
 يوم لم على النار يغتوون اي بمقوت قبل ان اصلح ايان
 اي او ان محذوف ايانا لانه من اتي والمنة من اوان ثم قلت
 الاول و اوان و اوانبها ايانا و صار ايان بنق المنة او كبرت
 منق اي بعد التصرفات المذكورة لانها لما غيرت بالعرف فاجيز
 بغية عا بالحر كقوله صار ايان بكسر الهمزة وكوز ان يقال ان اصلها
 اي ان كذوف منق ان لكن النقل لم يساعده وهذا يتولد
 منها امثال ما سبق بالقران منقار ما هذا هو هذا للتحقيق وما
 للتعجب كقوله مالي لا اراي الهدهد اي رطل و اما رطل هو
 للتعجب وكم وعزتك للاستبصار وكم يدعون للانكار وكم
 ارجل للتهديد وكيف يوفى ايان للانكار والتعجب والتوهم
 ومنه كيف يكفون بالله وكنتم احواتا فاحياكم و ايتي جنيك
 للانكار والتوهم كقوله شر كاهي الدين كنتم ترمون
 هذه الكلمات لا يستفاد منها الا من ذكرها وقد يتولد منها عند
 اضاع اجوابها على معانيها الاصلية معان في امثال ما سبق
 من المعاني المتولدة عن الابواب الخمسة المطلوبة فيقال
 هذا ومن هذا لا للاستفهام من كقوله معنى الاول و ايان
 جنس من الاجناس هذا ومعنى الثاني اي جنس من ذوي العلم
 هذا بل لمجرد التحقير والاستخفاف فكانه قيل في الاول هذا
 منم يحقروني الثاني وهذا شخص مستزول وكذا يقال في
 للتعجب لقوله نعم حكاه عن سلمان عليه السلام مالي لا اراي
 الهدهد ام كان من الغايين ام هذه منقضية كانه عليه السلام
 لما لم ير الهدهد ظن انه طائر ولا يراه فقال متعجبا من حاله مالي
 لا اراه ثم احاطا طيلا له انه غايب فاقرب عن السؤال الاول

سبق سال

وقال بل اهو من الغايين كأنه يسأل عن صحة ما لا ح له قال
هذا الاستفهام ليس جازيا على اجابه اذ لا يجوز ان يكون
سؤال سليمان عن حال نفسه لما مر مرارا ان المعلم لا يطلب
فهم على التعجب وكذا يقال اي رجل هو وايمارا رجل هو لا الاستفهام
حتى يكون معناه اي رجل من الرجال هو بل للتعجب لان معناه
هو رجل عظيم وشانه ان يتعجب منه وكذا يقال كم وعدتك
لا الاستفهام اذ ليس معناه كم مرة دعوتك للعالم بها بل
للاستبطار بمعنى كثيرا من المرات ودعوتك فافترت اخافني
منها ما يشكك في رطوبه الاجابه او هي عن تأخيرها وكذا يقال
كم يدعون لا الاستفهام لانه ليس معناه كم مرة يدعون بل المعنى
كثرا من المرات يدعون وتكرر الدعوى من غير ضرورة ولا فائدة
فيكون للانكار وكذا يقال كم احلم او ليس معناه كم مرة احلم
بل معناه كثيرا من المرات احلم ويزد له عليك غصبي فيكون
للتعجب وكذا يقال كيف تؤذي اباك لا الاستفهام لانه ليس
معناه في اي حال تؤذي بل معناه كيف يكون لك ذلك فيكون
للاستفهام والتعجب والتوبيخ بحسب الاعتبار ومنه اي
ومن قبل استعمال كيف للانكار والتعجب والتوبيخ قوله
تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم يعني كيف يكونون
بالله والحيال انكم كنتم احيا فاما لا حيوة لا حيوة لفا وعنا حرة
واخذته واخلاها ونظفنا ومصنفا مختلفا وغير مخلقة فاحياكم
خلق الارواح ونفخها فيكم وانما قلنا ان كيف ههنا للانكار
والتعجب والتوبيخ لانها ليست للسؤال عن الحال حتى يكون
استفهاما منه ان معنى الآية كيف يجوز لكم الكفر بالله والحيال
لذا وكذا لا شك ان مسلك مسلك الكفر بالشرع وطريقه
الغفاد علم ان الكفر بالله مع العلم بما ذكرنا من اطوار الانسان

جاء

وارتقاء من قبلها الا ما توفقه من غير ان يكون له في ذلك حكمة
وقصد واختيار حتى يقع احسن تعقيم منظم الانكار على الكافر والمعتق
والتوبيخ له وكذا يقال حال ندبك الى طلبة ابن صفيك للتوبيخ
والتوبيخ والانكار لا الاستفهام اذ ليس معناه السؤال عن مكان
المغيب حتى كأنه قيل اني السوف هوام في الدار يكون السؤال
في التوبيخ والعلم بعدم المغيب فكيف لانكار من يدعي ان له
عند الحاجة غيبا وتوعدة وعلى هذا الاسلوب ورد قوله تعالى
ويدم كثيرهم جمعاً ثم يقول للذين اشركو ان ابن شركا من الذين
كنتم تدعون اي تدعونهم شركا لله فان ابن ههنا ليست للسؤال
عن مكان الشرك بل لعلمه تعالى بانه واحد لا شريك له بل هذا تقدم
والانكار لمن يدعون لجهلهم ان لله شركا وقوله تعالى فابن تدعون
فانه ليس للاستفهام عن مكان الذهاب بل هو استضلال
لهم فيما يسلكونه في امر الرسول والقرآن وقولك لمن تدرك
الجماعة واخذ في غير الطريق ابن يذهب فانه ايضا ليس للاستفهام
بل للتوبيخ على الضلال واخذ في التخصيف
خاتمة لا كفي عليك مقام انت حضرت زيدا منه التقديم او
وارندا حضرت واضربت زيدا فلا يحمل انت قلت للناس على
التقديم **الاجابة** لا كفي عليك بعدا علمت ان الاستفهام عن
يستدعي عدم العلم بحصول ذلك الشيء وان تقدم الفاعل في
المفعول والمفعول يستدعي العلم بوقوع نفس الفعل مقام انت
حضرت زيدا منه التقديم او غير منه التقديم فانك ان فويت
في هذا التركيب تقدم انت على انه كان فاعلا في المفعول فتقدم
ليدل على الاحتصاص فلا يجوز هذا التركيب ان اردت به الاستفهام
عن وقوع الفعل لا استلزام الجمع من المبتدأ وضمير ان الاستفهام
عن وقوع الضرر يستلزم الشك فيه وذلك ظاهر وتقدم ما

هنا

فعلك المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به
 والعين في فعل واحد واذا لم يجر التقديم او توكيد ولكن
 الاستفهام لم يكن عن وقوع الفعل بل عن الفاعل فمقدور
 هذا التركيب اذ لا يلزم ٢ الجمع بين المثنى وقضية على الاول
 اذ لا يقين عند عدم التقديم ولا على الثاني لكون السك ٢
 في الفاعل واليقين في الفعل فلا منافا قص ولا حفي عليك
 ايضا مقام ارندا ضربت فالك اذا اردت بهذا التركيب
 السؤال عن وقوع الضرب فلا يجوز هذا التركيب لا واية الى
 التناقض لما مر واذا اردت به السؤال عن حال المفعول
 اوردت او عين مفعول هذا التركيب لعدم لزوم التناقض
 لكون الشكل في المفعول واليقين في الفعل لا منافا في
 منها وكذا لا حفي عليك مقام اضربت زندا فالك اذا اردت
 به الفعل وتثنيته تقول اضربت زندا اي ضربته والظلام المبسوط
 في هذا المقام ان يقال انك اذا اردت بالاستفهام التقرير
 حقيقته على مثال الاثبات وذلك بان يدخل حرف الاستفهام
 على ما يزيد تقرر فقل تقرر الفعل اضربت زندا وحال
 تقرر ان الحاطب هو الضارب وون عمرو انت ضربت
 زندا وحال تقرر ان زندا هو المصروب ارندا ضربت وان
 اردت به الانكار فقل على مثال النفي في العدم بان يصح
 حرف الاستفهام ٢ مكان حرف النفي فقل في الكارخي
 الفعل اضربت زندا وني الكار ان الحاطب هو الضارب
 انت ضربت زندا وفي الكار ان زندا مصروبه ارندا
 ضربت واذا عرفت هذا فلا يحل قوله تعالى محاطبا لعل
 عليه السلام انت قلت للناس اتخذوني وامني الهن مزدون
 ان الله على التقديم لا ٢ يفيد انكارا انه القابل وهو ليس بمقتض

جاء

من سوف هذه الاية بل ان حمل على الابدان اي اضرمتك
 هذا القول حتى يكون متمسكا للنضاري ام لا بل هم يفعلون
 ما يشاؤون متابعه لاهوائهم انما يريد **الثالث**
 الامر وله اللام وصيغ وابصار قد ثبتت في النحوي والامر
 اقتصار الفعل بالقول استعلاء واما الصيغ فلا استعلاء
 على الاظهر لا طواف النفاه على انها صيغة الامر ومثاله ولا
 شبه ان ذلك احاط فان صدر من اعلى افاد والوصوب
 والا فلا وجه لشيء يتولد كسب العذبة ما يلزم المقام من
 وعاد او سوال او اذن او كهدد او تمن او اكرام او امانة
الثالث من انواع الطلب الامر وله حرف واحد
 صدر اللام الجازمة في كولي فعل وصيغ مخصوصة نحو انصر وعد
 اسماء واستخرج واسما اسماء بعض الافعال نحو نال ونزل
 وجد ومعه وقد تبين في النحوي والصرف تقا صيغها فلا
 نظير الكتاب بايدوها اذ عرفت هذا فاعلم ان الامر
 عبارة عن اقتصار الفعل بالقول المعهود واعني في اللام
 والصيغ وبعض اسماء الافعال استعلاء على سبيل الاستعلاء
 ولا حفي عليك ان اعشار الاستعلاء في منهم الامر انما
 يصح على مذهب ابي الحسن البصري من المقتولة لا على مذهب
 الاشاعري كما بيني عنه كتب اصول الفقه والمصنف اتفق
 في ذلك صاحب المفتاح هذا بيان ان لفظة الامر للاستعلاء
 اما بيان ان صيغته ومثاله من ذي اللام والاسماء المذكور
 للاستعلاء ام لا فله خلاف والظاهر ان صاحب المفتاح
 والمصنف انها ايضا للاستعلاء واستدل عليه بان الامة
 اطبقا على اضافته نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر
 ومثاله لا اوردون ان يقولوا صيغة الاباحه ولا انها واذا

لحي

المعروف

اق

كانت هذه صيغة الأمر ومثاله وقد عرفت ان الاستعلاء داخل
 في مفهوم الامر فيكون ايضا للاستعلاء قوله ولا يشتم الى
 اخوانه الى ما اختار في تحقيق معاني ألفاظ الامر فقال
 الاستعلاء بالحق ان ذلك اي اقتضاء الفعل بالقول المذكور
 على سبيل الاستعلاء واجب فيكون لفظ الامر من حيث انه
 لفظ الامر موجبا لا تبيان بالماثور به على الشخص المطلوب منه
 ذلك لكن ذلك لا يجب قد يورث وجوب الفعل على الماثور
 وقد لا يورث لأن ذلك الأمر إما أن يصدر ممن هو أعلى رتبة
 من الماثور وإلا فإن صدر من الأعلى إيجاب الوجوب والاستعلاء
 ينبغي بل من غير الطلب وحيث لا يفيد الأمر الإجماع
 الطلب يتولد كسب قرآن الأحوال ما يلزم المقام ويناسبه
 فان القول اذا استعمل على سبيل التفرع كقولنا اللهم اغفر
 وارحم وكذا الدعاء اذا استعمل على سبيل اللطف كقولك
 لمن يسألك في المرتبة اغفر كذا بدون الاستعلاء وكذا
 اللامس وان استعمل في مقام الإذن كقولك حالس زيدا أو
 عمرو المن يستأذن في ذلك إما بلسان المقال أو بلسان
 الحال وكذا الإباحة وان استعمل في مقام السخط وكذا التهديد
 كقوله افعلا ما شئتم وتقرئ الانذار كقوله تعالى قل تمتع بغيرك
 قليلا انك من اصحاب النار قال الجوهري التهديد التخويف
 والانذار الإبلاغ والاموت الا في التخويف فالانذار هو الإبلاغ
 يكون في التخويف والتهديد هو نفس التخويف وان استعمل
 في مقام يكون المسئول امرا مستتبعا عن مطوع فيه فهو كذا التمتع
 لقول الشاعر لا ابدل الليل الطويل الا بالليل فان قلت ليل الليل
 هو مستحيل بل هو مما يذم فالصواب حمل صيغة الامر
 على التمتع قلت الامر فيه نفس التمتع لا التمتع في ذلك

مما

أخي

لان الساهر المظلم ومع النجوم من دجاء السوء لما عدل الليل الطويل
 مستحيل الا خلا كما في بيت ليل المحب بلا اخر لم يتبرج الا بجلال تمناء
 واذا استحال بحسب طنة الا خلا فيكون صيغة الامر للتمتع وان استعمل
 حيث تأخذت الاشياء المتضمنة للاكرام المماثور وتشرع الاكرام
 كقوله تعالى خطابا لاهل الجنة ادخلوها بسلام امنين فان ضم السلامة والامن
 الى الامر بدخول الجنة تصيغة الامر للاكرام وان استعمل في مقام يقتضي
 تحقير المخاطب ولبه الا هاته لقوله تعالى خطابا لاهل النار ذوق انك انت
 العبد الذليل ولصيغة الامر معان اخر متولدة عنه بمعنى القران لم يذكر
 المصنف منها الذنب كقوله تعالى فاما يتوهم ان علمهم فهم خيرا واتوهم فقال الله
 الذي انما هم فان الكتابة لما كانت متضمنة للثواب غير متضمنة لتركها
 للعقاب كانت مندوبة ومنها الارشاد كقوله تعالى فاستشهدوا
 شهداء من رجالكم فانه تعالى ارشد العباد عند المداينة الى الاستشهاد
 رعاية لمصالحهم والوقت بين الذنب والارشاد ان الذنب لثواب
 الاخر والارشاد لمنافع الدنيا اذ لا ينقص الثواب ترك الاستشهاد
 في المداينات ولا يزيد بفعله منها الا متنان كقوله تعالى فكلوا مما رزقكم الله فان
 اقتران قوله مما رزقكم بالامر قرينه للامتنان على العباد ومنها التسميع كقوله
 تعالى كنوا قردة خاسئين فان حط بكم في موضع تدليلهم قرينه
 التسميع ومنها التحقير لقوله تعالى فانوا بسورة من مثله وقرينه
 سياق الكلام ومنها التسوية لقوله تعالى اصبروا ولا تنصروا فانه اراد
 به التسوية في عدم النفع بين الصبر وعدم ومنها التكون لقوله تعالى
 كن فكون ومنها ورودها بمعنى الخبر كقوله عليه السلام اذا لم يستح
 فاصنع ما شئت صفاء صنفت ما شئت **الدواعي**
 التي وعرفه الجازمة وهو كالامر في احكامه ومما للفقهاء والتراخي فيجوز
 التوسعة ودونها فالظاهر انها للفوز كالانذار والاستهزام **الاستهزام**
 المجازة ويذكر بعد هذا يستحسن التمتع بآل النعمان

ولد

على الهم

الذي

الاستهزام

النهى ص

ومما لم يرد في الاستمرار والوجه انما المقطع الواقع للتمتع اولا اتصاله فلا
 وليس امر متحصل الى صلب لتوجهه الى انما يستقبل
 من ارباب الطلب التمتع وحرفة لا الحازمة وهو كما لا يخفى انما يقع لما
 ان الامر يصح الاستعلاء والوجوب حقيقة فكذا النهى يصح الاستعلاء
 والوجوب اي وجوب الانها عن الفعل المنهي عنه الذي هو التحريم كقوله
 تعالى لا تأكلوا الربوا ولما ان الامر قد يتولد منه معان غير الوجوب
 بمعونه قران الأحوال كذلك النهى قد يتولد منه معان غير التحريم كقوله
 احذوا الكراهة كقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها في الماء الممسح لا
 تفعل الثاني بيان الباقية كقوله تعالى ولا تحسبن الله عافيا عما
 يعمل الظالمون الثالث الدعاء كقوله عليه السلام لا تكلنا الى انفسنا
 لحرفة عين الرابع التأني كقوله تعالى لا تعتدوا والنعيم الخامس الارشاد
 كقوله لا تسالوا عن اشياء السادس التيسير لقوله تعالى لا تحزن
 اعلم ان صيغة الامر كسب المقام فتأمل اذا عرفت هذا فاعلم
 ان الامر لا يخلو اما ان يكون معه قرينة تدل على الفور او التراخي
 او لا يوجد معه قرينة لا لهذا ولا لذاك فان وجدت القرينة فيحكم بحسب
 للقرينة لا محالة وان دلت على التراخي كذلك حكم النهى واليه
 اشار بقوله ومما لم يرد في الاستمرار فيجعل القرينة وان لم يوجد فيه اي
 في الامر قرينة لا للفور ولا للتراخي ففيه خلاف قيل انه لا يفيد
 الفور ولا التراخي بل هو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو طلب الفعل
 من غير ان يكون في اللفظ اشعار بخصوصية الفور والتراخي
 وقيل للفور وقيل للتراخي وقيل مشترك بينهما اشتركا
 لفظيا واما الذي المطلق اي المجرى عن القرينة فيفقد الفورنة
 بلا خلاف هذا هو المذكور في الكتب الاصولية والظاهر عند
 المصنف ان كلا منهما للفور وبطلان ذلك عليه بوجهين الاول القياس
 على النذر وما استنبطها فانما يدل ان علم الفورنة بالاتفاق فكذا

قد يكتفى للتفاس او
 حتم او التهديد
 بمرها من المعاني
 ذكرها في صوم
 وره حكمها وان
 ان على

النهى ص

النهى ص

الامر والنهي والجامع اشهر من هذه الاربع في امكان المطلوب بها والاشارة
 بقوله ورواها فاعلم انما للفور كذا ولما استنبطها الثاني الاستدلال
 بالعرف فان العرف يستحسن مباداة المأمور الى الاتيان بما امر به ومباداة
 المنهي الى الانها عما نهى عنه ولولا انها يدلان على الفورية كسب الحقيقة
 لما استحسن العرف المباداة فيها وكذا يذم العرف المأمور والمنهي بعدم
 مباداة الاتيان والانتها ولولا دلالتها كسب الحقيقة علم الفورية
 لما تحقق الذم على التاخر وكذا يستحسن العرف النهى قبل الفعل
 فانه يستحسن قول السيد لعمري لا يسقي عقيبة قوله استغنى
 لانه يبادر الى النهي تكليفه الجمع من المتأخر السقي وتركه فلو لا
 ان كلا منهما للفور لما استحسن ذلك النهى ولما يبادر الى الفهم
 المكلف بالجمع من المتأخر اذا علم تقدير عدم اقتضاها للفورية
 مجوز ان يكون المراد انتفاع احداهما في وقت وانتفاع الاخر في
 وقت آخر وكذا يتبع العرف ورود النهى قبل الفعل ابطالا لا
 للامر وذلك يدل على ان العرف يفهم من مطلق الامر والنهي
 الفور قوله ومما لم يرد في الاستمرار اشارة الى ان الامر هل يصح
 تكرار الاتيان بالمأمورة او لا يقتضي وكذا النهى هل يقتضي تكرار
 الانها عن المنهي عنه او لا فيقول عن الشيء يقتضي التكرار واما للامر
 ففيه أربعة مذهب قيل انه لا يقتضي التكرار ولا ينافيه ايضا بل
 هو انما يفيد طلب الفعل المأمورة من غير اشعار بالمرة او المرات
 وهو المختار عند الثمالي المحقق وقيل انه يفيد التكرار وقيل انه يفيد
 المرة وقيل بالتوقف اقالا لا يشترط سبها لفظا ولا قرينة معه فحب العرف
 واما للجهل بحقيقة معنى لا يدري انه حقيقة في التكرار او المرة فحب العرف
 ايضا قل هو المذكور في الكتب الاصولية والمصنف اقتدا لصاحب المعاص
 ذكره تفصيلا حسنا وهذا ان كل واحد منهما اما ان يكون لقطع ما هو
 واقع او لاتصاله فان كان لقطع ما هو واقع كقوله في الامر للشيء كن في

وفي النهي للمتحرك لا يتحرك لها للمفرد وان كان الاتصال ما هو وادفع بقوله
 في الامر للمتحرك تحرك وفي النهي للمتحرك لا يتحرك فللاستدراك قوله ليس
 امر بتحصيل الحاصل اشارة الى الجواب عن سوال تقدر تقدير
 ان يقال ان قولك للمتحرك تحرك واحتماله مما هو امر بالاتصال الواقع
 امر بتحصيل الحاصل واستحالة ظاهره وتقدر الجواب ان يقال ليس
 هذا امر بتحصيل الحاصل وانما يكون كذلك ان لو توجه الامر
 بالحركة الى الحال لكن ليس كذلك فان الامر في الحال يتوجه الى
 طلب الفعل في الاستقبال وظاهر ان الحركة الاستقبالية
 المطلوبة ليست كما صلة في الحال فلا يلزم من الامر بها الامر بتحصيل
 الحاصل **فانته** خاتمة هذه الاربعة تعني على تقدير الشرط
 بعد ما يجوز منبى من ذلك وليا يدثنى والرفع بالاستتئناف
 وون الوصف للام لا يلزم انه لم يوجب اذ مات يحيى قبله وقال
 قد لعبادى الذين آمنوا الصلوة وقد تقدر الجواب ان كان
 من عباده وكفركم به اي اليستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي
 القوم الظالمين **اقول** ختم صاحب هذا الامر والنهي ببيان
 المساواة بينهما ومن النوعين السابقين اعني التثنية والاسم
 من وجه وهو ان كلام هذه الاربعة تعني على تقدير الشرط بعد
 لكون كل منهما قرينة حال لا ضار بالشرط اذ هو قصد به السببية
 بان يكون سببا لما بعده كقولك اسلم ندخل الجنة على معنى ان
 نسلم ندخل الجنة فان الله تعالى حكاه عن زكرا عليه السلام وان
 صفت الموال من ورايى وكانت امرأتى عاقلا ذهب لي من ذلك
 وليا يدثنى ويدث من اليعقوب واجعل ريت رضى بالخرم
 في يدثنى والمعطوف عليه اعني يدث وهو قراءة ابن عمرو والكسائي
 على انه جواب لصيغة الامر التي هي للدعاء والتقدير ان تدب لي
 وليا يدثنى ولها قراءة الرفع وهي قراءة الباقر **فانته** خاتمة

جد الشرط

قبله ما تفعل بالفعل فقال في الجواب يدثنى الوصف على تقدير
 الرفع لا يجوز ان يكون مفعولا لقوله وليا كما ذهب اليه الشيخ ابن
 الحاصب اذ لو كان صفة لزم ان زكرا لم يوجب من وصفه وهو
 الولي الذي يدثنه لان الولي الموهوب يحيى وهو مات قبله
 كحقيقه ان قوله يدثنى بالرفع لو كان صفة لقوله وليا لدل السياق
 على ان مطلوب زكرا كان وليا موصوفا بكونه يدث من زكرا
 العلم والشرع فان الانبياء لا يؤثرون المال ويدث من اليعقوب
 الملك واذا كان مطلوبه الولي الوارث وكفى لم يدث منه لموته
 قبله لم تعط زكرا ما طلب فلم يكن مستجاب الدعوى وهو باطل
 فثبت انه على تقدير الرفع مبني على الاستئناف لعدم استلزام
 محذورا وقال قل لعبادى الذين آمنوا الصلوة وينفقوا مما
 رزقناهم على معنى انك ان قلت لهم ايتقوا وانفقوا يفتقروا وينفقوا
 وكقولك في التمني لست لي مالا انفق على معنى ان ارزق المالك
 انفق وفي الاستفهام اين يدك اذورك على معنى ان تعرفي يدك
 اذورك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك على معنى انك ان لا تشتم
 يكن خيرا لك وانما قلنا ان كلام هذه الاربعة قرينة حال
 لا ضار بالشرط بعد لان هذه الاربعة منها معنى الطلب والطلب
 لا ينفك عن سبب حامل للطلب عليه فوجود الطلب نحو
 اسلم مستبب عن السبب الحامل للطلب عليه كدخول الجنة
 فانه التباعث على قوله اسلم وان كان جعلوا لما دل عليه اسلم
 وهو ان اسلمت واذا كان عدم انفعال الطلب عن السبب الحامل
 عليه مقلوبا من هذه الاربعة وذكر المسبب الخارج الذي هو سبب
 في الدخول وهو دخول الجنة اعنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط
 والسبب ولذلك لم يقع للجنم في النسخ لانه غير محض ولا ضار بالام
 ان يكون مستبب حامل عليه بل هو اقل فائدة الجزا او لانها

يد

هكذا حققه ابن الحاجب رحمه الله هذا أي تقدير الشرط ان قصد الله
 الاربعة السببية كما ارادنا اليه واما اذا لم يقصد بها السببية فلا
 حزم لتقدير تقديره ان يبرقع الفعل بعد ما ح اما على الاستثنائية
 كما ذكرنا واما على الحال لقوله تعالى ثم ذرهم في حوضهم يلعبون اذا عرفت
 هذا فاعلم ان الشرط قد تقديره اذا دل عليه شيء من قرائن الاحوال وان
 لم يوجد احد هذه الاربعة كما في قوله تعالى خطابا للمحمد عليه السلام ولا صحابه
 فلم تقبلهم ولكن الله قتلهم ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى على تقدير
 ان افتخرتم تقبلهم فلم تقبلهم بقتلهم ولكن الله قتلهم بنصركم وتسلطكم
 عليهم والقاء الدرع في قلوبهم وقوله تعالى ام اتخذوا دونه اولياء قاله
 هو الولي وهو محي الموت وهو على كل شيء قدير على تقدير ان ارادوا وليا
 والله هو الولي بالحق لا ولي سواه وقد يقتضي الجواز ايضا بعد الشرط تقرر
 الاحوال كقوله تعالى قل ان كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد
 من بني اسرائيل على مثله فامن واستكبرتم فانه يقدرون ههنا الستم ظالمين
 ليكون جواز لقوله ان كان وانما تركه لقوله يدل عليه وهي ذكر الظلم عقيب
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين فان هذا كلام مستأنف مشعر
 بان كفرتم لضلالهم الميسبب عن ظلمهم ودليل على الجواز المحذوف معنى الاله
 قل اخبروني ان كان القرآن من عند الله والحال انكم كذبت به وشهد
 شاهد من بني اسرائيل هو عبد الله سليمان وقيل هو موسى عليه السلام
 وسعادته على مثله أي مثل القرآن هو ذلك ما في التوراة من المعاني المصدقة
 للقرآن المطابقة له فامن ذلك الشاهد بالقرآن لما راه من جنس
 الدوى المطابق للحق واستكبرتم عن الايمان الستم ظالمين **الاصح**
 الخامس الثاني وقد سبق في النسخ وحقا في شبهه وليس به كقول الله
 اعفونا ايها العاصية وهو للاختصاص **اقول** النوع الخامس من
 الاعيان الطلب النذاري وهو الطلب المأخوذ في نايب مناب الدعوى
 بتقديره صرح في تحقيق الحكمه وبيان ما يتعلق به من وجوه

ط
2

(الاصح)
 ١

اعفونا يا دايما وصيا واني والمغفرة وتفضل الكلام في صوابها وحوالها
 وهي لندار البعيد حقيقة كقوله يا زيدا او تقديره يا زيدا الى العالمين
 وان اتي والمغفرة لندار الوبي هو الكتب النسخه فلذلك لم يوضح
 المصنف لها وقال وهذا اي في باب النذار في اي نوع من الكلام
 صورته صورة النذار وليس بهذا هو للاختصاص وبخلافه في الغرض
 في تحقيق امثلة ذلك المشابهة نذكر مقدمه ذكرها العاصي المحقق في شرحه
 للمفتاح وهو ان في كلامهم جملا لمعاني في الاصل ثم نقلوها الى صغار
 اخرج مع تجريدها عن قضاها الاصل وهذا في ابواب منها ان افعل
 صيغة الامر في الاصل ثم نقلت الى التثنية كقوله تعالى اسمع بهم وابصر
 اذ المفصولة منها ههنا ليس الامر بالا سماع ولا ابرار بل التثنية ومنها
 قولهم ما احسن رندا فان اصلها ما خيرا واستفهام على اختلاف الدارين
 ثم نقل الى التثنية ومنها النذر فانها في الاستفهام عن احد المستويين
 وقد استعمل للدلالة على الاستواء مجزا عن الاستفهام كما في قوله تعالى
 سوار عليهم اذ نذرتم ام لم تنذروا لا يوضحون ومنها قولهم ايها الرجل
 فان اصله تخصيص المأخوذ في طلب اقباله ثم نقل الى معنى الاختصاص
 مجزا عن معنى طلب الاقبال اما انا فافعل كذا ايها الرجل واذ
 قد حقيقت هذه فنعول ان النذار في قولهم اللهم اعفونا ايها العاصية
 ليس لطلب الاقبال العاصية أي الكافة والناس بل هو مجز
 الاختصاص والمغفرة اللهم اعفونا مخصوص من بين العاصيات ومعنى
 قولهم انا افعل كذا ايها الرجل انا افعل كذا مختصا بذلك من
 الرجال ومعنى قولهم نحن نفعل كذا ايها النعم نحن نفعل مخصوص
 من بين الاقوام **قال** تدبر في وضع الجذر وضع الطلب
 لوجوه الاول التثنية في المفاضة للفلاحة والثاني هل للعطشان في اللزوم
 وزعمي حتى لم يكتب للمختر اذ ام الله حرايس بها بل لم يلد الزمان
 البندوب ومنه قول نايب هرون وقد سأل عن شيء

بلهم

الاصح

في قولهم

وايسل

الاجير واخر لغيره وقد سأل ما قلنا شجرة الوفاق فخلقها عليهما الثاني
الحمار الجرحى على وقوعه لانه لكثرة ما ناجى في نفسه انتقشت صورته
في خياله فخاله واقعا الثالث الكناية لحسنها اولها ردت اولها الرابع
حل المطالب ابلغ حمل بالمطوف وجه يجوز يا يتي غدا من يكن
ان ينسب الكذب او غيره ذلك فاعتبر في القرآن واذا حزنا ميثاق
بنو اسرائيل لا تعبدون الا الله واذا قدنا ميثاقكم لا تسفكون دماكم
ومن رحمته الله اقول ريب جبايت هذا القانون بحيثين احد ما
وضع الخبر موضع الطلب والثاني وضع الامر موضع الخبر فمعلوم في
تقدير الاول قد خشي الكلام لا علم صنف الظاهر بان يوضع الخبر موضع
الطلب وذلك لعتق وجوه الاول التفاضل اي قصد المتكلم التفاضل
بوقوعه كما اذا قيل لك في مقام الدعاء اعاد ذك الله في التسمية
وعصمك من الحيرة ووفئك للموتى بدل قوله اللهم اعن واجعه
ووقفه لتتقأ بلفظ الما في على عدها في الاورد الى صدر التي جعلها
الاخبار عنها بانها ما ضمت ومنه اي وفي قبيل التفاضل وضمهم المقارن
في اللغة المنجاة للتفلاء تلاء لان بنحو الناس منها والتا هل وهو الريان
للعطشان تلاء لان يصير ريان واليسلم وهو ذو السلامة للدين تلاء
بانه يسلم في غاية اللذخ وهو النهش وروعي السعال واستحس
اعتبار بل روعي ما هو بعد في التفاضل حتى ان الكتاب لم يكتبوا
للمخدرات الله حواسها اختار اعرف لفظ جود هو الفرج واشت وهو
الذبح وكذا لم يكتبوا الام الله اياها الى قيام الساعة او ساعة القيام
اختار اعرف اللفظ بلفظ القيام ونصحت الامام بل لم يبد النظر في
اي الاكياس السفوح الى الاجبة لاشتماله على حرف سوف في اي عظم
واذا روعي ما هو بعد في السعال فزعامة اولى ومنه اي وفي قبيل
زعامة التفاضل قولنا ييب هرون وقد سأل عن بني الا وايد الله
الامير بكره الواو بعد لا حيث لم يقل لا ايد الله الامير كما يقوله الانبياء

رواه

قد سأل الصاحب ابن عباد هذا الكلام قال هذه الواو احسن من
واو ات الاضداد في صدور البرد الملاح وقول شخص آخر لغيره
وقد سأل اي سأل الاخر ذلك الغير عن شجرة راءها من بعيد ما
هذه الشجرة وهي شجرة الخلاف شجرة الوفاق اختار اعرف اللفظ
بلفظ الخلاف فخلقها عليهما اي خلق هرون على نأبيه وخلق ذلك الغير
على ذلك الاخر ومن هذا القبيل ما حكى ان هرون سأل ماثونا
عن جمع المتشاك فقال محاسنك يا امير المؤمنين فجعله في عهد
وقد سأل ابنه الاخر محمد الامين عن اللطيفة ولديانة التفاضل غضب
الداعي وهو اسم ملك او خليفة من خلفاء مصر على شاعره اي متعاليك
الضرب من افق بقوله موعدا حيا بك يا اعني ولك المثل السود
وامر باخراجه الثاني من الوجوه التي للفرقة عرجة قال هو هذا
حمايك لاجلها يوضع الخبر موضع الطلب الظاهر المتكلم الحرس على
وقوعه اي وقوع المطلوب الذي اشتمل عليه الخبر فان الطالب
منه يتابع حرضه فما رطلبه كما انتقشت في خياله صورة ذلك
الشئ لكثرة ما ناجى به نفسه فخاله اي خال الطالب ذلك المطلوب
واقعا حتى اذا حكم الحسن بخلاف ما خيل الله نسب الحسن
تارة الى الغلط وتارة استخرج الحكيم مجمل القول المعوي ما سرت الا
وطيف من شخصي سري امامي وما وبتا على اثرى يقول لكثير
ما ناجيت بك انتقشت في خيالي فاعدك بين يدي مغلطا
للبيصر بعلة الظلام اذا لم يدر كل ليلا واعدك خلفي اذا
لم يقدر تغلطة حتى لا يدر كل بين يدي نهارا الثالث في
الوجوه المذكورة قصد الكناية كقول العبد اذا جهر المولى عنه وهم
ينظر المولى الى ساعة مقام قوله انظر الى ساعة فانه وضع الخبر
موضع الطلب اما لاجل قصد الكناية لحسنها فان الكناية ابلغ من
التصريح اولها ردت اولها الثاني وضع الامر موضع الخبر فمعلوم في

منه

الناذبة من قوله انظر الى ساعة أو لحسن الكفاية والناذبة جميعا
وانما قلنا ان وضع قوله ينظر الى ان في مقام انظر الى كفاية
لان الكفاية كما يستحق عبارة عن ذكر اللازم وارجو ان يمدح
وهنا كذلك لان قول العبد للمولى انظر الى ساعة مستلزم
لان ينظر اليه بحسب رغبة لان كل امرئ يحب الا ان الاحكام
قد لا تحقق الدواعي من تلك الوجوه حمل الخطاب الى اغراء
على الفعل او تركه ابلغ اغراء بالطف وجه نحو تاتين غدا ولا
تاتين غدا اذا قاله من لا يحب ان ينسب الى الكذب فان ذلك
الحجز اغراء على الاتيان في الاول وعلى تركه في الثاني ابلغ اغراء
لو تركت الاتيان في الاول او اوجده في الثاني ينسب الى الكذب
من لا يحب نسبته اليه فعلم ان اجراء الكلام خبرا قد يكون ابلغ في
الطلب من اجراء طلبا قوله أو غير ذلك عطف على ما تقدم من الوجوه
الاربع ينع وضع الخبر موضع الطلب للكذا ولنا وغير ذلك المذكور
من ضوابط آخر بحسب المقامات منها ان يكون الامر او
الناهي مقصدا الى ان المأمور او الممنهي كانه سارع الى الامتناع في
الامر والالتزام في النهي وهو ابلغ من صريح الطلب كما
يقول لزيد ذهبت الى فلان وانت تريد بهذا الكلام امره بالذهاب
وقصدت به انه سارع الى الامتناع فانت تخبر عنه فاعينهم
اي اعتبر كل واحد من ذلك المذكور وعنه في القرآن قال الله تعالى
واذا اردنا ميتا وف في اسراسل لا نعبدون الا الله استعمل
لا نعبدون موضع لا نعبدوا وهو ابلغ من صريح النهي لما فيه من
الهام ان الممنهي يسارع الى الانتهاء وهو يخبر عنه ويحكم ان يكون
ما حمل اظهار الارادة توقع عدم عبادتهم لعز الله وقال واذا
امرنا بما نعلم لا نستطيعون وما لم يأمركم ولا يحضركم انفسكم من دياركم
ان يحكموا حكم الاية السابقة في افعالهم هي ومنه اي وفي موضع

خبر

موضع الطلب قول البلغاء في الدعاء الحمد لله موضع اللهم ارحم
قوله وقد يوضع الامر موضع الخبر للرضا بالواقع حتى كانه
مطلب قال كثيرا يستني بنا او احسنني لاملومه وعليه قوله تعالى
استغفر لهم ولا تغفر لهم ان يستغفروا سبعين مرة فلن يغفر
الله لهم وهو للتبوية لكن مع ميل الى ما اختار او ميل الى ما طيب اليه
كخبر المسموع فاصنع ما شئت ثم علم المعاني بعون الله **اقول**
لما دفع من بيان الوجوه التي لا جملها يوضع الخبر موضع الطلب شروع في بيان
الوجوه التي لا جملها يوضع الامر موضع الخبر فيقول قد يورد الامر مورد الخبر
لاظهار الرضا بالواقع اي الداخل تحت لفظ الطلب اظهارا الى جهة
بما كان المصطفى مطلوب قال كثيرا هتاما مر يا غير واحد مخامر لعمري في انواضنا
ما استعملت لعمري استني أو احسنني لاملومه لدنا ولا عقلية ان تغفلت
لكن ٢ يقول امتحنه لطف محلك عندي وقوه محبتي وعامليني بالاساة
والاجسان وانظري هل تتفاوت عالي صفك كنت مسيدة او
محسنة فانه ذكر اول الاقوال بالاساة ثم عطف عليه الامر بالاجسان
باوالمخبر تنهيا على انه ليس المراد بالامر ههنا الاجاب المانع من
التكبر والاماعطف باو الدلالة على جواز ترك ما امرت به بل المراد
بالمعطوف والمعطوف عليه ههنا الحكم بالسوء من الاساة والراجح
مع اظهار الميل الى كل ما اختاره منها اذ لو لا ذلك لكان مقتضى
المقام ان تقول انما راض بما تفعلين ولا الوصل استييت
او احسنت وعليه اي وعلى هذا المعنى ورد قوله تعالى استغفر
لهم ولا تغفر لهم ان يستغفروا سبعين مرة فلن يغفر
الله فان الامر في الآية ليس لطلب الفعل المانع من التبر وكذا
النهي ليس للتحريم المانع من الفعل بل مما للتبوية بين الامرين
مع اظهار مزيد البشارة والميل الى كل ما اختار الخاطب من
الاستغفار وعنه اي لا ذلك لكان مقتضى المقام ان تقول

هنا

ن

ان يغفر الله لهم استغفرت اولم تستغفروا واعلم ان المفهوم وكلام
 المصنف ان وصح الطلب في الالة موضع الخبر وجهه اظهار
 الرضا بالواقع مع ميل الى ما اختار وصاحب المنهاج جعله
 لوجه اخير هو يوحى اظهار نفي ان تفاوت حوات الطلب سعاد
 الداغل تحت الطلب فانه قال او توحى اظهار نفي ان تفاوت
 جوابه تفاوته وقوعا وعدم وقوع كما تقول صم اولا نعم فاني لا اترك
 الصيام نعم في تخاطبك انك تطلب منه ان يصوم ونظر
 حاله اولا يصوم ونظر لينتهي ثباتك على الصيام صام هوام لم يصم
 وعلمه قوله تعالى استغفروا لهما الالة والحق لا يخفى على المتأمل في هذا
 المقام حق التامل واعلم ايضا ان المصنف خصص الكلام ههنا
 بوضع الامر موضع الخبر حيث قال وقد وضع الامر موضع الخبر
 مع انه مثل يتذكره تعالى استغفروا لهما ولا تستغفروا لهما والهي فيها
 لمعنى الخبر فلا صوب ان نعم المبحث كما فعله صاحب المنهاج
 فانه قال ومن الجهات المحسنة لا يراد الطلب موضع الخبر
 اظهار معنى الرضا الى اخيه قوله او ميل المخاطب اليه عطف على
 قوله للرضا يعني ان وضع الطلب موضع الخبر قد يكون للرضا وقد
 يكون لميل المخاطب الى وقوع ما هو داهل تحت لفظ الطلب نحو
 قوله عليه السلام اذالم يستج ما صنع ما شئت فانه لميل المخاطب الى
 وقوع صنعة ما شا جعل الامر موضع الخبر ثم شرح الفصل الاول
 من هذا المختصر في علم المعالي بعون الله وحسن توفيقه عنانه
 وتلوه شرح الفصل الثاني في علم السان وفقنا الله لا تمامه
 انه خير موفق ومعين **والمراد** اعلا الله شأنه الفصل
 الثاني في علم البيان تفاوت عبارات في الجلاء لا يمكن بالدلالة الوضعية
 لان علم الوضع يتم بلا تفاوت واللام نعم اصلا بل بالعقلية
 لتفاوت العلاقات في جلاء العلق قد علمت في صدر الكتاب

ان علم البيان هو معرفة مراتب العبارات في الجلاء فاعلم ههنا
 ان تفاوت عبارات الدالة على معنى واحد واصلها ان تبادله
 جلاء وخفاء لا يمكن بالدلالة الوضعية لان للمعنى الواحد اذا
 وضعت بازائه الفاظ متعددة والسامع اما ان يكون عالما
 بوضع تلك الفاظ لذلك المعنى او لا فان كان عالما به فهم ذلك المعنى
 من كل واحد من تلك العبارات بلا تفاوت في الجلاء والخفاء
 وان لم يكن عالما ما يوضح لم يفهم من تلك العبارات شيئا اصلا
 فان قلت علمت تفاوت عبارات في الدلالة الوضعية بان
 نداد على بعضها شيء او ينقص منه شيء وحيث انفراد الوضوح او
 ينقص قلت الازدياد في اللفظ يوجب الازدياد في المعنى وكذا
 الانقاص يوجب الانقاص فلا يكون المعنى واحدا والكلام
 في تفاوت عبارات مع وحدة المعنى بل تفاوت عبارات
 في الدلالة على المعنى الواحد اما يمكن بالدلالة العقلية وذلك
 لتفاوت المتعلقات في جلاء العلق بحقيقته ان يقال
 ان الدلالة العقلية انما يكون بواسطة العلق بمرسمة
 وضع اللفظ بازائه وهو معنى آخر ينسب للذهن بسبب ذلك
 العلق من المعنى الاول الى ذلك المعنى الثاني ومن
 الجائز ان يكون للمعنى الاول تعلق بمعنيين ثالث او رابع
 مما له بالثاني وبدايع اوضح من التعلقين اوضح منهما
 او اوضح من احدهما ووضح من الآخر وخامس وسادس
 هكذا فاختلاف المتعلقات بين المعاني وضوحا بوضوح
 اختلاف الدلالات كذلك فان كثير الدما بد مثلا يد على
 المضيا فوكذا نزول التفصيل وحيث ان الطلب بدلان
 عليه ثلث دلالات الاول اوضح من الثاني ودلالة الثاني
 اوضح من الثالث وليس ذلك الا لاجل ان ما بين المضيا ف

وهذا الفصل من العلاقات اوضح ما ينبغي وبين حان الوقت
والحق مما ينبغي وبين كثير الرما ونا خلفت انفعالات الذهن
حسب اختلاف التعلقات فلا بد وان تعرف لمكلم طبقات
هذه العبارات ليتمكن له الاختيار عن الخطا في ايراد الكلام
لتمام المراد حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده ولا لئلا
ضيقه اذا كان المراد وصونها فينبوت عرشه وكذا السامح
بحسب ان يكون عارفا بطبقات هذه العبارات لتمكن له
فهم تمام المراد **قال** فدلالة اللفظ على تمام مسماه وضعيه
وصي المطابقة وعلى غير عقلية فعمل حركه تضمن وعلى خارجه
النظام **اقول** لما اصاح صاحب علم البيان الى التوضيح
لانواع الدلالات فضل احتياجه لا ابتداء هذا العلم على
اختلاف الطريق المتبع على اختلاف دلالات الكلم وكذا اقسام
الدلالة فنقول دلالة اللفظ على تمام مسماه كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق وضعيه اذ لا دخل لغير الوضع في
ملك الدلالة وهذه الدلالة هي المطابقة ليطابق اللفظ المعنى
الموضوع له وتوافقها ودلالة اللفظ على غير مسماه عقلية
لكنها بتوسط العقل وهي اما دلالة اللفظ على حركه مسماه
كدلالة الانسان على الحيوان فقط او الناطق فقط وسيمى
كدلالة اللفظ على ما في ضمن الموضوع له واما دلالة اللفظ على الخارج
منه كدلالة على قابل صنعة الكتاب وسيمى التزاما لان اللفظ
لم يدل على كل امر خارج عن المسماه بل على الخارج اللازم
له اذ اعرفت هذا فاعلم ان اهل التحقيق قد يبدون
بالدلالة الوضعيه ما للوضع فيها مدخل وبهذا الاعتبار يجعلونها
مورد التقسيم الى المطابقة والاختلاف والالتزام فيكون لكل واحد
من تلك الدلالات وضعيه او لا اول ملائمتها ودلالة اللفظ على تمام
الموضوع

له واما الاختياران فلدخل الوضع بهما وقد يبدون بها قالا
وخلل لغير الوضع منها وبهذا الاعتبار يخصونها بالمطابقة
ويجعلون الاخيرين لكونهما بتوسط العقل عقليتين فلم
على الاعتبار من لم يقدروا بين التضمن والالتزام في الوضعيه
والعقلية اذ صما بالاعتبار الاول وهو ان يفسر الوضعيه
بما للوضع منها مدخل وضعيتين وبهذا الاعتبار الثاني وهو
ان يفسر الثاني بما لا مدخل لغير الوضع فيها عقليتان واما
ان الخاصب وقد فرق بينهما في مختصر المنتهى بان جعل
دلالة التضمن وضعيه ودلالة الالتزام عقلية فانه قال
ودلالة اللفظ في حال صفاه وطابقه وفي جزمه تضمن
وعين اللفظه التزام وانما فرق بينهما لانه جعل الدلالة
الوضعيه ما ينقل الدهن فيها من اللفظ الى المعنى ابتداء
وجعل المعنى كما يصدق على المطابقة يصدق على التضمن ايضا
لان الدهن اذا انتقل الى جميع المعنى فقد انتقل لغيره
وكذا الانتقال الى كل واحد من اجزائه فالدلالة على الكل
لا ينفك الدلالة على الجزء فغايره بالذات بل التقاير
انما هو بالاضافه والاعتبار فانها اذا اعتبرت بالنسبه
الى جميع المعنى ليس مطابقة واذا اعتبرت بالنسبه الى كل
واحد من اجزائه ليس تضمنيا واما الدلالة الالتزاميه فلا
يصدق عليها تعريف الدلالة الوضعيه بحسب اصطلاحه
لان الدهن لا ينقل ابتداء من اللفظ الى الخارج اللازم
بل لما ينقل الى المسماه ابتداء ومنه الى الخارج اللازم
فلا يكون بهذا المعنى وضعيه ولا مسماه في الاصطلاحات
كما لا بداع في الشهوات **قال** بشرطه التدرج وهذا ان
تعلق بوصف الانتقال اليه بحسب الخلق والمخاطب لتفقد او

عرف او غيرهما قال فاللا انفعال من المعلوم مجاز وجوب الذات
 ومن اللازم كناية وهو معونه الاول والآخر لا يمكن الا عند
 التباين واما من اللازم الى اللازم فيرفع اليهما ومن الخارج نوع
 ليس الا استعارة وهو نوع التشبيه فهنا اصول اربعة
 واعترف انه كلف للضبط **اقول** الدلالة الاتزامه لما
 كانت الالة اللفظ على ما هو خارج عن الموضوع له ومن بعد
 اعتبر فيها شرط فمفعول شرط في الدلالة الاتزامه المعلوم
 ذهنا اي لا بد وان يكون بين معنى اللفظ والمعنى الخارج
 اللازم له بعلق يوجب انفعال اللفظ منه اليه اذ لو لم
 لما فهم اللازم من اللفظ لان فهم المعنى من اللفظ اما بسبب
 وضع اللفظ له او بسبب لزومه لمتناه وفي الدلالة الاتزامه
 الاول منتف فلو لم يتحقق الثاني لم يتحقق الدلالة فلا
 يفهم المعنى اللازم وهو صوب الاسعار من المسع الى اللازم
 اجل التعلق المذكور لا يجب ان يكون حسب العقل بل
 يمكن في ذلك ان يعتقد الخاطي طب وجوب الانفعال اما
 لحكم العقل كما في انفعال اللفظ من معنى الانسان الى
 قابل صنعه الكتابه او لوقوف عام كما في قولنا عينا غيبا
 هو اذ بالغيث الثبت الذي هو لازم الغيث فان وجوب
 الاسعار من معنى الغيث الى الثبت وان لم يكن عقليا
 لكنه اعتقادي مستند الى العرف العام فان الوقوف العام
 يفهم من الغيث في مثل هذا التركيب الثبت واما بغير
 العقل والوقوف العام كما صرح به او اقر عايد واما المعلوم
 الخارج فليس بشرط فهنا اذ لو كان شرطا لما تحقق
 الدلالة الاتزامه بدونه لو وجب انفعال المشروط عند
 انفعال المشروط لكن الثاني ما علم ليقع المعنى الخارج

مبدأ

منه

من اللفظ بدونه المعلوم الخارج كما في العدم والملكه مثل
 النعم والبصر فان النعم يدرك على البصر بالانتماء مع عدم
 الملازم بين منفع النعم والبصر في الخارج لتباينها فيه فالمتقدم
 وهو اشتراط المعلوم الخارج ايضا باطل واذا قد عرفت هذا
 فاعلم ان صاحب المفتاح بناء على ابتناء علم البيان على
 تفاوت الاسعالات قال فالانفعال من المعلوم الى
 اللازم مجاز كما لا يقال من معنى السقف الى الحائط ومن
 معنى الانسان الى قابل صنعه الكتابه ومن الغيث الى
 الثبت كقولنا عينا غيبا وهو اي والاشعار من المعلوم
 الى اللازم انما هو بالذات لا توسط او اخر لظهوره استلزام
 كل مرفوع لازمه ومن اللازم الى المعلوم كناية كالانفعال
 من طول النجاد في قولنا زيد طويل النجاد الى طول النجاد
 الذي هو مرفوع طول النجاد وهو اي والاشعار من اللازم
 الى المعلوم لا يكون بالذات بل انما يتحقق بمعونه الاول
 اي معونه الاسعار من المعلوم الى اللازم اذ لا يمكن الاسعار
 من اللازم الى المعلوم الا عند تساويها في العدم والخصوص
 واذا كانا متساويين فهما كمن كل منهما ما حقيقة مرفوعا
 للاخر وحي يتحقق الاسعار واما الاسعار من اللازم الى
 اللازم اي من احد لادى النسخ الى الا اللازم الاخر فليس بقسم اخذ
 مستعمل بل هو راجع الى القسم المذكور من لالة انفعال
 من احد اللازمين الى المرفوع ثم من المرفوع الى اللازم الاخر
 فان الاسعار من بيان النسخ الى بدو هو الاسعار
 منه الى النسخ او لا ومن النسخ الى البر ووه ثانيا وكذا
 العكس واعلم ان من الجاز نوعا يسع الاستعارة وهذا
 النوع من الجاز نوع التشبيه لانه عبارة عن الجاز الذي

كيفية العلاقة في المثابهة وادق قد ثبت ان الاتصال بالملزوم
21 اللازم مجاز وعكسه كناية فالجواز لا يلازم اتصالا بالمتعار
له الاستعانة وانها من مدوع التشبيه فيحقق ان كنهنا
اصولا اربعة الحجاز والكناية والاستعانة والتشبيه بيان
الحصر ان يقال ان المتكلم اذا تكلم بكلمة وادار بها معنى
غير ما وضعت له فلا بد هناك من علامة هي اما المثابهة
او غير ما وعلم التدريس اما ان يلاحظ معناه الاول او لا
هذه اربعة اقسام احدها ان لا يلاحظ معناها الاول والعلاقة
المثابهة وهو التشبيه والثاني ان يلاحظ ذلك والعلاقة
غير المثابهة وهو الكناية بخلاف طويك النجاد الثالث
ان لا يلاحظ ذلك والعلاقة المثابهة وهي الاستعانة
خواريت اسئلة في الحجاز والداع ان لا يلاحظ ذلك والعلاقة
غير المثابهة وهو الحجاز المطلق اعني غير الاستعانة نحو
فان القدر واعلم ان صاحب المنهاج بعد ما ذكر ان الحجاز
ينشأ من الملزوم 22 اللازم كانه ادرك ان سايلا
اورد عليه قولهم اضطرت السماء نباتا أي غيثا فانه من الحجاز
مع ان الاتصال فيه ليس من الملزوم الى اللازم بل اللازم
بالعكس يقال في غرض الجواب واما نحو قولهم اضطرت
السماء نباتا أي غيثا من الحجاز ات المتعلق فيها الملزوم
الى الملزوم منخبط في سلك زعينا غيثا أي في سلك
الحجاز لان الملازمة بين الغيث والنبات بحسب
الاعتقاد المتيقن الى العرف العام من الجوفية لثباتها
وعلى هذا يكون كل منهما ملزوما لآخر فكيف الاتصال
كل منهما الى الآخر اتصالا من الملزوم الى اللازم فيكون
من الحجاز وانما قال في ذلك لانه لا يجوز ان يكون

قيل الكناية لان الكناية عير منافية لادارة الحقيقة والحجاز
مناف لادارة تها وقهنا اضطرت السماء نباتا يدل على
نفي ادارة الحقيقة فيكون مجازا لا كناية ثم اعترف بان
جعله هذا القول منخبطا في سلك الحجاز يكلف للضبط
اي للضبط فترجع علم البيان في المجاز والكناية واليه
اشار المصنف بقوله واعترف انه يكلف للضبط
لكن نفي علمه اشكال لان احدهما ان لم يدرك ان الاستعانة
من احد اللازمين الى الآخر أمجاز هو ام كناية لا شتماله
على الاتصال وتا نهما ان الكناية لا حتما هما الى التساوي
المعتصم للتلزام من الطرفين منخبط في سلك الحجاز فلا يكون
قسما على حد فلا يكون مرجع علم البيان ام من بل امر
واحد هو الاتصال من الملزوم الى اللازم اعني المجاز ويمكن
حل الاشكال الاول بان يقال لما كان المركب عند
التحليل منهن الى البسيط فاذا جعلنا هذا المركب
اعني الاتصال من احد اللازمين الى الآخر حصل بعد التحليل
اسعالات احدهما كناية وطراف محاز لا امر اخر فتكون مرجع
علم البيان الى المجاز والكناية لأن الاعتبار اما المجاز او
الكناية او الاثر الثالث المنتهى عند التحليل اليها وظل
الاشكال الثاني بان يقال لا شك ان لنا حقائق قامة
بذواتها كالانسان والقدس وان لها لوازم كقول
صنعة الكناية وغيره مما لا يتحقق الا بتوسط تلك الذوات
فالوقوف من الملزومات ولوازمها واقع من حيث ان الملزومات
امور قامة بانفسها واسباب لغيرها في الواقع دون اللوازم
واذ قد ثبت التقابل بين الملزومات ولوازمها فيكون الانتقال
من تلك الملزومات الى اللوازم ضايفا للانتقال اللوازم الى

من 5

من تلك المملوومات ولذلك جفت احد الانعزالين بايتم المحاز والافر
 باسم الكناية الا ان الانعزال الثاني لما كان مشروبا بالتشابه
 المستلزم للتلازم الطرفي قل ان كلا منهما ملزوم من الآخر
 بهذا الاعتبار لا باعتبار انه يصدرت عن تلك الملزوم
 انها قائمة بانفسها او هي اسباب الملزوماتها كيف وفك ستعلم
 الدور المحال **قال** الاصل الاول في التشبيه ولا بد
 من طرفي مختلفين ووجه شبه مشترك وعرض فيه و حال له
 وصفة فالكلام فيه خمسة انواع **اقول** الاصل الاول في الاصول
 الاربع في التشبيه وهو وصف للشيء بمشاركته شيئا آخر
 او وقيل الدلالة على مشاركة امر لآخر في المعنى وقيل الدلالة
 على اشتراك شيئين في وصف هو عرض او صاف احدهما والكل
 متفاوت في المعنى وانما قدمه على سائر الاصول لسوقها عليه
 اما توقف المحاز فلان نوعا منه وهو الاستعانة منفرع عنه
 كما سبق للاشارة اليه واما توقف الكناية فلا انها موقوف
 على المحاز لكونها من المحاز غير له المركب من المفرد لتوقف
 المحاز على الملزوم واللازم فحسب وتوقف الكناية عليهما
 وعلى تساويهما وقد متنا ان نوعا من المحاز موقوف على التشبيه
 فكون الكناية متوقفة لان الموقوف على المتوقف على الشيء
 موقوف على ذلك الشيء فان قلت فاذكركم سمع بعدم التشبيه
 على الاستعانة والكناية فقط لا على المحاز الذي ليس استعانة
 قلت اذا ثبت تقدمه على نوع من المحاز فلو كان له تقدم على المحاز
 في الجملة وهذا المقدار كاف في استحقاقه التقدم ولا بد منه
 اي في التشبيه لان تحقق مراد امر لآخر اجد لها طرفاه
 اعني شيئين مباينين فيكون من وجه مختلفين في وجه
 كبر في احداهما مختلفين في وجه كائنا بين

منه

اسودوا بيض او يكونا متشاركين في وصف مختلفين في الكيفية
 كطوبى لغير جسم وخطا اذ لو اشتركا في كل الوجه اي في
 الكيفية وجمع الصفات لكان احدهما الاخر بعينه فلا يتصور
 التشبيه لان الشيء لا يشابه نفسه وكذا لو اختلفا في كل
 الوجه بحيث لا توجد بينهما جهة جامعة لم يتصور التشبيه
 او الحكم بالمشابهة بين الشئيين مع عدم المشابهة بينهما
 بالكل الثاني وجه شبه مشترك من الكسبة والمشيئة به كالحجر
 المشترك بين الخبز والورد الثالث غرض فيه اي في التشبيه
 لبيان امكان المثبة او بيان كاله او بيان مقدار حاله
 الرابع حال للتشبيه لكونه قريبا او غريبا مقبولا او مردودا
 الخامس صيغة ككاش وكاف التشبيه والمثل **قال**
 النوع الاول في طرفه وبما المثبة والمثبة به وبما اما حسيان
 او عقليان او مختلفان والخياليات تليق بالحسيات لان
 مباديها حسية والوهميات بالعقلية وكذا الوجودانيات
اقول النوع الاول في طر من التشبيه وبما اما ان
 يكونا مستندين الى الجس من ان يدرك كل منهما او جاد بينهما
 بالجس كالحجر اذا شبه بالورد وكالا طيط صوت القيثارة
 اذا شبه بصوت الفدراج وكالنفحة اي ريح الغم اذا
 بالعبير وكالمرق اذا شبه بالخمير وكالجلد الناعم اذا شبه
 بالحرير واما ان يكونا مستندين الى العقل وهو عندم عيان
 عن غير من يلزمها العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات
 ومجاري العادات كالعلم اذا شبه بالحيوة كقول الشاعر
 اضر العلم حي خالدا بعد موتة واوصاله تحت التراب ومنه
 ودوا الجهاد ميت وصر ما سر على الثرى
 الا وصال المقاصد او مختلفان بان يكونا

9

اي

محسوسا كالعدل اذا شبهه بالقسطاس ولا ينبغي ان يشبهت
 بالسمع والحال من الاحوال اذا لم يشبهت بالناطق فقال نطقت
 الحال بكذا او يكون المشبه محسوسا والمشبّه به معقول لا كالعطر اذا
 شبه خلقت الكرم قوله والخياليات الى لغة اشارة الى الجواب عن
 سؤال قدر عدسه ان يقال ان طرفي التشبيه غير منحصرين بالاقسام
 الاربع المذكورة لانها قد يكونان من الاصور الخيالية او الوهمية او الوجدانية
 فاجاب عنه بقوله والخياليات يلحق بالحسيات والوجدانيات بالعقلية
 وكذا الوجدانيات وقدر ان يقال اما الخياليات وهي الاصور المعدومة
 التي فرض كل منها مجتمعا من اصور موجودة في الاعيان محسوسة كقول
 الشاعر يا تشبيه شقائق النعمان ما اعلام يا قوت مبسوطة على راج
 من الذر جد وكان حجر السبق اذا تصوب او تصعد اعلام يا قوت
 نشر على راج من فربجد فملحة بالحسّات لان مباديها مبادي
 الخياليات اصور حسيّة لما يضاف اليها عبارة عن اصور معدومة كل فرض
 منها مجتمعا من اصور موجودة في الاعيان محسوسة قوله تصوب اي
 هي مال الى السفل واما الوهميات المحسوسة وهي التي لا يكون للحس تدخل
 فيها لكونها غير منزعجة من المحسوسات كما اذا قدرنا صورة وجهه محسوسة
 مع المشبه مثلا ثم شبهناها بالملح او بالناب المحقق فعلمنا ان
 المشبه فلا ما يشبه هو لها تشبيه بالملح او بناب هو لها تشبيه بالناب
 وكما اذا قدرنا صورة وجهه محسوسة مع الحال ثم شبهناها باللسان
 فعلمنا نطقت الحال كذا فملحة بالعقلية بالمشابهة ايها في
 كونها صفاتي هذا هو المطابق لما في المصباح والمصنف لم يقيد الوهميات
 بالمحسوسة بل اخذها مطلقا فيتناول الوهميات في قوله المعاني
 الحسية المنعجة من المحسوسات كالعداة التي ادركتها المتوهم
 من صورة عدوه كالعداء التي ادركتها من صور الصديق وكلاهما
 في غير ذلك من اقسام المحسوسات باعتبار اشتراكها

ص 2

المحسوسات كوز اي يكون ملحة بالحسيات فيكون تشبيها صاحب
 المصباح الوهميات بالملحة لافراج الوهميات المنزعجة من المحسوسات
 وكونها صفاتي كوز ان يقال انها ايضا ملحة بالعقلية كما هو
 المفهوم من كلام المصنف واما الوجدانيات وهي الاصور المدركة
 بقوة باطنة كالصدق والكرم والحزن والكفر والفضيل والحق هنا
 بالعقلية لكونها معاني وانما الحقت الخياليات والوجدانيات
 والوجدانيات بالحسيات والعقلية لتقليل الاعتبار ان
 داخل في بعض فليس هذا الصنط لانه كلما قلت الاعتبار قلت
 الاقسام وكلما قلت الاقسام كان الصنط اسهل **فان**
 النوع الثاني في وجه التشبيه وهو اما صفة بحقيقتين او صفة
 لصفتين او وصف اما حسي او عقلي حقيقي او اعتباري او وهمي
 والذات اما بسيطة او مركبة وكذا الصفة مستقلة او متحدة اما واحدة
 واما في حكمه كذات مركبة او صفات يتصل بمجموعها هيئة واحدة
 واما كثرية والاول اما حسي فكذا لمرئاه او لا محسوس من غير المحسوس
 جهة كالحب بالثور في الجملة واما عقلي وكلمة الاقسام الاربع المعقول
 بالمعقول كعدم النفع بالمعدوم في العراء عن الفائدة والمحسوس
 بالمحسوس كاللذات بالأسدية الحرارة والمعقول بالمحسوس
 كالعدل بالقسطاس او تحصيل ما بين الزيادة والنقصان والمحسوس
 بالمعقول كالعطر خلقت الكرم في الترويح والثاني اما محسوس كسقوط
 النار بعين الذئب والثريا بعنقود الكرم المنور واما معقول
 كالخيار في منبت السور بخضر او الدمن في حيس المنظر ويسور المنجر
 والاكتفاء بالخلة المفرعة في عدم غمز حردا بالوسطية والثالث تلك
 الاصور اما حسنة كفاكهة باخرى اللون والطعم والدائمة او عقلية
 كطائر الغراب في صفة النظر وكالحال الجذر والحقار السهابة او مخلقة
 كالنسان بالشمس في الحسن والبهار باليعقوب في النوع الثاني من

الضميمة
 في بعض
 من
 كلام
 المصنف
 وكلام
 المصنف
 وكلام
 المصنف

٩٥

هذا الأصل في وجه التشبيه أي ما به يشبه أحد الشئين بالآخر وهو ما
 صفة لمحققين بأن يكون الاشتراك في المنة والمنية به
 في الصفة ولا خلاف في الحقيقة مثل طول بين انسان وشجرة
 او صفة لصفته بأن يكون الاشتراك بينهما في الحقيقة ولا خلاف
 في الصفة كما نسا بين طويل وقصير واذا عرفت ان الاشتراك
 قد يكون في الوصف وقد يكون في الذات فاعلم ان الوصف المشترك
 فيه اما حسية او عقلية اما الحسنة وهو المدرك باحدى الجوانب فكما اللون
 والاصوات والطعوم والروائح والحرارة والبرودة واما العقل
 وهو المدرك بالعقل فهو اما حقيقي او اعتباري والحقيقي ماله تقدر
 في ذات الموصوف اعتبر العقل اولا كما لكيفيات النفسية
 مثل الذكاء والتفكير والمعرفة والعلم والقدرة والكلام والاعتباري
 ماله ليس له تقدر في ذات الموصوف بل هو مما يعتبر العقل
 لكون الشيء مطلوب الوجود او مطلوب لعدم عند النفس وكثير
 الشيء مطلوب عاقله او بعيدا عن العلم فان هذا الوصف ليس
 ماله تقدر في ذات الموصوف بل حقيقة مرتبطة باعتبار العقل
 فان اعتبر تحقق ولا فلا واما الوهمي وهو ما لا يكون له تقدر في ذات
 الموصوف ولا هو مما اعتبر العقل ايضا بل يكون مما اعتبر محض
 الوهم فكما الشيء الذي اخذ الوهم مع المنية وشبهه بالخيال او القاب
 وعلى كل واحد من التقادير ذلك الوصف اما ان يكون مفردا
 او مركبا وكذا الذات المشتركة اما ان يكون بسيطة او مركبة
 واذا قد جعلت هذه الاقسام فنعلم وجه التشبيه اما ان يكون
 واحدا كالذات البسيطة وكما الحرارة في تشبيه النور بالاسل واما
 ان يكون غير واحد كمن في حكم واحد وهو اما ذات مركبة واما
 مفاتيح يتصور لغيرها هتة واحدة واما ان يكون كثيرا ليس في
 حكم واحد والاولى وهو يكون وجه التشبيه واحدا اما حسية فيكون

او وهمي

اعتبر

طرفة بحسنيين او الحس لا يمكن ان يدرك من غير المحسوس بحسنة
 شيئا يكون وجه التشبيه والالزم قيام المحسوس بالمعقول
 وهو في ركوز ان يكون تقدير الكلام هكذا اذ لا محسوس يكون
 جهة جامعة من غير المحسوس وذلك كما في تشبيه الخبز بالورد
 في الجمع فان الجمع والحد والورد كلها امور حسية او عقلية
 وذلك لا يدعي ان يكون طرفاه حسيين بل هو كنه الاقسام
 الاربعة فان من الجائز ان يدرك العقل من المعقول
 او المحسوسين او من المحسوس والمعقول او من تدركا
 يصح تشبيه احدهما بالآخر اما تشبيه المعقول بالمعقول
 فكشبه وجود شيء عدم النفع بعده في الغرارة عن الفائدة
 الذي هو او عقلي وكما لعلم اذا اشبه بالحس في كونهما جعني
 ادراكا واما تشبيه المحسوس بالمحسوس فكشبه الورد
 بالاسل في الحرارة وكما صاب النخ عليه السلم اذا شتهوا
 بالخنم في مطلق الالتهاد والحرارة والراهدا كلاما عقليا
 واما تشبيه المعقول بالمحسوس فكشبه العدل بالقسطن
 في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان اعني المساوي وكما لعلم
 اذا شته بالنور في الهداية واما تشبيه المحسوس بالمعقول
 فكشبه القطر كلف الكدم في الترويح وانتطابة النفس
 امانا وكما لخنم اذا شبهت بالسن في عدم الخفاء وانت
 تعلم ان وجه التشبيه في بعض هذه الامثلة كالغرارة عن الفائدة
 وتحصل ما بين الزيادة والنقصان فيه نوع تركب فالقول
 بوجوده لا يخرج عن تسامح والمان وهو ما يكون وجه التشبيه
 نفس واحد لكن في حكم الواحد فهو على نوعين لانه اما ان
 يكون محسوسا كشيء النار اذا تشبه بغيره الذي
 الحسية الحاصلة من الجمع والشكل الذي والمقدار المحسوس

مسام

حقيقة

وكالتريا اذا شبهت بعنفود الكرم المنوراى ذى النورا
 النور في الهيئة الحاصلة في عارن في الصور البيض المستديرة
 الصفار المقادير في المراد على كنفه مخصوصة مع مقدار مخصوص
 وكالتشمن اذا شبهتها بالمداة في كنف الاشيل في الهيئة الحاصلة
 في الاستدانة مع الاشراق والحركة السريعة للمضيا وشبه
 تخرج الاشراق واما ان يكون مقولا كما اذا شبهت المداة
 في مثبت السوداء من اصل روي تخضرار الدمن اي بما
 يثبت من المادى في حسن المنظر المنضم الى شدة المجز والقوى
 عن امارا الحيز وكما اذا شبهت اعمال الكفرة بالمراب في المنظر
 المطمع مع المجز المونس وكما اذا شبهت الاكفاء المتناسبة
 في الخصال الممتنعة ذلك التنااسب عن تعيين فاضل منها
 ومنصور بالحلقه المعزعة الى المصممة لا يدري ان طرقتها والناس
 وهو ما يكون وجه الشبه كثيرا لا يكون في حكم الواحد منقسم على
 ثلثة اقسام لان تلك الاصور اما حسيه محضة او عقلية محضة
 او مختلعة بان يكون بعضها حسيا وبعضها عقليا فالاول
 كما اذا شبهت فاكهه باجوى في لون وطعم ورائحة والثاني
 كما اذا شبهت بعض الطيور بالغراب في صفة النظر وكما
 الحذر واخفا السقاى اي بذكره على الانع والباليت كما اذا
 شبهت انسانا بالشمس في حسن الطلعة والبهار ونباهه
 الشان وعلو الدتبه فان حسن الطلعة من الاصور الحسية والنوى
 من الاصور العقلية **والثالث** بدسات الاول قد تسامح اذا ذكر
 وجه التشبيه وهو امر اعتبارى كما يقال كلام كالمارة السلاسة
 والعسل في الكلاوة والشم في الدقة الثاني ومن التسامح ما
 يقلنا ان وجه التشبيه اخر جسيم مع ان المحسوس لا يكون
 الا في ما هو في مثل الباليات حق وجه التشبيه ان يمتلئ

لذلك

لذلك

قولا

الطيفر والافسد واعتبر في قولهم النوى في الكلام كالمثل في الطعام اذا
 هو باعتبار الصلاح في لا الفساد بكثرة اذ لا يعقل التضعيف
 فيه **اقول** ذنب النوع الثاني من الاصل الاول باحكام ثلثة
 الاول انه قد يتسامح في التشبيه بان تذكر لوجه الشبه ما اذا
 اصحت النظر فيه كم الامتثال لما هو وجه التشبيه وذلك
 التسامح انما يكون في وجه شبه هو امر اعتبارى لان وجه الشبه
 الذي هو امر حسي كما يقولون في وصف الكلام الذي لا يتقل على
 اللسان ولا يكت في ثنا فدا الحروف وتكرارها ولا يكون الناظر غرضه
 وحشيه غير طامعة الدلالة كلام كالعسل في الحلاوة وكالماد
 في السلاسة وكالتسم في الدقة فانهم يذكرون الحلاوة والسلاسة
 والدقة لوجه الشبه على ان وجه الشبه بالحقيقة شئ اخر مما لازم
 الحلاوة وهو ميل الطبع ولازم السلاسة والدقة وهو افاة النفس
 نشاطا والاهلا الى الصدر انشراحا الى القلب روحا فان شان
 النفس مع ذلك الكلام الموصوف كشانها مع العسل الشهي
 الذي يلد طعمه فتش النفس له ويميل الطبع اليه وكشانها
 مع المار الذي يتسامح في الحلق ونحوه في الحدار اجاليا للراحة
 ومع النسيم الذي يسهل في البدن وتخلل المسالك اللطيفة
 منه الثاني ان قولنا وجه الشبه منه جسيم ايضا من التسامح لان
 المحسوس لا يكون الا جزئيا متعينا والجزى المتعين الموجود
 في احد الطرفين متبع ان يكون بعينه موجودا في الطرف الاخر
 لانه علمي زواله عن احد ما مع بقائه في الاخر كالحجر فانها جانف
 الذوال عن الحد مع بقائها في الورد وبالعسل واذا لم يكن موجودا
 في الطرفين لا يكون وجه الشبه لان وجه الشبه لا بد وان يكون
 مشتركا بين الطرفين ومن المعلوم ان المشترك بين الشيئين لا يكون
 الا امر كلياً عقليا لكن ذلك الامر العقلي قد كان في بعض الصور

ما حوذا من المحسوسين مع حسيباً تشامى الثالث ان صفة وجه
 التشبيه ان يشتمل الطرفين فاذا كان كذلك خرج التشبيه ^{والا} ^{فسد}
 واعتبر في قولهم الحق في الكلام كالمالح في الطعام فانه لما جعل
 وجه التشبيه بينهما الصلاح باستعمالها والفساد باستعمالها صح
 التشبيه لشمول هذا المعنى المشبه والمشب به فان المالح ان استعمل
 في الطعام صلح والا ففسد وكذا الحق اذا استعمل في الكلام
 برفع الفاعل ونصب المفعول في قولنا عرف زيد عمر واصلح الكلام
 وصار منتفعاً به في تفهم المراد منه واذا لم يستعمل ففسد وخرج
 عن الانساع به والله اشار بقوله اذ هو باعتبار الصلاح
 به الى التشبيه بينهما باعتبار الصلاح باستعمالها ولا يصح ان جعل
 وجه الشد بينهما الفساد بكثرة استعمالها والصلاح باستعمالها
 بقدر الاحتياج كما ظنه بعض اذ وجه التشبيه بهذا المعنى لا يشتمل
 الطرفين فان التعليل والتكثير انما يتصور في المالح بان جعل
 القدر المصلح للطعام مضاعفاً امام الحق فلا يتصور ذلك
 لاقتناع جعل رفع الفاعل ونصب المفعول مضاعفاً او
 متخفيفاً والله اشار بقوله لا الفساد بكثرة اذ لا العقل
 التضعيف فيه قيل يمكن تصحيح قول من ذهب الى ان
 وجه التشبيه في التشبيه المذكور هو الفساد بكثرة استعمالها
 والصلاح باستعمالها بقدر الاحتياج بان يتعار الكلام اذا
 اجتمعت اقسامه من اقسامها مطابقتاً للعقل وعرض القابل دون
 الاخر فعمله على المطابق يكون كالقدر المصلح من المالح لصلاح الكلام
 به وعمله عليها يكون لتضعيف المالح لفساد الكلام به مثاله
 قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن اذ له محل صواب وهو ان
 جعلوا لله شركاء الجن اذ له محل صواب وهو ان
 جعلوا لله شركاء الجن اذ له محل صواب وهو ان

موجود

اول جعلوا شركاء لانها ولله مطلق به وتقدر اصل الكلام وجعلوا
 الجن شركاء لله وكذا خطأ لا يهاه ان الانكار بسبب ان الشرك
 المجعول هو الجن حتى لو كان شيئاً غير الحق لما كان منكراً وهذا كلام
 الاول لدلالة على ان الانكار بسبب نفس الشرك فلهذا
 صح الاول دون الثاني وفيه نظر لان كل واحد من التوجيهين
 انما يكون باعتبار واحد وليس في كل اعتبار كثر استعمال
 الحق **فصل** النوع الثالث في عرض ويعود غالباً الى المشبه
 وهو لسان حاله او مقدار حاله او لا مكان وجوده او لزيادة قدره
 او لتوحيده او لتوحيده او لا استطرافه اما لبعده في الواقع لقوله في
 الجملة بحرف المسكن صوجه الذهب او في الدهن مطلقاً وكل
 جلد لذه اوح لقوله في السفينة لانها فوق قامات ضعفت
 بها او ايل النار في الحواف كبريت ومنه تدعى اغنى كان
 ابرة روقه فلم اصاب من الدواة مدارها **فصل** النوع
 الثالث من الاصل الاول في العرض عن التشبيه وذلك العرض
 يعود غالباً الى المشبه فانه اما ان يكون لبيان حال المشبه
 كسواده او بياضه او كيفه اخرى من كيميائية كما اذ قيل
 لك مالون عما متك فقلت كلون هذه مشيراً الى عماه لديك
 واما لبيان مقدار حال المشبه اذ اقلت في بيان كمية سوره
 شى هو في سوره كلك الخراب اثنى سواده واما لبيان المكان
 وجوده اى وجود المشبه على صفة كذا كما اذ اردت تفصيل
 واحد من نوع كائنات مثلاً على ذلك النوع الى يد يوم ذلك
 التفصيل افراده عن ذلك النوع والجال ان التفصيل
 الى ذلك الجدل كما تدعى امر كما لمقتض فيتنوع ذلك الامر المستبعد
 الذي كما لمقتض التشبيه لسان امانة كقول من ان ثقت
 الاثام واثمة منهم فثان المسكن

الاجد

ان يقول ان المدوح فاق الامام بحيث لم يبق بعده وبعده
ومقاربه بل صار احلا بنفبه ونوعه بغيره وهذا لا يظهر
كالمتنع فان تناهى بعض احوال النوع في الفصائل الخاصة بذلك
النوع الى ان يقصر كانه ليس من ذلك النوع امر يتبعه فلما
قال فان المسك بعض دم الغزال فقد اخرج على دعواه لان
المسك مع كونه من نوع الدم خرج من صفة الدم وحقيقته ان
حتى لا تغد منه ونظيره قول ابن الرومي قالوا ان الوصف في شيا
قلت لهم كلا لعمرى ولكن من سنان كم فرب قد علا بابن ذري
شرف كما علا برسول الله عدنان واما لذكاه فقدر المستبته عند السامع
وسقوته شانه في نفسه فان الشبه وان كان حليوا عالما قطعاً لكر قد
يزدجر البطلان منه منه بمشابهة في طبيعة حسناً كما اذا كنت مع صاحبك
في قدر من اية لا يصلح من تحصيله الى طائفة ثم رقت على الماد قلت
هنا اذا رقت هذا على الماء ونقشاً ما انك في تحصيلك كدق
هذا على الماء فالك اذا ضللت على الوجه المذكور افدت من التور
والا تخفى واما التزيين المستبته او تشويهه اي يقبضه او لا يتطرق
اي عند التي طرفاً حدداً ولما روي كما اذا شبهت شيئاً اسود
مقلد الظاهر افراغاً له في قالب الحسن وابتغى التزيينه والاني
كما اذا شبهت وجهها عليه اثار الحورى بيسلمة ابي يعززة جامعة
قد تقويتها الديك اظهاراً له في صورة اقبح منه والثالث اعنى استطراف
المستبته اما ان يكون بعد المستبته به بحيث يتصور امتناع لقوله في
الجنة الموقلة في العجم يجرى من المسك صورة الذهب فانك بهذا
التشبيه لما قلت المستبته عن صحة الوقوع الى امتناع وقوعه
عادة استطرف اعلم ان عبارة المصنف مشعرة بان المستبته هو
في عبارة صاحب المصنف حيث قال كما اذا شبهت العجم
فقد شبهت بان المستبته هو الذي ليس له انما هو منهن

تقريبها

لكل

واما بعد المستبته به في المدح بان يكون المستبته به نادر المحصور في الذهب
اما مطلقاً اي في اوانه في تشبيهه وفي غير اوانه كالمذبة ذكناه انفاً
بحر من المسك صورة الذهب فاذا احصر في الذهب اسطر والمستبته
استطراف النوار عند مشاهدتها واستلذا استلذا في الجدة لها
فان لكل حد من ذلك كما ان لكل عقيق حرمه او يكون نذراً حضور المستبته
به في الذهب لا مطلقاً بل حين التشبيه مثل حضور النار والكبريت
مع حدث البقيع والرياض في قول الشاعر ولا زور ربه بر هو يذر
بين الرياض على حمم البواقيت كأنها فوق قمامات صبيغ بها
او ايل النار في اطراف كبريت يقول ورب ازمار لا زور ربه
يفخر ويثكل بسبب زرقتها على البواقيت الحمى كان تلك الازمار
اللازور في حال كونها فوق قمامات التي تضعف بها لا يثكلها
اذا طالب او ايل مساس النار في اطراف الكبريت فان صوغ
اتصال النار باطراف الكبريت ليس مما يندر حضوره في الذهب نذره
حضور صورة بخور من المسك فوجه الذهب وانما النار حضورها
مع حدث البقيع فاذا احصر المستبته به وهو اتصال النار باطراف
الكبريت مع حدث البقيع اسطراف المستبته لمشاكلة المعامه
بين صورتين مقابلتين لا تتراى ناراها فوله ومنه يجوز ان يكون
تقدير الكلام وفي قتل التشبيه للاستطراف بعد وقوع
المستبته به في الذهب حال التشبيه قول عبد الله بن الدفاعة وجوز
لن يكون التقدير هكذا وفي قبل قول الشاعر في وصف البقيع
قول عدي بن الدفاعة في وصف ولد الطبع تدعى اغن كان
ابرة روقه فلم اصاب من الدواة مدارجاً تدعى اي يسوق من
ارصيت الابل اي سقتها والاعن هو الذي يتكلم من قبل خيشومه
من الغنة وهو صوت في الخيشوم يقال طبع اغن والملاح ههنا
ولد الطبع ابدة روقه اي طرفه قد نهجك ان جرباً قال اشدي

تقريبها

عرف الديار توها فاغناد فلما بلغ الى قوله ثم ربي اغن كان ابره
روقه رحمة وقلت قد وقع في معضلة التي في قوله بعد ذلك وهو اعلى
جلوس جاف فلما قال قلم اصاب بين الدوا مداد في استغاث الرحمة
جسدا وذلك لان جرت ما كان بحسب ان عدليا بحضرة ذهنة
هذا المشبه به مع المشبه لكونه نادر المحضو صفة في اذ كان امثاله
فلما حضرة ذهنة مع كونها ما لا يترأى نارها جسد بعد ما كان
رحمة الجلس في اللغة البدن الفارغ والحال في الغليظ وانما فضله عما
قبل بقوله ومنه لما منها من الوق وهو ان ندر حضور المشبه
والمشبه به في الدفعة البيت الاول ما لا يقتضى شخص من
شخص وندره حضورهما في البيت الثاني بالنسبة الى الشاعر
المختص ومن كذا وحذوه **قال** وقد يعود الى المشبه به
اما لا يهاجم انه اتم في ذلك اذ حق المشبه به ان يكون كذلك
ليفيد ما ذكرنا من الاعراض كقوله وبدا الصباح كان غنة
وجه الخلقة حيث يتحدج ومنه انما البيع مثل الدوا وافر خلوق
كمن لا كلف واما لاظهار الاهتمام كما امر الصاحب ندماده
ان يحذو قوله وعالم معروف بالسحرى فقال شريف انتهى الى
النفس من الخبر **اقول** وقد يعود عرض التشبيه الى المشبه
به وذلك انما يكون عند قلب التشبيه كعمل المشبه مشبهها
والمشبه به مشبهها يعني قد تشبه الشيء بالشيء لغرض يعود
الى المشبه به وذلك قد يكون لا يهاجم ان المشبه به الذي هو با حقيقة
مشبه اتم من المشبه في وجه التشبه مع ان الاخر يكون بالعكس
وجا صله المبالغة لان حق المشبه به ان يكون كذلك اى يكون اتم
من المشبه في الاتصاف بوجه التشبه واعرف منه ليعيد ما ذكرنا
من ان التشبيه في العادة الى المشبه من بيان حاله وحقه حاله وان كان
بشيء من ذلك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه اذ كان

كان ذلك صياغة كقول الشاعر وبدا الصباح كان غنة
وجه الخلقة حيث يتحدج فانه حيث جعل الخلقة مشبهها به
تعداته في الوضوح اتم من الصباح وقال حين يتحدج
للدلالة على انه كامل في الجود وكثرة كلفه وكان الخفوم
بشر وجاها شتى لانه يفتن ابتداء قال الشاعر لما رآى
ارباب الكفاية شتهوا الهدى والمرغفة وكل ما هو علم بالنور
لجعل صا صبا في حكم من عسى في النور فتسدى الى الطريق
المستقيم الواضح وشتهوا الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل
بالظلمة ل جعل صا صبا في حكم من كخط في الظلمات ضبط
العشوار فلا يتدى الى الطريق المستقيم قلب التشبيه
جعل السفن ورا ابتداء مشبهها بما قاصدا بذلك تفصيل
السنن في الوضوح على الخفوم وتعرف ان البدع في الاظلام
فوق الدياجي ولذلك سمى هذا النوع من التشبيه تشبيه القلب
قوله ومنه اى ومن قبيل التشبيه العايد عرضه الى المشبه
به لا يهاجم المذكور قوله تعالى في حكاية عن مستحل الدوا انما
البيع مثل الدوا في مقام انما الدوا مثل البيع لان الظلام
في الدوا لا في البيع ذهابا منهم الى ايهام ان الدوا في باب
الحك ارقوى حالا واعرف من البيع ولهذا جعلوا اصلا
وقوله تعالى بعد واصل الله البيع وجرم الدوا انكار التسوية
بين السع والدوا ودلالة على ان القياس كعدم النقص لانه
جعل الدوا على بطلان قياسهم احلال الله احد صا وتخرجه
الاخر وتقام ان يقول ان عرض التشبيه هنا عائد
الى المشبه لان معنى الآية السع مثل الدوا في احتمال كل واحد
منها الذبح فان كان الدوا احر ما يبيع ان يكون البيع حر اتم
ذهابا منهم الى نفي حرمة الدوا فلا حاجة الى قوله على عكس التشبيه

وكذا من قبيل التشبيه العايد عرضا الى ما لم يشبه به الا بهام قوله
تعالى افمن خالف مقت لا خالف فالحق تشبيه الخالق بغير
لمزيد التوبيخ فنه دون عكسه وهو ان يقول افمن لا خالف من
خالف مع ان ظاهره للمقام يقتضيه لان عبدة الاصنام لما
جعلوا الاصنام كالخالق فاقترع المقام ان يجعل الخالق
عشبهها به وغير الخالق مشبهها لكن اجري الكلام على تشبيه
الخالق بغيره لما فيه من مزيد التوبيخ اذ المعنى ح على ان غير
الخالق عند صميم وجه التشبه اقوى من الخالق واولى باسم
الا الوهية فكيف اذ خلق في التوبيخ قوله واما الاظهار عطف
على قوله لا بهام ثم عود غرض التشبيه الى المستبته به قد يكون لا بهام
المذكور وقد يكون لاظهار المستبته الا بهام يحصل المستبته به
كما اذا اشير الى وجهه كما لبدر في الاشراف والاستدلال
وقد هذا الوجه تشبه ما اولت تشبه الدخيل فانك بهذا
التشبيه يظهر اهتمامك بشان الدخيل لا غير وكقول بعض
الافرنجيات اشبه الى النفس من الخبز يحكي ان قاضي سجستان
دخل على صاحب بن عباد فوجد الصاحب متفنتا في
العلم واخذ يذبحه حتى قال وعالم يعرف بالسحر ثم امر
نوماؤه ان يجزوا ذلك المصراع اى يتموه فقال شريف
بينهم حين انتهت النوبة اليه اشبه الى النفس من الخبز فادرك
الصاحب اهتمامه بالخبر فاف ان عدم له مائدة قال وادخل
تساوى الطرفان فتشابه لا تشبيه قال رفق الذجاج ورق
الخمر وشاهها فتشاكل الا في فكانه خمر ولا قدح وكانها قدح
ولا غير اقول اذا تساوى المستبته والمستبته به في وجه التشبيه
فلا يكون احد مما اتم من الاخر كعائتين متساويتين في اللون
فلا يكون احد منهما بالآخر

بعضهم

داه

من ترجح احد المبتدئين في وجه التشبيه على الآخر كما صله
ان لا طرف من اذ تشاونا في جهة التشبيه فجعل احدهما
مشبهها والآخر مشبهها به يورى الى الحكم على اوجهها
وهو المشبه بقصان وجه التشبيه فيه على الآخر وهو المبتدئ
به بكالاه فنه وذلك مما يبطل التساوى فذلك لا تشبه كل
احدهما الا في بل تعتبر عاينتهما من التساوى بالتشابه والتشابه
يؤكد قول الشاعر رفق الذجاج ورق الخمر وشاهها
فتشاكل الا في فكانه خمر ولا قدح وكانها قدح فان
الشاعر لما ادعى ان الخمر والقدح متساويان في وجه التشبه
وهو الدقة واللطافة صرح باسم التشابه وعقده بذكر التشابه
تأكيدا لجين تدرك التشبيه الى التشابه **فان** سبها
الاولى اذ كان وجه التشبه وصفا عن حقيقة متزعا
من احوالهم تخيلا فان الله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا ومنه كونوا انصار الله كما قال عليه ابن عمر للمخوارن
من انصارى الى الله الثاني لا يعلط في مثل قول الشاعر
كما اثرت قوما عطا شاة غمامة فلما راوها افشوت
وتجلت فنتزع الوصف ما لا يتم المراد به كما لمصرع الاول
اقول ختم النوع الثالث بتنبهين الاول انه
اذا كان وجه التشبيه وصفا عن حقيقة اى يكون وصفا
اعتباريا وكان متزعا من احوالهم فقولنا احوال الكفر
كالتراب في المنظر المطيع والموكين سمى ذلك التشبيه تخيلا
فان الله تعالى في صفة المنافقين مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
فلما اضاروا فاحوله ذهب الله بنورهم وتذكرهم في ظلمات لا
يبصرون فان وجه تشبيه المنافقين بالذين شربوا في الآله
عومهم المستوقدون نارا هو توجه رطوبتهم الى النار

والخبر

المطلوب وتسهيله بسبب مياش أسبأ به القرب مع تعقيب الحرفان
والخبيثة لا انقلاب لا شبات وظاهر ان وجه التثنية
ههنا أمر اعتباري منتزع من امور متعددة وهو الاستبعاد
وما يتلوه ومنه اي وفي التسليم المسج بالتمثيل قوله يا ايها
الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال علي بن مرقم الجواليقي
من انصاري الى الله اي من جندي متوجه الى نصر الله او وقع
التسليم بين كثر المؤمنين وهو قول علي عليه السلام وانصاركم
الى الله صريحاً وهو ليس بمراد انما المراد هو تسليم كثر المؤمنين
انصار الله بكون الحوارين انصاراً وهذا التثنية يستفاد
من الآية ضمناً لأن قولهم نحن انصار الله بعد قول علي من
انصاري الى الله مستلزمة لكونهم انصاراً لان قولهم لا مال في
كونهم وجاز ذلك مستلزم التثنية به كما أنه كما جاز ذلك مستلزم
وجه التثنية مكانة اذ ليس بملتزم فمما بهم ان تتكلموا
المتفرع بالتثنية به حقيقة بل قد يذكر في سبيل التماح
ما اذا اصحت النظر منه لم يجد الا ما هو ما هو مشبه به
كما فعلوا مثل ذلك في ايراد وجه التثنية وقد عرفت وانما
قلنا ان المراد موت التثنية كثر المؤمنين انصار الله بكون
الحواريين لذلك لعدم ضمة تشبيه كثر المؤمنين انصار الله
يقول علي للحواريين كونوا انصاراً الله وذلك ظاهر ما كنتم
تدبر الكلام كونوا انصاراً الله لكون الحواريين انصاراً وقد
قول علي لهم كونوا انصاراً الله على تقدير حذف المضاف والمضاف
الله اعني قولنا كثر الحواريين انصاراً وهو ما في قوله
كما قال مصدره حتى يكون على پنج حقوق النجم في قوله
تلك حقوق النجم ان وقت فبقوة جعل المصدر جسا
من حذف المضاف كثر منه قول الشاعر
الامن

انصار الله

مخالفة

اي رأي بدق شبهة أسال الجار فاقبح للوعيق يقول من انصار
اي جهة بدق شبهة مثل الماء اسال سقيا سماء البحار
مقتصد للوضع المسج بالعقيق فانه حذف منه المضاف مع المضاف
الله ومما سقيا سماءه وانما جعل الآية الاضية عن ما قبلها
بقوله ومنه لان التثنية والتثنية به صريحان في السابقة
جوز الاخير التثنية الثاني صوان الخاصة ما يستلزم الى التام
النام للوصف الاعتباري المنتزع من الامور المتعددة فانه ربما
انترجح ذلك الوصف من امرين او من ثلثة فاورث الخطأ
لوجوب انتزاعه من اكثر لتخصيص الغرض من التثنية فتأمل
قول الشاعر كما ابدقت قوما عطاشاً غمامة فلما راوها
اقتشعت وتجلت تقول كما لمعت بالبرق او صارت ذات
بدق لقوم عطاش غمامة او صيرت قفم ذوي بدق فلما راوها
اي راوا تلك الغمامة وطعموا في المطر اقتشعت الدرع السحاب
اي كسفت فيتعدي ولا يتعدي وحلت اي تكشفت فانك اذا
اجدث ينتزع وجه التثنية مما لا يتم المراد منه وهو المصراع الاول
غلطت حيث بعدت عن عرض الساعه لمراجل لان عرض
ان يصل اتيار مطلقاً بانها مؤنثين وذلك لا يستفاد من
مجرد المصراع الاول فلا يغلط بانتزاع منه بل انتزعه من
مجموع البيت لمحصل الوقوف على تمام عرضه اعلم ان
الوقوف بين الوصف الاعتباري والوصف الحقيقي اذا كانا
منتزعين من عدة امور ان في الاول لو اختلف بين الامور
التي ينتزع الوجه منها اختلف التثنية كما من انفا دون الثاني
والدوع الرابع في حال التثنية مقدمات بدو اول ادراك
التي مجالا سهلا الثاني المكرر على الحسن اقرب حضورا كما لحام
والبطل دون السجل الثالث الشئ مع مناسبات

واكتشفت
البرق
امسحت
اي كسفت

الرابع استحضار الواحد البصر الحاس من النفس الى الحسيات الم بناء
 على انها مجعولة لها بالتحديد ولا نفاها لكثير وروى عنها لا خلاف الطراف
 اعني الحواس السادسة ان النفس لما يعرف اقبل الساجع الجديد
 الذي بها من المعاد وهنا نظر فان الالف بالتكرار يحصل فكيف يتناول
 في حكمه **اقول** النوع الرابع من الالاصد الاول في حال التثنية من
 كونه قد سا او عرسا مقبولا او مردودا وقبل الحد في المقصود في هذا
 النوع يكلم في مقدمات ذكرها المثلث الارشاد الطالب للوقوف
 على اشياء غريبة التثنية وقوله واسباب صحتها الى مطلوبه وهي
 سبعة الاولى ان ادراك الشيء مجعولا كادراك الانسان في حيث انه شيء او
 جسم او حيوان اسهل من ادراكه مفصلا كادراكه وحده انه جسم تام
 حاس متحرك بالارادة تاليف والادراك في الجملة فلهذا ما كان مقبولا
 بوجه فالعالم يتفهم دلالة وقت الفصل ما يكون مقبولا بوجه لا ما
 يتفهم دلالة كما طنه بعض فانه لا يبا سبب هذا المقام الثاني ان ما يتكرر
 صورته على الحس كصورة الشمس غير منكسفة اقرب حضورا في الدهن
 مما تفكر وروى عليه لصورته منسفة الثالثة ان الشيء مع ما ياسبه
 اقرب حضورا في الدهن من ذلك الشيء مع ما لا ياسبه فان المنبر مع
 الحجاب اقرب حضورا مع الميزاب وكذا الحمام مع السطل اقرب
 حضورا من الحمام مع السطل الرابع ان استحضار الواحد البصر
 اسهل من استحضار غير الواحد فان استحضار الشمس
 وحدها في الدهن اسهل من استحضارها مع القمر على وجه يكون
 احدهما في عقلة الداس ولو كان في عقد الذهب كحسب كونهما
 متقاطعا حقيقة الجامعة ان ميل النفس الى الحسيات الم بناء
 عليها الى العقليات بناء على ان الحسيات مجعولة للنفس بسبب
 وجود النفس اياها في العقليات والتفانيات والتأدية الالف
 في باب كثر وروى ما في وروى الحسيات على النفس

المبني

المبني

لتقوم الطرف المودعة لذلك الحسيات المودعة على النفس وهي
 الكوا من كذا من العقليات فان طرقها واحد قبيح وفيه بحث ان
 كثر الطرف اناهي بالنسبة الى هذا النوع من المعلومات اعني
 المحسوسات لا بالنسبة الى كل حسي واقول لا نسلم ان المدرك
 بحس لا يدرك بعينه النفس فان المدرك بعض الكوا من العقليات
 مدرك بالحس المشترك والخيال ايضا فيكون طرف تاديه المحسوسات
 كثير اعلم ان النفس تدرك الطليات والخزعات لانها تحكم بالكل على
 الحس كقولها هذا انسان والهاكم على الشيء بالشيء بحيث ان يحضر الشبان
 والمدرك للكل هو النفس فكيف المدرك للحس هو النفس ايضا
 فكيف تدرك الطليات بذاتها والخزعات بوسط الالات لا بالذات
 والمتأخرون لما لم يفرقوا بين قول الحكماء ان النفس لا تدرك الحواس
 بذاتها وبين قول القائل ان النفس لا تدرك الحواس حسولا ان قد
 الحكماء ان النفس لا تدرك الحواس ولذلك شجوا عليهم بان النفس
 تحكم بالكل على الحس وذلك مستلزم الادراك اياها وفسروا الحسيات
 بما تجرد بها النفس عن الشخصيات لا بما يدركها النفس بواسطة
 الالات كما هو مذهب الحكماء فلهذا قال المصنف مقتنيا لصاحب
 المفتاح بناء على ان الحسيات مجعولة لها بالتحديد وادركت هذا
 فاعلم انه اخذ في سبب كون ملك النفس الى الحسيات الم
 منه الى العقليات بناء على الاختلاف في تشر الحسيات فمن قال
 تمنع بالحسيات لذاته تعلوها بها بسبب تحللها اياها بقوى العقل
 من التفانيات ونظيرها لها في سلك ما عداها من العقليات ولكن
 وروى ما على النفس كما ذكرنا ومن قال الحسيات ما يدركها النفس
 بواسطة الالات لا بالذات يقول زنا و ملك النفس الى الحسيات
 لتقدم ادراك الحسيات على العقليات لان الانسان في مدار الفطن
 خارج العلم كلها لكن له الالات ما يدرك الحسيات فانه احبب النفس

ايحس

۴۰

مکتبہ

۲۴

ونازحها بين الفصون كأنها شمس عقيق في سماء زبرجد وكلما
كان التركيب أثره واغرب قنابل قوله تعالى انما ضل الكوكب
الذي ساء له ما دوقوله او كصب من السمار كما فرغ عن تقرير المقدمات
المعينة على ذلك اسباب غزاة التشبيه وقبوله واسباب ضيقها
شروع في بيان تلك الاسباب فيقول قد بان التشبيه وكونه
نادرا في الدرر ساقط لا اعتبار قد يكون لوجه واحد ان يكون وجه
التشبيه أثرا واحدا كالبيان في قولك شهد كالتج و كالمسول
في قولك زعمي كالتج وقد يكون لخاص الطرفين و ظهور تناوبهما
كما اذا شبهت البحر الصغير بالكوز والعملة الكبيرة السوداء
بالاجاجه وقد يكون لكثرة حضور المشبه به مع المشبه في غزاة
الصور لجهة من الجهات كما اذا شبهت الشعر للاسود بالليل
والوجه للحمى الجمل بالبدر او الم محبوب بالدوح وبعد اي وبعد التشبيه
وغزاه وكونه رفع الدرر خلافا لما ذكرنا من اسباب القرب
بان يكون وجه التشبيه امورا متكررة كما في تشبيه سقاء النار بغير
الدنك او لا يكون المشبه به طاهرا متجانسا مع المشبه بأذى التماس
له بل يكون بعيدا فيشبه عنه كما اذا شبهت البنفسج بأوائل النار
بالخراف الكبريت او يكون المشبه به مع المشبه نادرا كحضور في
الذهن كقول الشاعر ونازحها بين الفصون كأنها شمس عقيق
في سماء زبرجد فانه شبه النازح الكائنة بين الفصون في هبتها
الحاصلة من ضوء خمر و خمر شمس عقيق كائنه في سماء زبرجد
وطاهرا ان حضور هذا المشبه به مع المشبه نادرا في ذهن القول
اخر بلفظ غطيظ اليك شذخاته ليقلني والى ليس يقال ليقلني
والمشترى مضاعف ومسونه رزق كائنا في اغوال قوله لفظ
اي كقدر يقال غط البعد لفظ غطيظا اي هذرة الشقيقة فاذا
لم يكن في الشقيقة هو هذرة والمشرى السيف المنسوب الى مشارف

وهي قدي في الارض اليوب بد نور الزيف نقار سيف مشرق الايقار
 مشار في لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال
 لها لبي ولا جيعا قدي ولا عبا قدي هكذا ذكر في الصحيح وهو قوله
 اي سهام مجرده ايضا والمقصود انه شبه نضال السهام بالنبات
 الاغوال وهي نادرة المحصورة في الدهن لكونها ليست من الاغوار المشابهة
 بل هي مما يتوهم والاصور الوضحة نادرة المحصورة في الاغوار وفي هذا
 قوله تعالى طلعتها كأنه رؤس الشياطين فان الشياطين ليس لها رؤس
 مشاهد لكن العرب تتوهم لها رؤس في غاية الغرابة وتنبه الاصور المستقيمة
 بها واذ قد تحسنت هذا فاعلم ان كلما كان التركيب في وجه التشبيه
 اكثر كان التشبيه اعز كما انه كلما كان المشبه به ابعد عن التماثل
 مع المشبه او اندر حضورا في الدهن معه كان اعز فاعلم قوله في
 انما مثل الحق الدنيا كالبزق الذي انزلناه من السماء فاضطرب به نبات الارض
 مما اكل الناس ولا نعام حتى اذا اخذت الارض زفرها وزين
 فطن اهلها انهم قادرون عليها انماها امرنا ليل او نهار فاحملها كما
 حصيلا كان لم تعين بالامس تعرف حسن التشبيه لكن وجه التشبيه
 حركتها من صور حجة فانه تعالى شبه حال الكسوة الدنيا في سرعة تقصتها
 وانقطاع نعيمها بعد اقبالها واغترار الناس بها لمضون الحكاية وهو
 زوال خضرة النبات في حياة وذهابها به خطا ما بعد ما كان غضا طريا
 من ثبات وجه الارض بخضرة حتى طمع منه اهلها ووطنوا اليه وسلم والرافات
 وانهم قادرون عليه فيمكنون من حصدها ورفع غلته وقامك
 ايضا قوله مع اول كسب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق كحلمون
 وحياتهم في اذهابهم من الصواعق صورا الموت كحلمون زيادة
 اطلاق على ما ذكرنا من غداية التشبيه فان وجه التشبيه من المناقير
 هو دون العنيت هو انهم في المعام المثلج في حصول المطالب وكم
 الحارث لا يخطون الاخذ المثلج في منجى مقايضة الاموال

لكن

الحج

ولما هو ان وجه التشبيه فيه من لبيان امور فاق وقوله بان يكون
 وجه التشبيه كما مر صهي معطيا للعرض كمال غير متبدل وروى خلافه
اقول ان مثل صور شروع في بيان اسباب كون التشبيه مقبولا او
 مردودا مقبول السبب في كون التشبيه مقبولا ان يكون وجهه كما
 مر في التذنيب الثالث من النوع الثالث صهي اي مسا ولا
 لطرفه اذ قد يتبين انه لو لم يتناو لها فسد ومع ذلك يكون معطيا للعرض
 التشبيه كمالا اي كما ما يقع لا بد وان يكون وجه التشبيه تاما في تحصيل
 الغرض المتعلق بالتشبيه من بيان حال المشبه او بيان مقدار حاله
 او غيرهما من المذكورات غير متبدل اي غير متغيرين يعني لا يكون
 عاما مستوعبا لكل واحد بل يكون من الاصور التي يستعمله الخواص
 حتى يبال من القبول ارفع حرجه وروى خلافه اي وكذا التشبيه مردودا
 كمالا وما ذكرنا من اسباب القبول وذلك بان لا يكون وجه التشبيه
 شاملا للطرف الاول لا يكون معطيا للعرض المتعلق بالتشبيه بتمامه
 او لا يكون سليما من الابتدال كما اذا قيل زخري كالغيم وشهد بالشيخ
 فان التشبيه فيها وان كان صهي لستول وجه التشبيه للطرفين وكما كان
 في تحصيل ما علق به من الغرض لكن لا بد ان يكون الغيم والشيخ
 اعرف به باليوسر والبياض ليس بمقبول النوع الخامس
 صيغة التشبيه قد يصرح بالتشبيه وقد لا يصرح بخبره اسد
 ويتعنى المراد الامتناع الجمل ومنه صياغة وقد يترك المشبه عارضا
 او لولم يرد فاستغاره وهذا منه دعوى التعيين فقوله تعالى حتى
 يتبين لكم الخط الاسف من الخيط الايسر من البحر تشبيه له كراي البحر
 وقد مر كل وجه التشبيه اسعيا عن ذكر وجه من **اقول** النوع الخامس
 من الاحل الاول في ان صيغة التشبيه نحو المشي والكاف وكان
 والمشي وادجه الشبه كل واحد منها قد تكرر اما المنزلة اذ مر ولها
 من اخرى او معها جمعا وان ترائية التشبيه بحسب ذلك تتفاوت في الحكم

كالم

قال

يتخالف ففعل قد صرح بالثبوت بان يدرك صيغة فعله لكونها قد صحت
 وذلك انما يكون لان المراد وهو التشبيه متعين فاقترنا
 فعله بخل هو هو وفه اي في تلك صيغة مبالغه لان من قال ان
 اسد يحمل الثاني على الاول فكأنه ادعى ان رندا مندرج تحت
 صفة الاسد وارجح في قوله لا كفى عليك عافيه من المبالغة
 هذا بيان ترك صفة التشبيه وقد ترك التشبيه لفظا مع كونه
 جازما في المعنى كقولك رابت اسدا ويريد به رابت رجلا كما لا
 اذ لو ترك التشبيه لفظا ولم يترك معنى لكان ذلك مستغنى لان
 اسدا لا يكون لفظا مستغنى عن غيره ما وضع له لعله هو
 المشابهة ولا معنى للاستغناء الا هذا فثبت انه لا بد من كون
 التشبيه جازما في المعنى اذ ترك لفظا وهذا اي ترك التشبيه
 لفظا فنه دعوى التعيين أي دعوى ان المشبه المبروك متعين للتشبيه
 بالمشبه به المذكور وادعاء انه لا يصلح للتشبيه به الا هو فانك لو اعلنت
 رابت اسدا ماركا دكر زبد فبذلك عرفت انه معص للتشبيه بالاسد
 وانه لا يصلح للتشبيه الا هو وله قد عرفت هذا ما علم ان قوله تعالى حتى
 يسمن لكم الحنظل البيض من الحنظل الا شرب تشبيه للحنظل وهو البياض
 المعبر عن في الافق المستتر فيه اول النهار مع ما يقتضيه من عسل الحنظل
 بحيث يبين التعيين واسره يدل على ذلك قوله بعد ذلك من الحنظل فانه وان كان بيانا
 للسماح المتبذره لما كان بيان له ما مستلزم لسان في قوله لا لغيره عليه
 كمنع عنه وانما ثبت التشبيه لاسماله على ذكر المشبه وهو العجر
 وذكر المشبه به وهو الحنظل والوجه الذي كان ذكر الحنظل مهيأ من باب
 ترك سماع كما ان قوله رابت اسدا اسعان وله من من زيد
 صارت تشبهها وادعاء جعل الحنظل مذكور في من الحنظل من سائر التشبيه لم
 يصح عن كسما من سماء اسعان فان من شرطها ان يدل
 على ان عليها من سماء لم يرد من الحنظل لم يعلم انه لا يطر مستلزم في العجر فزيد

التشبيه
 لا بد من كون
 التشبيه جازما
 في المعنى

من المحرر لبيان المراد فصار الكلام تشبيها هذا هو الكلام في بيان
 ترك التشبيه وقد ترك وجه التشبيه استغناء عن ذكره وذلك عند
 وجود قد نه يدل عليه كقولك وجه كالبدر دون ان يقول في الاثر
 ولا استدلال وفه اي في ترك التشبيه مبالغه لانه يفيد نعم المشابهة
 فانك اذا ذكرت وجه التشبيه انحصر التشبيه فيه واما اذا تركته
 فيتناول وجه التشبيه كل ما يصلح ان يكون جملة جامعة بينهما وظاهر ان
 فيه مبالغة **قال** والمراتب باعتبار التشبيه وكلمة التشبيه ووجه
 ثمانية لا كفى حكمها كما ذكرنا **اقول** مراتب التشبيه باعتبار ترك
 المشبه وكلمة التشبيه ووجهه وتركها تنحصر في ثمانية وذلك لان التشبيه
 لابد له من اربعة اركان المشبه والمشب به وكلمة التشبيه ووجه
 ولا يجوز ترك المشبه به واما كل واحد من الثلاثة الباقية فتجوز تركه
 واذا قد تقرر هذا فنقول اقسام التشبيه من الاربع متروكة
 او يكون من الاول موقوف واحد والثاني وهو ان ترك شي فالمتروك
 اما واحد او اثنان او ثلثة والساكن قسم واحد وهو الاول وهو ما
 يكون المتروك واحد اثنان او ثلثة لان المتروك اما كلمة التشبيه او
 المشبه او وجه التشبيه والثاني وهو ان يكون المتروك اثنان
 اثنان اثنان لان المتروك اما كلمة التشبيه او المشبه او كلمة التشبيه
 ووجهه او المشبه ووجه التشبيه فظهر ما سبق ان هذه المراتب
 مختلفة في اقسامه المبالغة والفق وعلمها لانا بينا ان ترك كلمة
 التشبيه فيه مبالغة لما فيه من دعوى ان المشبه كانه مراد صفة
 المشبه به وان ترك وجه التشبيه فيه فهو لا فائدة نعم المشابهة فاذا
 ترك ما يكون التشبيه اقوى واذا ترك ما لا يكون فيه قى واذا
 ترك واحد من ذلك الا ان يكون متوسطا في الفقه والضعف **قال**
 قد عرفت التشبيه في التضاد يقال الحان اسد وللحنظل حاتم ليلع او تنك
اقول قد عرفت التشبيه في التضاد بان جعل احد المتضادين مشبها

وجه

تشبيه

سلاحي
المسألة

بالافواه جعل المضاد وجه التسمية وذلك لان المضاد من وجهين
 واحد منهما مضاد لصاحبه فكانها متساويان فلهذا نزل المضاد
 منزله المتأخر كما يقال للبحان اسد يخلو المضادة الجبن السخاغة
 منزله المتأخره وللخيل خاتم تنزل المظاوه الخيل السخاوة منزله
 المتأخره وهذا التسمية اما للقليم وهو ان يشار في الكلام الى مقصده
 او شعرا او قول القول الى تمام قوله ما ادرى لا حلال نام المتسا
 ام كان في المركب يوسع اشار الى مقصده يوسع بن نون في قوله على
 الهم واستيقا في التفسير فانه روي انه قاتل الجبابرة يوم الجمعة
 فلما اوردت السم خاف ان يغيب قبل ان يفرغ منهم ودر خط
 البيت ولا يجل له قتالهم فذكر الله تعالى في قوله الشمس من فرج
 من قتالهم والثاني يقول الشاعر لعمرو من الدهضاء والنار
 تلتظي اروق واخفى مثل في ساعة الكرب اشار الى البيت
 المشهور وهو قوله المستجير يوم عند كربته كما يستجير من الدهضاء بالنار
 ويقول الجري واني والله لبطا لما ملقيت الشنا بكافاته
 واعدت الاهد قبل موافاته اشار الى قول ابن منكره جآ
 الشنا وقر حواحه مستبح اذ القطر عن حاجتنا حيا كن كرس
 وكانون وكما ين ظلا بعد الكباب وكس ناعم وكيا واما التمهك
 اي الاستهزاء والسخرة فانه ذكر بعض المباحين للتسمية سعة
 انواع وانما هو فيها اليك باذن الله تعالى الاول التسمية
 المطلق وهو ان يشبه شيئا بشئ من غير عكس وتبديل
 كقوله تعالى وانتم قدرناه منار عن عايد اليعقوبون القدام
 الثاني التسمية المشروط وهو ان يشبه شيئا بشئ لو كان صفة
 كذا او كذا بصفة كذا كقوله هو كالبدر في ارتفاع مكانه وكما يهي
 في اتساع صدره لو ان البدر لا تقصص ضياءه والبحر لا يتغير ماره
 وكقوله خلق هو المسك لولا سواد الكف ولو البحر لولا بقاء

عندي

والمكانة وهو ان يشبه شيئا بشئ من غير اشارة التسمية لقوله بعض الافاضل
 الكنانة وهو ان يشبه شيئا بشئ من غير اشارة التسمية لقوله بعض الافاضل
 في وصف قصده عرفت على تلك القادة الحسنة والجريرة العزراء
 في انواع تشبه التسمية وهو ان ياخذ التسمية بصفة من صفات نفس وصفه
 المقصود وتشبيهها بشئ واحد كقوله صدق الحديث وحالي كلامها كالليالي
 وتغيره صفاء واد مع اللالي الى من التسمية المعكوس وهو ان
 تشبه شيئا كلامها بالآفة كقوله كم فر دم اهدقناه في البرد ونخض لنقناه
 في البحر فاصبح البر بحر ابدما لهم واني بحر نداء ياشلاهم وكقول صاحب بن عباد
 رعت الدجاج ورقت البحر ونساها فلنساك الآفة فكانه بحر ولا قدح وكانها
 قدح ولا بحر واسار المصنف فيما سبق الى ان جعل هذا لا يطبق عليه
 اسم التسمية بل المطلق عليه اسم التسمية والتشاكل السار
 تشبهه لاختلافه وهو ان يكون المقصود منه التسمية لكن بدر ظاهر
 على ان المقصود منه تشبه كقول المتنبي ومن كنت بحرا له باعلى لم يقبل
 الدر الاكبار فانه يدرك خاص على ان مقصوده الدر وانما وصفه تشبه
 المدوح بالبحر السام تشبيه التفضيل وهو ان تشبه شيئا بشئ ثم يرفع
 فيفضل المتشبه على المتشبه به كقول الطرطوط جسيبت حاله بذرا حضيها
 وريف البدر من ذكرا الجبال والغرف بين الراتب الثمانية المذكورة
 ومن هذه الانواع ان تلك اقسام التسمية بحسب ذكرها كانه وتلكها
 وهذه اقسام له باعتبار المعاني المذكورة والشيء قد نوصي له تقسيمات
 مختلفة من جهات مختلفة فالاصول الثاني في الجواز والانه لا ينافي
 بينها بالوضح وقول عباد مجبول على ما دعه الاستقائون من
 رعاية الواضع من سببه قائم الحق اما التوقيف او الالهام ووجهها
 الوضع وهو تعيين لفظه بازاره صفة نفسها اقول الاصل الثاني في
 كقوت المباحية المتعلقة بالمجاز ومنه ما جئت اليه ايضا لان
 الموضوع لا حد المتقابلين ومنه الموضوع للمقابل الا ان مع ذلك لا ينفرد
 الدلالة العقلية الى المجازية متوقف على النظر في الدلالة الوصفية

بالمعاني التي هي مدلولاتها انما هو الواضح ان ذلك لا ينافي
ذهاب اليه عبادة من سلبان التعزير فانه قائل ان المحض للالفاظ
معانيها صور ذوات اللفظ ولا مكان كخص بعض الالفاظ ببعض
المعاني دون البعض تخصا بلا تخصيص وانما اخصف الى ما
ذهب اليه وهو ان المحض للالفاظ معانيها الواضح الادوات تلك الالفاظ
تتولد دلالة الالفاظ بين انها بالوضع وتفسر ان يقال ان تخص
الالفاظ بمعانيها انما هو بالخص الخارج عن ذوات تلك الالفاظ اعني
الواضح ان لو كان محض اللفظ معناه فانه مع ان نسبة تلك الذات الى
جميع المعاني على السواء لزم الترجيح بلا مرجح كيف ولو كانت دلالة الالفاظ
على معانيها بذواتها لا تنتج نقل اللفظ من المعنى الاول الى المعنى الثاني
لان التقدير ان الاول هو معنى الذات وطاهر ان قابلية الذات لا
يزول بالتغير ولا يصح اشتراك اللفظ بين معنيين مختلفين والتالي
تقسيمه باطل لتحقيق النقل وذلك لثبوت ان تخص والاشراك بين
المختلفين كالقول المحض والطهر والجوهر والاسود ولا يهين وما ذكر عبادة
فانما هو محمول على ما يدعيه الاستقايون من انه لا بد ان يدعي الواضح
المنا سبة بين اللفظ والمعنى فانهم يقولون ان الحروف هي انفسها
ضوابط فانها كالحرف والشدة والرخاوة وكذا الصبيح كالحرف
بالحركات والسكنات فلا بد وان يدعي الواضح المنا سبة بحسب
تلك الحروف والاضلا فات فان تخص المتشابه على الحروف الجهوريا
فيه جهل والمتشابه على الحروف المهموس ما فيه غيب وكذا المتشابه
على الوضوء والشدة وكذا تخص الصبيح المتشابه على حركته فما فيه
جربة والتي ليست فيها تلك ما فيه سكوت كما انهم خصوا الفصم
بالفاد التي هي رضى بالكسر الذي لا يكون مع ابانة والقصم بالثقاف
التي هي رضى بالكسر الذي يكون مع ابانة وكذا خصوا الفعلان
بجر كالعبد والحيوان والجوهر لان ما فيه حركة والفعالان يسكونها ما ليس

كان
و انما انما
بمعانيها
من الخارج
ذوات
ان الى جميع
و لزم التخصيص
فانما هو ما
لا اصل

ليس

على الكدوان حلا للنقص على السبب قوله ثم الحق ان بعد ان
علم ان المحض للالفاظ معانيها الواضح الادوات تلك الالفاظ
ان الحق انما هو الوقف ولا الهام الى الواقع اما ان الله تعالى وضع
الالفاظ لمعانيها ووقف عبادة كما هو مدعى الشيخ ابى الحسن
الاشعري واما ان يلزم عبادة فان خصوا كل لفظ بمعناه كما
هو مذهب ابى الهيثم الجبائي او يكون بعضها من قبل الاول
والنقص لا يخفى من قبل الثاني كما ذهب اليه ابو اسحق السمرقاني
ووضع الكل الوضع اذ على مذهب الوقف المحض هو الله
تعالى وعلى المذهب الثاني المحض هو الانسان وعلى المذهب
الثالث محض بعضها هو الله تعالى ومحض البعض لغيره
الانسان واز قد عرفت ان التخصيص بالوضع فاعلم ان
الوضع عبارة عن تغيير لفظه بازاره فغير نفسها بغير الوضع
كخص اللفظ بمعنى كذا او اطلقت تلك اللفظة او اخص
بها معنى ذلك المعنى بحسب النظر الى تلك اللفظة المعنونة
قدرة خارجة عن تعيين تلك اللفظة وهذا التعيد اجتناب عن
الحجاز فانه لفظ عين بازاره فغيره ما وضع له لكن ذلك
التفسير السمع وضعه لانه نفس نفس اللفظ بل المعنونة
الروية فانه قد ذهبوا عنها في معنى الحققة او وضع عنها
وهو الحجاز وقد قصد للمعنى معنى وهو اللسان وهو الاقرب
الحديث على كثرتها ان الحصة لفظ افيد في اصطلاح القاطن
بحسب وضع اول والحجاز لفظ افيد في اصطلاح القاطن
البحر وضع اول ولا حاجة الى ذلك العلاقة والروية او
الا فاداه فيه دونها وملاها لغوي وشرعي وعرفي اصطلاح
تخص الالفاظ والقول لما بين ان دلالة الالفاظ على معانيها

يطلب

اللفظ في الحقيقة والجماد والكنية قد تطلب باللفظ معناه
الذي وضع له كما إذا لم تطلب أن بالإنسان الحيوان الفاعل
ومعنى أي اللفظ المطلوب بها معناها الذي وضع له
حقيقته وقد تطلب بها معنى معناها أي معنى هو اللفظ لمعنى
اللفظ مع قرينه جارية عن إرادة المعنى الموضوع له كما إذا
طلب بالإنسان الحيوان أو الناطق وان كل واحد منهما
لازم للجموع معنى الإنسان ضرورية أن الكل مذكور الإجمالية
أو قابل صفة الكتابة وهو الجواز أي اللفظ المطلوب
به معنى المعنى مع قرينه عدم إرادة المعنى الأول هو الجواز
وقد يقصد معنى اللفظ معنى هو مذكور من غير قرينه عدم إرادة
المعنى الأول وهو لا اللفظ المقصود به معنى المعنى من غير قرينه
عدم إرادة المعنى الأول هو الكتابة فثبت أن الجواز والكنية
كلهما يشتركان في إرادة حقيقة المعنى ونفرتان في أن الجواز
يفاق إرادة المعنى الأول والكنية لا ينافيها وبأن المعنى المراد
من اللفظ في الجواز لا يتم لمعناه لمراد صلي ومن الكناية مذكور له
والاقتسام الأخير أشار به بقوله وقد يقصد للمعنى معنى وهو
الكنية وإذا قد عرفت هذا فاعلم أن أقرب الحدود للحقيقة
عند المصنف لفظ أفندي في اصطلاح التي طلب الجواز وضع
أول فقوله في اصطلاح التي طلب أي في الاصطلاح الذي
فيه التي طلب لفظه كان أو شرعا أو عرفا عاما أو خاصا
ليخرج فيه إقسام الحقيقة وقوله الجواز وضع أول ليخرج الجواز
وأقربها عند الجواز لفظ أفندي في اصطلاح التي طلب
الجواز وضع أول فقوله في اصطلاح التي طلب لندرج
فيه إقسام الجواز وقوله الجواز وضع أول لندرج عند الحقيقة

والإضافة في التعرف إلى ذلك العلاقة وهو ما يجوز النقل
المعنى إلى أصل إلى غيره كالتبعية والميسببية والمتابعية
والجواز وتبعيةها مما هو مذكور في موضع والأي ذكر التبيين
وهو ما يصر به إرادة المعنى الحقيقي ويعين المراد منه لأن أفاده الجواز
لا يتصور بدون العلاقة والقرينة فقوله لفظ أفندي به معر عن ذكرها
مع أن قرينه لا يجوز وضع أول يستعمل بها أيضا فلا حاجة إلى التبعيض ذكرها
واعلم أن كل واحد من الكيفية والجواز لغوي وشرعي وعرفي واصطلاحي
وذلك بحسب الاستعمال ووضح اللغة هو لغوي وإن كان الشرع فشرعي
وإن كان العرف العام فعرفي وإن كان العرف الخاص فاصطلاحي فلفظة
الصلوة إذا استعملها اللغوي فهي بالنسبة إلى حطت الدعاء حقيقة
لغوية والنسبة إلى العبادة المحصورة محار لغوي وإذا استعملها الشرع
فبالعكس والداه إذا استعملها العرف العام فهو الحنك والبغلة حقيقة عرفية
ومن الإنسان محار عرفي والدرر إن استعملها الكلام فهو من زينة الشعر على
النسبة الذي له صلوح العلة حقيقة اصطلاحية وفي التوراة السكك محار
اصطلاحي **والثاني** قيل إن الكيفية التي ليست بكنائية بنفسها والجواز بقرينه
وأما المشترك لموضوع لا صديهما ومنه عارده **أقول** قال صاحب المفتاح
من حق الخلق في الكيفية التي ليست بكنائية أن يستغنى في الدلالة على المعنى المراد
منها بنفسها على القوم لتعينها له من جهة الوضع لفظ حكاية الفاظ ولما
استشعر سوال سائل لقول أن المشترك حقيقة ليست بكنائية ومع
ذلك تحتاج إلى القرينة بل إلى قد تناسل بالنسبة إلى معين كاللفظ الباصرة
والجارية قال جوابا لهذا السؤال المقدور وأما ما يظن بالمشترك من الإضاح
إلى القرينة في دلالة على ما هو معنا فقد منشأ هذا اللفظ تحصيل معنى
المشترك الدائري وضمير وتحقيق كلامه أن المشترك بالنسبة إلى كل
واحد من معينيه لا يحتاج إلى القرينة بحسب الوضع لأنه وضع لكل منهما
وصفا معينا فمعناه المراد منه بدور من المعينين الموضوع للمادة ما

ما كان

ففي

عمد

عدم

في الاستعمال فلا يتبادر الى الذهن احد مما قد كان كذا الى الذهن واحتمال
الى الذهن عند الاستعمال هو مخرج لا التباس فيه لا يفسد احتمالها الى
الذهن بطر الى الوضع ثم قال وصح الكلمة في الجواز ان لا ينع عن
الغير في الدلالة على ما يرد منها لتعينها له ذلك الغير بمعنى حق الكلمة في
الجواز ان تحتاج الى الغير في الدلالة على المعنى المراد من تلك الكلمة ليعتق
ذلك الغير تلك الكلمة له الا له ذلك المعنى المراد منها تقدير كلامه والمصنف
لما لم يستصوب ما قاله قال قلت بدل الحقيقة الى قوله وفيه وارد
بمعنى ان في ذلك الكلام شيئا يحل في الصدر وتدخل في القلب وهو
ان المشترك لو كان موضوعا لاحد مما غرضت لكان استعماله في معنى منها
مجازا وذلك ما ظهر وما ذكرنا في المحقق كلام صاحب المفاتيح يرتفع الجواز
فان حاصل كلامه ان الحقيقة التي ليست بمشتركة هي تنفيها عن القرينة
وصنعها واستعمالها المشترك من تنفيها عنها وصنعها لا يرتفع الا فلا
انفصال الا ان ظاهر كلامه لا يفي بما لحضناه **قال** في بعض معانيها
محاذير لغويان ان الحقيقة فعلية من الحق بمعنى الفاعل الى التاني
لشبهاتها في موضوعها او بمعنى المفعول ان المنيب والنا لتقديرها قبل
غير محذرة على موضوعي والمجاز مفعول من الجواز ان العود لانه غير ضناه
الى غير **اقول** كل واحد من لفظي الحقيقة والمجاز حسب المعنى الاصطلاحي
يجاز لغوي اما الحقيقة فهي الدرجة الثالثة واما المجاز في الدرجة الثانية
وقبل الخوض في المقصود به كونه حقيقة هي ان الفصل قد يكون بمعنى الفاعل
كالدرج والظرف ولا يستوي في المذكر والمؤنث سواء كان جاريا على
الموصول كقولنا رجل طرف حافة طرفه او لم يجز عليه كقولنا رايته طرفا
وطرفه وقد يكون بمعنى المفعول كما يخرج وشي من المذكر والمؤنث
اذا كان جاريا على الموصوف كقولنا رجل جرح وادارة جرح ولا
يستويان منه اذ لم يكن جاريا عليه كقولهم مرتتقتيل في فلان
ومتقيل في فلان واذا قد عرفت هذا فنقول الفعل المشترك من
الحق اعني الحقيقة هو ان يكون بمعنى الفاعل والمفعول ان يكون بمعنى
المفعول فان كانت بمعنى الفاعل كان ضناه التاني فان كانت

معنى

اللعطان فيجعله

التعجيل

بمعنى الفاعل كان ضناه التاني وان كانت بمعنى المفعول كان ضناها
المنيب فقلت من الامر الذي له نبات الى العقد المطابق للواقع لانه
اولى بالتبوت من العقد الغير المطابق ثم فقلت من العقد المطابق
الى القول المطابق لهذه العلة بعينها ثم الى المعنى المصطلح الغير اللفظي
الذي اقيده في اصطلاح النحاة لمجرد وضع اول والنا منها على تقدير كونها
بمعنى المفعول لتقدير لفظ الحقيقة تلك القيمة صفة غير محذرة على موضوعها
وذلك لما بينا من ان الفعل بمعنى المفعول اذا كان غير مجرول على
صحة صفة لا يستوي في المذكر والمؤنث بل في المذكر والمؤنث فانما
في لفظ الحقيقة سواء كانت بمعنى الفاعل او المفعول التاني كما خرج به
صاحب المفتاح اما على تقدير كونها بمعنى الفاعل فلما خرج من ان الفعل
بمعنى الفاعل لا يستوي في المذكر والمؤنث واما على تقدير كونها بمعنى المفعول
فلما تقدم المذكر واعلم ان الحكم يكون التاني التاني انما يستقيم ان لو كان
مدرول لفظ الحقيقة لغيره واصطلاحا موقفا لكنه ليس كذلك لان التاني
المنيب والعقد المطابق والقول المطابق واللفظ المفاد به في اصل
النحاة لم يرد منها مذكر وادراكا كان كذلك فلا وجه للحكم بكون التاني التاني
اللام الا ان يقال ان الحقيقة فعلية من الحق بمعنى التاني او المنيب فقلت ان
التعجيل المطابقة ثم الى اللفظ المطابقة ثم الى اللفظ التي اقيدها في اصطلاح
النحاة لم يرد منها مذكر وادراكا كان كذلك فلا وجه للحكم بكون التاني التاني
للتاني وجه في الجواز ففعل من الجواز المعنى الجواز المعنى الجواز
بمعنى الممان تقيت منها الى الفاعل الذي هو الجاي من من الفاعل الى المعنى المصطلح
وهو لفظ اقيده في اصطلاح النحاة لم يرد منها مذكر وادراكا كان كذلك فلا وجه
ما وضع له غير ضناه لاصل **قال** واعلم ان التاني التاني غير الوصف
فالتاني التاني الوصف والوصف يصح الاطلاق واعتبر في القارورة
والجن والحدود التاني التاني مذكر **اقول** لما ذكرنا ان تسمية اللفظ المفاد بها
في اصطلاح النحاة لم يرد منها مذكر وضع اول بالحقيقة التاني التاني في موضوعها وان
تسمية اللفظ المفاد به في اصطلاح النحاة لم يرد منها مذكر

المتن

لانه غير معناه الى غير وكان ذلك مستغنياً بانه لا بد من مناسبة بين المعنى
 والاصل والمجازي فارد ان يشير الى الفرق بين المناسبة والوصف
 لئلا يلتبس احدهما بالآخر فيحقق الفرق بين الاسم الموضوع للمعنى المناسبة
 وبين الاسم المطلق على الشيء باعتبار اشتغاله على وصف مفعول في تقدير
 كلامه ان المناسبة هي التي اوجدها وضع اللفظ للمعنى ورجح على غير الالفاظ
 والوصف هو الذي اوجده اطلاق لفظ على معنى فالمناسبة تصح الوصف يقع
 اعتبار المعنى في التسمية تخرج ذلك الاسم على غير حال الوصف لانه لا يصح
 الوصف بدون اعتبار المناسبة والوصف يصح الاطلاق بمعنى اعتبار المعنى
 في الوصف يصح اطلاق الاسم على الشيء ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف
 ووب التسمية واذا ثبت ان المناسبة غير الوصف فيكون الاسم الذي
 وضع الشيء لمناسبة كالاخر المعنى به انسان لحرته غير الاسم الذي يطلق
 على الشيء باعتبار وجود ان صفته فيه أي شيء كان كالاخر الذي هو عبارة عن ذات
 له الحرة التي ذات كانت فاعتبر بالقارورة فانها لما وصفت للزجاجة
 المختصة ورحتت على غيرها من الالفاظ المناسبة التي هي استقرار
 الشيء فيها لم يزل اسمها عنها استقرارها الشيء اولم يستقر ولم يصح اطلاقها
 على الذات مثلاً وان استقر فنه الشيء اما اذا فرضنا ان اعتبار معنى
 الاستقرار في الشيء اوجه صحة اطلاق لفظ القارورة عليه لا الاطلاق
 تسميته بما فلا يطلق اسمها عليه اذا لم يستقر فنه الشيء وكذا اعتبار الجرس
 فانه لا يطلق اسمها لانه لا يثبت الاجتهاد في النظر لم يزل عنه ذلك
 الاسم وان لم يجتهد ولا يصح اطلاقه على الملك وان كان محتاجاً الى النظر
 في هذا ايضا لا اعتبار الاجتهاد في التسمية واما اذا اعتبر في صحة الاطلاق
 يصح اطلاقه على كل شيء حال اجتهاده ولم يصح اطلاقه على الشيء حال
 عدم اجتهاده قوله وكومها الى وكو القارورة والحن وذلك كما لم يكن
 وهو اسم رحل كان في اذنه رعدة حال صباه فلان كما سمع به لاجل طوله
 المناسبة في الاطلاق ذلك الاسم عليه في جميع احواله كان في اذنه رعدة
 اولم يكن ولنا بطلان شبهة فانه لا يصح به شخص لتأنيده شراً الى سيقاً
 في ذلك الاسم عليه في جميع احواله لانه لا يزل يراى قوله فاعتبر بغير اعتبار ما وكذا
 من الغرض بين المناسبة والوصف لئلا يزل قد طلب فان هذا المقام

نكس

قوله

وانه الاقدام فان كثرة ما سمع قول القائل ان هذا الاسم موضوع لهذا المعنى
 لهذه المناسبة فيظن انه وصف لاقول اللفظ قبل الاستعمال لا سمح حقيقة
 والمجازي ان الاستعمال اذا ثبت في مذهب كل منهما اذ الحقيقة كما مر بين اللفظ
 المستعمل في ما وضع له في اصطلاح النحاطب والمجاز هو اللفظ المستعمل
 في غير ما وضع له في اصطلاح النحاطب **فصل** ولابد في المجاز من ضرورة اللفظ
 او وضعه وكل زيادة او نقصان او نقل او نقل من غير ان يكون ثابته
 اقسام اربعة في اللفظ اربعة في المعنى **اقول** لابد في المجاز من ضرورة
 اللفظ المستعمل من غير تصرف فيه لانه لفظ والى صفاته كونه صفة لا مجازاً
 وذلك التصرف اما في اللفظ او في المعنى وكل منهما اما نقصان او زيادة
 او نقل او النقل اما من غير التركيب او التركيب فالترافيق ثمانية وهي الحاصل من
 ضرب ثلاثين عدد النقص واللفظ والمعنى في اربعة التي من غير النقصان
 والزيادة والنقل كما في قوله والنقل التركيب **فصل** وجه الفرق في اللفظ
 الاول بالنقصان واسيل القوة **اقول** الاول من الصفات الواقعة في المجاز
 بحسب اللفظ هو التصرف بنقصان اللفظ كقوله تعالى واسيل القوة فانه
 مجاز تصرف فيه بنقصان لفظ اهل الحضاف الى القوة والذي يدل على ذلك
 النقصان هو انه لو لم يزد عليه لفظ اهل السقيم الكلام او السؤال عن
 القدرة بقيها غير معقول فالعلاقة المحونة لا الحلاق المسئول على القدرة
 انما هو نقصان لفظ اهل **فصل** الثاني بالزيادة ليس كمنه شيء على ان
 الاشبه جعله لغيره من اشبه ان يكون مثلاً فضلاً عن المثل وجعلها القدر
 محاذ في حكم الكلمة اي احوالها اذ لم اذكر حد القدرة ما ضافه الاظهر حسب
 المثل تحذف الطاف وقد جعل من الملقوق بالمجاز لانه وانت تعلم الحال
 اذا قلت عليك سوال القدرة او ما من شيء كمنه ثم النقل فيها بين من
 سوال القدرة الى سوال اهلها ومن نقل المثل الى نقل المثل
اقول الثاني من وجه الفرق في اللفظ الفرق في اللفظ كقوله
 ليس كمنه شيء فان الطاف من زنا به مستعمله فيها وصفت له وهو المثل
 المراد من الآية

في اللفظ

زائدة

نفي المثل لا على مثل المثل ولا الذم فيه تعالى لانه اذا على مثل مثله وهو
 مثل مثله فيلزم نفيه وصريح وثبت ان الما اصل في هذا المقام ان يقال
 ليس مثله شيء وان كان الخاف انما زدت في الكلام فالتعريف لا على انما
 هو بالزيادة في اللفظ وفيه نظر لان المماز من اللفظ المستعمل في عرفها
 وضع له لا ما لم يستعمل في ما وضع له ولا يشبهه عند المصنف حله هذا
 الكلام على الحصة وصحة مسوقا لشي من يشبهه ان يكون مثلا فضلا
 عن المثل حتى يكون صفاه لشي من يشبهه ان يكون مثلا له فلا يكون
 قرين بينهما بالطريق الاول وظاهر انه على هذا التقدير ليس فيه زيادة
 وقد جعل القدر المماز بالنقصان والمماز بالزيادة وكلاهما مجازا
 في حكم الكلمة اي في اعراضها لا في نفيها ويؤولون ان الما اصل في قول
 تم واسئل القريب جواز القدر باضافة الاصل اليها فاذا عدي عنه ونصب
 فكون مجازا في الما اصل وكذا الما اصل في قوله ليس كمثل نصب مثله
 كخوف الخاف وحله المثل نفيه حتى ليس فاذا عدي عنه الى الجز فكون
 من قبل المماز في الما اصل وقد جعلها صاحب المنهاج من المالحق
 بالمجاز حيث قال ورائي في هذا النوع ان بعد ملحقا بالمجاز ومشبها به
 لما سبها من الشبه وهو اشتراكها في التقدير عن الما اصل الى غير الما اصل
 يعني كما ان الما اصل في الما اصل اشتراكه في الكون المقتضى وقد
 عدي عنه الى غير وهو الوجه الثاني كذلك الما اصل في واسئل القدر
 التجه وقد عدي به عنه الى غير وهو الوجه الثالث وكذلك الما اصل في قوله
 ليس كمثل في النصب وعدي به عنه الى الجز واشاد المصنف الى
 ان هذين القولين يابوا في ضاليل مما يفتش لا يفتش اتفق فيها على انها
 مجازان فقال وانت تعلم الى الحق وتقر من ان يقال انك اذا قلت
 عليك سوال القدر فليس فيه التقدير في حكم الكلمة اي في اعراضها
 اذ لو ذكرت لفظ هذا التقدير وقلت عليك سوال اهل
 القدر كان لفظ القدر ايضا مجزوا ولو قلت ما عرفت كمثل فليس
 في التقدير في الما اصل اذ لو عرفت الما اصل وقلت ما عرفت كمثل الما

ورائي

على

ايضا

ايضا مثله ايضا يكون صفة لشي على التقديرين والتفصيل فيهما اي
 المتأخر من الاول اصنف السؤال الى القوة والملاو اضافة
 الى اهلها لان السؤال عن القدر محال وفي الثاني ذكر ما به على
 نفي مثل المثل والملاو في المثل لما ذكرنا و ان نفي مثل المثل يؤول
 الى نفيه تم واذا كان قولنا عليك سوال القدر مجازا في نفي الكلمة
 مع انه مماثل قوله تعالى واسئل القدر في المعنى فالمحكم على احد ما
 بانه مجاز في نفس الكلمة وعلى الاخر بانه مجاز في اعراضها كما ذهب
 اليه القدر او ملحق بالمماز كما هو رأي صاحب المنهاج تحكم محض
 وكذا الكلام في قولنا ما عرفت كمثل وقوله تعالى ليس كمثل شيء واعلم
 ان الظاهر في قوله تعالى ليس كمثل شيء وان الما اصل من الما اصل الذات
 لكون المعنى ليس كذا انه في ما مثله او نيا سبه وسد حده كما في قولهم
 ضحك لا يحل على قصد المبالغة في نفي النفي عن فانه اذا نفي عن
 بمانته ومن هو على اخص او صافه فقد نفي عنه ونطير قولك للوحي
 العوب لا تنفي الذم فانه الما اصل من قولك انت لا تحف وعلى هذا
 لا يكون من باب المماز بل من الكناية واذا كان من باب الكناية لم
 يقع فرق بين ليس كانه شيء وبين ليس كمثل شيء الا في فها
 يعطيه الكناية من فائدتها وكانها عبارة عن معتقبات على امر
 واحد وهو نفي الما مثله يؤيد ما ذكرنا راي الامام عبد القاهر فانه يبالغ
 في الانكار على من يطلق المماز على الكلمة بالزيادة والنقصان
 الثالث بالنقل لمؤد ومما جلا في لفظ الشي المتعلق به كالبعد للقدرة
 او القوة لانها مظهر صما والزاوية الزيادة لانها جامها والحض البعد
 والعز للوقفة لانها المقصود منه ورعينا عينا اي بقا لانه مسبه
 وما صا بقنا السما الغيث لكونه من جهتها واقطرت السماء نباتا
 اي غيثا لانه سلبه ومنه اسمع الابال في سخاه وقوله تعالى انما ياكلون
 في بطونهم نارا واذا عرفت القرآن الى ارباب ونادي نوح في قفا

الرفع

ولكم من قدرته اهلكنا ما فجاها باسنا وما صنعك لا تسجد اى تعالى
 لان الصاروخ عن الشئ داع الى تركه والقوانين مملوثة منه فلا يلتفت
 الى من ينفيه فيه فان جنى وهم اما علم الجلاق المتجوز عليه وذاك لعدم
 التوقيف او الالهامة التوسع فيما لا يسع واما كونه يوجب الباس
 ولا الباس مع العقوبة ومنه صنف في الديانة المتوهم لك وعنده الاثنية
 للبقية من العشرة الثالثة **اقول** الثالث من وجوه التعريف في اللفظ
 هو التعريف بالنقل المنفرد وهو ان التحوير باعتبار التعريف في اللفظ
 المنفرد هو اطلاق لفظ الشئ كما يتعلق بذلك الشئ بوجه من العلاقات
 كما اطلاق اليد في موصوفة الجارية المنحصرة للقدرة او النعمة لعلاقة
 بينهما تصح ذلك الاطلاق ومن ان اليد مظهر لها اذ ما كونها مظهرا
 للقدرة والقطع والارادة والدفع والوضع والدفع وعنده ذلك من الاطلاق
 التي تحجب فضل اخبار عن وجود القدرة وينبئ عنها انما انباء ولذلك
 تجدد علماء البيان لا يريدون باليد شيئا لا ملاية بينه وبين هذه
 الجارية واما كونها مظهر للنعمة فلان النعمة من اليد تصل الى المقصود
 بها اعني المنعم عليه وكما اطلاق البرائة ومعنى في الاصل اسم للبعد الذي
 يحل المزاولة للمراة ومعنى النوع الذي يجعل فيه الزاد لعلاقة بينهما
 ومن ان البرائة حامل للمراة وكما اطلاق المقصود بالجاهد الملهمة وتذكر
 العيز ومرة الاصل ضاع البيت الذي هبتي ليعمل للبعير لملكا
 فذكرنا من العلاقة المذكورة انما الا ان في الصورة السابقة اطلاق
 اسم الحامل والرد به الجمل وفي الثانية على العكس وفي جملة
 العلاقات في كل منها المزاولة وكما اطلاق العيز ومعنى اسم للجارية
 المحصورة اليد منه اى الذي يدرب بالنعيم ويرقبهم وهو البطيعة لان
 العيز من المقصود منه فلما هنا الشخص طه وكما اطلاق العيث للبيت
 في قوله عيثا عيثا اى بيتا لان العيث حسيبه وكما اطلاق السماء
 للنعمة في قولهم انما بقنا السماء اى العيث للكون العيث من جهتها

بعد

عدة اكثر مما ذكرنا
 وبها يجوز التفسير

تحت

وكما اطلاق النبات للغيث في قولهم امطرت السماء نباتا اى غيثا لان الغيث
 سببه ومنه اى في المجاز الذي العلاقة فيه السببية قول الله عز وجل
 في صفة الغيث اقبل من اليسار ربابا يستقي من ربابه اسقيا للآبال وسجاءه فانه
 اخلق السنام للغيث لان مسبب عن النبات المسبب عن الغيث
 في اطلاق مسبب المسبب وازاد في السبب واطلاق النار لافعال
 التي ياتي في قوله تعالى ان الدس ما يكون اموال التي ياتي في ظلمها انما ياكلون
 في بطونهم نار اى تملكون تطونهم نار فانه اطلق النار وازاد اموال
 التي ياتي لان اكلها سبب للنار يقال اكلت في بطنه اى طاراه واطلاق
 القدره ارادتها في قوله تعالى وازاد في القدره فاستغنى بالله استغنى
 قدرات مكان اردت استغنى لا محازبا لكون القراءة منته عن ارادتها
 لانه لو لم يرد لم يندوا والقدرة الفاعل ما استغنى لان الفاعل يقتضيه التعقيب
 فلم يملك القدره على الارادة ليعمل حقيقة الفاعل لان الاستغناء ليست
 متاخمة عن القدرة بل لاخفى بالعكس والامام من متاخمة عن ارادة القدره
 واطلاق النداء الارادة في قوله تعالى وناذى نوح ربه فقال رب اني ابني
 من اهل اى اراد نوح نداء ربه والقدرة قوله فقال رب ابني من اهل
 فان رب الى اى هو النداء فلم يملك النداء على ارادة النداء لزم
 تأخر الشئ عن نفسه لاقتضاها فاء الجزاء في قوله تعالى للتعقيب والاطلاق
 الاهلاك لارادته في قوله تعالى ولكم من قدرته اهلكنا ما فجاها باسنا فانه
 قال اهلكنا حوصغ اردنا اهلا كما والليل عليه ان اللباس هو الاهلاك
 والبقاء قوله فجاها باسنا مشعر متاخر فلم يملك قوله اهلكنا ما
 على اردنا اهلا كما النعم تاخر الاهلاك عن نفسه واستحقاقه فانصاع لك
 ذكرنا ان قوله تعالى انما ياكلون وما بعد من الامانات عطف على
 قوله اسقيا للآبال وقوله وما صنعك عطف على ما تقدم من قوله كاليه
 نفع كاطلاق كذا وكذا كذا لاطلاق المنع للدعاء في قوله تعالى ما صنعك ان لا
 تسجد على ان يكون لا غير صفة وانما فعل ذلك لان الصاروخ عن الشئ داع

المستحق من استحقاق النعم
 المستحق من استحقاق النعم

اد امرتكم
 الله وازاد

الى تركه فالعلاقة المحمودة لصحة الاطلاق استلزامها في كونها من اسباب عدم
 الفعل واعلم انه لو قدر الكلام هكذا ما منعك في ان لا تشهد كان المنع
 مستوعلا في صفاته وهذا الوجه اولى لانه ليس فيه ما هو خلاف التماسك
 الاحد من حرفي الخبر ان وهو كثير مستمر في كلامهم بحيث لا يبلغ المحار
 حرضه واعلم ان المصنف لما مثل للمجاز اشار الى بطلان كلام
 من ينفي المجاز عن كلام الله تعالى وهو ابو بكر بن داود والاصنها في
 قتال والقدان مملوءة من اي من المجاز كما في الآيات المذكورة وغيرها وهي
 النور لا تحصر فلا ينفست الى هذا قوله من ينفي أي من المجاز عنه فان
 معنى وجهه اما عدم اطلاق اسم المحمور على الله تعالى واما كون المجاز
 بوجه الالباس وكلامها ليس بشي اما الاول فلان عدم اطلاق اسم
 المحمور عليه تعالى ليس لاجل انه لم يتكلم بالمجاز لظهور وقوعه فيه كافي
 والآيات المذكورة بل هو اطلاق اسم الله تعالى توقيفه بمعنى انه لا يجوز اطلاق
 اسم عليه الا ما ذن الشارح ولم ينفذ باق في قوله يدل على جواز اطلاق
 اسم المحمور عليه واما لان اطلاقه عليه بوجه التوسع فيها لا ينبغي فعن
 انما لا يطلق المحمور عليه لان المحمور في اللغة هو المتسع فيها لا ينبغي فلو
 اطلق عليه لجاز ان يفهم منه صفاته اللغوية فاقوم ذلك ان المراد انه متسع
 فيها لا ينبغي وهو متسع على ذلك علوا كبيرا فلا بد ذلك الا الهام لا يطلق عليه
 ذلك لانه لم يتكلم بالمجاز واما الثاني فلان الالباس على نقس وقوع
 المجاز في القرآن انما يقع ان لو استعمل المجاز بدون الورد واما اذا
 استعمل معها فلا قوله ومنه صديق النعم البركية أي من قبل المجاز بالنقل
 للفظ صديق قوله للحقا بر صديق البركية أي البير فان التضييق كما يشهد
 على هو التقييد من السعة الى الضيق ولا سعة هناك لانه يقال ذلك
 للمجاز ولم يشهد بعد في الجوف انما الذي هناك هو مجرور بكونه ان يد
 المجاز التوسعة فيمنع ان يكون التوسعة منزلة السعة الواقعة ثم
 فيهما أي بتغير السعة المتوسعة المفروضة وقد عفا واما قال

بآيات

ان

عن

ثم

٢٤

وبقوله عما قبله لان الفعل في ابعده من السعة الآيات المذكورة يظهر ان
 ومنه ايضا قوله فلان على عشرة الاثنية فانه اطلق عشرة الاثنية
 لبيان العشر بعد الاثنية وهو السبعة ومنه ايضا بعد من حيث انه يدل
 لمجموع كلمات هي عشر وخمسة الاكثنية والمب تنبع من واحد فان صاحب المنهاج
 في قسم الاستدلال من كتابه ما صنف هذا ان اصحابنا في علم الحق يصفون
 الاكثنية بانه اخراج الشئ عن حكمه في غير ما انك تعلم ان اخراج ما ليس
 بداخل غير صحيح فيظهر من هذا ان حق المب تنبع عندهم كونه داخلا في
 حكم المب تنبع منه وان قوله فلان على عشرة اراهم الا وهذا يستدعي
 دخول الورد في حكم العشر قبل الاكثنية ودخول الورد في حكم العشر
 متى قد بد من قبل المتكلم ناقض اخذ الكلام اوله كما شهد له الحال فيعلم
 قدس من قبل السامع لا من قبل المتكلم وحده يكون العشر في قوله
 فلان على عشر الورد اجمالا في التسعة ولكن الاول هو اقرنه المجاز
والسبع الرابع بالعدل لتوكيد نحو انبت الدرع البقل والبرص
 الدهونا ما شأ مجتهدا اذا صدر بمنزلة الاعتقاد ولا بدعية جالعة في
 التشبيه وهذا السبع مجازا التركيب ومجازا حكميا بحقيقة ان الاله هي
 التركيبات بالوضع لاختلافها باللفات وهذه وصف للملازمة الفاعل
 فاذا اقيمت بها ملازمة غير كما كان مجازا لغة كما قال الامام عبد القاهر
 ومن ظن ان انبت صرع صنوع للصدور عن القادر كذنه غير وجه وقيل
 انه مجاز عقلي اذا انبت حكما غير ما عنده ليفهم عنه ما عنده ويتميز الكذب
 بالقدرة وقال انه استعان بالكتابة كانه ادعى الدرع فاعلا حقيقيا
اقول الرابع من وجوه التعريف في اللفظ التعريف بالنقل لتوكيد
 نحو انبت الدرع البقل فان النقل في ليس لمجرد لان ضرورة ان
 انبت الدرع مستعملة في معانيها الاصلية الا ان اصل التركيب
 هذا المقام ان يقال انبت الله البقل الدرع ما سائر الانبات
 لا الله تعالى لانه الملبت بالحقيقة فلما اسند الى الدرع صفة البقل

١٨

وكو قوله وليصنع الدهن في عاتق مجتهدا اني وليصنع الله في الدهن
هذا التركيب اعني قوله انبت الدرع البقل انما يكون في قيل
المجاز او اصد من الاعتقاد ان المنيب هو الدرع ولا يدعيه الضا
لا حلا لمبالغة في التشبيه اما اذا صدر من معتقد لجهله ان المنيب
هو الدرع فهو من حقه لا مجازا واذا صدر من مدعيه حبالغة في التشبيه
فهو في قيل الاستعانة بالكناية وكذا الكلام في قوله وليصنع الدهن في عاتق
ساجتهدا وهذا القسم من المجاز ليس مجازا في التركيب لما ذكرنا فان
صفوانه كلها مستقلة في صانعها الاصلية والبقل انما حصد في التركيب
وليس مجازا حكما ايضا لان البقل فيه انما يتقوى بالحكم ولا سنا ولا
بطون في القضية وكقوله اي كحقق ان هذا المجاز مجاز في التركيب
والحكم ان دلالة هيئة التركيبات بالوضع لانا لعقل لا خلاق في هيئة
التركيبات بحسب اخلاف اللغات فان المضاف متقدم على المضاف
اليه في لغة العرب كما في راحي الحارة وقفا فرعة في لغة الفرس كما في
قولهم ينكب انداز وهذا الهيئة اي الهيئة التركيبية وضعت
للملابسة الفاعل فاذا افند بها حلا بسة هي غير حلا بسة الفاعل
كحلا بسة المنفعل كوعيش راحية او المصدر كخوشن شاي او
الزمان كخولها صائم او المكان كخولت تار او السبب او المصدر
كان مجازا في اللغة لانه نقل للهيئة التركيبية عن صانعها الى صانع
لغة الخبيث وهذا ان يكون المجاز في التركيب مجازا في اللغة هو الذي
اختار لرام عبد القاهر وطق بعض ان هذا المجاز في المجاز في
انبت الدرع البقل واقتاله انما هو مجاز لغوي في الموزون وذلك
لان عاتق ان مثل انبت واجس واشاب هو صيغة المصدر
من القادر واستعماله في اختياره في الاستعمال في غير القادر
فانبت الدرع البقل واحس المراد من شبات الزمان وقول
الشاعر شبات العيون والعيون البكر كذا الغزل في قوله العيون بكرة مجازا

لغويا في الموزون وهو نفس العقل واستدل هذا القائل على
مدحبه بان العقل يشهد بان صدور الفعل لا يتصور بدون حوش
قادر واجيب عنه بان ذلك يقتضي كذا لا يقتضي وضع الفعل مقيدا
لان شهادته العقل حسنة كافية باستحصار القادر عند ذلك
الفعل ما في المعتقد شهادته العقل بان الفعل لا بد له من حوش قادر
ولم لا على عدم التمسك فلا اقل من ان يجعل للملا على التمسك هذا
بعد ان سلم حكم العقل بان لا بد للافعال من حوش قادر يصدر عنها
عن الفاعل القادر وكان ذلك منقولاً عن احد من رواة اللغة ولم
يطلق مقول منقول على التمسك المذكور وترك ذلك القيد وللدلالة
العرف على الامكان وبات مقولهم قولهم فعل الدرع البقل لو كان
موضوعا لاستعماله في القادر ومن المعلوم ان التفاوت بين الفعل
وحصده ليس الا بجزء لاقتراح بالزمان وعدمه كما ان يعلم ان
يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الحصى التبريد
وفعل الدوا الفلاني كالسموم نيا اسهل الصغار حمارا معلوما لكل احد
لكن اذ عاكوه مجازا عن الامراض فمعتدل وانما اللفظ هذا القائل
بالمصداق دون الاموال لان استناد المصداق الى غير القادر
التمسك استناد الافعال اليه ومن اقتله استناد الفعل الى
غير القادر قولهم توقوا اول البرد ويلقوا الى آخره فانه بفعل
بابد انكم ما يفعلون بشجاركم وقول الشاعر وعيمان قال الله تعالى كونا
فكاشا فعولان بالالباب ما يفعلون الحذر وبأش اجتن واسباب انبت
وعينها لو كانت موضوعا لاستعمالها في القادر وبناء على حكم العقل
بانها لا توجد الا باختيار ومختار كان يجوز شغل الحيز وقيل العرض
ونافي الصفة موضوعا لاستعمالها في غير القادر وبناء على حكم العقل بان
شغل الحيز وقيل العرض ومنا فاه الصفة ليست بالاختيار ولكن
بعدم كون شغل وقيل ونافي موضوعا لاستعمالها في غير القادر وعوى

سليم
وهو على
قوله ان تلك
قوله

غير مسموعة وقيل ان هذا الجواز عقلي او اقل المتكلم بالاسناد
 الانبات الى الرفع حكما غير ثابت عنده لتصور فيهم منه ما عنده
 منع لينتقل الذهن من غير ما عنده وهو المستفاد من ظاهر اللفظ
 الى ما عنده وهو اسناد الانبات الى الله تعالى وهذا هو الذي
 احتج به الامام في الرد على الرازي وتميز هذا الكذب بالقول انه لا بد
 منه من القرينة والكذب ليس له قرينة لان الظاهر لا يثبت قرينة
 يدل على ان الحكم في الرفع ليس كما اخبر عنه وقال صاحب المنهاج
 بعد ما سمى هذا المجاز مجازا عقليا وذكر جهده واقسامه هذا كله
 تقدير الكلام في هذا الفصل بحسب رأي الاصحاح والا فالذي
 عنده من نظم هذا النوع يعزبه المجاز العقلي في سلك الاستعانة
 بالكنائية كقول الرفع اسدعا بالكنائية عن الفاعل الحقيقي
 بوساطة المبالغة في التشبيه وصلة نسبة الانبات الى قرينة
 الاستعانة فثبت ان ههنا اربعة مذهب والكل من الضابط لهذا
 المذهب ان يقال ان الرفع لما لم يكن فاعلا حقيقيا للانبات مع
 انه ارشد لانبات الله فلا بد من تأويل في اللفظ في المعنى
 والا لكان كذا والتاويل في اللفظ اما في انبت او في الرفع او في
 التركيب فهذه احتمالات اربعة الاول التأويل في المعنى وهو انه
 كمنبت المتكلم حكما غير ثابت عنده هو انبات الرفع لتصور
 لينتقل الذهن منه الى اثبات ما هو عنده وهو انبات الله تعالى
 وهذا هو الذي احتج به الامام الرازي من انه مجاز عقلي الثاني ان
 التأويل في انبت الى هذا المذهب وتذيقه اشار المصنف
 بقوله ومن ظن ان قوله كذبه غير وجه الثالث التأويل في
 الرفع بان شبه بالفاعل الحقيقي فاسند اليه فاسند الى الفاعل
 الحقيقي وهو ما احتج به صاحب المنهاج من انه استعانة بالكنائية
 الى الرفع التأويل في التركيب وهو ان كل هيئة تدعى وصفا

عن ٢

على ٢

تأليف صفوي وهذه اربعة وضعت للاسناد الفاعل فاذ استعملت
 للاسناد غير من المفعول او المصدر او الزمان او المكان او غيرهما كان
 مجازا في التركيب وهو ما احتج به الامام عبد القادر في وجه
 البقرة في المعنى الاول بالنقصان كما لم يفسد للشبه والمترسب للانف
 وهو اطلاق اسم الخاص للعام فهو مجاز لغويا غير صيد اقوال
 لما فرغ من بيان وجه التعرف في اللفظ استوعب في بيان وجه التعرف
 في المعنى وهو ايضا اربعة الاول التعرف في المعنى بالنقصان وهو ان
 كل اللفظ موضوع حقيقة مع قيد فتبطلها للملك الحقيقة بدون
 ذلك القيد بمعنى القرينة كما لم يفسد وهو موضوع للشبه مع قيد كونها
 شفه بغير اذا استعمل للشبه مطلقا الى بلا قيد كونها للبعيد
 وكما لم يفسد وهو موضوع للانف مع قيد كونه انف مرسون اذا
 استعمل للانف بلا قيد كونه مرسونا وهو في باب اطلاق اسم
 الخاص للعام وتسماء اصحاب البيان مجاز لغويا غير صيد اما
 وجه تسمية بالمجاز اللغوي فلانه تدل في الوضع اللغوي
 واما وجه كونه غير صيد فلانه اذا وضع الى المراد منه واحسن
 النظر الى ما افادته لم يكن هو الا ما افادته احد المترادفين اذا
 اطلق على الآخر والظاهر ان اطلاق احد المترادفين على الآخر
 لا ينفذ قايده يعتمد بها قال الثاني بالزيادة كقول او ثبتت من
 كل شيء اي ما يوتي مثلها وهو عكسها ما قبله اطلاق اسم العام
 على خاص ومنه باب التخصيص باسم اقوال الثاني من وجه
 التعرف في المعنى التعرف بالزيادة وهو ان يوتي بلفظ موضوعية
 لمعنى بلا قيد ثم استعملت وازيد بها ذلك المعنى مع قيد كقوله تعالى
 وادعيت من كل شيء اي ما يوتي مثلها فان لفظ شيء وضع لكل ماله
 تحقق بلا قيد والمراد منه في قوله تعالى هو كل ما يصدق عليه ان
 له حقيقة لا مطلقا بل حقيقة بما يوتي مثل تلك الشيء لانه علم

سفل
را دعي

الذي يثبت من يثبت عليه اسم السبع وهذا النوع من الجاز
اعني الذي تصرف في صفاته بزمانه وهو على ما قبل اعني الذي
تصرف في صفاته بزمانه لان هذا اطلاق العام للخاص وذلك
اطلاق الخاص للعام ومنه اي ومن هذا النوع باب التخصيص
باسم لانه اطلاق العام واداره الخاص **قال** الثالث بالنقل
لمفرد في الجاه اسد **اقول** الثالث من وجوه التعرف في المعنى المعروف
فيه بالنقل لمفرد كونه الجاه اسد فانه يعمل مع الاسد الى الرجل
الشجاع بان الرجل الشجاع ايضا من اقر به لا اسد وبناء على هذا
الادعاء اطلق عليه لفظ الاسد فالجاز انما يكون في المعنى لا في اللفظ
لان اللفظ لا يستعمل في احد معنييه على ضرب من التاويل
وقوله في الجاه قد منه لهذا النقل في هذا علم انا اذا قلنا رأت
اسدا في الجاه كوزان كثر النقل في اللفظ بان نقل ذلك اللفظ
من صفاته لاصح الى فانه شبه كذا في وجوه التعرفات اللطيفة
وكوزان كثر النقل في المعنى بان نقل معنى الاسد الى
الرجل الشجاع بناء على ادعاء ان الاسدية نوعان احد هما
الموصوف بهما في الحارة وغاية الفوق الحيط المخصوص
والثاني الموصوف بهما في الامع الحيط المخصوص وهذا هو النوع الثاني
من الجاه في المعنى بالاستعانة **قال** الرابع بالنقل لتوكيد
كذا انت الدرع ثم بعد ذلك في التثنية وهذا لم يذکر وهو
يصدق في خلاف المتقدم احوال الدرع من وجوه التعرف في المعنى
التعرف بالنقل لتوكيد كذا انت الدرع بالنقل اذ صدر
عن مدعي ان الدرع مثبت الاجل المبالة في التثنية فانه
ادعى ان الدرع احد الفاعل الحقيقي للانبات ونقل
الانبات المبني الى الله تعالى الله لا اله الا هو في نفسه
الدرع والله تعالى وهذا المنال ايضا كجمل او من اهدما ان

نقل النقل الذي هو المركب الكلي وذكر اذ صدر من لا يعتقد ان
المثبت هو الدرع ولا يدعي كما هو في التعرفات اللطيفة والثاني
لأنه كثر النقل المذكور في المعنى وذكر بان مدعي ان الفاعل الحقيقي
للانبات قسمان سواء بقاى الدرع وحده كثر استنباط الانبات
الى الدرع استنباطا الى الفاعل الحقيقي بناء على التاويل المذكور
فلا كثر نقل في اللطيف بل النقل انما هو في المعنى لتوكيد فالتعرف
بغير هذا القسم اعني الاستعانة في المركب وبين الجاه في المركب
الذي سماه لرا ما لم يفرق بين الجاه عقليا ان في الجاه في التوكيد بلفظه
المكمل بلفظه ان على ما ليس عند يديهم منه فاعين في الادعاء
هناك والاستعانة في المركب خلافا وما يوضح الفرق بينهما
قولك فابز العذر فانك اذا اردت به فارعا في العذر كقولك محار
في المركب واذا اردت ان الفاعل هو العذر على سبيل التاويل
كان استعانة في المركب وتتم هذا عن الاستعانة بالكناه
ايضا لان فيها تصور الدرع فاعلا حقيقيا شبيها به في نفسه
والانبات ولا تصرف في هذه التثنية خلافا لهذا قوله
وهذا اني وهذا القسم الى النقل للمركب بحسب المعنى بالاستعانة
في المركب لم يذكر في كتب القسم بل المذكور فيها هو الجاه في المركب
كما هو في مواضع بصدق الخلاص المتقدم في النقل للمركب بحسب
اللفظ يعني لاختلافات الواقعية في الجاه في المركب الله
فيه ايضا فان يقال ان نقول انه محار لغوي ولا خلاف ان نقول
انه محار عقلي ولا خلاف انه استعانة بالكناه ولا خلاف ان نقول ان
العرف فيه في انبت على حسب التوجيهات المتقدمة
فقال وما من يعتقد هو من حقيقة كاذبة ولذلك الحكم
فيه حكم التأسيس فلم يحل على الجاه قول اني ابلغ من عينه فربما
من قنزع جذب اللبالي ابلغ او ان مدعي حتى ما بال افناء

فان كان من ان قولنا انبت الدرع من الخبز الذي يترك في
 في الدرع كسب الملعع انما يكون اذا صدر ذلك الكلام من مدعيه
 حباله في التمسك واما من يعتقد ان يصدق قوله ان الدرع
 فاعلم ان انبات حصة فهو من حقيقه كاذبه اما كونه حقيقه فلام
 اسند الفعل الى فاعله الحقيقي بزمه واما كونه كاذبه فلعلم المطالع
 للواقع ولذلك اني ولا اخبر ما ذكرت من ان هذا الكلام اذا صدر من معتقد
 لتوهمه حقيقه لا حكم فيه اني في انبت الدرع السهل واما حكمه من
 كونه حقيقه او مجازا لا يثبت اني بحجة يدل على اعتقاد المطالع حتى
 اذا ظفنا بحجة من قبله تدل على انه ليس معتقدا كما يستفيد من
 الظاهر كان محاربا واذا ظفنا بدليل يدل على انه يعتقد كان
 حقيقه واما لم يظن في شيء توقف فلم يكل على الخار قوله ان
 انبعم قد اصححت اسم الخبار تدعى على وبنها كذا لم اصنع
 من ان رأت راسي كذا اس لا اخلع حين نسب الخبار للشعر
 الداس الى الزمان فاما لا عيب قد عارض قنوع جذب الليل
 انبلي او اسرع حتى اتبعه بقوله انباء قبل الله للشيخ اظلم
 حتى اذا وراى الحق فارصى فان قوله انباء الى اخره لما دل
 على انه لم يعتقد شبه الخبار والشعر عن الداس الى الزمان
 حقيقه حكم على كلامه السابق بالحق اعلم ان كذا في قوله كذا
 لم اصنع بدوي مرعيا رخصنا وقد خدق الامام عليه
 القاهر رحمه الله بشر رفعه ونصه في البيت من جهة الملعع وقال
 لو رفعت كذا يكتف حيدر او لم اصنع حين فكان انبعم عا ما وا
 ستقام غرض الشاعر في تنبيه نفسه عن حيلة الذنوب والو
 نصية بمن مفعول لم اصنع وكان النبي نبي العموم وهذا
 لا يخفى انباء بعض الذنوب فلا يتم عنده وهذا الجني على
 احد وبعوان في البيت ليراه عن صيغة العموم والسر

عنه

كل ذلك لم اصنع كان النع نفعاً عاجلاً وقصه ثبات الكاجر كما هو
 لوقفت كل ذلك لم افعل وفعلت بعضه ناقضت واذا قدم حرف السلب
 على الظل لفظا او قدرا كان النبي نفعاً للعموم ومولا يتاني لاثبات الحاصل
 حتى لو قلت لم افعل كل ذلك او كل ذلك لم افعل بالنصب وفعلت بعضه
 لم تناقص القنوعة واحدة الفاعل ومضى الشعر جوار الى الداس وقوله ابط
 او اسرع اما حصة الداس الى الداس المفضل لها بطل او اسرع او الحال عنها
 اي الداس مقولا في جتها ابط او اسرع وقوله فيل الله اي قول الله وحكمه
 الاصل الثالث في الاستقار وفيه حقيقه وشكيات وخاصة المذمومة قبل
 الاستقار جعل الشيء الشيء او الشيء صالغ في التشبيه مخوف في الحام اسد والمنه
 استثبت اخطاها وسبع استقار لمكان السالك اذا كان المشبه استقار
 حقيقه المشبه في التشبيه حيث اخط في ادعا كما يستعار الذنوب ولذلك
 لا يتاني العلم لا يتضمن حقيقه كما تم وما در البطل ثم قبل هذا مجاز لغوي
 ان لا اسد موصوع للمحدان المفسر دون الشجاع والاك ان حصة الاسما
 وحقيقه لا مجاز ولم بعد تشبها ولا اصباح الى قدس وقيل لا واللام يكن
 ذلك ارجع الى اسد به ولم يكن في قوله اسس با دمي انما هو اسد ولم يكن للشيخ
 في قوله قامت تظلمني ومن عجز شمس تظلمني ولا لان كان في قوله
 فكيف يحى ان تلي معاجرها والندرة كل وقت طالع فيها وجه الكواب ان
 الموضوع له لراسد حقيقه لا ادعاء ومما غر ان وكل ما ذكرتم للمادة عا وقد
 تبين في كلامه عند القاهر منها اقوال الاصل الثالث من الاصول الاربعه
 التي كسر المصنف الفصل السابع في علمها من الكلام في الاستقار ومضى على ما
 ذكره صاحب المفراج ان يذكر أحد طرفي التشبيه وترد به الطرف الآخر مدعيها
 وهو التشبيه في جثس المشبه به والاعتماد على انما ملك المشبه بالخص
 المشبه به وجعلها المصنف فتميز أصلها جعل الشيء المشبه بها في الشيء
 او قد ثبات له وكيفية ان يقال ان الاستقار اما ان يعتمد على نفس التشبيه
 واما ان يعتمد على لوازمه كالمثل اول هو ان يشترك شيان في صفة موهبة

في ص
وجفيه

تردد

اجام

الجود

من السهم

احد ما اقوى من لا يوصف بالاسم الذي هو الوجود في حقيقة ذلك
 الوصف له كما يقول في الاحكام استد و انت تدبر به السماع مدعي انه
 عرض للاسوة وتثبت فاحصا المشبه به وهو اسم جنس اعم لفظ
 الابد مع يست بطريق التشبيه فطابقا في لفظا وتقدرا بافراوه
 في الوجود والعدم اشارة المصنف بقوله جعل الشئ الشئ واما الثاني فهو ان
 يشترك شيان مما المتبه والمتبه به في وصف انما يشترك في المتبه
 بواسطة شئ اخر فثبت في ذلك الشئ للمتشبه ما لغيره فيكون كقولهم واذا
 المتبه اشتد اظهارا فانه كما استعمل السمع والمتببه في اغتيال السمع
 وكما في ذلك السمع انما يكون لسبب الاظهار سببه المتببه بالسمع فانه
 كما ما هو من لوازم السمع الذي به كمال الاغتيال وهو الاظهار لذلك الاستعمال
 شوقا الى الشئ وهو الاظهار للشئ وهو المتببه فيل ان الحسن من عمل رضى الله عنهما
 وظهر على مبعودة بعبودية فلما راد قام وتجلدوا السند وتجلدى للشامتين
 اراهم اني لويت الدهر لا انضعص فاحاطه بحسن رضى الله عنه على العز
 وقال واذا المتببه استد اظهارا في الحقيقة كل علة لا تنفع ونظير قوله
 تأبط شرا اذا حدث في عظم قدر تملك فوجد افواه المنايا الضواري
 فانه لما تشبه المنايا عند هذه السيف بالمشهور وكما في الفذح والسرور انما
 يظهر في ضحك الذي تملك فيه النواجز اثبتة لما تحققتا الوصف المقصود
 والا فليس للمنايا لظفر علة انهم النواجز والافواه وهذا النوع في الحار
 سمع استعار الاظهار التشابه بين الاستعارة والتعريف التي هي طلب
 البعارة والافواه للاستعارة اذا المتببه حلت اول المتببه في جنس المتببه
 مدعي انه قد مر افراوه فانه استعار وصفه المتببه به للمتشبه كما
 استعار الثوب فان المسعر يبرزه العار في معرض المستعار منه
 اي في لباسه وزيته الاستعاران الا ان اقدما اذا فليس بابل الا في
 ليس كذلك في حسن المستعار منه اما باطلاق اسم حسن المتببه على
 تشبهه فان ذكر الاثم المتببه به مع المتببه لا يصح الاستعارة في الاعلام

حتى

ما

ما

هذا هو الذي
 في الاستعارة
 في الاعلام

ر
 يبر

سبب
 لا يوصف
 لا يوصف
 لا يوصف

لانها لم توضع عالما لمعان حسيه حتى يمكن استعارتها كاستعاره للاعلام
 لانها لا اذ الاستعارة لا يوصف بالاسم الذي هو الوجود في حقيقة ذلك
 الوصف له كما يقول في الاحكام استد و انت تدبر به السماع مدعي انه
 عرض للاسوة وتثبت فاحصا المشبه به وهو اسم جنس اعم لفظ
 الابد مع يست بطريق التشبيه فطابقا في لفظا وتقدرا بافراوه
 في الوجود والعدم اشارة المصنف بقوله جعل الشئ الشئ واما الثاني فهو ان
 يشترك شيان مما المتبه والمتبه به في وصف انما يشترك في المتبه
 بواسطة شئ اخر فثبت في ذلك الشئ للمتشبه ما لغيره فيكون كقولهم واذا
 المتبه اشتد اظهارا فانه كما استعمل السمع والمتببه في اغتيال السمع
 وكما في ذلك السمع انما يكون لسبب الاظهار سببه المتببه بالسمع فانه
 كما ما هو من لوازم السمع الذي به كمال الاغتيال وهو الاظهار لذلك الاستعمال
 شوقا الى الشئ وهو الاظهار للشئ وهو المتببه فيل ان الحسن من عمل رضى الله عنهما
 وظهر على مبعودة بعبودية فلما راد قام وتجلدوا السند وتجلدى للشامتين
 اراهم اني لويت الدهر لا انضعص فاحاطه بحسن رضى الله عنه على العز
 وقال واذا المتببه استد اظهارا في الحقيقة كل علة لا تنفع ونظير قوله
 تأبط شرا اذا حدث في عظم قدر تملك فوجد افواه المنايا الضواري
 فانه لما تشبه المنايا عند هذه السيف بالمشهور وكما في الفذح والسرور انما
 يظهر في ضحك الذي تملك فيه النواجز اثبتة لما تحققتا الوصف المقصود
 والا فليس للمنايا لظفر علة انهم النواجز والافواه وهذا النوع في الحار
 سمع استعار الاظهار التشابه بين الاستعارة والتعريف التي هي طلب
 البعارة والافواه للاستعارة اذا المتببه حلت اول المتببه في جنس المتببه
 مدعي انه قد مر افراوه فانه استعار وصفه المتببه به للمتشبه كما
 استعار الثوب فان المسعر يبرزه العار في معرض المستعار منه
 اي في لباسه وزيته الاستعاران الا ان اقدما اذا فليس بابل الا في
 ليس كذلك في حسن المستعار منه اما باطلاق اسم حسن المتببه على
 تشبهه فان ذكر الاثم المتببه به مع المتببه لا يصح الاستعارة في الاعلام

نوع

مفعول

مفعول

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

وصف

فكيف تعجب أن سلب معاجزها والبدر في كل وقت طالع فيها وجه
 اذ لو كان البدر في قوله والبدر في كل وقت مجازا لغويا لكان للراد
 انشاما ومن طلوعه في ثباته وملا بسبه لها لا يلزم بلي المعاجز لان
 ذلك شأن البدر الذي هو الكوكب المخصوص فتكون المقام مقام
 التعجب فلو انكوا التعجب علم أن البدر في هذا المقام ليس مجازا لغويا
 المعاجز جمع المعجز وفي ما شهد المرأة على راسها يقال اعجزني المرأة
 أي تعجبت ولا عجزا أيضا لف العجالة على الداس ونظير قوله
 اخلا تعجبوا عزيلي علالة قد ازرارده على القصة الفلانة يشعار
 بلبس تحت الثوب وتحت الدرع انشاد وقوله زراي شد والازرار
 جمع زر المتيص والحوارب عما استدل به العايد بان هذا النوع
 من المجاز مجاز عقلي أن يقال ان المعنى الموضوع له لفظ المرأة الذي هو
 الشجاع وما أي ما يطلع عليه الأسد حقيقة وما يطوق هو علمه او عا
 غير أن ولا يلزم بطلانه على تقدير المجاز اللغوي من اذ عا الاستد
 للنسب وكمن التوكيد في قوله انه ليس بادمي انما هو أسد وتوجيه ذلك
 في قوله قامت نظائري الست وتوجه انكاره في قوله فكيف تعجب
 الست انما يكون للادعاء وتناسي التشبيه وصولا يقتض ان يكون مجازا
 عقليا بل لا منافاة بين ذلك وبين المجاز اللغوي فلا يلزم من ما ذكره من
 حقيقة أن يقال ان ادعاء الاسد به والفقر من البادله وهو أن
 لا يبد صورته متبادلة وعذ متعارفة واورد به الثاني لا الاول فلا
 منافاة بين الادعاء والادعاء المذكورين وكذا كونه في قوله انه
 ليس بادمي بل هو أسد بناء على ذلك الادعاء وكذا التعجب في
 انبئت الاول انما يتحقق لانه جعله حقيقة شيئا وكذا انكاره في
 الست الثاني انما هو لجعله اياها بدرا ادعاء وقد تدور الامام
 عبد القاهر في المذهبين في جعل هذا النوع من المجاز ثنائ لغويا
 نظرا الى كون الفاعل من غير ما هو ممنوعة له بالتحقيق وجعله

المذكور

أما وحده فاما بنحو
العلم استعمال المعطوفات

مؤید

ادعی

ولما في الامام
استمد من الامام
ثم جعل ان اطلاق
انتم الاسر عليه
بما ناهوه

اخرى عقليا نظرا الى كونها مستعملة في ماص موضوعه له ما لنا وملك
والثاني قلت فكيف الجمع بين ادعاء الابدانية ونصب
 القدس على عدم ارادتها قلت انه بدعي ان للاسد صورة متعارفة
 وغيرها كالفار المبتني كمن قدم بلجن في زمني يابس فوق طير لها
 سموص البكال ويؤخذ المجلدات العرفية نحو هذا ليس باسدا انما
 هو من الكس احيات اسد وهذا ليس باسدا انما هو اسد في صورة
 انسان وذكورت العرفية للاجل على المعارف وعليه تجتنب بينهم ضرب
 وجميع وقوله يتم لا يمنع ما ولا يكون الا في ان الله تعالى سئل
اقول كما اخطأ عن استدلال القائلين بكذب الاستعانة من الحجاز
 العقلي لا اللغوي بان كل ما ذكرتم للادعاء اذ ليس شيوان سائل بقول
 كيف يصح الجمع بين ادعاء الابدانية للرجل وبين نصب القدس
 الدالة على عدم ارادته للاسد في هذا الا اننا نقض بين قابات بان
 وجه التوفيق بينهما مبني على دغوي ان للاسد صورتين متعارفتين
 التي لها نية فوق البطش وغاية الجرازة على للاقدام مع الصورة المحصورة
 وعند متعارفة اصل التي لها تلك العفة والخراب لا فتح تلك الصورة بل مع
 صورة اخرى كما كانت المبتنية في تكيا هذا الادعاء في عدم نفسه وجماعة
 من حسن الجنب في عدم جماله من حسن الطير من قال كيف قدم بلجن
 في زمني تاس فوق طير لها شحوص الجاه قوله بلجن اصله من الجنب
 حذف عنه نون من الالتقاء الساكنين كما في قولهم ملآن وملكذب واصلها
 من الان ومن الكذب قوله وتؤخذ أي وتؤخذ ما ذكرنا من ادعاء ان
 للاسد سموتين المجلدات العرفية أي ما يحيل في العرف ما اخرج من جنس
 شي وادوا كما في جنس آخر نحو قولنا هذا ليس باسدا انما هو هذا الكس
 احيات اسد في اسد ضرب من ذيب فان القائلين بهذا القول كأنه
 ادعى ان للز صورتين متعارفتين من الصورة المشهورة وعند متعارفة
 ومن الصورة للاسد وكذا قولنا هذا ليس باسدا انما هو اسد في صورة

انسان في الانسان راسه الايقاعه اجد با وعاد ان لا سده صورته
وعنه صفاته وكدت القوته ليدل على ان المراد غير المتعارف
ولا يحل على المتعارف السابق الى الفهم عند الاطلاق حاصل الكلام ان
او على ما سدره اما موثقا على ما ذكرنا من التاويل وكدت القوته ليدل على ان
المراد على الصور في التعريف المتعارف فلا تناقض والفرق بين هذه الدعوى
والدعوى اننا بلله ان صاحب هذه الدعوى يثبت الكذب بالتاويل
وصاحب الدعوى الباطلة يثبت كذلك والفرق بينهما ومن الكذب
تخص القوته فيه بايون الكذب قوله وعلمه اني وعلم ما ذكرنا من بناء
الكلام على مجرد الابدعاء وروى قول الساع وفضل قد لفت لها تحيل
تحت منهم حذر وجميع فانه حصل اذ لم يحصل التجه فتمت متعارفا
هو التجه المتعارف وعنه صفاته وهو الضرب بالوضع قوله قد لفت
لها تحيل اي تقدمت لها تحيل قبل عداها بالبالا لانه لازم تقار لفت
الكتبته في الحرب اي تقدمت لكن نقل الكو هو في لفتنا فلم يدر على
انه حقيق وانضا عنه ورر قوله نعم لا ينفع حال ولا امنون الا ان اتي
الله فقلب سليم اي الاسلامه من اتي الله فقلب سليم يدل عليه كيان
الكلام فانه حصل اذ لم يحصل الحلال والبنين فتمت على سبيل
التاويل متعارفا وسد المال والبنون المشهور ان وعنه صفاته
وسد الامانة القلب فمكن نفعه الالة بوجهين اخرين اهما ان
يملك قوله نعم لا ينفع حال من الامنوع على فتنع الاتنوع مع فاما
حصلت قوله لا ينفع زده ولا امر وعلم فتنع لا ينفع انسان ما وح
تلف من حضرت الحار بعني على لا ينفعان اجد الا مخلصا
سليم القلب من الكفر والمقاوم وثانها ان يقدّر هكذا الا فادور
هذا شأنه وينوع حيث تنق فانه في سبل الله وارسد كفته الى كون
وهمهم على الخير وقصد لهم ان يكونوا عبادة الله عظيمه شفعا
انتم الفقيه

ومتعارفه هو المشبه ومتعارفه هو اللفظ ثم قد تبعه حكم من اللفظ
المشبه به ان ذكره فصرح بها نحو تبسم بدر وان لم يذكر هو بل
حكم مختص به مع المشبه فمكن عنها كذا لسان الحال اوضح من لسان
اقوال لما بين المتعارف شرح في التقسيمات واذا لابد في الاستقاة
من متعارفه هو المشبه ومتعارفه هو المشبه ومتعارفه هو
اللفظ ثم قد تبعه حكم اما حلام المشبه او المشبه به فالتقسيمات
الواقعة في الاستقاة اربعة الاول التقسيم من جهة المشبه به
فتنقسم الى حالتين الاستقاة وذكر احد طرفي المشبه وازالة الطرف
الاخر فالمدكور من الطرف ان كان هو المشبه به فالاستقاة
عصرج بها نحو تبسم بدر فانه ذكر منه المشبه به وهو البدر والاريد
المشبه وهو الوجه وان كان هو المشبه مع حكم مختص بالمشبه به
فمكن عنها نحو لسان الحال اوضح من لسان فانه ذكر منه المشبه وهو
الحال مع ما يختص بالمشبه به اي الا لسان الكلام وهو اللسان وعليه
قوله الساع ولقد طلعت لشكره من منصفها وليسان حال
ذكر السحرا في رسالة المسماة بالتمديد في سبب تسمية الاستقاة
بالكنية بها وجهان جيبنا وسدانه قال في اذرا والمنظلم ان يستعيد
القاعل الحقيق للدرع فلو اخلق توارا به الدرع لكان استقاة
عصره فلما لم يخلق به بل كثر عنه ما اخلق اذرا من لوازم الذي
هو الاثبات بتعقيب الذهن منه الى ملزومه الذي هو القاعل
الحقيق لكان بالكنية منى بالحصة كناية عن استقاة صدره غير
صريحة وذكر صاحب المنهاج وجهها اخو صيف قال لما كان المنية
في قوله واذا المنية انشئت انظارها حسب الامور غير جيب
السباع لكان استقاة فلما لم يخلق عليه لفظ البقع صريح بل
اسم المنية التي على توارا ولسبق حسب وعواد يكون كناية وكذا الكلام
في الدرع والقاعل الحقيق في الاول كونه في الثاني لعدم الكناية على
التوضيح الثاني

منه في

بالشكا

لعا

ليثقل

ووجود تلك صفات ووجه نظرا ان في البرهان بالثبوت لما كان لازم المتيقن
 به فذكرنا كما صرح به صاحب المنهاج في معرفته لما يستقل الدخول منه
 الى صوره فكل من استدل على الثبوت بالثبوت في كل مكان علم ان التوجه
 عند كان في وجود السكك فالحكم بان الاول اوجه حكم **قال**
 الثاني المثبت اما صوره فيتحققه او لا فتحصيله فالتحقيقه اطلاق
 اسم الاقوى في صفة للاضعف فيها ليدل بتساوي الملزومات على تساوي
 اللوازم كما لا بد للنجاح والبدر للوجه **أقول** الثاني من التقييمات
 الواقعة في الاستدلال انما هو وجه المثبت والمقصود منه بيان
 اقسام الاستدلال المصريح بها فتقول المثبت المذكور في الاستدلال
 المصريح اما ان يكون أمرا متحققا اما في الجس او في العقل او ليس
 له تحقق في احد مما ذكره سو قالا لا وجود له الا في الوهم فما كان المثبت
 المذكور في أمرا متحققا كما في راي استدلوا استدلوا كقبحه
 وما كان المثبت المذكور في أمرا لا تحقق له الا في الوهم كما اذا
 قلت في قالب المنيه الشبيهة بالسبع نشبت بفلان فهو استدلال
 تحصيله فالاستدلال التحقيقي من اطلاق اسم الاقوى في صفة للاضعف
 في تلك الصفة مع تساو في التشبيه او عا ان الملزوم للاضعف
 في الصفة من جنس الملزوم الاقوى فيها ولقد فرادها ليدل بتساوي
 الملزومات اعني الملزوم للاقوى والملزوم للاضعف على تساوي اللوازم
 كما اذا اطلقت اسم الحيوان المفترس وهو الاقوى في صفة الشجاعة
 وذلك الاسم هو الاسد ليدل على الشجاعة وهو للاضعف ليدل بتساوي
 الملزومين اعني الحيوان المفترس والذئب الشجاع حيث اوتيت
 في الثاني في جنس الاول وصلة من افادوا على تساوي
 اللوازم اعني الشجاعة او اطلقت البدر وهو اسم اقوى الملزوم
 في صفة الاشياء الاستدلالية للوجه وهو ان الملزوم للاضعف منها
 في جنس الملزومين اعني البدر والوجه كذا في الاو على تساوي

بهام
 ميتا

اللازم من **قال** ومنه الاستدلال بالثبوت لما كان لازم المتيقن
 بعذاب اليم **أقول** ومن باب الاستدلال بالثبوت
 اعني استدلال اسم احد الضدين او النقيضين كالبيان والانداز
 والوجود والعدم للآخر بواسطة اشتراك بينهما في الصفات
 كدور المتضاد من مضادة لآخر او ان تضاد كل من المتناقضين
 كمتناقضين الآخر والحاجة بسببه التماسك الا تضاد كل من المتناقضين
 تناسبه الآخر بطريق التماسك او التماسك ثم ادعا ان احد ما من جنس
 ولا فوله بالذم والرضى القدره تقولك فلان تواترت عليه الفوائد
 بقله وذهب احواله فانك استعدت البشائر لانذارا
 لتضادها والقدره الحاميه من جملها على المتعارفين في قولك بقله
 وذهب احواله وكقوله في فليس من عذاب اليم ان اندزم والقدره
 وكذا العذاب الاليم قيد وكص هذا النوع باسم الاستدلال
 التماسك ان كانت فليس من عذاب اليم والتماسك ان كانت حذر
 قد لنا للتحصيل **قال** واذا كان منتزعا من عدة احوال
 يقدم رجلا وتوخر اخر للمنتزعة في الآخر فهي تمثلا على سبيل الاستدلال
أقول اذا كان وجه التشبيه اوجا حتميا من احوال بان يشبه
 صورة منتزعة من اثنان او اكثر باخرى فتذكرها بلفظها وغير
 تغيير بوجه من الصور عدتها في المثلثة في جنس المثلثية به
 يس ذلك تمثلا على سبيل الاستدلال كما تقول لمن يترو
 في اوسيف ان يقدم عليه او يتقا عين عنه تقدم رجلا وتوخر
 اخرا فانك يشبه صورته بوجه في فعل ذلك لا او وتذكره صورة
 ترو من قام ليدل على اشارة يد يد الذهاب فتقدم
 رجلا وتوخر لا يبدل فتوخر اخر وكما تقول لمن لا يبدل من تحصيله
 الى طائفة اراكن تنبع في غير ذلك ويخط على الماء انك في فعلك
 هذا كمن يفعل ذلك وقد يس التمثيل بلفظ فان نفسا استعماله

كذلك سمي مثلا ولذلك لا يغير الاصل جلد مال حاصبا لصاحبه ومالك
 صاحب المتاع ويكون لارضاه كلها مثيلات على سبيل الاستعانة
 لا يحد التغير اليها سبيلا أقول اما كونها مثيلات على سبيل الاستعانة
 فلان المثل هو الغلام السابق المثل عضره بمورده بايد له الكلام
 المقول في ذلك المورد بعينه من غير تغير الا حظية فلا اليه واما ان
 التغير لا يحد اليها سبيلا فلان شرط التمثيل على سبيل الاستعانة
 استتار صورة المشبه به للمثبه من غير تغير **قال** والتحصيلة
 اطلاق اسم الموصوف على الموضوع مثل واذا المنيه ان تثبت اظفارها
اقول الاستعانة التحصيله على اطلاق اسم الموصوف
 على الموضوع المحض مثل قوله واذا المنيه ان تثبت اظفارها فانه
 منبأ به المنيه في السبع واعتبار النفوس والافراخ
 بالقر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضار تشبيها بليغا
 حتى كأنها سبع من السباع اخرج الوجود في تصويرها بصور السبع
 واخراج ما يلائم صورته ويتم به شكلها من ضرور حيات
 وفتور جوارح وعلم الخوص ما يكتفي قوام اعتدال السبع
 للنفوس وتمام افتراسه للنفوس به وهو لا طفا في اطلاق علم ذلك
 المخرج اسم ذلك الاو المتحقق للسبع واعلم ان من البيت استعاره
 يحد بها في المنيه وعلى استعانة بالكناية وقد بينتها ذكر انشاءها كقار
 صها وانشائه للاستعانة التحصيله وهي في الاظفار وقد بينتها وذكر
 المنيه قبلها واذا قلت اظفار المنيه السبعه بالسبع تثبت
 بفلان كان في استعانة تخيلية دون المكنه او شرط الاستعانة
 ان لا يكون الطرفان مذكورين معاً ولا يصرح ايضا بالتشبيه
 في المثال المذكور وفي المنيه والسبع مذكوران مع التفرع بالتشبيه
 واما التحصيله فتتحقق بشرطها لغزيبه ذلك احد الطرفين
 وعدم التفرع بالتشبيه فعلم منه ان التخيلية قد يهدون المكنيه

كقولهم

صوفى

شا

سوار او سوار الاستعانة انما يكون من جنس المشبه به لا من صنفه
 بخلاف صورته التي هي ثقل لاسم المشبه به او دعاء وهذا يدل اسم المشبه
 كان المنيه سبع فكيف لا يسم السبع باسمه **اقول** هذا سوار غير
 الاستعانة بالكناية وتبين ان تارة انك اوصيت بالاستعانة
 بالكناية انما يكون المنيه من جنس أي من جنس المشبه به لا من صنفه
 فوفاً في جنس المشبه به واصله من افراده وهذا أي وذكر المنيه
 في المثال المذكور وغيره باسم جنس تصريح بخلاف ما اوصيته فانه لا
 اعراض بآراءه صفيه الشئ اكل من الايتان باسم صفيه فعلى هذا
 يلزمك الجمع بين المتناهيين انما يكون المنيه من جنس ولا غير
 ناه من جنس فالحجاب عنه انك قد عرفت اننا اقلنا رأيت اسدا يرمي
 باذعاء الاسد به للمنيه وتثبت القرنة الدالة على عدم ارادتها في
 الاستعانة المصريح بها فانما يفعل ذلك بصر من التاويل هو نقل
 معنى المشبه به للمنيه يا دعاء ان لا يسد صورته متعارفة وغير متعارفة
 حتى لا يلزم الجمع من اذعاء الاسد به وبشر نص القرنة الدالة على عدم
 ارادتها الذي هو الجمع من المتناهيين فكما ان ذاك نقل معنى
 المشبه به فهذا أي فتولت واذا المنيه ان تثبت اظفارها في الاستعانة
 بالكناية نقل اسم المشبه يا دعاء ان المنيه ايضا اسم السبع حتى يكون
 السبع والمنيه لفظين مترادفين واذا كانت المنيه ضمنية الى السبع
 فواو قوله فكيف لا يسم السبع باسمه أي باسم السبع وهو المنيه **قال**
 ان يقال يا دعاء السبعه للمنيه وذكر لفظ المنيه لا ينافي ان
 التناهي انما يلزم ان لو لم يكن المراد بالمنيه في المثال هو السبع اما اذا
 كان المراد بها السبع ولو كان ادعاء فلا يلزم تناقض لان ذكرها
 ليس بصرحاً بخلاف ما اوصيته في الاستعانة المكنيه من انما يكون
 المنيه من جنس **قال** قد يحتمل المحقق والتحصيل لا قال
 صحا القلب عن سبيل واوضح باطله وغيره في اداس المنيه ورواها

مخفى

أي عطلت الآلهة بحيلة أو يداد به وواعى النفس حقيقة الاستعارة
 المنعرج بها قد ختم التحقيق والتحليل وهي التي تكون المقتضية المذكور
 منها صالح الجمل من وجه على حاله كسوف وصالح الجمل من وجه آخر
 على ما حققه كقول زهير صحا القلب عن سلمي وأقصد باطله
 وعمرى انداس الصبح وزواجله فان الاستعارة فيه تحمل أن يكون
 تخيليه وأن يكون تحفته أما التخييل فيأن أراد أن يبين أنه
 مذكور ما كان تدركه أو أن المحبة من الجهل والغنى واعرض عن معاودة
 فتعطلت الآلة كما ترى وطئت النفس على اجتنابه ورفع
 القلب رأسا عن رقبته فبقول الغناء حفظ ما فدام ذلك
 النوع به من الآلات والآلات فتدعى يد النقطيل يستول
 على تلك الآلات فتلك شيئا فشيئا حتى لا يجد في حله
 منها اثر فشيء الصبح كهيئة من جهة المسير كالحج والنجاة التي
 فضع منها الوطء فاعلمت الآلهة فتعطلت فأنبت لها انداس
 والدواخل والصبح على هذا من الصبوح لمعنى الميل لما الحمل
 والانهماك بمحبة في التهنك لا عني الفتا والمراد بالانداس
 والدواخل الآت الصبوح وكما استعاره التحسليه فيها التبريل
 انداس الصبح وزواجله منزله انبات المنيه ومخا لها واما
 التحقيق فيأن أراد وواعى النفس وشهواتها والارواح الحاصلة
 لها في استغفار اللذات أو لا سباب التي قلما يتأخذ في
 اثبات الغنى وجزاؤيا الباطل الا او ان الصبح وعلى التمدد
 تكون الاستعارة تحفته تكون المقتضية المذكور شيئا محققا
 عقليا على التمدد الأول وجسما على الثاني قوله صحا القلب
 عن سلمي أن خرج عن جهرا وأفاق عنه من صحا السكران من
 ينله صحا فهو صبح وأقصد باطله أي استع باطل القلب والدواخل
 جمع في جملته وواعى القلب من الآلهة ولا كان أو انني هو السب

لاص

المستعار اما اسم حسن فاصله أو غيره فتسحب كالفعل فانه
 بواسطة المصدر وتحت في نسبته الى المتعلقات كقول النحل
 وأصبا السباحا وتقرى الدجاج رباحا من الجرح من هو أو اسرى
 النعم في الاصفان ايقاطا وكالحروف فاما بواسطة متعلقات
 صاعها مثل الظروف ولا بد ان لا ليست هي معانها بل هي اوزار
 لها ولا كانت اسما أو ثما من الحروف ولا سم انما هو بالمعنى نحو لعلمهم
 يتقون وكفوا لقطه أن فدعون تكون لهم عدوا وحزنا
 وربما يوه من التهنك **اقول** اننا لنتعز التقسيم هو التقسيم
 من جهة المستعار وموران بقول المستعار اما اسم حسن
 كد طر و اسد وقنام وقصوه أو كقصر كالأفعال والصفات
 المشتقة منها والحروف فان كان المستعار اسم جبين
 ما الاستعارة اصلية وان لم يكن كذلك فتبعه وذلك لأن
 الاستعارة شيئا فاعلى تشبيه المستعار له بالمستعار منه
 والتشبيه ليس الا وصف للشيء يكونه مثا ركا في وجه
 الشبه ولا اصل في الموصوف من الكفاية الثابتة المنفردة
 كالجسم واللبا من والطول لا لافعال فانها لدخول النكاح
 في مفهومها لا تدل على الثبات فلا استعار الا بواسطة
 مصارحها وكالصفات فانها ايضا لعروض الدلالة على
 النكاح لها لا تفيد الثبات فلا استعار هي أيضا الا
 بتبعته مصارحها وكالحروف فانها لعدم استقلالها الاستعارة
 بل استعارتها انما تكون بتبعته استعارة متعلقات
 صاعها فان قلت ما فذكرتم من أن الصفات لا تقع موصوفات
 بالاصله منقوض بقولهم شجاع ناسل وجولة فيا من وعالم
 شجاع فان ناسلا وصف لشجاع ونباضا وصف لجولة
 ومخربا وصف لعالم مع كون الشجاع والجولة والنام

١٢٠

غندره

استدوات قلت لاني اوصاف تلك الاوصاف
او صاف لذوات فان الباسل وصف لذات موصوف
بالاستحالة وكذا الكلام في عينه وادق قد عرفت ان الاستحالة
بالأضالة انما يكون في اسماء الأفعال من حيث ان الأفعال
لا يقع مستقاة الا بالتبع فتقول قد يجي للاستحالة السبعة
في نسبة الفعل الى متعلقاته بمعنى قدسه الاستحالة التبعية
في الأفعال انما يكون نسبتها الى متعلقاتها من الفاعل المفعول
والخارج والمجرور وعندها اما على سبيل الاستحالة واما على سبيل
الاجتماع والاستحالة التبعية في نسبة الفعل الى الفاعل
لتلك الحقيقة انما يكون هكذا فانك استعرت أولا بطون
الناطق لدلالة الحال باذخالك دلالة الحال في حين نطق
الناطق لقصد المبالغة في التشبيه وتبعيته استعرت
نطقت لذات وفي نسبة الى المفعول كقول الشاعر
جمع الحق لنا في امام قلب النخل وأخيه السماجا ابي ازال
النخل وأظهر السحاب فانه استعار ازالا وأظهر قلب
وأخيه بعد ما اعتبر استعار القلب للأزاله والأجيا
للاظهار وفي نسبة الى مدح من المتعلقات كقول بقوى
الدراج ربا من الخزن من هوى افراسي البقم في الاجفان
ربا ظي فانه استعار بالتبع في نسبة الفعل وهو
يقوى الى الفاعل وهو الدراج والى المفعول الاول
أعني ربا من الخزن والى الثاني أعني ايعا ظي فانه
استعار بظن الدراج على الدراج وجعلها نباتا
من حيث تسمى الانفاظ وتبعيتها استعار بقدري تشبيه
وهو استعار اخرى في نسبة الفعل وهو قوله سترى
الناظر والمجور وهو قوله في الاحتفال لان السرى في

لذات

الخصلة السيرة بالليل فاذ جعله في الاجفان فذلك استعارة
فكأنه استعار لدخول النوم في الاجفان السرى ثم
استعار لظن سري على سبيل التبعية وأما المجرور
فانها تستعار بواسطة استعارة متعلقات صيغتها
كالطرفه والابتداء فان الاستعارة تقع أولا في تلك المتعلقات
ثم تسري في المجرور واعني متعلقات معاني الحروف ما
يعبر به عنها عند تفسير معاني الحروف مثل قولنا من مضافا
انذار الغاية واتي مضافا انتهاها وفي مضافا الطرفه
فانها في الغاية وانها في الطرفه ليست معاني هذه الحروف
بل هي لوازم معانيها الا اذا افاضت بين الحروف معاني
رجعت صفة الى تلك المتعلقات أعني لا تبدأ وانتهت والطرفه بنوع استلزام
لأما لفظه وان كانت معاني الحروف لا متعلقات معانيها وانما قلنا ان
لا تبدأ وانتهت والطرفه لوازم المعاني ومتعلقاتها اذ لو كانت هي معانيها
لكانت تلك الحروف أسما لأن التمايز بين الحروف والاسما انما هو بالمعنى
فاذا حصلت المعاني للاسمية الحروف كانت اسما لا حرفا واذ قد حكمت
منها فاعلم انه لا استعار لعل في قولهم خلق الله الخلق لعلمهم يتقون الا
بواسطة استعارة متعلق معناه أعني التوجه وتحقيق ذلك لأن التوجه الواقع
عامة للفعل معناه يكون الشيء غايته متوقفة متروكة بين الوجود والعدم
خلق مع الجهل بالعاقبة فاذا قيل الله في الخلق لعلمهم يتقون شبه كثر التقوى
غايته للخلق يكون الشيء عامة متوقفة متروكة بين الوجود والعدم مع الجهل بالعاقبة
الذي موقعه التوجه الواقع غايته على سبيل الاستعارة والقدره اسناد دال الله
لنواظره من كثر الشيء بالنسبة المتروكة وفيه محمول العاقبة واذا اعتبرت الاستعارة
في التوجه في اللفظ لعل على سبيل الاستعارة بالتبع ولك أن تقول أن لعل الواقع غايته
لفعل معناه الغاية المتروكة المتروكة بين الوجود والعدم مع الجهل بالعاقبة وهو
استعارة ان يكون الشيء الى الناس فاذا نسب الى الله تعالى كالمثال المذكور

وكما في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
 فالمراد منه الغاية المتوقعة كذا في القيد من الخبرين وحيث يكون من الجواز اللغوي
 عند المقيّد كما في المشرق والمرسّن للشبهة ولأنّ المطلقين وحيث هذا هو المراد
 في كل استعانة فانه لا يقال رأيت اسدا يجوز أن يقال انه شبه الرجل
 السباع بالأسد واستعير له مما في اللغة التسمية ويكون أن يقال انه موضوع
 للسباع المقيّد بكونه مع الصور المتعارفة فحدث القيد الأجر واريد به السباع
 مطلقا لكونه من قبيل المجاز اللغوي المقيّد وعلمته ففقد سائر الأمثلة
 ومن أمثلة استعانة الحرف قوله ثم فالتقطه آل فزعون لكون لهم عدوا
 وحيث ما كان اللام منه ليست للعرض إذ ليس عرض يزعمون وأهل في النقاط
 فوسى عليه اللام لكون عدوا وحيث ما لهم بك استعانة على سبيل التبع لانه
 استعير فعني العرض وهو ترتب وجبه أمر مع كون الثاني مقصودا للراول
 كترتب وجبه أمر على أمر غير أن يكون الثاني مقصودا انما للراول ثم
 استعير اللام له تبعا وكذا قوله ثم ربما يقهر الدين كقوله لو كانا مسلمين لان
 رب التقليل وقد استعملت للكثير موضعكم الجبرية فاستعير متعلق
 فعني رب وهو التقليل للكثير او الاستعانة اصلية على سبيل التبع لانه
 وبما استعملها استعير رب لكم الجبرية فتقل ربما يقهر قاله والسبع
 جعل التبع من المكنى عنها كما قال جعل المنيه سباعا والحال باطفا اجعل
 اللذميات في تقديم اللذميات الطمحة والمهفات في صحتها الخرجية
 مهفات صبرها تهكما **اقول** صاحب المنهاج جعل الاستعانة
 التبعية من قبيل الاستعانة المكنى عنها فانه قال كما جعل المنيه سباعا أي
 استعانة بالكنية عن السبع في قوله واذا المنيه انشبت اطفاها
 وكما الحال ناظرا أن استعانة في قولهم نطق الحمار هكذا
 اصل اللذميات في قول السابغ
 حط عليه كل زاد الطمحة أي استعانة بالكنية عن الطمحة وتقدم قوتها
 في حذو السبع من جهة مهفات البارودي

غيره

أن

على أمر

موم

ذوها صبرها أي استعانة بالكنية عن الصبر على سبيل التبع وصحتها
 قد بينها ورد عليه صاحب الايضاح صحت قال وفيه نظر لان التبع
 التي جعلها وتبين لغزتها التي جعلها لاستعانة بالكنية لنطق في
 قولنا نطق الحمار هكذا لا يكون ان يدرها حقيقة لأنه لو قدرها
 حقيقة لم يكن استعانة تخيلية لأن الاستعانة الحقيقية عند مجاز
 ولو لم يكن تخيلية لم يكن الاستعانة بالكنية مستلزما للتخيلية واللازم
 باطل بالاتفاق فتعين أن يدرها مجازا واذا قدرها مجازا لزم أن
 يدرها من قبيل الاستعانة لكون العلاقة بين المعنيين من المماثلة
 فلا يكون ما ذهب اليه معينا عن قسم الاستعانة ال اصلية وتبعه
 قبل ما يجوز البرزورد لوجه التحليل أنضاه نفس ما ولا استعانة
 بالكنية لتجمل المهفات بصور الصبر وذلك كمن يستلزم لأن التحليل
 كما عرفها المصنف على إطلاق اسم الموصوف على الموصوف المحض وهنا
 ليس كذلك لأنه أطلق المهفات على الصبر وكلها من الاصور
 المتخيلة بل الصواب في الجواب أن يقال انه يدر نطق حقيقة
 قوله لو قدرها حقيقة لم يكن تخيلية ولو لم يكن تخيلية لم يكن الاستعانة
 بالكنية مستلزما للتخيلية واللازم باطل بالاتفاق فلنا بطلان
 اللازم بالاتفاق ممنوع فان صاحب المنهاج يجوز ان يقال الاستعانة
 بالكنية عن التحليل **قال** تنبيه اما ان فعل قيل على النسبة
 ويستدعي صرنا وزمانا في الاكثر وان كان قد تعري عن الحدث ككان
 او عن الزمان كنعم وبئس او الاستدراك به الحكم والاستعانة بصحة
 في كل من النسبة كزيم الا في الجند وفي الزمان كنادي
 اصحاب الحنة وفي الحدث فبشرهم بغداب الهم واما الحروف ففي مثلا
 وضعت لكل طرفية خاصة وان كان الوضع بامر عام جعلت به وانها
 لا تنحصر الا في ذلك المتعلق فاذا اراد بها استعلاء كما في قولك لا صلبكم
 في حذو السبع فقد فعلت الموصوف له وادخلوا في علمه فنهى وكذا

لذلك بعد التحقيق التام في البنية أقول حاصل هذا التبيين بان
 ان الاستعانة في الفعل والحرف قد يكون بالاحالة اما في الفعل فلام
 يدل على النسبة الحدث الى الذات في زمان معين فيستدعي حدثا
 وزمانا لان كل واحد منهما واحد في مفهومه وان كان قد تعدي عن الحدث
 كما في فعال الوضوء في اي الساعة وواحدتها او تعدي عن الزمان كنعم
 ومن وعسى وصيغ العقوبة والفسوخ كبعث ووهبت اذا اراد
 بها الاستحداث الحكم لا الايجاب والاكستعانة في كل من التثنية
 اعني النسبة والحدث والزمان اما الاستعانة في النسبة فكقولهم هنم
 الامير الجيوش فان الاستعانة فيه انما تكون في نسبة الفعل الى غير
 فاعله لان الحازم ما كقته جذ الامير لا هو ولا الاستعانة ههنا في
 الزمان والحدث واما الاستعانة في الزمان فكقولهم ته فنادى صاحب
 الحنة فانه استعمل نادى فوضع ينادى مع كونه مبنويا الى ما هو فاعله
 والاعلى حنة واما في الحدث فكما في قوله ته فلبسهم لغزات الهم فان
 المشانق التي هي الحدث استعملت لانها راجع كون الفعل باقيا
 على الحقيقة في الاخرى اعني الزمان والنسبة واما في الحروف فلان في
 مثلها وصفت يظل طرفه حاصه كطرفية الدار والكنوز والسوق وغيرها
 وان كان الوضع باعتبار امر عام عقلت اي تصور تلك الطرفية
 خاصة فذلك الامر العام كالطرفية المطلقة فان الطرفية الخاصة مثلا
 لا يمكن تعقلها الا باعتبار الطرفية المطلقة لان المطلقة جزء الخاصة
 والخاص لا يعقل الا بعد تعقل الاجزائه فائدة افادها المصنف في
 شرح المحتصر الختلي في بيان ان الموضوع له قد يكون او اخاصا
 باعتبار معنى عام حيث قال ان اللفظ قد يوصف وضيحا لا هو مخصوصة
 لساير صيغ المشتقات والمبهمات فان الواضع لما قال صيغة فاعل
 من كل مصدر كمن قام به مدلوله وصيغة مفعول من لمن وقع عليه علم
 به فان اللفظ في غير التبرص لم يخصصها ولا لكذا

على لسانه

كذلك

أخبر

قال هذا العمل مشار اليه مخصوص والاعمال متكلم والذي لكل معنى بجهة تليق وضع هذه
 الاسماء كوضع رجل فان الموضوع له فيه عام ومنه وصوت باعتبار المعنى العام لا بخصوص
 التي تحتها فاد استعمل رجل في زيد بخصوصه كان محارا واذا ازيد به العام المطاوعة له
 كما في صيغة بخلاف هذا المراد به اجماعا مشار اليه ولا انما والمراد به متكلم ما واخر
 قد تحقق في كل فنقول الحرف كمن والى مثلا وضع باعتبار صيغة عام وهو نوع والنسبة
 كالابتداء والانتها والابتداء فعلى كخصه والنسبة لا تتغير الا بالمتنوب اليه
 فالابتداء الذي من البصر يتغير بذكر الصفة لانها الذي الى الكوفة يتغير بذكرها فاما
 لم يذكر متعلقة لا يتصل فيه من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف لانه العقل
 والاعلى الخارج وانما يتصل بالمتنوب اليه ويعقل متعلقه بخلاف ما وضع للوضع
 بعينه كالابتداء لانها لا تتغير ما وضع لذات ما باعتبار نسبة بخلافه وفوق
 وعسى وعلى والكاف اذا اراد بها العلو والتجاوز والتشبيه فاهلج كالابتداء
 ولا انها والظرفية قوله ولا يتصل اي ولا يمكن تحصيل الطرفين في الخارج
 الا بذكر المتعلق اي متعلق الحرف لفظا كالدار للقطعة في البصرة للقطعة
 من الكوفة للقطعة الى مثلا واصله ان تقار لفظ في وضعت للطرفية الخاصة
 ومن لا يعقل الا بتعقل الطرفية المطلقة ولا تتغير لانها متعلق الحرف
 واذ كانت صيغة الطرفية الخاصة فاذا استعملت اراد بها الاستعلاء
 كما في قوله تعالى ولا صلبيكم في خدوع النخل فقد نقلت عن المعنى الموضوع
 له الى الاستعلاء وما دخل عليه الحرف وهو خدوع النخل فانه المتعلق اصاح
 الطرفية ومنه صدور النية في الشيء في الجدوى وكل ذلك اي كل ما ذكرناه من
 التفريقات في الفعل والحرف بالاحالة لذلك بعد التحقيق التام في
 التسمية لا من باب جهة الاصطلاح كما انما راجع في الشهوات ويمكن ان يقال
 الاستعانة في الامثلة المذكورة للفعل استعانة بالشيء لانها اما استعانة في
 بتعريف الاستعانة في الحدث وهو غير ما قالوه من ان استعانة الفعل تابعة
 لاستعانة مصدره واما في سبب الدوام او التشبيه ولا شك ان شيئا
 منها ليس بفعل واذ كانت متعلقة به فمتى فعله سببه لا يكون

١٢١

لكل ص

فعلا فيصح قولهم ان الاستغفار تبعه وكذا الاستغفار في قوله تعالى ولا صلوا
 في حذو الخ فانه يمكن ان يقال انها استغفار بالفتح لانه استغفار او لا
 متعلق معنى في موضع ظرفه للاستغفار تشبها بالاستغفار المصروف على
 الجذوع يمكن المظروف في الظرف وبواسطتها ذكرت لفظة الاستغفار
 بالفتح **قال** الرابع الحكم ان ناسب المشبه بحجزة او المشبه به في نسخة
 وان عدم فطرفة فدايت اسد اطلاق وقولك نقول شكك السلاح بحجزة رخصة
 تجرد وحاد الخالك دامي البرائن توشح ومبني التوشح تاسع التشبيه
 كما قال أبو تمام وتضعده حتى يظن الجود باننا له جاحته السما ينقلون
 ذلك مع التصريح بالتشبيه **اقول** التبع الرابع كسب الحكم الرابع
 للاستغفار فنقول التابع لها وصف أو توضع كلام ان ناسب المشبه
 أعني المستغارة فالاستغارة مجردة لجزءها عما يناسب المشبه به ولا
 نفع ما نوصف الوصف النحوي بل المعنوي كيف كان يجوز ان كان اولاد ان
 ناسب المشبه به أعني المستغارة منه والاستغارة مرشحة وانما سميت
 بها لأن التوشح في اللغة هو التزيين فاذا اتبعت الاستغارة بما يناسب
 المشبه به كان ذلك تشبيه لها وان عدم الحكم بان لم يذكر في ما يناسب
 أبعد الطرفين فالاستغارة مطلقه لعدم تقيدها بشئ ما ناسب المشبه
 أو المشبه به واذا قد عرفت معنى التجرد والتوشح ولا اطلاق عرفت
 ان قولنا رأيت اسدا اطلاق وقولنا بعد شكك السلاح يجوز محم
 تجرد لأن التيلج وجو الدم حاييناسب المشبه وهو الرطل الشجاع
 لا المشبه به والشاك من الشوكه وهو الجدة في السلاح وقد شكك الرطل
 يشاك شوكه أي ظهرت شوكته وجمده فهو شكك السلاح وشاك السلاح
 ايضا مقلوب منه وقولنا رأيت اسدا حاد الخالك دامي البرائن
 تشبه للاستغارة لأن الخالب وهو ظرف البرائن وهو من السباع
 بمنزلة الانايل من الانسان مما ناسبه المشبه به واعلم ان الحكم المذكور
 المشبه به لا يشبه به لا يجب ان يكون قد ذكر بعد المشبه كما يستعمل

وفي

فان لفظ الكتاب قد يكون بعده كما قد يكون قبله وقد يكون بعضه
 قبله وبعضه بعد كقولك في الحمد شاورت اسدا شاك السلاح
 وجاورت محرا جنتي القصب فالكثر لونه فان المساورة بالشيء
 المحجة والمجاورة بالجماء المهملة وصقالة الغضب وكثر العلم ما يناسب
 المتبته التوشح وشاورت اسدا بصورا عظم اللبته فان المساورة
 بالسيف المهملة وهي الموازنة واللبث وهي الشعر المتراكب بين كثر
 الاسد مما يناسب المتبته به وقد جمع في الاستغارة بين ما يناسب المتبته
 والمشبته به كقول الشاعر لدي اسد شاك السلاح مقذوف له لبد اظفان
 لم تعلم فانه اني ما لمام المشبه وهو قوله شاك السلاح مقذوف اي
 كثير القذوف نفسه الى الوقاع وما يلام المشبه وهو قوله له لبد
 اظفان لم تعلم واعلم ان معنى التوشح تاسع التشبيه وهو النفس
 عن نفسه حتى لا يبالي من ان يلج على علو القدر ويسمى التوشح
 مثل ما ثبت على العلو المكاني فان لك ان تستعير الوصف المحسوس
 للشئ المعقول ثم تعتقد ان ذلك الوصف ثابت في الحقيقة للوصف
 بذلك الشئ المعقول كان الاستغارة لم يوجد اطلاقا كاستغارة العلو
 المكاني لذنا وهو الرطل على غير الفضل ثم وضعف الكلام فوضعف
 بذلك علوا مكاني كما قال أبو تمام وتضعده حتى يظن الجود
 تأت له حاحة في السمار فانه وان اراد فهو مرتبه الملاح وارتقاء
 في مدارج الزمان وضاع الفضل ولا انفصال لكن ساق الكلام
 ميسرة من بذلك علوا مكاني حيث قال حتى يظن الجود بان
 له حاحة في السمار ومعهم يفعلون ذلك أي يفعل أصحاب التشبيهات
 من البلغاء التوشح وبناء الكلام على الفروع أي المشبه به مع التفرع بالنسبة
 ولا اعتراض بالأصل أعني المشبه وتقولون هي التوشح مسكنها في
 السمار فخذ الفواجر عراجه لا تلتجس طبع اليها الصعود ولين يتطوع
 اليك النزول واذا كانوا من يفعلون ذلك مع الاعتراض بالاشهاد والتشعر

بالتبعية فهم مع ترك التصريح بالتبعية وعدم الاعتراف بالاصح كما
 في المثال المذكور قبل بالارض ابلع في كل ويا سماء اقلع وغيض الماء
 وقض الامر واشتوت على الجودي وقيل بعدا للقيم الظالمية من مافيه
 من لطائف العلم فيقول تالبا لصاحب المفتاح طاكيا للزعيم اراءه
 البراهمة النظر في الآية اربع جهات من جهة علم البيان ومن جهة علم المعاني
 ومما مرجع البلاغة لما عرفت في تعرفها من انما لا تحصل الا بالعلم
 ومن جهة التفصاح المعنوية ومن جهة النصيحة اللطيفة اما النظر فيها
 من الجواز والاستقار والكناية وما يتصل بها فنقول انه تعالى لما اراد ان
 يبين معنى هذا الكلام وسوار ونا ان يرد ما انجز من الارض الى باطنها فارد
 ان يقطع طرفان السماء ما يقطع وان تغص اما النار من السحاب فتخرج
 من نطفة او فوج وسوار كما كنا وعذنا من افراق فوج فقص وان
 نشوي السفينة على الجودي فاكنتوت وابقينا الظلمة عن نبي الظلام
 على شبه الارض والسماء بالماصور الذي لا يتاني منه لكان هيبة الامر
 العصيان وعلات شبه تكون المراد والجاد والافر الجرم النافذ في
 تكون المعصور تصور الا قد ليد العظم وتنبها على ان السموات والارض
 وهذا اجرام العظام تابعة لارادة الجاد او اعداها كما انها عقلا
 مهرون قد عرف حق معرفته وعلما وجوب انقياد القوي وتصوروا
 من دار قديما في فطنته ما يشبه في نفوسهم فكما يلوح لهم اشارة كان
 المسار التي صعدا وكما يدرك عليهم ان كان الماصور به فمما تم على
 تشبيه هذا نظم الظلام فقال قيل مجاز عن الارادة التي وقع
 بسببها قول القائل وصعد قدنه الجاز الخطاب للجاد في سواها
 وما سماه قال كما نرى بالارض ونا سماه طاكيا لعلها على سبيل الاستعارة
 للتبعية المذكورة وسو كثر السور والارض كما الماصور الذي لا يتاني منه
 تعصيان في اشارة الى ان هذا لم يكن يتوان في صفة الجدي لا
 غدا في سبب منها فلو كانت بالتبعية لقيت بها وبه

ست ٣
 علم السان وهو
 وصفا صها

نظرا وانما المذكور المذكور لا المتبعية به فلا يكون استعارة مستعارة
 ثم استعار لغو الماء في الارض ابلع الذي هو اعمال الجاذبه
 في المقدم للتبعية منها وسو الدعا ان يقرضني ثم استعار الماء
 للقدار استعارة بالكناية تشبيها له بالقدرة لتقوى الارض بالماء
 الانبات تقوى الاكل الطعام فحصل قدسه لم يستعان لفظة
 ابلع تكون ابلع هو صناعته للقدرة في الغذاء دون الماء لم اوج على
 سبيل الاستعارة للتبعية المقدم ذكره وخطب في الامر وسو ابلع
 تشبيها للاستعارة المذكور لانما استعار نداء الماصور الذي لا يتاني
 منه العصيان للجاد ورجع تلك تلك استعان بذكر صفات المتبعية به
 فخطب الجاد بما خطب به الماصور المذكور وسو ابلع لانه من صفات
 الحق لان صفات الجاد ثم قال ما ك ما ضافة الماء الى امر من على سبيل
 الجاز تشبيها لا تضار اما بالارض ما تضار الملك بالملك واختار
 ضمير الخطاب لاجل التوسيع لان الخطاب من صفات المتبعية به ثم
 اختار لا بحتاس المظهر للاقلام الذي هو مركز الفاعل الفاعل للتبعية
 منها في عدم ما كان ثم امر على سبيل الاستعارة للتبعية المقدم ذكره
 وخطب في الامر تشبيها للاستعارة المذكور فابدا اقلع بمنك ما تقدم
 في ابلع وسو انه لما استعار نداء الماصور الذي لا يتاني منه العصيان
 للجاد رجع تلك الاستعارة بذكر صفات المتبعية به وخطب الجاد بما
 خطب به الماصور المذكور وسو اقلع لانه من صفات العقلا ثم قال
 وغيض الماء وقض الامر واشتوت على الجودي وقيل بعدا ولم
 يصحح بمن غاض الماء ولا بمن قض الامر وسو السفينة وقال بعد
 كالم يصحح بقاءك بالارض ويا سماء سلوكا في كل ذلك لسبيل الكناية
 كما علمت ان الكناية اقوى من المصاح واسبيلها ان تلك الاقوال العظام
 لا يتاني الامر في قدره لا يبلغ كنهه فها هو انفا كنهه فلا محال لخطاب
 المقدم الى ان يكون غير قايك بالارض ونا ولا غايص

ولا فاضل في ذلك الا ان كان يكون نسوة السفينة واستوارها
 بنسوة غيره واقوله ثم ضم الكلام توفيقا وموقولا بعد التقديم الظاهر
 دون ان يقول فقد تقدم نوح المكدر تنبيهها لسالكى صلبك فوم
 نوح في تكذيب الدسل على معنى ان حال غيرهم اذا فعلوا مثل فعلهم كالم
 ضم اظهار المكان السخط والحمة استقامت اياه وان حصول الطوفان
 وتلك الصورة الحائلة ما كانت الا الظلمة واما النظر فيها من جهة علم المعاني
 وسوا النظر فائد كل كلمة فيها وجهه كل تقدم وتاخير فها بين حلقها فذلك انه
 اخترايا دون ساير اخواتها واربها وصيا واثي والهمزة لكونها اكثر من الاستعمال
 وانما دال على بعد المناوي الذي يستدعيه مقام اظهار العظمة ولم يقل
 ما ارض بالكسر لا مجرد انها ون وقوية ولم يقل يا ايها الارض المقصد
 الاختصار واختير لفظ الارض دون ساير اخواتها كالغبار لكونه اضعف
 واكثر وزوا اختير لفظ السماء دون ساير اسماءها كما لدفع الكثرة لكونها
 ما تقدم في الارض وهو كونه اضعف مع قصد المطابقة بين السماء والارض
 لان مع مراعاة تذكر السماء لا لدفع الكثرة واختير ابلع على اتساع
 لكونه اخصر لان خط التي بين وبين اقلع او فز وقيل ما ر
 بالافراد دون الجمع لما في الجمع من صفة تكسبها المتباني عنها مقام
 اظهار الجبروت والكبرياء وسوا الوجه في اقلع الارض والسماء وانما لم يقل
 ابلع بدون المفعول لئلا يستلزم ترك المفعول ما ليس بمراد من تعظيم
 لا ابتلاع البحار والندال والبحار وساكنات الماء باسرها نظرا الى
 مقام ورواد الارض الذي هو مقام العظمة والكبرياء ثم اذ يترا المله ومو بلع الارض
 ما رها لاكل ما عليها علم ان المله من اقلع ايضا ابتلاع السماء ومطارها
 لا من كبريتها بل كبرها فلهذا اختصر الكلام مع ابلع اخترايا عن الجسود وسواها
 الاختصار عن كسوة الوجه في ان لم يقل قيل يا ارض ما ركل فبلعت ويا سما
 اقلع فاقبلت واختير عطف على غيبض المستند لكونها اخصر وقيل
 الماء دون ان يقال ما الطوفان وكذا لا يردون ان يقال ابرو

البحر

لقد اختصار ولا استغناء بحرف التوفيق عن ذلك ولم يقل سوت
 الجودي بلع اقلع كوقيل وعطف وقض سن الفعل للمفعول
 اعتبارنا الفعل للفاعل مع السفينة قوله بحرفي ايم في صرح كالحال
 مع قصد الاختصار ثم قيل بعد التقديم الظاهر دون ان يقال لتعبد
 القدم طلبا للناكدة مع الاختصار وسو يؤول بعد منزلة لتعبد وانما
 مع فائدة اخرى ومن استمال الكلام مع بعد الدال على معنى ان البعد حق
 لهم ثم اختلف الظلم ليتناول كل نوع من الظلم حتى يدفع عنه ظلمهم لزيادة
 التنبية على سواد اختيارهم في تلكهم الكسوة هذا اي ما ذكره من العوائد
 المتعلقة بالمعاني من حيث النظر الى الكلام واما من حيث النظر الى ترتيب
 الكلام فذلك انه قدّم النداء على الامر وقيل يا ارض ابلع ما ركل ويا
 سما اقلع دون ابلع يا ارض واقلع يا سما جريا على صنعة اللام في
 كان ماضيا حقيقة من تقدم التنبية ليتناول الامر والارض عطفية في
 نفس المناوي وهذا نذكر لمعنى المرسى اي مرسى استقام الماحور
 حقيقة كغير الماحور حقيقة لان التنبية من صفات الماحور حقيقة لانه
 فيه تصور دون الجاد ثم قدّم او الارض لا لتدار الطوفان منها
 ونذكرها لانك في قصة منزلة الاصل ثم اتبعها قوله وعطف الماء
 الاتصال بقصة الماء واخذت بحرفي تا الا ان في ان الاصل الكلام في الارض
 ابلع ما ركل فبلعت ويا سما اقلع عن ارسال المطر فاقبلت عن ارسال
 وعطف الماء ففاض ثم اتبعه ما هو المقصود من القصة وموقوله
 وقض لا وراي البحر الموعود من اهلاك الكفر والنجاس ونوح ووجهه
 ثم اتبعه حديث السفينة وموقوله واستوت على الجودي ثم ختمت
 القصة بالتوفيق للتنبية المذكورة فكله النظر فيها من جاني البلاغة
 ان من جانب وجهها ومما المعاني والبيانات واما النظر فيها من جهة
 النضاج المعنوي فيرى ان نظم المعاني لطيف وتارة لها ما يحضه
 جيبته لا تعقيد فيها لشرش الفكر في طلب المله ولا التواء في طريق

مقام

البحر

بل اذا جرت نفسك عند استماعها وصدت الفاظها تسابق
 صغانتها ومعانها تسابق الفاظها مما عر لفظه في تركيب الآلة
 ونظمها يسبق الى ذلك الا وعضاها اسبق الى قلبك واما
 النظر فيها من جانب الفصاحة واللفظة فالفاظها على ما ترى عنده
 مستعمله جارية على قوائم اللغة سليمة عن التناقض بعد عن التباين
 كل منها كالماء في السلاسة ولا تعسل في الخلاوة وكالتسليم في القوة
 وبعده حوران التدرج لا يتألم العالم آفة من امانة الا اذ كان لطائف
 الانكاد تدطر تحت الحصر والما تليق ككلام صاحب المنهاج
 واقتضيت ان لا تحتق المنة لانه شكر الله سبحانه نذل المحمود
 في تنقيح لطائفها وسبق غيره في توضيح وقايتها قال
 وبالحري ان نذليها بينه وبين البدع وهو قسمان معنوي ولفظي والمعنوي
 غرضنا المطابقة ان تجمع بين المتناقضين بحججهم ايقاظهم
 بقود أقول لما كان يحسن الكلام بعد رعاية التبيين ووضع
 الدلالة انما هو رعاية صنعة البدع والحديث ان نذلي العلمان بذلك
 في من البدع فذلك قال وبالحري ان نذليها الى الفهم اذا عرفت
 هذا فاعلم ان البدع قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي اخصاف منها
 المطابقة وسبب الطباق والتضاد أيضا وهي الجمع بين المتناقضين وكثير
 ذلك اما بلفظ من نوع واحد اسمي لقوله في حجبهم انقاطا وهم
 بقود او قيل كقوله قل لعلهم ياتك الملك تولى الملك من تشا وتراج
 انما تشا وتراج من تشا وتراج من تشا بيدك الخزانة على كل شيء قدتر
 وقول الشاعر اما والذئ اكنى وراحت امانات واخصى والذي اومر الامر
 او جدير كقوله في لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وقول الشاعر
 على من ايسر ان اجاب الذي واخلص منه لا على ولا ليا
 والظاهر من قوله في او مر كان ميتا فاجيبنا اي
 هذا الذي هو المتناقض في كلامه والى حق كقوله في

مدح

ما خطا يام اعرفوا فادخلوا نارا فابق بينا عرفوا وادخلوا ناراً ومو
 ينقسم ايضا الى طباق الانجاب كما في وطباق السلب وهو ان تجمع
 بين فاعلى ففقد واحد مثبت ومنفي او معني وقوله في ولكن اكثر
 الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحق الدننا وقوله لا تخشوا
 واخشوني قال المقابل ان تجمع بين متناقضين وتشرطها بمقابلين
 نحو ما من اعطى ورائه وصدق بالحسن فيبليس للبيري واما من
 نكذب واستغنى وكذب بالحسن فيبليس للبيري اقول المقابل
 وهو ان تجمع بين امرين متناقضين صديق او عيها وتشرطها اي
 وتجعلها مشروطا بما من متقابلين يوضحه كلام صاحب المنهاج
 حيث عار من ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر ومنه ضد لها
 ثم اذا شرطت هذا شرطت هناك ضد وقار صاحب المنهاج
 على ان يوتي معنيين متوافقين او معان متوافقة ثم عايناهما
 او ما يقابلها على الترتيب والملازم بالتوافق خلاف التباين مثال مقابل
 ان يشر ما ينشر قوله في فليضكو قليلا وليكفوا كثيرا بالمتوافقان في
 الظاهر الفهم والعلة ومقابلها في الطرف الاخر البكا والكثرة
 ومثال متباين ملته بملته قول الشاعر ما احسن الدين والدنيا اذا
 ورائه الكفر والاولا كس بالجل ومثال متباين اربعة مائة قوله تعالى
 ومن اعطى ورائه وصدق بالحسن فيبليس للبيري واما نكذب واستغنى
 وكذب بالحسن فيبليس للبيري يعني من اعطى الطاعة بل حقوق
 ماله ورائه المتعصية وصدق بالحسن الخ بكلمة التوحيد فينبذه
 للخلعة التي تقوى الى نشر ورهبة كدخول الجنة واما من نكذب بما امر به
 وكسب تغنى أي رغبة فمنا عند الله كانه يستغنى عنه فلم يبق امر
 يستغنى لستورات الدنيا عن نعم الله فلم يبق وكذب بكلمة الحسن
 بانكار صدورها فيبليس للخلعة الموقية الى البصر والسند كدخول النار ومعنى
 قد لا صاحب المنهاج ثم اذا شرطت هذا شرطت هناك ضد لها
 لانه

احسن

بما عرفت من قوله
ان الجمل والجبن

فانه لما جعل التفسير مشتركاً بين الاطراف والاتقاء والتقدير عند وط
بها جعل ضمة ومساو التفسير مشتركاً بين اشد له تلك ومن المنع والاستغناء
والكذب كذلك وشال مقابلاً منه خمسة قول اني الطيب الزورم
وسوفه الليل شفع لي وانثى وبيا من الصبح نفى لي فانه قابل
ازور وبانثى وسوفه بيا من والليل بالصبح وشفع بغيري ولي لي
من غير حشق مع سهوة النظم وتكثير القافية ولذلك عدا فضلت
في المقابل قال المناكح ان نذكر النسخ بلفظ غيره لوقوعه في صحته نحن
قالوا اقتراح شيئاً نذكره طبعاً قلت اطلبوا لي حبه ومقتضا افع
المناكح هي ان نذكر النسخ بلفظ غيره لوقوع ذلك النسخ في صحته وذلك الغير
قالوا اقتراح شيئاً نذكره طبعاً قلت اطلبوا لي حبه ومقتضا فانه وكبر
الحبه والمقتض بلفظ الطبع اي جعلها مفعولاً له لوقوعها في صحته قوله نذكر
لكن طبعه الاقتراح سوال النسخ في غير رتبة وقوله نذكر اي بحسب المراتب
ومن ضل النسخ شيئاً واعادة النظر لجمع بين المتشابهات وحرف كنون
تحت راء ولم يكن بدال يوم الرسم غير النقطة ونحو لقرأت مناهات تحت
يد الوحي والبيض نعم والرسمة تنقط اول واعادة النظر في سبب التباس
ولما اختلف والتوفيق ايضا على الجمع بين المتشابهات كقول المولى
تجلى عن الزمير اما في عادة لسان عليل مناهات كما ردها
وغير كنهان تحت راء ولم يكن بدال يوم الرسم غير النقطة
لرسمة تها في البيت الثاني فانه جمع بين المتشابهات حيث الغرة
بلفظ الحرف والنقط وبعض حروف الكناه عا اراوه من المعنى الملهو
بالخط الاول جلد قدر ما بين السطر والركبة شبه الاثار ريليه
لما كنهش وانه خط الثاني الجماعة وحرف مجرور عطف على الدهش
والاول والملهو بالحرف الناقص الضام فيقيد بها بالنور وهو
ليزوت لدهشها فمعه قوله تحت راء اي تحت رجل يضرب
بنيها من قوله يا سيدي فربيت ربيته وقوله بدال اي يرافقه بها

فان

ع

بمع ص
ت
ت

اشكل

قوله وكوت الناقة اذ لو لو اي سبقتها سيرا ورفقت لها وقوله
يوم الرسم اي يقصد رسم الجسد والنقطة من نقط المبطر تقع على جسمه
الحواري عادة موصوفة بانها مائة قرخط من انما لك في عقل وعقل ناقة ضام
تحت سمك ضرب ريتها ولا يذوق بها فاصد اطلالا غير طار
والحاصل ان هذه العادة الناعمة الاغصان تجلس عن الاثر از بازار
الاماء وعن الدكوب على الناقة الغراء وكقولك لغير تو كنت شاهدة
لقائنا والحمل من تحت الفوارس تحت ليدنا فانه يد الوحي
والبيض تشط والراسية تنقط والراسية تنقط التباس التباس
جمع القدر الخط ومع الاسفل قوله تنقط اي جعل الدفير وتقول اي
سقط من تحت الكتاب اي قد ن بالاعراب قال في الصحاح ونظر
انها اشكلت الكتاب بالالف كالك ازلت به تراشك والالتباس
والنقط جعل الكتاب منقطاً قال المزاوية ان تدوج بعين
في الشرط والحوار اذ اما في النسخ في النهى اصاحت الى الواش فله بها
الجهل اقول المزاوية على ان تدوج بعين في الشرط والحوار اذ نفع تحت
تعد العين تدوج الشرط والآخر اذ هو الجواب كقول المختصر اذ اما في
يلج في النهى اصاحت الى الواش نالها الشعر فانه صلت بجاح النهى اي
استبداد زواج الشرط وهو قوله اذ اما في النسخ والجاح الجرح زواج
الحوار وهو قوله اصاحت الى الواش المعنى اذ اما في النسخ من النهى
وبسبب هذه اشقت مواني بنا على ان لسان صامت على ماضع
اصاحت الى الواش اي سمعت كلام الفخار ونسب ذلك اشدها
وقوله كان الثريا علفت كدنة وفي بحر الشوى وفي هذه القصة
واعادة النظر لانه جمع بين المتشابهات حيث وكدمع الثريا الشوى والشوى
ومع الجينس النحر والحد واللف والنشر ان تلك من شين
ويشتر متعلقها اعما دأ على العقد كوجوه البهائم واليهما اسكنوا
وليستغوا من فضله

الناس
الحشر

أقول

ثم يضم قوله الدهر مقتدر والنصر منتظر وأرضهم لك مصطاف وخرج
 للشيء ما كوا أو القتل ما ولد وأوالهذب ما جمعوا والنار ما زرعوا التقيم
 مع الجمع بعكس ما تقدم فقم إذا جاز بواضروا عذومهم أو جابوا النفع في
 الأشياء فنعوا بتيبة تلك منهم غير محدثة أن الخلايق فاعلم شرفها
 البدع مع الجمع مع التقيم هو أن الجمع أمور الكثرة تحت حكم واحد ثم قسم
 كقول المتنبي الدهر مقتدر والنصر منتظر وأرضهم لك مصطاف
 وخرج للشيء ما كوا أو القتل ما ولد وأوالهذب ما جمعوا والنار ما زرعوا
 فانه جمع في البيت الاول أرض العدو وما فيها في كونها خالصة للمدح
 وقسم في البيت الثاني يقال جاف بالمكان واصطاف إذا قام به الصيغ
 والموضع خفيف وضطاف ويقال التبعيا فوضع كذا في التناهي الدمع
 والموضع مرتفع والتعظيم مع الجمع هو أن تقسم ثم جمع كقول حسن فقم إذا
 جازعوا البيهات فانه قسم في البيت الاول حيث ذكر ضم للأعداد ونفعهم
 للاولياء ثم جمع في الثاني لأن فاك تبيح تلك منهم قوله طاولوا أي طلبوا
 والاشياء الإيجاب والانباع والسيحية الخلق والخلق جمع الخليفة وهي الطبيعة
 والبدع جمع البدعة وهي الأصل الحديث في الدين بعد الاستئصال والمراد
 ههنا مستحدثات الأخطاء لا ما هو كالغوايز ومن هذا الصنف قول المراف
 لو أن ما نتم منه نديم لكم طمنت ما أنا فيه دائما أبدا لكن رابت اللبالي
 غير تارك ما يشرف عاريت أو ساء مطهر القدر سكنت إلى أني والمهم
 فسبح ظلال الحالين غدا فتولد ظلال الحالين جمع لما قسم حيث قال
 ما ينز فحدثت أروما جرد وقال الجمع مع الموقن والضم نحو
 فلا النار تنورا أو كالنار جردا فجميع وجرقة بالي فذلك من صفة في اختيار
 وهذا الجرق في اختلال **أقول** الجمع مع التزيق والتقسيم أن جمع الأمور
 كثيرة في علم واحد ثم تفرقت هذه الأجزاء تحت ذلك الواحد ثم قسم لقول
 أقول النساء فلا نار منوا وكانا جردا جميعا جميع وجرقة بالي فذلك من
 صفة في اختيار وهذا الجرق في اختلال فانه جمع مجيبا الحسب وجرقة
 بالناس كذا حكاه

فالك

وهو تشبيهها بالنار ثم فرق بين المشابهة بانه في أحد ما الضم وهو المراف
 الجرد ثم قسم أن قال فذلك أي جميع من صور مجيبا في اختيار أي يختار
 وجرقة بالي الجرق في اختلال ومن هذا القبيل قوله
 عدم يأتي لا تكلم نفس إلا بانه فيهم شقي وسعيد فاما الدين شقوا في
 أن ركبهم فيها زفر وشقيق خالد بن منها ما دامت السموات والارض إلا
 شأ ربك أن ربك فقال لما يريد وأما الدين سعدوا في الكفة خالد بن منها
 ما دامت السموات ولما شأ ربك عطا غير محذور فانه جمع حسب
 قال لا تكلم نفس إلا بانه فان قوله نفس فتعدد معنى لأن التكرار في
 سياق البغ يفيد الجمع وقد في بقوله فيهم شقي وسعيد وقسم بقوله فاما
 الدين شقوا وأما الدين سعدوا **أقول** الإلهام أن تذكر لفظا له استعلاان
 فتزيد بعدهما نحو حملنا مع طردا على الدم بعد ما حملنا عليهم بالطعان ملايك
أقول الإلهام ليس السورة أيضا وهو أن تذكر لفظا له استعلاان مرتب
 ويبعد فتزيد بعدهما مع أنك تدمر إرادة التوبيخ كقول الشاعر حملنا مع
 طردا على الدم بعد ما حملنا عليهم بالطعان ملايك فان الحمل الدم
 له استعلاان قد مر وهو الأركاب على المراد كسر الهمزة ويبعد وهو التقييد
 مع أنه لم يدمر يحمل التقييد فذكر الشاعر وأراد به الاستعلاان البعيد المعنى التقييد
 مع أنه أو مع أنه أراد الاستعلاان التوبيخ المعنى الأركاب على المراد كسر الهمزة
 وأعلم أن الإلهام ضربان مجرد ومرسج أما المجرد فهو الذي لا يخامع شيئا
 مما يلزم المعنى التوبيخ كقوله في الرحمن على العرش استوى فان قوله
 استوى له استعلاان توبيخ وهو ظاهر ويبعد وهو أن يكون المراد
 به استوى عارضا به في الاستعلاان البعيد من غيره وكذا ما يلزم المعنى التوبيخ
 وأما المرسج فهو الذي قد مر به ما يلزم المعنى التوبيخ أما قبله كقوله تعالى
 والسماء فيها ما يابئ أي يقول فانه ذكر لفظا يابئ وأريد به المعنى البعيد وهو
 المرسج مع ذكر البناء قبله وهو ما يلزم المعنى التوبيخ للبعد المعنى الحارص المخصوص
 وأما بعد ما لفظه في قول الشاعر كان فانون أهدى من طابسة لشهر نور

انواع من الحلال والغزاة من طول المدي حتى فت كما تفرق بين الجد والاحسان
فان الغزاة لما استمالا ان قريب من ان يستعمل للامع من ولد البطل وبعد
وسوان يستعمل الشمس فادار بها الشاعر الاستعمال البعيد مع انه ذلك
بعدها ما لالم المفع القريب وهو قوله جوفت **فانك** البوحه ان يدركها
وحيث قيلت عيني سوادا للامور لقول **فانك** استعمل القدر ايضا
صوان يدركها او حيث كقول بشار في جنات اعور يسع وعرو فاطي
عمر وفي البيت عيني سوادا قلت شعرا ليس يدرك امدح أم حيا
واعلم ان المشابهات من القدران مدغلا في هذا النوع اعني التوجيه
باعتبار موضوعات المشابهات لوجهين مختلفين وان اختلفا في ان
المشابهة كمثل وجهين قدسا وهو غير خراج وبعد سوادا بخلاف التوجيه
فان المحتملين فانه ليس لهما قريبا ولا في بعيدا **فانك**
ماعتراض ان تخلص الكلام كلام نفسه وان لم تفعلوا اولين تفعلوا
فانتم النار **اقول** ماعتراض وسع الحشوان تخلص الكلام كلام نفسه
يتم المفع المقصود والغرض الاصل بدون ولا يحسن عليك ان هذا التوجيه
يصح ان تخلص كلمة على الوجه المذكور لا يسع اعتراضا مع انه اعتراض بالانكسار
وكذا يصح ان لا يكون ماعتراض في آخر الكلام وليس كذلك واد
قد عرفت هذا فاعلم ان الاعتراض على ثلثة اشياء مضموم وهو ما لا يفيد
شيئا كقول الشاعر واورثني بكلمة صداع الداس والقلقا فلفظ
الداس حشو لا حاجة اليه فان الصداح موزون مع الداس وكقوله جدو لم
والديا ودرانه اهدى لداسي ومزوني شيئا مقوله موزون مع الداس
حشو مضموم ومزون وهو ما يفيد ما كذا كقول امرئ القيس
لا اهداناها والحوادث جهة بان امرئ القيس اين تملك شعرا
تفتقر الرجل اذا قام بالحض وتذكر فقه بالبا وبنه فقول والحوادث
جهة حشوا فاد بالذات لان البيهقي من الحوادث ايضا ويصح
حشو اللزج وهو ما يفيد المعنى جمالا اما لا فاد ما رفع الشك او لا غناء عن

س

تقدير السؤال كقول الشاعر ولا ضرورة بدو ولا ضرورة
تجففوا لما فتكاهه لان قوله بلا ضرورة تبدوا حشوا يكون احد مطلوبه
وذلك مما يشك في امره وتحرك سماعه لان يقول وما صنع بالضرورة
فقبل غام الظلم قال وفي الناس راحة ازاله لهذا الشك واغناء
على تقدير السؤال او غير ذلك فقولك طرفه فسيق دمارك غير مفيدة
صوب الدع ودعة هي فادرج غير مفيدة ها وسو حشو عليه
الضمير في مفيدة ها للدعة وصوب الدع مطع والدعة هي المطر
الذي ليس منه رعد ولا برق اولة ثلث النهار او ثلث الليل
وقوله هي اي تسيل مرعي الماء والدع هي هميا وهي انا اذا
سار وكقول النابغة لعمري وما عري على الهين لقد نطقت بطلا
على الاكارع فانه ادرج وما عري على كحان ولا تخف ملاحته قوله
بطلا اي باطلا وكما والاكارع الجماعة وكقوله تع فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا فانقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت
للكافرين فادرج قوله ولن تفعلوا بين الشرط والخيار فلكقوله فلا
اقسم بمواقع الحكم وانه لاقسم لو تعلمون عظيم انه لقد ان كدم فانه
ادرج قوله وانه لاقسم لو تعلمون عظيم بين القسم وحواره وكذا ادرج
لو تعلمون بين الضمة والموصوف **فانك** التجاهل وقد عرفت فوهذه
جنة الفردوس ام ارم ام حضرة جفها العليا والكم **اقول**
التجاهل ان تذكر كلاما يدل على جهلك بالشئ مع علمك به وقد عرفت
عنه في صياغة البديهة فوهذه جنة الفردوس ام ارم ام حضرة العليا
والكم **فانك** الاستساع وهو مدح شمس حذافه كونهت
من الاعمار والوجوه لاهيت الدنيا بانك خالد **اقول** الاستساع
هو المدح بشئ علم وجهه يستتبع المدح بشئ كقول ابن الطيب نهبت
من الاعمار والوجوه لاهيت الدنيا بانك خالد فانه مدح به بلوغه النهاية
من الشجاعة حيث بين انه قتل اقواما كثيرين بحيث لو رث اغارهم

كحين

جفها

حيث جعل الدنيا محبة مخلوقة قبل خلقه وهاهنا افران من المبدع
احد كما انه كخب الامار دون الارواح والثاني انه لم يكن ظاهرا في قلوبهم
لانهم لم يقصد بذلك اصلاح الدنيا ورعايتها اهلها فهم مسودون
بقائه قال ههنا اقسام لغز كالانفقات ولا يجوز وغيره **اقول**
من المدح المعنوي اقسام لغز غير ما ذكرنا كمالانفقات ولا يجوز وقد تقدم
ذكرها فلا نفد منها وكما الارصاد وسوان تحمل قبل العجز في التزاوي
النظم ما يدل على العجز مثاله من التثنية قوله تعالى وما كان الناس الا امة
واحدة فاختلّفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقهرتهم فيما هم فيه
تختلفون فان القاري اذا وصل الى قوله فيما هم فيه عرف السامع
ان بعد اختلافهم لما تقدم من الدلالة عليه وقوله وما ظلمناهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون وقوله مثل الذين اخذوا من دون الله اوليا
كذلك العنكبوت اتخذت بيوتا وان اوهن السوت لبيت العنكبوت
فان القاري اذا وصل الى قوله وان اوهن البيوت يعلم ان
بعد بيت العنكبوت وكما لا يستطرد وهو لا انفاس له من معنى الهمزة
اخره متصل به ولم يقصد بذلك الاول المتوصل الى ذكر الثاني لقول
الشاعر وانا لنقدم ما ترى القتل سنة اذا ما دارت عاو وسلول
وكقوله نعم يا بني ادم قد انزلنا عليكم لباسا يواري سواريكم وريشا
ولباس التقوى ذلك خير ذلك من ايات الله لعلمكم تذكرون وكالعباس
والتبديل وسوان تقدم جرائم يوحى ويقع على وجوه منها ان طوي
حالة وما اضعف الهم الطوف الاخر كقول بعضهم عادات السادات
سادات العادات وكقولهم كلام الملوك ملوك الكلام ومنها ان يقع
بشيء متعلق فعليه في حكمة كقوله يا عجز الحي من الملت وعجز الميت
والحي منها ان يقع من البغض في طرفي حكمة كقوله يا هين لباس
ناعم انتم لباس لعن وقاله يوحى وهو يعود على الكلام السابق بالمتعلق لئلا
يكون في حيز البديار التي لم يعها القلم على غير حال الارواح والدم

ل

سورة
الزمر
التي فيها
التي فيها
التي فيها

الحكم
التي فيها
التي فيها

كأنه لما وقفت على البديار وتسلطت عليه الحميم حبيته فاحبه عالم
يتحقق ثم لما رجع اليه عقده وخرج عن الحيرة تدارك كلامه قال بل
وعزها لا رولع والدم وكما الاستخدام وسوان يولد لمعظله معنيان
او اكثر احدها ثم بضمه صماء الاخر او يولد باحد ضميره اجد معنييه
والاخر المعنى الآخر مثال الاول قول الشاعر اذا نزل السما بارض فقم وعيناها
وان كانا عضا ما فان السما بسنبل بمعن الغيث ومعن البنت فاراد
بلفظ السما حيث قال اذا نزل السما الغيث وتضمير في وعيناها
البنت مثال الثاني قول العجزي فسق الغضا والساكين وان هم شيوخ
وبين حوايج وخلوع فان الغضا له معنيان المكان والشيخ فاراد باحد
ضميره وهو الضمير في السالكين المكان وتضمير الآخر هو الذي في شيوخ
الشيخ وكما التردد وسوان شذع من ابر له صفة اخرى مثله في تلك الصفة جبالغة
في كمالها فله كقولك لي من فلان صدوق حميم يعني انه بلغ من الصداقة مبلغا
صح ان يستخلص منه صدوق لغز وكقولهم لمن سالت فلان لتسكن
التي وكما التفرع وسوان سلب متعلق ابر علم بعد اثباته متعلق له
اخذ كقول الشاعر حواركم لسقام الذل شافية كما نوالكم شفع من البحث فانه
فزع من وصفهم بشفا مجاورتهم لسقام الذل وصفهم شفا نوالهم من يقب
الفقو كما يشبه الذم وهو قيمان احدهما ان يستثنى من صفة دم منفية عن
الشيء صفة مدح بتقدم دخول صفة المدح المستثناة في صفة الذم المنفية
عن الشيء لقول الشاعر والاعين منهم عذر ان سوي لهم من قلوب وقراع
الكنايب وثانها ان ثبت لشيء صفة مدح وتعقب باداة استثناء
يلها صفة مدح اخرى لقول النبي صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بلساني من
قديس وكقول الشاعر من البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الصرخام لكنه الولد
وكما لقول الموصي وهو قيمان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن
شيء اثبت له حكم فثبتت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء وعز لغز
لنبوت ذلك الحكم له او انشاء عنه كقوله تو يقولون ليكن رجعا الى اعدائه

عن انفسهم وبالاول عن خرمق المومنين واثبتوا للاخر حكماسو
الاخراج فابنت اسما الفقه عليهم صفة الغنى له ولد سوله والمومنين
من غير تعرض لنبوت حكمه للاخراج للموصوفين بصفة الغنى وانفسهم
وثانها حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده لما احتمل بذكر متعلقه
كقول الشاعر قلت قلت اذا بنت مرارا قال قلت كاهل بالامادي
قلت طلت قال بل تطلت قلت ابرمت قبل جلد وادى فانه
حمل قوله بملت على غير مراده بذكر متعلقه وهو قوله كاهل بالامادي وكذا
حمل قوله ابرمت على غير مراده بذكر متعلقه وهو قوله جلد وادى وكلاهما
وسوان يوتى باسماء المذوح او غيره واباؤه على تدبير الولاة من غير تعلق
كقول الشاعر قلت لعبد الله خير لذة وواب ابن اسمان زيد بن قارب
فك واللفظ اسما التخييل لسانه الكلمتين في اللفظ منه نام كورجبة
رجبة وناقص نحو البرد مع البرد ومزيد نحو كاس كاسب ومضارع ومطرون
كورد ايس طابس ولاصق كورد بعيد بعيد وفروع كورد طلب وجد
وصد والبند بعد السمع عم وكفيس تصحف كوعايت عايت وشابه
نحو اذا لم يكن ملك ذاهب فدعه فدلته ذاهب ومزوق نحو كلم قد اشد
الحام ولا جام لنا ما الذي ضره مدبر الحام لو حاطلنا ولعمدة
كقول اني لعالم من القائلين واقم وجهك للدين القيم وفروع وكان
اقول لا فزع من عذ نصف اصناف البدع المعنوية شمع في البدع
اللفظي وسواها اصناف منها التخييل وهو تشابه الكلمتين في
اللفظ وتماه قوامه طباقا وقال سوان يوتى في يبرز رد العجز الى الصدر
بلفظين منهما ثالث في الحروف وتفاوت في المعنى والمعتبر منه في باب التخييل
عند انواع التخييل التام وسوان لا تتفاوت المتجانسان في اللفظ
وذلك بان يتفقا حرفا وحركة كقولك رحمة الى ساجدة واسبعة
ومن اقبله قوله تم ويوم يقوم الساعة لقيم القوم فالبنوا غير ساجدة
وقوم زاور بلطاف لزايد من عبد الليث البراءة والتخييل ناقص

اصناف م

وسم المخلص وسوان كلف المتجانسان في الهيئة ان هي الحركة والسكون
او في هيئة التشديد والتخفيف دون صورة اللفظ الخ حروفه الملقطة
كقولك البرد مع البرد وقولك البدع ترك الترك وقولك الجود اما ملط
او مضط وصاحب الاضاح سمع هذا القيم من التخييل المحرف وغير
عن الناقص بما اختلف المتجانسان في ابدال الحروف نحو الساق والمساق
في قوله تم والفت الساق بالساق الى ربك هو مبد الساق والتخييل
المزيد ونحو التخييل الزائد والناقص وسوان كلفا زيدا وجر
سواء كان في الاول او الوسط او الاخر كقولك كالي كالي وجدى جدى الى حطى
وختن سوسعى وصاحب الاضاح سمع هذا طرفا ايضا وكاس كاسب
كاس اسم فاعل من كسا بكسوة والكاسب من اللبس والتخييل المضاعف
وسوان كلف المتجانسان بحرف واحد وقع في الحرف الاول او وسطا
او اخر مع تفاوت المخرج وقوله تم ومم نهون عنه ونارون عنه وقوله
عنه السلام اكمل معقود نواحيها والمطوف سوما كلف المتجانسان
بحرفين مع تفاوت مخرجيهما كقولهم ما حصصتني ولكن خستني الى
يشتتني ال الخيبة والنقص لم يفرق في المضارع والمضارع
والتخييل للاص سوان تختلف في حرف او حرفين مع تفاوت
المخرج سواء كان في الاول او الوسط او الاخر كقولك مسعد بعيد وقوله
نعم واكد على ذلك لشهد وانك كعب العجز لشديده وقولك عابد عايت
ومثال الاضاح في الحرفين مجاهد مجاوز وشروط صاحب الاضاح
في المتخالفين في انواع الحروف ان لا يكون للاضلاف بالحد من واحد
والتخييل المودع وسم المكرر والمدة ايضا سوان يلى لهد المتخالفين
الاخر كقولك طلب وجد وجد ومرقع بابا وجد والبيد بغر النعم
عم وغيره اسم سم والمومنون هيتون ليتون وحيتك وسباريتك
يقتن وكفيس السقيف وسم تخيل الخط ايضا وسوا التخييل
اللاصق الذي سبق الحرفان المختلفان فهما كلف كقولك عايت عايت

التخمين التام الذي يكون احد متجانسيه مركبا و الاخر مفردا ولم
يكن منها اختلاف في الخط كقول البسيط اذا ملك لم يكن داهية
فدعه مذولة ذاهبه الاول مركب والثاني مفرد مع توافقهما في
الخط والتخمين المفروق هو التام الذي يكون احدهما مركب والاخر
مفردا مع اختلافهما في الخط كقوله كلتم قد اضر الجاهم ولا جام لنا ما الذي
ضرب يد الجاهم لو جاملنا واعلم ان ظاهر عبارة المصنف شعريان
تخمين التصحيف والتخمين المتشابه والمفروق كل منهما
قسم على وجه قسم للاقسام المذكورة والمفهوم من كلام صاحب الفتح
هو ان تخمين التصحيف يقع من اللواحق والاخير ان نوعان
من التام فتأمل في توافقهما المذكورة تعرف الصواب منها واد
قد عرفت ايضا في التخمين فاعلم انه قد بعد في التخمين
الكلمات اللتان يجمعها في اشتقاق نحو قوله مع قال اني لعالم
من القالين فان قال وقالن ليس بينهما شيء على وجه من الوجوه
المذكورة ولا بينهما اشتراك في الاشتقاق ولكن يجمعها شبهة
اشتقاق فلذلك اعدا من المتجانسين وكذا بعد من الكلمتان
اللذان يجمعها اشتقاق بان ترجعا الى اصل واحد كقوله
تعالى وارق وجهك للدين القيم فان ارق والقيم كليهما يدعيان
الى اصل واحد هو القام وكذا قوله مع فزوج وركبان وهذا
القبيل قوله تعالى يحق الله الدنيا ويؤتي الصدقات وقوله
عليه السلام ذو الوجهين لا يكون وجهها عند الله وكقول علي رضي الله عنه
يا صفوان اصفوني ويا بيضا ابيضني عن ابي قال ابو العز
على الصدر مجازية لفر البيت للفظ فيه نحو شتر في زهد وعلم
وجهه ونحوه مستهزا فوضع مستهزا الاول واجبة بالانكسار فيه
اقول في العن على الصدق سورة النثر ان يحد اجد للفظ
المفروق او المتجانسين او المحققين هما في اول الفقرة وراوية لفرها

و بان

مفروق او متجانسين او المحققين ان كساة وقوله الحلة بدل
الحلة وقوله سأل اللين بوضع ووضع سائل وقوله تعال
واستغفرها ركنك انه كان غفارا وقوله مع قال اني لعالم
الذي في الشعر ان يكون لفر البيت مخاذا للفظ فيه ايضا
وقع ذلك اللفظ في صدر المصراع الاول او في صدر
المصراع الثاني او في صدر قوله مخاذا لفر البيت للفظ فيه سأل
الكلمتين المكررتين والمتجانسين والمحققين بالمتجانسين ولان
المواضع خمسة والكلمات اما فله رمان او متجانسان او محققان
بهما فكل من الامثلة خمسة عشر لما اذا قلت مشتهرا علم وحله
وزهد وعهد مشتهر ونظم والكلمات متفقان صورة
وصعي اي اشتقاقا قوله سأل الى ابن العم بطم وجهه
وليس الى داع الذي لسرع ونظم والكلمات متفقان صورة
لا معنى قوله شارل سجنيتها المنيا ومنه في عطينتها اليسار ونظم
والكلمات متفقان معنى لا صورة قوله واسبتت من ولده
انما الفاخر من لا يب تبد ونظم والكلمات ليستا بموافقين
لاصوت ولا معنى ولكن بينهما مشابهة في اشتقاق قول الخري
والاج ملح على حدى العنان الى ملهى فسحقا له والاح لاح
اي وظهر المشيب يلوم على من العنان الى موضع اللهو فعلا
له من طامه الام او قلت في علمه مشتهر وحله وزهد وعهد
مشتهر ونظم والكلمات متفقان معنى ومعنى قوله الى امام
ولم يخطضضاع المجدية من الاشياء كالمسا المصاع ونظم
مرسا متفقان صورة الا معنى قول الثعالبي واذا البلاد اوصيت
بلغاتها مالم البلاد باحتسار بلاد بالاول جمع البلبل والثاني
جمع بلبله وهي الهم والثالث جمع بلبلية وهي طرف الخمر ونظم ومما
متفقان معنى لا معنى لا قول ابي القيس انه المراد لم يجر

اي

عليه

فليس على شيء سواه حران أو قلة في علمه وحكمه وهو من
ونظير والكلتان متعديان طوعا وصرعا قول لي تمام
كان بالسفوف الكواكب فتجرا فإزالت بالبيض القاضية
صغرا ونظير ومما متفقان صوة لاصع قول الحرير
بآيات المأثر ومفتون بذات المساني ونظير ومما متفقان
معنى لاصع قول البجترى ففعلك ان سئلت لنا مطيع
وقولك ان سئلت لنا مطاع ونظير ومنها شبهة لا شقاق
قول الحرير ومما متفقان المعاني ومما متفقان الى
عائنا فالاول من ذلك مع ن ي والثاني من ع ن و
والمضطلع من الضلعة ومما القى والمطلع من الاطلاق وهو
العلوم من قولهم اطلعت البنية اي علوها او قلت في علمه
وحكمه ورصد شهر وعهد شهر ونظير والكلتان متعديان
صوة ومعنى قول الحماصة ولا تكن الصبر ساعة قللا فاني
نافع لي قليلها ونظير ومما متفقان صوة لاصع قول الشاعر
رماك رمان السوا من حيث لا تدري فدا ما ولم ينظر ما صو
ورما ونظير ومما متفقان معنى لاصع قولك اي تمام
شوي في الذي مر كان محقق به الوري ويعبر من الدهر
بأمله الغر وقد كانت البيضة البواند في الدغا يدان
منه الآن من بعد بتر ونظير ومنها شبهة لا شقاق
قولك لعمري لقد كان الذي ما كان ثارا فاصح الآن صواه
في الذي لان الاول من ذلك ش ر وما لا ينفك عن الذي
والثاني من ش ر ي من قولهم ارض ثريا اي ذات ثدي
وصوات الذي او قلت في علمه وحكمه ونظير وعهد
شهر شهر ولم نطو لهذا الفهم بنظير
قد عرفت هذا ما علم ان ما حسن من هذا النوع اي من روافد العجا

حياتي

وقوله م

على الصدر فالاول من ذلك مع ن ي والثاني من ع ن و
بد يكونان محققان في قولك اي تمام
القول للكل صوة فتح الاول ما حقف للاعداد والبقض اشترطنا
ووعاسا واذا وقع احد مقولتي الكل في اول البيت والاخر في
الآخر مع محني وفي كلتيه اكثر مستويا نوايس ارجلا اذ اعري واربع
اخر المراسا **اقول** العلف على اربعة انواع الاول قلب الكل ونظير
في النثر قولك حاسم مع للاعداد وقولك كنه بحسب وصانعه رجب ومن
النظم قوله صياك للاجباب فتح ورجل للاعداد حقف والثاني
قلبا لبعض قولك الف صلى الله عليه وسلم اللهم استر عور ابنا
واخر وعاسا وكالشارع والساعة والوقت وكقولك اي نوايس
وعندي خصب زوار وعندي ري وراد والثالث المقلوب
المجتموع وسوان يقع احد المقلوبين قلب الكل في اول البيت والثاني
في اخره كقولك لاج انوار الذي من كنه في كل طار والواحد المقلوب
المستوي وسوان يقع قلب الكل في كلتيه او اكثر شعرا كان
او غير مناله من النثر قول الحرير له بظلم مومل اذ اقولك بظلم
ومن النظم قوله اس ارجلا اذ اعري واربع اخر المراسا وهذا النوع صعب
المسلك قلنا في استعمال ومنه قوله في كل في كل ورجل في قول الحرير
ساكب كاس كبر رجا ارجل وقول الشاعر مبررة قدوم ليل سول وسر كل مو
قال الجمع وسوا النثر كالقافية في الشعر **اقول** الجمع في النثر
كالقافية في الشعر وظلمات من السماع صر صرعي علم ان يكون ساكنة لا محاز
صوتها علمها لان الوض ان كالمس بالقرائن وينادوها بها وقد
لا يتم ذلك الا بالوقف الا ترى ان قولهم ما من عن الا والى جنبها عن
وقولهم ما بعد ما فات وما قرب ما سوات فلو ذهبت لصل لم يكن
بد من ارجل القرائن على ما عنصه حكم لرا عراب فمطلوب علم السامع
وقوت عرضه واذا ارادتهم كرمون الظلم عن اوضاعها للاراد وارج فيقولون

الكلام سبع بالمقطع فقال واصل الحسن في الكلام ان سبع اللفظ المعنى
 لا المعنى اللفظ وانما هو ترك التكلف فتأمل ابيات البحتري
 بلونا خرايب من قد تدن فإين رأيتا لفتي خربنا يدور في دلتن سور
 سما حار من جحر وبأيا مهبيا فكالميثان جنة صار ظا وما شئت
 ان حنة جنتينا اقول أصل الحسن في جمع ما ذكر من الخشبات
 الراجع الى اللفظ والمعنى ان كل الالفاظ تدل على المعاني لا ان كل
 المعاني تدل على الالفاظ وذلك انما يكون بان الالفاظ خلفه
 واما ان كان كلامه ماثلا على باطن مشرق وكغيره فهدى على انفسه
 ضيق واما اذا جعلت لاصل سور المعاني ورتبت لها الالفاظ
 فقد ملكت رقات العلم يستعيد كذا بينها مستوله عقايد و
 ذلك فليتناخر المتناقصون وان شئت فتأمل ابيات البحتري
 ومن قوله بلونا خرايب من قد تدن فإين رأيتا لفتي خربنا يدور
 في ظن سور و سما حار من جحر وبأيا مهبيا فكالميثان جنة صار ظا
 وكالميثان جنة مستتبا تد ما بينها من الحسن فانه لما جعل الالفاظ
 تابعة للمعاني وترك التكلف بتزج الالفاظ جات الابيات كما
 تدل في غاية الفصاحة ونهاه السلاسة قوله بلونا أي امتحنا والخراب
 من الضربة ومن الطبيعة وان في قوله فإين رأيتا زائد وفيه اسم
 من اللفظ المثل قوله سما حار من جحر وبأيا مهبيا يدور
 في ظن سور وما يدور وبأيه ما يخاف منه ويخبرها على العناء وقوله
 وكالميثان جنة مستتبا أي طالبا للثواب وسوا الخراب
 والمداد انه في غاية الشجاعة ونهاه السخا واد اطلبت منه العون
 والنصر فهو كالميثان يعيب بقوة واد اطلبت منه العون فهو
 كالميثان المدد لا يقض عليك بابله ولكن هذا العناء اردنا
 ابداهنا شرح هذا المختصر والمدرسة من العالم والعلو واللم
 من جهة الله وجهه وعزته لعمرك امرار العالم



البارئ هذا هو كتاب الشيخ ابي الصليب الخوري بن شمس خاليفه من مخطوط
في بيت المقدس من ذلك بناء من خطه بخطه في نسخة الكرام سنة ١٢٠٠
والكتاب المذكور شرح العوايد الغريبة المفردة بنسبة كنيسته المظاهرة

سنة ١٢٠٠
عبد الحامد الخوري

شهادة بدليل
على البتة ويلي